مخطط ضياع الهوية..
وتدمير الآثار الإسلامية

علي القماش

الإهداء

إلى من عشق مصر وحافظ على أثارها وتراثها.. فحفظته في وجدان وقلوب ابنائها..

إلى روح المرحوم الدكتور أحمد قدرى رحمه الله.



حتى لا ننسى!

تراث مصر هو عبق وطيب يشدنا جميعاً إلى حب وانتماء لهذا الوطن العريق.

تراث مصر فيه سحر وفيه جلال بما يجعل قلوب البشر جميعاً تهفو إلينا وإلى ديارنا مهد التاريخ وبداية حضارة الإنسان.

ترات مصر هو ذاكرتنا، وهو الكنز الذى يظل باقياً لابنائنا وأحفادنا، وإذا كانت حضارات الأمم والشعوب قد تحتفظ بها ذاكرة التاريخ فى وثائق ومدونات تقرؤها الأجيال فى العصور المتوالية، فتتعرف على طبيعتها وتلم بها قراءة أو سماعاً، فإن حضارة مصر لها وجود حى شاخص للأبصار يتحدى عوامل الفناء، ويأخذ بالعقول والألباب، ويساهم فى الزاد الثقافى والمعنوى لكل فرد من أفراد وطننا العزيز يصقل شخصيته ويخطى بعظيم أهدافه..

.... بأى مادة يمتلئ مداد القلم ونظرات العين وخلجات الفكر ونبضات القلب؟!

من جلال المآذن والقباب وعبق الخنقاوات والأسبلة والقرانص والمشربيات والنقوش الفنية الرائعة التى ابدعتها عبقرية الفنان المسلم.

من المآسى التى تحاول تشويه هذا الجمال والجلال والابداع.. من القمامة التى علت اسوار القاهرة وغطت جنبات المساجد.. دخان الحرائق الذى التهم اثارها ونقوشها مثلما حدث للمسافر خانه فسافرت بلا عودة وكأنها تقول لنا جمعياً اننا لانستحق بقائها معنا.. من أعمال المقاولات وعصر الحضارة الأسمنتية التى حولت أروع النقوش إلى طلاءات جير وبويات.

من الضباب الذى يخفى وراءه أيادى حاقدة على حضارة الاسلام وترى أنها الحضارة الوحيدة التى يمكنها الصمود أمام المد العالمى المادى الذى يجتاح العالم ويجتاح كل الثقافات والجذور فتبحث عن يد تحركها من خلف ستار كالعرائس المتحركة لتحقق أهداف المخطط الصهيونى وحلفائه لطمس هذه الهوية بكل معاول الهدم بعمل أو بغير عمد.

من صوت المهرجانات وضجيجها الأجوف واهدار الملايين التى يمكن أن تعيد البناء.

من عدم وضع الرجل المناسب ليعمل مع خير اجناد الأرض فى اعادة الروعة والحضارة والبهاء.

من بصيص الأمل فى جيل يأتى يمتلك الوعى بالتراث والآثار ويحافظ عليها ويصونها بغيرة وعلم وهو يثق أن الدفاع عن التراث هو دفاع عن الشرف وعن الوطن وعن المستقبل.

تداخلت الصور.. من مآذن تطول وتعلو حتى تُرى أعلى من كثافات الضباب، ومن دخان حرائق الأهمال، ومن دخان يتأجج تحت رماد وجذوة وضعها اعداء بلا تاريخ أو هوية.. مآذن ينطلق منها بقوة الحق وبجلال الصدق.. الله أكبر لعلنا ندرك النداء أو صدى الصوت فنلبى النداء قبل فوات الاوان..

أن طمس الآثار الإسلامية أصبح بفعل الواجب عليهم حمايتها .. وأصبح الأمر كمن يجهز على نفسه.

حثيات الحكم التاريخى فى قضية الغاء اقامة فاروق حسنى وزير الثقافة فندق وملاه وبوتيكات فى باب العزب جاء بها:

من المؤسف أن يأتى العدوان على آثار مصر من هيئة الآثار المؤتمنة على الحفاظ عليها!!.

** فى محاولة لحصر الآثار الإسلامية التى ضاعت تماماً وأصبحت اطلالاً بعد أن أحُرقت أو تحولت إلى «خرابات» أو مجرد حواجز قميئة تُربّى بداخلها الماعز والطيور بل والحمير والخيول..

فى محاولة مع عدد من الغيورين على الاثار لحصر هذه الأطلال للأثار التى ابيدت تماماً وجدنا الأتى:

* المسافر خانه (ضاعت تماماً) ـ أطلال مدينة الفسطاط (اطلال. اطلال) ـ أعمدة وعقود إيوان القبله بمسجد عمرو بن العاص (١٢٠ عمود بقواعدهم وتيجانهم التى جُمعت من آثار عصور متعدده أختفت تماماً) ـ الجبانه الفاطميه بأسوان (زحفت عليها بقوة كل عوامل الضياع) ـ مسجد جاهين الخلوتى بالمقطم (أصبح مهجوراً) ـ مسجد أحمد كوهيه بجوار جامع طولون (فى حكم الاعدام) ـ سرايا العدل ودار الضرب (مصلوبه ومجلس الاثار فى غيبوبة) ـ برج الإمام بالقلعة الذى سقط أثناء تنفيذ مشروع «المحكى» ولم يعد بناؤه ـ منزل وقف السادات ـ خانقاه تنكز بغا بمنشأه ناصر ـ منزل بدر الدين الونائى بالسيدة عائشه ـ المدرسة الصالحية ـ المدرسة الكاملية بشارع المعز ـ مسجد الماس الحاجب ـ مجموعة طرباى الشريفى بباب الوزير ـ تربة الأمير أزدمر ـ مسجد أزدمر شارع صلاح سالم ـ مجرى العيون ـ مجموعة جانى بك نائب جده بالقادرية ـ رباط مصطفى

باشا حاكم اليمن (يربى بها فراخ وماعز!) ـ رباط إينال بالخرنفش ـ منزل قايتباى بحارة الميردانى ـ منزل وقف الشعرانى ـ قائمة الدرير بالكحكيين (فاطمى) ـ قصر الأمير طاز ـ قصر الأمير قوصون (خلف السلطان حسن) ـ قصر آلين آق الحسامى (آق = الأبيض) وليس صوت الدجاج!! ـ تكية تقى الدير البسطامى ـ التكية السليمانية بالسروجية ـ وكالة سليمان باشا بشارع سوق القصر ببولاق ـ إيوان ريحان (سقط تاما) ـ ربع قايتباى بصحراء المماليك ـ قبة ابن غراب ـ الخانقاه النظامية بجوار القلعة ـ البيمارستان المؤيدى بسكة الكومى ـ قبة الكومى ـ تربة خوند خاتون أم الصالح (زوجة السلطان المنصور قلاوون ـ القناطر الطولونيه والبئر بالبساتين ـ مجراة محمد على للمياه بالقرافه ـ سبيل الوسية ـ ساقية الناصر محمد بعرب اليسار ـ بقايا الساقية بقلعة الكبش (عباسى) ـ قصر محمد على بشبرا ـ مسجد وضريح يوسف أغا الحبشى ـ حمام السلطان المؤيد بحارة الجداوى خلف جامع المؤيد (أطلال) ـ أطلال جامع قوصون بالسروجية ـ قبة تُمر باى الحسينى بالسيدة عائشة ـ وكالة أوده باشا بالجمالية ـ وكالة الصناديقية ـ خانقاه سعيد السعدا بالجمالية ـ مدرسة خان جعفر بالمقاصيص ـ سبيل مصطفى أغا دار السعادة «القزلار» (انهيار الجزء البحرى) ـ بقايا خانقاه منجك اليوسفى ـ الخانقاه النظامية ـ سور القاهرة الشرقى ـ المدرسة البيدارية (مسجد بدر الدين العجمى) ـ تربة الزعفران الفاطمية.

وامتدت يد الأهمال كل أرجاء محافظات مصر لتحول الآثار الإسلامية إلى اطلال ومنها:

المسجد العامرى بدمياط ـ المسجد المعينى بدمياط ـ مسجد زغلول برشيد ـ مسجد ديبى برشيد (هدم تماماً) ـ مسجد الحديدى بفارسكور ـ مسجد الروبى بالفيوم ـ جبانة البجوات بالواحات الخارجة ـ مدينة القصر بالواحات الداخلة ـ كنيسة الحيز بالواحات البحرية (أقدم كنيسة فى مصر والعالم مبناه بالطين متداعية) ـ قرية شالى الأثرية بواحة سيوه (عثمانية بعضها لم يسجل أثار) ـ خانقاه الأشرف برسباى بمركز الخانكة بالقليوبية ـ مسجد محمد على بالخانكة ... ربما لايعرف المسئولين بأن محمد على أنشأ مسجد ومدارس حربية هناك .. وإن فى اليونان مدارس حربية وآثار لمحمد على قضت عليها وزارة الأوقاف بتأجيرها مستودعات خمور وفنادق وبالطبع اجراء المستأجر لتعديلات على المبانى!!! ـ قلعة الغورى وسهل الطينة شمال سيناء ـ قلعة الجندى وسط سيناء (هدموها اليهود قبل خروجهم!) ـ القلعة العثمانية بالقصير وغيرها وغيرها..

أما عن المآذن فسوف نعرض لها مع الجزء الخاص بها (عشرات ـ المآذن).... ويضاف

إلى ذلك أن كثيراً من الآثار تحولت إلى مخازن بل وإلى اسطبلات وأماكن لتربية الدجاج والمعاز !!

فجامع الطنبغا المارداني بالدرب الأحمر (الواجهه البحرية) وهو من المساجد الفاخره ذات الشهرة العالمية تحول إلى مخزن لحديد التسليح ـ مساجد وخانقاوات شارع المعز تحولت إلى مخازن للخيش ـ مدرسة وضريح الصالح نجم الدين أيوب يمكنك من مخازنها شراء الأوانى الألومونيوم !! ـ جامع الست مستكه الأثرى بالسيدة زينب تحول إلى مكان للأنقاض وجراج للتاكسات! ـ ساقية القناطر الطولونية أقدم آثار القاهرة على الإطلاق طغت عليها مصانع الطوب والرخام وأخيراً أكشاك بيع المثلجات ! .. التكية السليمانية بالسيوفية تحولت إلى مساكن! ـ قبة السلطان قانصوه أبو سعيد ضاعت وسط المبانى السكنية وإشغال المنطقة بالمقاهى وورش السمكرة!.. مسجد وخانقاه الأمير سلار وسنجر الجاولى بشارع مارسينا بالسيدة زينب تحول إلى مقلب قمامة ! مسجد زغلول أقدم وأشهر مساجد رشيد نمت بداخله من المياه الجوفيه الحشائش والبوص! ـ ضاقت الدنيا بالحزب الوطنى فلم يجد إلا مسجد الصالح طلائع ليقيم فيه مقراً بها .. ثم أقام مقراً آخر بجامع المؤيد بباب زويله وكأنه لايكفيه والاحزاب الأخرى إحتلال القصور التاريخية! ـ باب الفتوح بالقاهرة أصبح مربط للخيل (عربخانة!!) ـ باب النصر وبقية أبواب القاهرة تحولت إلى مخازن للبصل والسلع المختلفة ومواقف للسيارات ـ أمام واجهة جامع أزبك بجنوب القاهرة تم التصريح لمالك بالبناء وعندما عارضت اللجنة الدائمة توقف البناء مؤقتاً ثم عاد وضاعف الإرتفاع وكأنه بمثابة تعويض عن توقفه ـ (القزلار) تحول جزء منه إلى مساكن بمعرفة وزارة الأوقاف رغم حصول السكان على مساكن إيواء ـ جزء من متحف جاير أندرسون تحول لمخزن للموبيليات ـ منزل الأمير قايتباى تحول من وقت إلى آخر إلى صالة فراح وجزء آخر إلى حظيرة مواشى وجزء ثالث إى مصنع زرايبر !! ـ سور مستشفى قلاون الأثرى تحول إلى بوتيكات حاولوا الارتفاع بها إلى دورين وثلاثة !! قصر الأمير طاز بالسيوفية تحول إلى مخزن (تخُت وادراج وكتب) لوزارة التربية والتعليم ـ تم نحر جدار مسجد الغورى لتوسيع البوتيكات ومحلات بيع الملابس التى أجرّتها لهم الأوقاف!! ... وغيرها وغيرها ـ جزء من جامع المؤيد وطابية طومان باى بباب زويله تحولت إلى لوكاندة!! ـ سبيل محمد على تحول إلى مخزن للحبوب وأختفى تماماً خلف سوق الخضار.

ولاعجب أن تتسبب تلك الاشغالات فى العديد من حرائق الآثار وعلى رأسها المسافر خانه التى ضاعت تماماً ومسجد البجاسى تعرض لحريق وسقطت الزخارف أعلى

الشبابيك الخارجية - حمام السكرية بمنطقة باب وزيلة - وكالة الغورى - منزل على كتخدا (الربعمائة) بحارة درب الأسطى من شارع بورسعيد بالسيدة زينب (احترق اكثر من مرة! - بيت المشناتى ببولاق - المتحف المصرى - بيت السلحدار - قصر إسماعيل باشا المفتش والذى تحتله إدارة المشروعات بالمجلس الأعلى للآثار بدلاً من أن تكون قدوة فى إخلاء الأثر!

أيضاً هناك أثار كثيرة حدث بها أخطاء قاتله فى الترميم وللأسى والأسف يصعب حصر هذه المساجد لان اخطاء الترميم تكاد أن تشمل كل المساجد إذا ماعرفنا أن معظم الشركات التى تتولى عمليات الترميم شركات غير متخصصة وأن حصولها على عمليات الترميم من باب «الاسترزاق»! .. وأكبر هذه الشركات والتى تكاد أن تحتكر كل عمليات الترميم الكبرى أدانتها فتوى مجلس الدولة بحصولها على عمليات الترميم بطرق غير مستوية وأنها ليست لديها خبرة فى ترميم الآثار !!

...ويضاف إلى ذلك أنه يتم منع الأثريين من دخول الموقع الجارى ترميمه عدا عدد محدود متفق عليه ويبدو أنه لاحول لهم لاقوة .. وللأسى والأسف حدث هذا فى أكبر مساجد مصر وعلى رأسها الجامع الأزهر ومسجد عمرو بن العاص .. كما وصل الأمر إلى منع طائفة البهرة دخول مفتشى الاثار ومراقبتهم لأعمال الترميم التى تقوم بها حيث ظنت الطائفة أنها مادامت تدفع ثمن الترميم المزعوم أو «البياض» فإنه لارقابه من الآثار عليهم وباستخدامهم عبارتهم الشهير «أمشى يا ولد» !

وعلى سبيل مثال أخطاء الترميم نشير إلى ماحدث فى جامع أزدمر والذى رمم خطأ اكثر من مرة وجامع سميح باشا وقبة جامع المحمودية بميدان القلعة والمآذن القبلية بالسيدة عائشة - والألوان المستخدمة فى جامع آق صقر الجامع الأزرق بباب الوزير - وغيرها وغيرها. بل وصل الأمر إلى مسجد السلطان حسن والمصنف رقم (١) فى العمار الإسلامية بالعالم أجمع والذى يعد تحفة معمارية لامثيل لها فقد كشف خبير الترميم أحمد دسوقى عن أخطاء تهدد بطمس النقوش الأصلية وضياع بصمة الفنان الأصلى الذى عمل هذه النقوش والابداعات كما هددت تلك أعمال «البياض» بضياع بصمة الأثر نفسه!

وأخير فإن هناك مساجد خرجت من تعداد الآثار ومنها:

مسجد بدر الدين العجمى - مسجد الشامية (فاطمة برلنت) - مسجد الخواص - مسجد المطراوى - مسجد الطباخ - مسجد البرامونى - مسجد فاطمة النبوية - وخرجت

معظم هذه المساجد بحجة عدم ضمها بعد!.. وعلى هـذا الأساس قامت الأوقاف بعدم مراعاة الآثار !والآثار التى لم تخرج بهـذا الطريق خرجت عن طـريق المليونيرات مثلما حدث للمـدرسة الصالحية.. وكنيسة مار جرجس وإن تخرج الآثار بـهذا أو ذاك خرجت كأمر واقع بعد تحولها إلى إطلال وقد ضربنا عشرات الأمثلة لمن يتعظ أويخشى.

قال لى أحد علـماء الآثار الذين تعاونوا معى فى هذا الحصر على الطبيـعية أن كبار المسئولين بوزارة الثقافة ومجلس الآثار قـد لايعرفون بهذا الحصر .. وربما ينقلوه ... فقط ليحصلوا على مكافآت اللجان!!

لقد ذهبنا فى الذكرى السنـوية لحريق المسافر خانـه فوجدنا أنه منذ أن انـدلع الحريق والتهـم كل شىء لم يزر أحـد المسئولين الـموقع المحترق، وكانـت التصريحـات والدموع لإمتصاص الغـضب .. حتى «اللوحة» التى تحمـل إسم الأثر «قصر المسافر خانـة» والمعلقة على الجدار من الخارج أصبحـت «معلقة» بمسمار واحد وتكاد أن تسقط لـتنتهى أيه أشاره إلى موقع هذا الاثر الفريد!

ولكن منذ متى كـانت وزارة الثقافة ـ فى هذا العهد ـ تهـتم بهذا الحصر ؟!.. الأثرى الكبيـر مطاوع بلبوش سبق أن قـام بعملية حصـر كاملة للأراضى المرجح بـها وجود آثار والمفروض خضوعها لمجلس الآثار وهو جهد يـحتاج إلى علم وعمل وعرق وخبره وأمل فى الحفاظ على كنوز مصر بامتداد ارضها ... وانتهى التقرير إلى مكتب الوزير والمسئولين فمـا حدث سـوى الحفظ فـى الأدراج .. وفوق كنـوز الآثار بـنيت الـشاليـهات والـقرى السياحية وغيرها وغيرها .

منذ متى كان الاهتمام بالأرقام ؟! ... أكاديمية البحث العلمى سبق أن أعدت تقريراً يشير إلى أن ٩٢٢ أثراً إسلامياً مهددة بالإنهيار بسبب المياه الجوفية.

وزارة الثقـافة أعلنـت أن مركز المعـلومات أعد حصـراً لجميع الـتعديات عـلى الآثار شملت تعديات عـلى ١٧٤ أثراً .. شملت ألف تعد تجارى و٢٧٤ تعديـاً بالـسكن لأسر و١٠٥ تعديات حكـومية .. وانتهت التصريحـات بمشاركة مركز البحوث الأمـريكية فى إعداد خريطة الآثار الإسلامية .. لماذا المراكز الأمريكية وليست كلية الآثار ؟! الله أعلم.

نعود لـلتعديات مـاذا حدث إزائها؟! .. كيـف يطردون الأهالى والـوزارات «القدوة» حولت الآثار إلى مخازن وعلى رأسها وزارة التعليم؟!..

فى إحدى المرات أصَر د. فهمى عـبد العليم بغيرة وطنية ـ وكان يشـغل رئيساً لقطاع الآثار الإسلامية بهيئة الآثار ـ أصَر على إخـراج مستأجرى المحلات أسفل مسجد الغورى

خاصة أن بعضهم نحر فى احجار اساس المساجد الكائنة بها المحلات من أجل توسيع المكان دون دراية أن هذا النحر يمكن أن يسقط الأثر بأكمله فلجأ أصحاب المحلات الكائن بالأثر إلى القضاء .. وجاءت المفاجأة باستعانتهم بوزارة الأوقاف للدفاع عنهم وانها حررت لهم عقود إيجار! ترى أين تذهب الملايين التى يمكن أن تنقذ هذه الآثار؟!

للأسى والأسف فى ضجيج المهرجانات... وحتى الملايين التى تخصص لترميم الآثار بشكل مباشر يتم إهدارها ما بين مشروعات تضر بالآثر مثل «المحكى» أو الشروع فى بناء فندق .. أو تنفق على أثر دون مراعاة الأولوية .. والاخطر من هذا وذاك المبالغة والتى حولت صورة ملايين الجنيهات إلى مجرد قروش أو جنيهات معدودة .. وأصبح يهدر فى ترميم أثر واحد ما يمكن أن يرممه ويرمم بجانبه أثار عديدة .. وكم ألغت الأجهزة الرقابية من مناقصات .. وكم من اجراءات «شكلية» يتم تمريرها .. وكم كشفت الصحف واستجوابات مجلس الشعب من أمثله لهذا الآسراف وهذه الانحرافات؟!

ماهى النتيجة ؟! .. إطلال .... إطلال .... إطلال .

اطلال بدأت بحرب البشر حتى يسهل القضاء على الآثردون معارضة!

بدأت بالغدر بابن سلاح الفرسان . الفارس النبيل .. والعاشق الأصيل د. أحمد قدرى.. فقطعوا اغانى الأمل الوطنية التى كان يرددها مع الشباب وهم يعملون فى ترميم القلعة ومواقع الاثار العديدة... شباب وعمال مما فيهم حب الاثر فحافظوا عليه ودافعوا عنه .. وهذا هو المدخل الأول لحماية كل أثار مصر... كان يسهر مع العمال فى مواقع العمل أو يأتى إليهم بعد منتصف الليل وقد يأتى معه الوزير المرحوم د. عبدالحميد رضوان.

من المضحك ما يثير البكاء .. قالت لى د. سهام مهدى مديرة متحف الفن الإسلامى السابقة .. فاروق حسنى وزير الثقافة لم يزر المتحف الإسلامى مرة واحدة فى حياته!

رغم ذلك أتخذ قرار نقل المتحف إلى مكان لايصلح بالقلعة لولا هبّة الغيورين من اساتذة الاثار والمثقفين وعلى رأسهم د. على رضوان ود. نعمات فؤاد ود. ياسين زيدان والكاتب سكينة فؤاد والأديب جمال الغيطانى والشاعر الكاتب فاروق جويدة وغيرهم.

لقد طغى ضجيج المهرجانات على صوت أغانى الأمل وحب الوطن التى كان يرددها الشباب والعمال .. وجاء عصر نموذجه حريق المسافر خانه ودخان يطمس خلفه روعة النقوش وربما أخفى أيضاً جرائم سرقات الاثار!

ليس فى المسافرخانه وحدها .. عشرات المخطوطات والكتب النادرة بل وصل الأمر

إلى تهريب مشربيات بالحجم الطبيعى! عندما طلبت أمريكا عرض مخطوط «بستان سعدى» وهو واحد من أندر المخطوطات ـ سافر المخطوط اليهم، وظل وحدة نحو عام ثم جاء إرسال فرد أمن لاستلامه!.. وبكى أمين العهده حول شكوك فى تزويره !.. فقد سبق أن سافرت أثار «معرض ملكات مصر» وتم تزوير لوحة «امنمحات» وعندما أعترض الفنان والمرمم قدرى كامل ـ المرافق للمعرض ومكتشف التزوير ـ تعرض للتنكيل!

عند التفكير فى إعادة احياء قصر محمد على بحثوا فى المخازن عن الستائر الملكية التى كانت تفصل بين «التراس» والنافورة الكبرى فلم يجدوا لها أثراً فطلبوا من أى لص أن يبعث بصورة لأى ستارة ولو من خلال خطاب مجهول حتى يمكن تصميم ستائر على نفس الطراز . . وبالطبع لم يرسل أحد .. لاتعليق!

خبير التأمين الوطنى إيهاب الشبكشى دخل فى معركة للدفاع عن تأمين وطنى حقيقى لأثار .. مصر كشف عن أن أثارنا تشحن للمعارض الخارجية بالكيلو وتعود بعدها مهشمة دون تعويض يذكر!!

عشرات «الأحداث المبكية» أو بالنسبة لآخرين «النوادر المضحكة» عن أثارنا التى تغتال... لمصلحة من هذا الدمار وتخريب تراث أمة؟!

أن الصورة على الساحة العالمية أصبحت واضحة ولاتحتاج إلى تفلسف..

الصراع انتهى لصالح الجناح الغربى (أمريكا) عسكرياً واقتصادياً ليصب لصالح الصهاينة... ولسوء الحظ أنه جاء فى وقت يبدو فيه العالم العربى والاسلامى ممزقاً بعد أن نجحوا فى هزيمة الاوطان وتمزيقها سياسياً واقتصادياً ودينياً... ورغم هذا فإن هذه القوة والهيمنة الغربية والصهيونية تريد ضمان ألا يعكر صفوها أية أصوات محلية تتنادى ببديل لها ... فهم يدركون أن كل شيء يبدأ من الفكر والثقافة .. ويدركون أن الآرث الثقافى الذى تركه اجدادنا من حضارات مصرية وقبطية وإسلامية مازال يشكل الركيزة الرئيسية للتراث الثقافى الإنسانى ..و يدركون أنه ليس هناك أقوى من الحضارة الإسلامية التى يمكنها مقاومة هذا الطغيان المادى .. ويدركون أن الإسلام دمغ فى نفوس وقلوب المصريين ركائز الدفاع عن الفضيلة والجهاد.. ويدركون أن رسالة الإسلام عالمية.

فحتى مع الاحتفالية المشبوهة والتى تخدم رموز الماسونية وجدنا محاولة لطمس ١٤٠٠ سنة عمر الحضارة الإسلامية المجيدة وسط التاريخ المصرى التليد فكان لابد من محاولة هذا العزل .. وبكافة الوسائل سحقاً للشخصية القومية ومسخ هويتها الحضارية

المتميزة ونشر التغريب الثقافى والفكرى بحيث تكون التبعية الفكرية والثقافية هى ضمانة بقاء المنطقة فى مجلات التبعية الأمنية والاقتصادية والسياسية.

فأخذوا يصورون الإسلام بالأرهاب والتخلف .. ـ وللأسى والأسف ـ وجدوا كثيراً من المثقفين يسايرونهم فى ذلك.. وهو ما يؤكد أن ثقافتهم لم تدرك حقيقة وروح الإسلام .. فآخذوا من تاريخه القوى وعظمته مجرد «مُسخ» من حكام طغاه أو عامة من الدراويش وتوقفوا عند هذا الحد... رغم أن الإسلام يلفظ كل هؤلاء. ثم اخذوا فى تدمير ركائز الحفاظ على ذاكرتنا الوطنية بمحاربة اللغة العربية والدين والتاريخ والآثار ويشجعون على بدائل لها تدمرها وتمحو وجودها.. واتباعهم ولذا فإنه فى تصورنا ان مساعى الطلاينة لاقامة مشروع وفندق وملاه وبوتيكات بالقلعة أو تحويل الآثار الإسلامية بشارع المعز إلى مطاعم ومقاه بالقلعة لايتوقف عند الترويج لمشروع سياحى .. فالأمر لايتوقف عند أرباح استثمارية أو أعمال مقاولات .. بل هو محو لذاكرة ورمز لانتصارات صلاح الدين والتى أمتدت حتى القدس فهم يدركون جيداً أن الاحجار ليست صماء بل تنطق بكل المعانى الوطنية.

ومن هنا يجب على المثقفين العرب والمسلمين أن يقفوا وقفة جادة لمراجعة تراثهم والحفاظ عليه وتقويته للإنطلاق على ركائز حضارية والعلم والعمل الجاد والابداع.

أيضاً فى تصورنا أن محاربة د. أحمد قدرى لم يكن الغرض منها مجرد عزل مسئول يتولى موقع وظيفى فما أكثر من تولوا الوظائف.. ولكن عزل رمز ثقافى فى موقع مهم يعرف خصائصه ومكامن الخطر التى يجب أن يواجهها ويعرف كيف يعزف بدقة على أوتار النهوض والنجاح وساهم فى إعادة بناء الوطن والحضارة فكان لابد من عزله وبتره فجاء العزل مساهمة فيما يتبغيه إعداء الوطن .. وحمداً لله دليلاً على وعى هذا الشعب هو أن ظل د. قدرى يعيش فى قلوب الملايين .. وبأذن الله سوف تكتمل أحلامه ومشروعه القومى.

لقد كانت أفضل أعمال د. قدرى ـ رحمه الله ـ هى تحويله قضية الآثار إلى قضية كل مصرى ، وتحويل قضايا انقاذها والحفاظ عليها إلى قضية كل مواطن كقضية وطنية .. وإعداده لجيل من أبناء هيئة الآثار لتتولى الأعمال الكبرى بعلم وخبرة فجاءت مشروعات اطلق عليها «على الذمة» ـ أى أبناء هيئة الآثار يقومون بها ـ واعداد جيش أثرى يحمل الراية .. وهو أفضل الف مرة من نهب مقاولين بلا أى خبرة إلا فى أعمال أخرى!..

وكانت قضية مشاركة الشباب وتعلقهم بالآثار بدءاً من القلعة ... فتحول الشباب والعمال إلى جنود يحافظون على شرف بلدهم .. وهنا تضاعف قدر د. قدرى عند كل مصرى قبل أشادة كل متحضر فى العالم أجمع بانجازاته... لقد دافع عنه المواطنين البسطاء وتغنوا به، وكادوا أن يبكوا عندما علموا باحالته للمحاكمة!!.. وبعفوية وببساطة تلّمزوا بالاتهامات على خصومه .. وتضاعف البكاء بعد رحيله بعد أن عرفت اليابان قدره و كرّمته أفضل مما كرمه بعض المسئولين لدينا!.

* أننا نعلم جيداً أن حجم الهجوم أكبر من تركنا لتعزيز أمكانيات المحافظة على مقوماتنا الذاتية، وهذا قدر مصر والتى ينصرها الله دائماً ويقصم من اراءها سوء

نعم يصعب عزل الثقافة عن الواقع الاجتماعى والسياسى، وأن الانعزال والانكفاء على الذات ليس هو الحل.

نعم هناك مطالبة بالا نصادر الآخر وأن هناك أهمية للالتقاء به فليس كل اللقاء شر..

لاخلاف .. فحقائق التاريخ تؤكد أن أرضنا هى التى أنطلقت منها رسالات السماء إلى كل ارجاء العالم . وتؤكد أن النهضة العربية والإسلامية وصلت إلى أوربا يوم أن كانت أوربا تغط فى نوم عميق وأخذت بايديهم ولم تبخل عليهم بعلم وثقافة وحضارة.... وحقائق الجغرافيا تؤكد أن أرضنا تقع فى قلب العالم وتتحكم فى أخطر ممراته الاستراتيجية... ومن البعد التاريخى العريق والموقع الجغرافى المتميز نعرف أن منطقتنا محكومة بالتفاعل مع العالم.

ولكن لم تحظ الثقافة العربية بالمكانة المحترمة بين دول العالم إلا عندما أنطلقت معتمدة على ركائز الحضارة والعلم .. ولن تحظى بتلك المكانة إلا إذا استردت الشخصية العربية الاحساس بالكرامة والثقة بالنفس وهذا يحتاج إلى تعميق التشبث بتاريخنا وحضارتنا لاستهلام روح ا نطلاقة جديدة.

فإذا كانت هناك مطالبة بالا نصادر على الآخر وأهمية الالتقاء به فعلينا أن نعزز كل إمكانيات المحافظة على المقومات الذاتية وحمايتها من أى ضعف طارئ.. فالذوبان لن يجعلنا أمريكا ولن يبقينا مصر وعروبة وإسلام ... مرة أخرى أننا نعلم جيداً أن حجم الهجوم أكبر من تركنا لتعزيز امكانيات المحافظة على مقوماتنا الذاتية ، وهذا قدر مصر والتى نصرها الله دائما ويقصم من ارادها بسوء .... وحسنا أدان مؤتمر التلوث الثقافى والإعلامى العربى خطورة التبعية الثقافية والاقتصادية وأكد أن الاستقلال السياسى لن يتحقق إلا فى وجود الاستقلال الفكرى والثقافى، وأشار المؤتمر إلى مظاهر الأزمة الثقافية

ونتائجها ومنها: الفقدان التدريجي للهويه العربية والإسلامية واتساع فجوة الفراغ الديني، وتأليه كل ماهو أجنبي، وفقدن الثقة بين افراد المجتمع، والصراعات المستترة على توزيع المناصب، والخلط بين الحقائق والقيم، والتنمية بالكلمة وليس بالفعل، واتساع فجوة الانسحاب الوطني والعربي والإسلامي من قبل الأفراد وهو ما ينتهي إلى خلق ثقافة موجهه مفروضة على المجتمع بدلاً من ثقافة نابعه من تاريخه وتراثه لتحقق احتياجاته وطموحاته .... ترى متى نعتد بأثارنا وتراثنا وتاريخنا؟!

لقد قرر المجلس الأعلى للتعليم في أمريكا أن يكون التحدي العلمي للطلاب مع دخول القرن الـ ٢١ هو التفوق في ثلاث مواد هي: الرياضيات والطبيعة والكيمياء .. وأطلقوا عليها مواد « التحدي» .

ومن البدهي أن تكون الرياضيات مادة تحد لما تتصل به من علوم وقياسات وحسابات دقيقة لكافة المجالات من غزو فضاء وابعاد ملايين الكواكب والتي كلما وصل إلى التقاطها «ميكروسكوب» متطور وجدوا أنها مجموعة صغيرة وسط ملايين الملايين من المجموعة والمجرات! .. هذا بخلاف استخدام الرياضيات فيما يتصل بمجالات الأجهزة العلمية وأجهزة الكمبيوتر التي أصبحت كل يوم في صراع جديد حتى أعلنت أمريكا أنها لاتريد لتفوق في الرياضيات فحسب، بل تريد ألا يكون هناك إنسان أكثر تفوقاً في الرياضيات من الإنسان الأمريكي ! ولعلنا في هذا السياق نتذكر أن إسرائيل عرضت على العالم اليهودي الكبير ألبرت اينشتاين أن يكون أول رئيس لها .. ولكنه رفض.

ونفس الأمر يتكرر في مبررات سباق التحدي في مجال الطبيعة والكيمياء، وكل يوم يحدث اكتشاف علمي جديد وبحوث وتحاليل جديدة لمواكبة هذا السباق والتطور العلمي الهائل.

أما الذي استوقفني فهو جعل مادة التاريخ من مواد التحديات لدخول القرن الـ ٢١ ومساواتها بالرياضيات وعلوم الطبيعية وتفضيلها على عشرات العلوم التي لم تذكرها مواد التحدي!

وتأتي علامات التعجب لأن أمريكا أمة بلا تاريخ.. وكل عمرها نحو ٢٥٠ سنة وهي سنوات لاتمثل سطورا معدودة في تاريخ الشعوب، والكل يعرف أن أمريكا قبل ذلك كانت عبارة عن رحلات للأوربيين والذين قتلوا ودمروا الهنود الحمر بلا أي إنسانية وهي عادة لم تنته بعد!!

إذن لماذا اختارت أمريكا التاريخ على قمة مواد التحدي، رغم أنها أمة بلاتاريخ؟!

وبمفهوم المخالفة لمن يتعظ أو يفهم .. لماذا أصبح التاريخ لدينا في ذيل قائمة المواد

المهملة رغم أن حضارتنا تضرب فى جذور التاريخ، وقد تعاقبت الحضارات وتركت بصماتها فى بلادنا؟!

فى أمريكا وجدوا مكتب بريد مر عليه نحو ٦٠ عاما فاقاموا حوله سوراً وجعلوه مزاراً اثريا وتاريخياً!.. وفى معظم دول أوربا يحيطون مثل هذا ـ مكتب البريد ! ـ بهالة من إجلال واحترام الأثر والتاريخ لدرجة أنهم يضعون أجهزة لقياس نفس المترددين للزيارة حتى لاتؤثر نسبة الرطوبة على مثل هذا المكتب التاريخى الذى وصل عمره إلى ٦٠ عاماً!

أما الحال لدينا فهو أمر لايحتاج إلى تعليق، فالقلب والقلم يجتران المرارة!

قرأت فى أحد محاضر اللجنة الدائمة للآثار طلب إسرائيل استعارة عدد من القطع الأثرية المكتشفة فى سيناء والتى يظنون أنها تتعلق بتاريخهم! دعنا من كيفية علمهم بالاكتشاف قبل نشره علميا ، فمن السذاجة أن ننتظر من البعثات الأجنبية العاملة فى سيناء أن ترفع علم إسرائيل ويقدم افرادها وثائق السفر الإسرائيلية! فكثير منهم يحمل الجنسية المزدوجة وولاؤه لإسرائيل أكثر من جنسيته الأخرى!.. فالكل يعرف أن إسرائيل ليس لها تاريخ ولكنها تحاول الحصول على أى أثر «لتلوى» الحقائق وتختلق تاريخاً! وأثناء احتلالها لسيناء بعد حرب ١٩٦٧ أدّعت العديد من المغالطات التاريخية ثم تكشفت وافتضحت مزاعمها .. فقد زعموا سير موسى ـ عليه السلام ـ من طريق بينما أكدت الحقائق التاريخية والأثرية عكسه تماماً .. وزعموا أن أصلهم يمتد إلى القبائل النبطية بينما تلك القبائل من أصل عربى !! إلى آخر المغالطات المفضوحة! نعود إلى أهمية دراسة التاريخ لدرجة جعلته على قمة مواد التحدى بأمريكا للقرن الـ ٢١ !.

إن الاستفادة الكبرى من الحضارة والتاريخ لاتتوقف عند الاعتزاز بالماضى، ولكن لو قرأنا التاريخ بتمعن لماحدث لنا مايجرى الآن!! فعبارة التاريخ يعيد نفسه نتناقلها كما نتناقل الأمثال الشعبية بطرق الببغوات، بينما غيرنا يجد فيها مدخلا لحل معظم المشكلات.

وحتى لايكون حديثنا إنشاء نتساءل: ماذا ينقل لنا التاريخ عندما ذهب عمر بن الخطاب إلى القدس.. لقد دخل الكنيسة وتجول فيها مع أسقفها ورهبانها ورأى الصلبان والصور على حوائطها ولم يفكر فى إزالة أى منها . فاعتذر حان موعد الصلاة عرض عليه أسقف الكنيسة أن يصلى فيها .. فاعتذر عمر رضى الله عنه برفق قائلاً : أخشى أن يأتى مسلمون من بعدى فيقولون لقد صلى فيها عمر فيصلون بها ويمنعون النصارى من التعبد فيها.. ماذا يعنى هذا الدرس يامن تتحدثون عن وباء الفتنة الطائفية؟! ومن بعد

عمر جاء صلاح الدين ليسترد القدس من الصليبيين، فماذا تعلمتم يا من تعاهدون الخونة؟! وعندماحاصر البطل المسلم محمد الفاتح مدينة أوربيه رفض تدميرها رغم أنه كان يملك الأسلحة التى تمكنه من تدميرها وتحقيق انتصار سريع وحاسم .. ولكنه فضل محاصرة المدينة والانتصار حتى لايقال إن المسلمين يدمرون حضارات الغير..

فممن تعلم صلاح الدين وممن تعلم محمد الفاتح ؟! من عمر بن الخطاب.. وممن تعلم عمر بن الخطاب الذى قال مندفعا يوم صلح الحديبية وعندما وافق الرسول ﷺ : على أن من يأتى منهم إلى الإسلام لايأخذه ومن يترك الإسلام إلى الكفر فليتركه وشأنه، قال : عمر لمَ نرض بالدنية يارسول الله؟!.. ولم يكن يتعمق بعد فهم أن من يدخل الإسلام فلا راد له أبدا ومن لايتمسك بدينه فمن الأولى أن يذهب ..ولن يذهب أحد ممن معه لأنه يتشربون الإسلام بكل خفقات قلوبهم وجوارحهم.

لقد تحول جنرالات إسرائيل عقب حرب ٦٧ إلى علماء آثار فأخذوا ينقبون فى القدس ليختلقوا لهم تاريخاً ..وكلما نقبوا عادوا بخفى حنين.. وقد كشف علماء الآثار إسلامية وقبطية ! هل علمتم لماذا تبحث إسرائيل عن تاريخ وتضع أمريكا التاريخ على قمة مواد التحدى للقرن الـ٢١؟!

لدينا مثل شعبى يقول : «الذى ليس له كبير بيشترى كبير» .. وفى إسرائيل وفى أمريكا وأوربا يبحثون عن شراء هذا الكبير وإن لم يتمكنوا من شرائه يسرقونه! أما نحن فببلاهة تامة نكسر ونحطم كل يوم جذورنا وهويتنا!!

إن أمة تدوس تاريخا لن يكون لها مستقبل.

نعود مرة أخرى إلى البطل المسلم محمد الفاتح وتصرفه عند محاصرته مدينه أوروبية ورفضه تدميرها رغم انه كان يملك الأسلحة التى تمكنه من تدميرها وتحقيق انتصار سريع وحاسم..

لقد جاء تأنى محمد الفاتح وتفضيل الحصار والانتظار على التخريب لتحقيق الانتصار حتى لايقال إن المسلمين يدمرون الحضارات.

هذا هو الدرس الاساسى الذى يجب أن يعلمه الغرب ـ ومن الأولى أن نتعلمه نحن ـ وهناك دروس أخرى يلقنها نفس الحادث للعالم أجمع، فالمدافع ـ أول الأسلحة القوية ـ من اختراع مجرى مسلم .. كما أن فيينا التى حاصرها البطل المسلم تقع فى أوروبا .. بل إن الأبطال المسلمين وصلوا إلى مسافات قريبة من مدينة باريس عاصمة فرنسا.

ولكن علينا أن نقول ذلك للمبهورين بالغرب والذين يرون فيه كل ملاذ.. وعلينا

أيضاً أن نضع مثل هذه النماذج وتحليلاتها لأبنائنا التلاميذ فى دروس التاريخ والتربية الوطنية.. ولعل فى هذا تأكيد على أن الإسلام دين حضارة ورد على من يلصقون بالإسلام صفات الإرهاب السيئة. فبحضارته وتحضره رفض التدمير وبالعلم وصل إلى أكبر المخترعات .. والعكس الصحيح عندما تراجعت الحضارة سادت الهمجية واصبح كل فريق يحارب أخاه.. وبتأخر العلم أصبح الغرب يسبقنا بكثير فى المخترعات السلمية والحربية .. إلخ.

نعود إلى الدرس الأول الذى لقّنه الفاتح الإسلامى ـ لعل البعض يتذكره ! ـ فالحفاظ على مر العصور .. بدءًا من دلائل وجود الإنسان الأول من خلال تحاليل العظام وبعض المواد إلى عصور الفراعنة وما تركته من بصمات فى كافة المجالات إلى العصر اليونانى الرومانى فالنهضة الإسلامية حتى مسرح أحداث العصر الحديث .. ولعل كل حقبه من التاريخ وعصوره المختلفة تحمل لنا شواهد عديدة تدلل على قمة الإبداع والتميز.

ولكن ما يجرى الآن شيء آخر .. فبدلا من الحفاظ على حضارتنا لتكون نبراساً لنا إذ بنا نفرط فيها .. وبدلا من التمسك بالهويه نقلد الغرب فى كل شيء حتى بما لايتلاءم مع طبيعتنا وظروفنا . ليس فى العادات والتصرفات المتدنية فحسب بل حتى فى أبسط الأشياء ومنهانماذج العمارة .. فنجد إقامة العمارات الزجاجية الصماء بدلا من الطرز التى تناسبنا رغم أن الغرب عندما اضطر لإنشاء مثل هذه «العلب» كان ذلك لأن الضوء فى بلاده ضعيف والشمس غائبة معظم أيام السنة ! .. وللأسى والأسف اكتفينا بنقل مثل هذه الصور ولم نسع لنقل ما هو أهم من العلم والعمل الدؤوب، بل أخذنا من مظاهر العمل الحصول على يومين إجازة كل اسبوع بدلاً من يوم واحداً.

نعود ثانية وثالثة إلى الدرس الذى لقنه الفاتح الإسلامى للعالم أجمع ـ ونحن منهم ـ ونتساءل : متى نزهو ويتطلع العالم إلينا ؟! متى نحافظ على تراثنا وآثارنا وحضارتنا؟! .. متى نتسابق فى العلم والعمل؟!

إن أهم تأثير لدرس الحفاظ على الحضارات هو قضية الانتماء .. فهى حجر الأساس لكل نهضة .. فهل لنا أن نفيق ونعود لأنفسنا؟!..

وفى تقديرنا أن الوعى الآثرى هو المدخل الأول للحفاظ على أثارنا وتراثنا وآثار مصر هى تاريخها وحضارتها، وهى التى أضاءت العالم كله منذ زمنم بعيد . فعاد النور علينا بأن عرف العالم كله مصر .. وبصرف النظر عن المفهوم التجارى البحت ـ الذى يفضله البعض ويرى أنه لغة العصر ـ فإن الحفاظ على آثارنا هو أيضاً حفاظ على رأس مال لأبنائنا وأحفادنا..

ورغم أن مشاكل الاثار كثيرة وعلى رأسها سرقات وتهريب الآثار، وتعرض أشهر المساجد للانهيار نتيجة الإهمال والمياه الجوفية .. وغيرها وغيرها من المشكلات .. إلا أننى أرى أن المدخل الأول لحل كل هذه المشكلات هو وجود الوعى الأثرى ... ومن أجل هذا أيضاً نأمل العمل على أنشاء نقابة للاثريين تحمى مفتش الاثار من الاعتداءات التى يتعرضون لها ومن مهانة المرتبات الهزيلة.. .. أيضاً من الغريب ان نجد العديد من المناطق الأثرية الممنوع زيارتها على طلاب الآثار مثل خبيئة الأقصر ومقبرة توت عنخ امون والمياوات ومقبرة نفرتارى إلا ان المفاجأة جاءت فى ضم القلعة لقائمة الممنوعات وكأنها مسموح بها لاصحاب المشروعات التجارية فقط! أيضاً كم كنت أتمنى أن تدرس مادة للوعى الأثرى فى كافة الكليات خاصة فى كليات التربية والآداب والذين سيتعاملون فى مستقبلهم - مع تلاميذ المدارس ولكن ليس لسرد تاريخاً أصم،و ولكن تذوق وإبداع وشعور الاعتزاز بالوطن، ينقلونه بحب إلى تلك البراعم... فلو كان هناك وعى أثرى لما وجدنا الأهالى يسكنون أهم المساجد والأسبلة ويفتحون المحلات فى حوائط المساجد بعد نحر حجارتها .. ولوجدنا - على الجانب الآخر - العمل عل حل مشاكل هؤلاء بكل الطرق .. لو كان هناك وعى أثرى لما خُربت أثارنا وسُرقت ونهُبت كل يوم، ولحافظنا على اثارنا وتراثنا وتصدينا بقوة لكل من حاول أن يمسها بسوء .. وهذه القضية ليست قضية اساتذة الاثار وطلابها والمثقفين وحدهم - وأن كان واجباً عليهم أن يحملوا الدور الأكبر - ... ولكنها قضية كل مواطن مصرى غيور على تراب وتاريخ بلاده.

اسأل الله ان يوفقنا فى الحفاظ على اثارنا وتراثنا... والله من وراء القصد: ﴿ إنْ أُرِيدُ إلاَّ الإصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إلاَّ باللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

على القماش

تصدى العلماء لنظرية
الوزير فاروق حسنى
«الثقافة = تجارة»...
وخصخصة الآثار!

- قضية فندق وبوتيكات وملاه باب العزب بالقلعة!
- مشروع المحكى من الاعتداء على الأثر ... حتى النزح «بالجرادل»!
- حفلات موسيقية بمسجد محمد على!
- سواتر الحفائر الوهميه لاخفاء الحفر والهبوط بالقلعة!.
- طلب الامريكان تحويل قاعة محب الدين الشافعى إلى مقهى ومطعم!
- ضم فندقى ميناهاوس وماريوت وترك سان ستيفانو للهدم!
- نقل نفائس المتحف الاسلامى وتدميره!
- أنشاء متحف للأبواب.. والخوف من التفكير من إنشاء متحف (للاكر والطفاشات)!

انتصار كبير
تراجع فاروق حسنى عن فندق القلعة..
والعلماء يحذرون من استمرار الوزير
فى إقامة البوتيكات والورش والملاهى

فى انتصار كبير لـ «العلماء والمثقفين» تراجع فاروق حسنى ـ وزير الثقافة ـ وألغى فكرة إقامة فندق بمنطقة باب العزب بالقلعة، وهو المشروع الذى نجحت «الشعب» وعلماء مصر والمثقفون فى إيقافه إثر الحكم القضائى فى الدعوى التى أقامها ـ كانت هذه السطور ـ الصحفى على القماش وجودة العزب المحامى. فى الوقت نفسه حذر العلماء من إقامة الوزير لبقية المشروع من بوتيكات وورش.

حاول الوزير تخفيف اضطراره لاتخاذ هذا القرار بعد أن أعلن عدة مرات عن طعنه فى الحكم، وزعم حدوث خلط فى الأوراق وأن المبنى الذى كان سيقام به الفندق مبنى غير أثرى ومعد لفندق من ٥٠ غرفة.

وقد علق د. مختار الكسبانى ـ أستاذ الآثار الإسلامية وصاحب رسالة الدكتوراه عن اثار باب العزب والقلعة ـ قائلا: إن المبنى الذى ذكره الوزير بزعم أنه غير أثرى هو فى الأصل مصنع ملابس الجند الذى كان يمد الجيش المصرى بالزى العسكرى فى عهد محمد على مما يعد مبنى أثريا، وأنه لا يوجد فى باب العزب أى مبنى غير أثرى سوى مبنى ورش الحملة الميكانيكية والذى أقيم عام ١٩٨٧ فى بداية تولى فاروق حسنى وزيرا للثقافة.

كما أكدت الأوراق الصادرة من الوزارة ومناقشات الوزير فى مجلس الشعب، إثر طلب الإحاطة الذى تقدم به النائب فؤاد بدراوى أكد الوزير فى رده أن عدد غرف الفندق الذى يعده مائة غرفة!!.

ورغم تراجع وزير الثقافة عن إقامة فندق باب العزب، إلا إن علماء الآثار والمثقفين، وعلى رأسهم د. على رضوان، حذروا من «مناورات» فاروق حسنى، وهو ما سبق أن حدث فى مشروعات عديدة ومنها مشروع هضبة الأهرام، إذ عاد وأقام سوراً ودورات مياه بجانب أبى الهول وهو ما دعا د. نعمات فؤاد لإقامة دعوى ضد الوزير.

وأكد العلماء والمثقفون أن الحكم القضائى لا يقتصر على إيقاف الفندق وحده بل جميع المشروعات من بوتيكات وورش. وحذروا الوزير من إيقاف الفندق وحده وإقامة ملحقات مشروعه وهو ما يستوجب محاكمته بعدم تنفيذ أحكام القضاء وتطبيق المادة ٢٣

من قانون العقوبات التى توجب الحبس والعزل للمسئول الذى يمتنع عن تنفيذ أحكام القضاء.

قصة معركة العلماء والمثقفين مع وزير الثقافة لايقاف فندق وملاه وبوتيكات باب العزب بالقلعة

من المعلوم أن فكرة انشاء فندق فى باب العزب بدأت تطرح فى نهاية الثمانينات (علما بأن الوزير حضر اجتماع مع الجانب الايطالى وشارك فيه بعض رؤساء شركات المقاولات عام ١٩٨٢ ولم يكن شغل موقعه الوزارى بعد) ... فسارع علماء الآثار بالرد العلمى وكتبت د. نعمات أحمد فؤاد مقالات عديدة تندد بالمشروع وتتعجب من مشاركة شركة مواسير مياه .. وعارضت المشروع بقوة وطالبت بانقاذ منطقة باب العزب وعقدت ندوة الرؤية العلمية للحفاظ على الآثار التى كان مقررها د. على رضوان عميد كلية الآثار «وقتذاك» وشارك فيها عشرات العلماء والمتخصصين وعقدت بجامعة القاهرة عام ١٩٩٠، ونصت توصياتها على ضرورة الاهتمام بمنطقة باب العزب تمهيدا لجعلها شاهداً على حقبة هامة من التاريخ المصرى الحديث، وأبدى المشاركون فى الندوة تخوفهم من تمرير مشروعات خاطئة تحت ستار تطوير المنطقة، إلا ان الوزير استعمل تكتيكاً عمد له أكثر من مرة فيما بعد، وهو تهدئة الأحوال حتى يجد، الفرصة الملائمة لفرض المشروع بقوة الأمر الواقع وبالفعل فى عام ١٩٩٣ أعلن مسئولو الثقافة والآثار من جديد عن مشروع يجرى التخطيط له سيتم تنفيذه فى باب العزب ويتضمن فى ثناياه انشاء فندق، وثارت الضجة من جديد فانزوى المشروع فى ركن بعيد مرة أخرى مما جعل الكثيرين يعتقدون بأنه لم يكن إلا (فرقعة إعلامية) تهدف للبرهنة على وجود انجازات، ولم يدرك هؤلاء أن الأمور تمضى كما خطط لها مع تغيير بسيط هو استعانة مسئولى الثقافة والآثار على قضاء حوائجهم بالكتمان!.. مع ملحوظة أن «الشعب» كتبت عدة تحقيقات صحفية «وقتذاك».

وفى مايو ١٩٩٨ تفجرت المشكلة من جديد ولكن السيناريو اختلف هذه المرة، فالوزير انزلق للسخرية من معارضيه!! كما أن الموضوع لم يتفجر هذه المرة على صفحات الصحف فقط بل دخل مراحل جديدة من المواجهة بدأت ببيان عاجل قدمه النائب الوفدى فؤاد بدراوى للجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب وأعلن فيه عن رفضه المساس بالمنطقة الأثرية، وهنا قابل الوزير أعضاء اللجنة وطرح عليهم الفكرة، انها نفس الفكرة التى أعلن عنها فى عام ١٩٩٣ ولكن بعد أن كانت هناك اجراءات تنفيذية قد اتخذت بالفعل لانجازها.

أكد الوزير أمام اللجنة أن فكرة المشروع بدأت سنة ١٩٨٩ عندما عرضت الحكومة الايطالية المساهمة فى اعداد مشروع مع هيئة الآثار **يهدف** إلى ترميم وتطوير منطقة باب العزب ووافقت عليه اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية **بشرط** قيام الجانب الايطالى باعداد لدراسة الجدوى **وعرضها عليها**، ويشمل المشروع اقامة مدارس لترميم الآثار ومتحف ومركز للأبحاث وقاعة مؤتمرات وورش، كما يتضمن اقامة فندق سعة ١٠٠ غرفة بملحقاته (بعد هذه الجلسة بثلاثة شهور صرح للأخبار بأن الفندق مكون من خمسين غرفة فقط)، ومطعم فى مواجهة الميدان وأماكن لممارسة الأنشطة البدوية.. **ولم يتم عرض الدراسات على اللجنة الدائمة للاثار كما جاء فى شرط الموافقة «المشروطة».**

ولم ينس الوزير الفنان أن يقوم فى نفس الاجتماع بدوره التنظيرى فى مجال الآثار فأكد أنه مع الاقتصاد الحر والخصخصة ولابد أن يكون للآثار دور هام فى تحقيق دخل لهذا الوطن وأضاف: «الآثار دى موجودة علشان تأكل الناس» (الوفد ١٢/ ٥/ ١٩٩٨) وقد كانت هذه التصريحات نذيراً ببداية سلسلة جديدة من المواجهات التى لم ولن تهدأ فالأمر لم يعد مجرد ممارسات يمكن الاختلاف حولها وانما امتد ليصبح تكريساً لأيديولوجية يمكن أن تصيب آثار مصر كلها فى مقتل خاصة بعد أن أصبح المسئول الأول عن الآثار بحكم منصبه كرئيس لمجلسها الأعلى بعد ان الغى هيئة الآثار يتعامل معها باعتبارها مشروع استثمارى متناسيا أن مهام الوزارة التى يحمل حقيبتها تتمثل فى تقديم خدمات تضيف إلى التراث الحضارى لهذا البلد باستكشاف روافد جديدة تسهم فى ثراء مقدراته الابداعية والفكرية، وقد قامت الصحف خاصة الشعب واخبار الأدب وكبار الكتاب خاصة د. نعمات فؤاد وسكينة فؤاد وجمال الغيطانى وفاروق جويده وعلى القماش بالتنبيه إلى أهمية هذا البعد الأساسى فى نشاط الوزارة التى لا يمكن بأى حال أن يتم خصخصتها خاصة فى مجال الآثار لكنه وبلهجة العارف الأوحد كان يرد بسخرية على معارضيه الذين يعتمدون على الحجة وكلهم من كبار العلماء والمثقفين والمفكرين معتبرا أنهم قلة مغرضة.

وبعيدا عن يقينية الوزير انه لا يخطىء أبدا جاء رد المحكمة مفنداً لكل أرائه التى طرحها أمام لجنة مجلس الشعب فقد أكدت المحكمة أنه لا يجوز توظيف الأثر لتحقيق عائد مادى لأنه يجب أن يوظف فى غرض واحد وهو أن يبقى رمزا للحضارة.

كان من الواضح هذه المرة أن السياق سيمضى فى اتجاه متصاعد وبعد الاجتماع البرلمانى بأيام كتب الشاعر فاروق جويدة فى الأهرام متسائلا عن السرية التى يتم بها

المشروع حتى أنه يجرى التسويق له خارجيا قبل الإعلان عنه فى مصر، (تعليق إعلانات عن المشروع على أبواب السفارات!) واستمر الأخذ والرد حول هذا الموضوع مستمرا حتى شعر جويدة أنه لا توجد نقاط التقاء مع الوزير الذى يتحدث بمفاهيم مختلفة عن تلك المرتبطة بالثقافة والحضارة فاتجه إلى رئيس الوزراء طالبا تدخله وكتب بتاريخ ٥ يوليو ١٩٩٨ مؤكدا أن الخلاف وصل «بيننا وبين وزارة الثقافة حول مشروع باب العزب فى قلعة صلاح الدين إلى طريق مسدود ولا يمكن أن تتفق أراء ترى فى قلعة صلاح الدين اثرا وتاريخا وحضارة وأراء أخرى تراها قطعة أرض خالية يجب استثمارها.. إن لغة المال تختلف تماما عن لغة التاريخ. ولغة القيمة تختلف تماما عن لغة النقود. ولغة المثقفين تختلف تماما عن لغة السماسرة. ومن أعجب ما سمعت فى هذه القضية أن مشروع باب العزب يشبه قناة السويس، والناس عادة تقارن بين الأشياء التى تتشابه، وأنا لا أجد تشابها من قريب أو بعيد بين موقع أثرى مثل قلعة صلاح الدين ومشروع اقتصادى مثل قناة السويس، ومنذ متى كانت الآثار تعامل أو تقارن على أساس أنها مشروعات اقتصادية رابحة أو خاسرة؟ ومنذ متى كانت الاثار تخضع لمبدأ العرض والطلب والمكسب والخسارة؟ إن للتاريخ لغة أخرى غير لغة السمسرة والتجارة (...) ومن هنا فإن لغة الحضارة غير لغة المزادات والمناقصات والصفقات».

ولأن الأمر كان مختلفا هذه المرة فقد استدعى تحركا سريعا، وشهدت الساحة انعقاد عدة ملتقيات تدين المشروع وتطالب بعدم المساس بالمنطقة الأثرية.

ففى يونيو ١٩٩٨ عقدت لجنة الثقافة والفنون والآثار بحزب الوفد ندوة لمناقشة المشروع وبعدها بنحو شهر عقد أساتذة الجامعة وعلماء الآثار مؤتمرا بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وأعلنوا فيه رفضهم الكامل لمشروع باب العزب وأصدروا بيانا شديد اللهجة يحذر من أصرار وزارة الثقافة على اتمام المشروع ويحذر من حدوث كوارث، وقد شهد هذا المؤتمر مواجهة بين محمود غانم عضو مجلس الشعب المؤيد للمشروع وبين المعارضين له، خاصة عندما أشار إلى أن المشروع سيعيد للمنطقة رونقها مؤكدا أن المواطن البسيط إذا لم يشعر بقيمة الأثر فهو لا يريده، وهنا عارضته الكاتبة الكبيرة سكينة فؤاد ـ التى يجب أن يشاد بدورها فى التصدى لهذا المشروع عبر كتاباتها العديدة ومشاركتها فى الندوات المختلفة ـ وأكدت اختلافها معه اختلافا جذريا حيث قالت أنه لا يوجد تعارض بين قيمة الأثر ومصلحة المواطن، ولا يحق تعليق مصير الآثار على مصلحة المواطن لأنه هو المستفيد الأول ماديا من سلامة الأثر، وأوضحت أن الخلاف الأساسى يكمن فى أن القانون، بعد تغيب ملامح الأثر برمته وهذا غير جائز متجاهلا باقة من أكفأ الأثريين المصريين.

وفى أغسطس عقد المعارضون للمشروع ندوة جديدة بنادى البرديات بدعوة من نقابة المرشدين السياحيين نددوا فيها بموقف وزير الثقافة واصراره على تحدى أراء العلماء، واقترحت فيها الدكتورة نعمات أحمد فؤاد اتخاذ خطوات حثيثة وتحكيم اليونسكو فى هذه القضية، وهو ما وافق عليه عدد كبير من المجتمعين غير أن الدكتور على رضوان احتج على ذلك لأنه اعتبر أن القضية تخص الشعب المصرى والحضارة المصرية وأيدته فى ذلك الأديبة سكينة فؤاد ومع تصاعد نبرة الاحتجاج بادر الصحفى على القماش وجودة العزب المحامى برفع دعوى قضائية لوقف تنفيذ قرار الوزير واستندت مذكرة الدعوى على المادة ٣٣ من الدستور المصرى التى تنص على أن الملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن والمادة ٢٩ التى تنص على أن الملكية العامة تخضع لرقابة الشعب وتحميها الدولة، والمادة ١٢ من الدستور التى ألزمت المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها والتراث التاريخى للشعب (أى أن الالتزام بالحفاظ على التاريخ واجب على الشعب بمقتضى الدستور لذلك رأت مذكرة الدعوى أنه إذا ما تقاعس ممثل الدولة وهو وزير الثقافة فإن الدفاع يكون فرضا على الشعب لانقاذ ما يمكن انقاذه).

وفى الوقت الذى كان المعارضون للمشروع يطرحون وجهات نظرهم مستندين على أسس علمية كان المسئول عن آثار مصر بحكم منصبه يصعّد من نبرة الهجوم غير الموضوعى على معارضيه وهو ما دفع الأديبة سكينة فؤاد لأن تشير فى احدى الندوات إلى اتهامات الوزير للأثريين بأنهم شرذمة من المضللين والرجعيين فى الوقت الذى لم يرد فيه على سؤال واحد من مئات الأسئلة التى طرحها كبار الأساتذة وعلماء الآثار والمثقفين، ونختار من تعقيبات الوزير على الانتقادات الموجهة للمشروع ما يلى:

* تحدى كل من يحاول اثبات عدم مشروعية التطوير وأضاف: «أننا نساهم فى بناء الوطن ولن نسمح للمخربين بعرقلة النهوض بالوطن فضلا عن أن جميع المعارضين لمشروع التطوير ليسوا مسئولين»! (بدون تعليق ولا حتى على آخر كلمة ... أن التصريحات السابقة نشرت فى جريدة الأحرار بتاريخ (٤/٨/١٩٩٨).

* لقد ضقت ذرعا بحملات التشويه. بعد كبار العلماء والقانونين وأعضاء مجلس الشعب هل نستمع لآراء قلة عالية الصوت!! (الأخبار ١١/٨/١٩٩٨).

قال: إن الذين يهاجمون كل مشروعات التطوير وترميم الآثار مجموعة معينة لم تتغير من سنوات وتنضم اليهم أسماء غريبة تحتاج للشهرة وتبحث عنها لكنى أقول لمن دأبوا على مهاجمتى: لا تفتحوا على أنفسكم أبواب جهنم فكل واحد منكم له معى حكاية (!!!). (المساء ١٤/٨/٩٨).

هذا بخلاف وصف العلماء بالهاموش (الميدان) أو التفكير بطريقة العربات الكارو (الجمهورية)... إلخ ولكن كعادة العلماء الترفع عن المهاترات والصغائر.

وبعد الحكم أعلن الوزير الطعن فيه.. ثم تراجع عن الطعن وقرر ايقاف الفندق على الدوام.. ويبدو أن سلطة أعلى استجابت لاراء العلماء وحيثيات حكم قضائنا الوطنى النزية. وأمرت الوزير بعدم الطعن.. «كنا نتمنى أن تكون إستجابة الوزير قد تمت على نحو متحضر من الديموقراطية والرجوع إلى الحق والإستماع إلى كلمة العلماء والمثقفين، ولكن شواهد إعلانه الطعن فى الحكم وذكر حيثيات طعنه وزعمه تحويل موظف للتحقيق بحجه تدليسه أمام المحكمة وإدعاء وجود قرار بالمشروع ثم إعلان تراجعه ـ المفاجئ عن الطعن ـ .. كل هذه الشواهد ترجح أن القرار مملى عليه.. ونحن مع المثقفة والكاتبه الكبيرة الاستاذه فريده النقاش فى تفضيل ترجيح الإتجاه الأول ـ تراجع الوزير أعترافاً بمبررات العلماء ـ ولكن ماذا نفعل والشواهد ـ كما أوضمنا ـ عكس ذلك !!

هكذا اوقف مشروع وزير الثقافة بياب العزب..

وتوقفت مغـــامرة التطوير بالفنادق والملاهى

*** حيثيات الحكم التاريخى بايقاف فندق القلعة.. تنسف النظرية التجارية لوزير «الثقافة»!**

*** إذا انحرف وزير الثقافة عن حماية آثار مصر فحمايتها فرض عين على الشعب**

*** إذا أراد الوزير إقامة مشروعات سياحية فما أكثر الأراضى الصحراوية فى مصر!**

*** ما الرأى فى عبارات التهكم التى سبق أن أطلقها الوزير على العلماء لمعارضة مشروعه المريب؟!**

*** وظيفة الأثر ليست للترويج ولكنها وظيفة واحدة: اسم مصر ومجدها وعظمتها**

حكمت المحكمة.. بأن نظرية «وزير الثقافة» وشعاره «الثقافة ـ تجارة» لا محل لها فى آثار مصر!

حكمت المحكمة.. بإنه إذا كان وزير الثقافة انحرف عن حماية آثار مصر فإنه على الشعب أن يتحرك ليصون ويحمى تاريخ وتراث وطنه.

حكمت المحكمة.. بإنه إذا كان بعض المسئولين بمجلس الآثار قرروا أن يبيعوا رسالتهم وضميرهم من أجل مداهنة الوزير ومشروعاته، فإن عليهم أن يبتعدوا عن شرف تولى مسئولية حماية آثار مصر وحضارتها..

حكمت المحكمة.. بإن العلماء الذين سخر منهم الوزير لمعارضة مشروعه المخرب

فوصفهم بألفاظ بذيئة من عينة ليسوا رجالاً (!!!) أو الهاموش.. أو التفكير مثل العربات الكارو.. وأنهم شرذمة من المضللين والرجعيين «وكلها أوصاف توجب الحكم عليه بالسب والقذف».. ليسوا هم الذين يستحقون السخرية وهذه الأوصاف.. فهم رجال بحق وحقيق.. وليسوا هاموشاً أو يستحقون التهميش.. وأن تفكيرهم متحضر وأنهم شرف للحفاظ على تاريخ الأمة..

ويبدو أن الأوصاف «البذيئة» دائماً مثل البنادق الفاسدة فى الحروب ترتد بذخيرتها على من أطلقها.

حكمت المحكمة: بأن كلمة التطوير التى يبرر بها الوزير مشروعاته قد تصلح فى السفن والشقق ومتاجر بيع اللوحات والعاديات، ولكنها لا تستساغ عقلاً ومنطقاً وقانوناً مع الآثار.

كان هذا هو المفهوم من حيثيات الحكم التاريخى لقضاء مصر الشامخ، ونحن نعرض لنص حيثيات الحكم بإيقاف تنفيذ مشروع باب العزب بالقلعة، وهى الدعوى التى شرف بإقامتها على القماش - كاتب هذه السطور - وجودة العزب المحامى وتقدم للشهادة فيها علماء الآثار وعلى رأسهم د. على رضوان، ود. أحمد الصاوى، ود. محمد عبدالهادى، وسعادات سلامة، كما انضم عشرات العلماء والمثقفين والمحامين، فماذا تقول حيثيات الحكم الذى صدر برئاسة المستشار فاروق شعث وعضوية المستشارين يحيى خضرى، والدكتور عبدالفتاح البر وأمانة سر سامى عبدالله بإيقاف مشروع فندق الوزير وملحقاته على مساحة ١٤ فداناً بباب العزب بالقلعة من ملاه ويوتيكات وخلافه..

الحيثيات بالحرف الواحد

إن الآثار هى رموز الحضارات المتعاقبة وتعتبر من الأموال العامة وهى صفة لصيقة بها على الدوام ولا تملك أية سلطة فى الدولة أن تزيل عنها هذه الصفة.

المحافظة على الروابط من الأهمية لأنها تعنى المحافظة على الشعب المصرى ذاته، وأنها ليست فى حاجة إلى تشريعات لحمايتها... وأية قواعد مقررة لحمايتها تشكل جزءاً من قواعد المشروعية العليا فى المجتمع، ومن ثم فإن المحافظة على تلك الروابط من أى خطر يهددها فرض عين على كل مواطن مصرى.

ولم يغب المشرع الدستورى مدى أهمية هذه الخصائص المشتركة للشعب المصرى، والتى تعد من مقوماته الأساسية والتى صارت حقائق ثابتة أملتها اعتبارات تاريخية ولغوية ودينية ومصالح مشتركة، وبذلك قد جاء فى وثيقة الدستور «نحن جماهير شعب مصر العامل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة، المؤمن بتراثه الروحى الخالد،

والمطمئن إلى إيمانه العميق والمعتز بشرف الإنسان والإنسانية الذى يمثل إلى جانب أمانة التاريخ مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل».

إن منطقة باب العزب تعتبر منطقة أثرية وتشكل جزءاً لا يتجزأ من قلعة صلاح الدين، ولا يمكن بأى حال من الأحوال فصل باب العزب عن القلعة فكلاهما يجمعهما نسيج أثرى واحد ويعتبر من أهم مناطق الآثار الإسلامية فى مصر، فهذه المنطقة كانت مقراً للحكم فى مصر طوال العقد الأيوبى والمملوكى والعثمانى وعصر محمد على، وشهدت العديد من الأحداث التاريخية، وقد أشار التقرير الخاص بمشروع التطوير والترميم بالمنطقة إلى أن هذه المنطقة قد حوت مواقع أثرية إسلامية، ومن ثم فإن إقامة المبانى تشكل تهديداً خطيراً لهذه المنطقة الأثرية وخاصة على بيئة المواقع الأثرية التى تحتويها هذه المنطقة، مما ينتج عنه إهدار قيمتها التاريخية والجمالية. وتعتبر مخالفة للقانون رقم ١١٧ لسنة ٨٣ بشأن حماية الآثار، وتشكل خروجاً صارخاً على أحكام المادة ٢٠ من القانون، والتى حرمت البناء فى المناطق الأثرية والتاريخية، وكذا حرم تلك المناطق والمناطق المتاخمة لها، وهذا الحكم يلزم هيئة الآثار المصرية قبل غيرها من جهات الإدارة الأخرى والأفراد.

وظيفة واحدة للأثر

وإذ حاولت الوزارة لتبرير قرارها بأن المشروع يهدف إلى إعادة توظيف المبانى الأثرية بشكل معاصر بتحويلها من واقعها الحالى إلى منطقة جذب سياحى وثقافى، فأنه لا يجوز توظيف الأثر فى تحقيق أى غرض أو فى خدمة أى شيء آخر كالسياحة، أو الحصول على عائد مالى أو غير ذلك من الأغراض، لأن الأثر يجب أن يوظف فى غرض واحد فقط، وهو أن يبقى الأثر لذاته كرمز للحضارة التى أنتجته، فالآثار لا تعنى تلك البقايا المادية التى ترمز للحضارات التى أنتجتها، فهى ليست أحجاراً صماء وإنما لكل أثر وجود حى شاخص يمثل وثائق وقيماً وعقائد ويعكس صور حياة الإنسان وأسراره والعلائق المختلفة فى عصر الحضارة التى أنتجته، ومن ثم يجب عدم الإخلال بالطابع الأثرى والعبق التاريخى لكل مبنى أثرى، كما يجب المحافظة على كل المعانى والقيم التاريخية الرفيعة واحترام حقائق التاريخ فى كل منطقة أثرية ولا يجوز اختراقها بمبان من خارج عصرها وانتهاك حرمتها.

لا عقل ولا منطق ولا قانون!

والقول إن التطوير جاء بعد أن تحولت إلى منطقة خربة مهجورة سيعتمد على استغلال الفراغات بين المواقع الأثرية فى إقامة المبانى، كما أنها ستقام مكان المبانى

الحديثة التى ستتم إزالتها لعدم أهميتها وحداثتها.. إن استعمال كلمة تطوير الأثر غير مستساغ عقلاً ومنطقاً وقانوناً، لأن هذه الكلمة تعنى الإضافة أو الانتقاص، أى التغيير فى الموقع الأثرى، وهذه الأعمال من الأمور المحرمة على هيئة الآثار وغيرها، وقد اختصت بحماية الآثار، ويجب أن يقتصر مفهوم التطوير على توظيف أحدث الوسائل العلمية فى الحفاظ على الأثر ذاته باعتبار أن التطوير العلمى والتقدم التكنولوجى لا يعرف النهاية.

فتطوير الموقع الأثرى لا يعنى الإضافة إلى الأثر بالزيادة أو الانتقاص من حجمه، وإنما يجب الإبقاء عليه بوضعه الطبيعى، كما أنتجته حضارته. كما لا يجوز اختراق منطقة الأثر أو جرحها بمبان خارجة عن عصرها حتى ولو كانت فيها محاكاة لهذا الأثر، فالمنطقة الأثرية ليست للترويح وتقديم الخدمات، وإذا كان شىء واحد فقط لا تخرج عن نطاقه هو اسم مصر ومجدها وعظمتها.

فأى حصيلة مالية مهما بلغ مقدارها تنعدم قيمتها أمام تشويه أى أثر، ولا يعوض فقد أى أثر، فطمس أى أثر يعنى ضياع جزء من تاريخ مصر، ومن ثم فإنه يجب ألا يترتب على تطوير المناطق الأثرية إضافة الجديد إليها، وإلا ترتب على ذلك العبث بآثار مصر، وإنما يجب حمايتها والمحافظة عليها وعدم السماح بتدهورها وعدم الإخلال بطابعها الأثرى حتى يتحقق لكل زائر لها الإحساس بجلال التاريخ.

لو قرأوا القانون!

إن نصوص قانون حماية الآثار قد خلت تماماً من كلمة تطوير، وإنما أناطت بالهيئة فقط الإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار.. ويقتصر نطاق عملها على حفظ وصيانة الأثر وأن تبذل أقصى جهدها للحفاظ عليه، وأن تمنع كل ما من شأنه المساس بالأثر باتباع أحدث الطرق العلمية فى عمليات ترميم الآثار.. كما أن خراب هذه المنطقة وكثرة التعديات عليها لا يبرر القيام بالمشروع، وإنما يجب على هيئة الآثار بصفتها الحارسة على الآثار أن تنشط فى إزالة هذه التعديات وأن ترجع الوضع فى المنطقة إلى ما كان عليه بقدر الإمكان والمحافظة على آثار المنطقة وهذا يؤدى الغرض السياحى المطلوب.

ومن المؤسف أن يأتى العدوان على آثار مصر من هيئة الآثار المؤتمنة على المحافظة عليها، وكان الأحرى بالجهة المدعى عليها إذا ارتأت إقامة أية مشروعات مرتبطة بمنطقة أثرية وترى أنها ستؤدى إلى جذب سياحى وثقافى، أن تقيم هذه المنشآت فى بقعة بعيدة عن حرم الأثر، وما أكثر الأراضى الصحراوية فى مصر!.. كما أن تقدم المواصلات قرّب بُعد المسافات..

التاريخ لا يرحم

فالآثار أمانة فى عنق الشعب المصرى، وهو الحارس على هذه الآثار ويجب عليه أن يحافظ عليها ليسلمها إلى الأجيال المقبلة مصانة، فالتاريخ لا يرحم أى جيل يتهاون فى تاريخه.

وبالمخالفة لقانون حماية الآثار يترتب على تنفيذ القرار الاستمرار فى تنفيذ المشروع والتعاقد على تنفيذه وإقامة المنشآت، مما يترتب عليه أضرار ونتائج يتعذر تداركها من جراء تشويه المواقع الأثرية فى منطقة باب العزب، والتى تمثل أحد كنوز التراث الأثرى المصرى وأحد مفاخره.

دفاع العلماء

كان هذا هو نص حيثيات الحكم التاريخى بعد أن قدم الدفاع والعلماء والمثقفون كل المعانى التى تؤكد على أن تراث مصر هو عبق طيب يشدنا جميعاً إلى الحب والانتماء لهذا الوطن العريق، وأن تراث مصر هو ذاكرتنا وهو الكنز الذى يظل باقياً لأبنائنا وأحفادنا ويجب علينا الحفاظ عليه، إذا ما تقاعس من اؤتمنوا فى الحفاظ على هذا التراث.

* قدم الدفاع والعلماء والمثقفون الدستور الذى يؤكد حرمة الآثار، وأن حمايتها واجب على كل مواطن.. والقانون الذى يجرم البناء على حرم الآثار ويزيد من العقوبة إذا كان القائم بهذا العمل الإجرامى من المسئولين عن حمايتها.

* وقدموا أحكام مجلس الدولة التى أكدت مراراً ضرورة الحفاظ على الآثار فى مواجهة فاروق حسنى ـ وزير الثقافة ـ ومشروعاته المريبة.

* وقدموا محاضر اجتماعات فاروق حسنى فى إيطاليا وحديثه عن مشروعات ومقاولات القلعة قبل توليه منصبه بأكثر من خمس سنوات كاملة!.

* وقدموا تقرير شعبة التراث الحضارى بالمجالس القومية المتخصصة والذى استند إلى القواعد والنظم الدولية وتوصيات اليونيسكو والمؤتمرات الدولية وآراء علماء مصر فى ضرورة الحفاظ على الآثار، ولفظ هذا المشروع ومناشدتهم للسيد رئيس الجمهورية بالتدخل لإنقاذ باب العزب من مشروعات الوزير.

وفى هذا تقدم تحية واجبة لعشبة التراث الحضارى وما تضمه من صفوه العلماء ودورهم الرائد فى التصدى لمشروع فندق باب العزب وتخص بالتقدير د. حسنين ربيع، د. فهمي عبد العليم.. وكل اعضاء اللجنة.

* وقدموا نفى كبار علماء مصر لما زعمه الوزير بسبق موافقاتهم على إقامة فندق

وبوتيكات وملاه، وقد نفى الموافقة د.نعمات فؤاد ود. أمال العمرى ود. حسنى نويصر وغيرهم وانهم وافقوا على مجرد عمل دراسات على أن تعرض عليهم بعد الانتهاء منها ولم تعرض بعد! كما أن كلمة المرحومة د. سعاد ماهر فى ندوة الآثار بجامعة القاهرة عام ١٩٩٠ أكدت على رفضها لمثل هذا المشروع.. وأذكر أنها ـ رحمها الله ـ قد سألتها فى حينه عن رأيها فى مثل هذا المشروع، فتعجبت من مجرد التفكير فى إقامته!

* وقدموا توصيات المؤتمرات التى حضرها العلماء والمثقفون بجامعة القاهرة وبنادى هيئة التدريس وبنقابة المرشدين السياحيين وبنقابة الصحفيين وغيرها..

* وقدموا عشرات المراجع التاريخية، وقد بذل د. أحمد دراج والأستاذة سكينة فؤاد، ود. على رضوان جهدا مشكورا فى ذلك، وقدموا المراجع وأمهات الكتب العربية والأجنبية والرسائل العلمية التى أكدت على مكانة باب العزب إضافة إلى رسالة الدكتوراه للدكتور مختار الكسبانى، وقدموا تأكيد عشرات العلماء على رفضهم لهذا المشروع وعلى رأسهم د. على رضوان، ود. أحمد الصاوى، ود. محمد عبدالهادى، وسعادات سلامة (الذين شهدوا أمام المحكمة الموقرة) إضافة للعلماء د. حسنين ربيع د. فهمى عبدالعليم، د. ياسين زيدان، د. محمد الكحلاوى، د. حجاجى إبراهيم، د. عبدالحميد زايد، د. مختار الكسبانى، د. السيد البنا، د. على الخولى، د. على صبرى، د. عاطف دردير، د. أحمد دراج، د. ناجية عبدالغنى، د. ليلى حلمى، د. عبدالمحسن فرحات، د. أحمد منصور، الفنان قدرى كامل وغيرهم... وأعضاء شعبة التراث بالمجالس القومية المتخصصة.

وقدموا ما كتبه كبار المثقفين وعلى رأسهم الكاتبة الوطنية سكينة فؤاد فى حملة وطنية رائعة.. ود. نعمات فؤاد والتى أعلنت رفضها منذ عام ١٩٨٩ بشكل صارخ ووطنى، والأديب المبدع جمال الغيطانى، والشاعر والأديب فاروق جويدة وغيرهم.

* وقدموا قرار وزير الثقافة نفسه رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩٠ والمنشور بالوقائع المصرية وفيه يحظر البناء على أى أرض أثرية أو تشويه معالم أثر!!

كان هذا وغيره ما قدمه دفاع العلماء وعلى رأسهم جودة العزب المشارك فى إقامة الدعوى، ومحمد شكرى عبدالفتاح ـ مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين ـ وياسر بسيونى عبدالحافظ ـ المحامى ـ والبحث الوطنى للدكتور على سيد حسن ـ أستاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة ـ والذى قدمه فى ندوة جامعة القاهرة، ود. عاطف البنا بأرائه الوطنية الصادقة..

أما ما قدمه دفاع وزير الثقافة فكان شريط فيديو يتيم يصور الأتربة والقمامة بالمنطقة وقد رفضنا الرد عليه لأن الوزير قدم بنفسه خير دليل لإدانته، وربما لن نكن نستطيع أن نقدمه بهذه الصورة!!. فأين كان الوزير من ١٢ عاما فى كرسى الوزارة من هذه القمامة، والتى معظمها من اتربه ومخلفات من نتاج مشروعه التجارى «المحكى»!! ولم يقدم الوزير شريط حديثه مع مفيد فوزى!!!

أما من طلبهم دفاع الوزير للشهادة فيبدو أنهم تواروا خجلا فلم يحضر منهم أحد!

فما رأى السيد الوزير.

فى الحيثيات التى قالت إن وظيفة الأثر ليست للترويح، ولكن أن يوظف فى شىء واحد فقط هو اسم مصر.. وأن أى حصيلة مادية تنعدم قيمتها أمام تشويه أى أثر.. وأن نصوص حماية الأثر خلت تماما من كلمة تطوير.

وما رأى د.جاب الله ـ المفترض فيه أنه أستاذ آثار يعلم ويخرج أجيالا ـ فيما أوردته الحيثيات بأنه من المؤسف أن يأتى العدوان على آثار مصر من هيئة الآثار المؤتمنة على الحفاظ عليها!.

إننا نتوجه بسجود الشكر لله.. وبأسمى آيات التقدير لقضائنا الشامخ ـ حفظه الله ـ والذي أكد على مكانة العلماء والمثقفين وتراث مصر وحضارتها حتى لو كان الذى يجلس على كرسى يحمل اسم وزارة الثقافة يبتغى غير ذلك.

حدث قبل تراجع الوزير عن الطعن فى الحكم:

وزير الثقافة يتهم دفاعه بالتدليس..

ويطعن فى حكم إيقاف بناء فندق القلعة

* العلماء يردون..وأسانيد الوزير سبق أن رفضتها المحكمة وأدانت مبدأ الإتجار بالثقافة.
* المطالبة بإلغاء قرارات اللجنة الدائمة الخاضعة للوزير..
* تدمير د.قدرى للآثار كذب واضح والإعتداء حدث فى عهد فاروق حسنى!
* من حق أى مواطن مصرى اللجوء للقضاء لإيقاف الاعتداء على أي موقع أثرى
* تخفيض الوزير لعدد غرف الفندق يعنى تحويلها لشقق مفروشة للإيجار بالساعة!!

عقب صدور الحكم لم يمتثل وزير الثقافة للحكم وفى تحد غريب أعلن عن الطعن فى الحكم بإيقاف مشروعه ببناء فندق وملاه وبوتيكات بباب العزب بالقلعة!.. وهو ما يرجح ما تردد عن أن تراجعه عن الطعن بناء على توصيات عليا.

لقد كنا نظن أنه سيتوارى خجلاً إزاء الحيثيات الدامغة والتى أكدت أن استعمال كلمة تطوير الآثار المزعومة غير مستساغ عقلاً ومنطقًا وقانونًا وإنه إذا كان أى شيء قابلاً للاستثمار فإن الأثر يعد استثناء على ذلك ولا يوظف إلا فى خدمة شيء واحد فقط هو اسم مصر ومجدها وعظمتها..

ويبدوأن الوزير يصدق «شلة المنتفعين» بمجلس الآثار والذين يؤيدون مشروعه ويبررون أحلامه رغم أنه لو كان قد تغير فى التعديل الوزارى لوقفوا مع الوزير البديل وتأييده فى عدم الطعن على الحكم! .. ولا عجب فبعضهم - للأسى والأسف - كان فى عهد د. قدرى وعمل معه فى ترميم القلعة ولم يتحدث عن مثل هذا الاستغلال المزعوم من فندق وبوتيكات وها هم يغيرون مواقفهم وجلودهم أسرع مما يغيرون ملابسهم.. ولكن - وحمدًا لله- فإن مصر غنية بالعلماء والشرفاء الذين يدافعون عن تراثها شامخة بقضائها العادل.

فماذا عن دفوع وأسانيد الوزير فى طعنه على الحكم وما رد علماء وأساتذة القانون والآثار على تلك المزاعم ؟! علماً بأنه ـ ليست نكته ـ ان محاميه دفع فى احدى الجلسات بان باب العزب لايتبع القلعة.. ويبدو انه كان يتصور ان باب العزب هو مجرد باب منزل يمكن ان يفتح على شارع آخر!! ولاتعليق!

ووفقًا لما أعلنه فاروق حسنى - وزير الثقافة- فى الجرائد عن أسانيده فى الطعن فى الحكم دفع بالآتى:

أولاً: إن وزارة الثقافة تدفع بعدم قبول الدعوى لعدم توافر الشروط التى يتطلبها القانون.. وهو أن يكون القرار المطعون فيه قراراً إداريًا نهائيًا وهو ما لم يحدث حتى الآن فى مشروع باب العزب، حيث إنه منذ بدأ التفكير فى المشروع ومروراً بجميع الخطوات لم يصدر من السلطة المختصة قراراً بشأن المشروع .. كما لم يعرض على مجلس الوزراء لإقراره..

وللرد على هذه النقطة نسأل الوزير الهمام: هل لابد للعلماء أن يمسكوا بورقة ويهللوا بها «القرار أهه»؟!... تصريحات الوزير فى الصحف ـ والتى قدمت ضمن حوافظ المستندات ـ قالت جميعها: قرر وزير الثقافة تنفيذ مشروع سياحى فى منطقة باب العزب بالقلعة... جميع الحوارات التى تحدث فيها الوزير سواء فى الصحافة أو فى التليفزيون أكد فيها الوزير مشروع دون قرار؟! .. هل المسألة «خبطت» فى «دماغه» فذهب لتنفيذها وبعدين «يحلها ألف حلال»؟! وماذا يعنى كل ما استعرضه الوزير من أحداث لتنفيذ المشروع. مجيء الطلاينة عام ١٩٨٩ لدراسة المشروع واجتماع اللجان الدائمة وغيرها.. هل جاء كل هذا من أجل «التسالى» أم لمناقشة قرار؟!..

دعنا من هذا كله. هل نحن ملكيون أكثر من الملك. لماذا نبحث عن وجود قرار ومحامى وزير الثقافة وأمين مجلس الآثار رد على سؤال المحكمة «الموقرة» - فى إحدى الجلسات- عن هل أصدر وزير الثقافة قراراً للمشروع ؟! .. فأجاب: بنعم، فهل المطلوب أن يجيب على طريقة «أما نعيمة» فيقول «نعمين»؟!

ثم يضيف الوزير ليؤكد تبريره بعدم صدور القرار بأنه لم يعرض على مجلس الوزراء لإقراره!.. أى بيروقراطية هذه يا سعادة الوزير؟.. هل كل قرار أو مشروع تعرضه على مجلس الوزراء حتى يحصل على اسم قرار؟!.. الوزارة تصدر فى اليوم الواحد مئات القرارات خاصة أن هناك هيئات كثيرة بجانب الآثار تخضع للوزارة وبخلاف القرارات.. كل هذه الهيئات لديها مشروعات- نحن لا نتعرض لجدوى المشروعات أو «هيافاتها» فهل كل هذه المشروعات يتم عرضها على مجلس الوزراء؟!.. وإذا كان الأمر كذلك وأضرب فى آلاف الهيئات التابعة لباقى الوزارات، فأى وقت لمجلس الوزراء لمراجعة هذا كله وإعطائه صفة القرار؟!!

الوزير يتهم دفاعه!!

أما المفاجأة المدوية التى فجرها وزيرالثقافة بخصوص هذا القرار فقد جاءت فى حواره مع الزميل الأستاذ يسرى السيد والمنشور بجريدة «الجمهورية» فى ١٤/ ١٠/ ١٩٩٩.والذى يبدو فيه أن الزميل يسرى السيد «ورط» الوزير «بحرفنة» صحفية عالية.

يقول الوزير بالحرف الواحد: الحكم صحيح إن كان هناك قرار أو مشروع ينفذ الآن.. لكن الواقع أن المشروع لم يقدم حتى الآن لمجلس الوزراء لكى يناقشه .. وبالتالى لا يوجد مشروع حتى الآن.. والحكم استند على شهادة موظف دلس على المحكمة وشهد بأن هناك قرارًا بإقامة المشروع وهذا غير صحيح، فالحكم صحيح إن كان هناك قرار.. وقد تم إحالة الموظف للنيابة (!!).

من جانبنا نسأل سعادة الوزير: هل عجزت الوزارة عن إرسال محامين فأرسلت موظفًا؟ وماذا عن ارتدائه لروب المحاماة الذى يرتديه؟!.. وما مصلحته فى «التدليس»؟!.. وما العمل إذا كان هذا المحامى أو الموظف - الذى أجاب بوجود قرار للوزير بالمشروع - لم يكن وحده وكان معه محام آخر؟!.. فلماذا لم يرده المحامى الآخر .. وإذا كان محامى الوزير أو موظفه مدلسًا فما مدلول هذا بالنسبة لموظفى الوزارة؟! أى نيابة يا سعادة الوزير التى أحيل إليها؟!!.. نريد إجابة واضحة وليست «تمييعًا» فى موضوع يتعلق بتراث الوطن .. ولكن لا عجب، فقد سبق لنفس الوزير قوله إن هناك

موظفًا حلف «برأس أبوه» بأن المشروع لن ينفذ! ، وهكذا حال وزير ثقافة مصر صاحبة أعمق حضارة والمطلوب منها الريادة الدائمة!

يا سعادة الوزير لقد أرسى مجلس الدولة مبادئ قانونية تقطع الطريق على كل من يجادل فى ضرورة وجود شكل معين للقرار الإدارى حيث قضى ألا يشترط فى القرار الإدارى أن يصدر فى صياغة معينة أو بشكل معين بل يتطابق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أوضحت الإدارة فى أثناء قيامها بوظائفها عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانونى(حكم مجلس الدولة المصرى الصادر فى ٧/ ١٢/ ١٩٤٨ السنة الثالثة ص ١٣٨) هو ما سبق أن أكده أستاذ القانون الإدارى والوطنى الكبير د. عاطف البنا .. كما أشار إليه المحامون جودة العزب ومحمد شكرى عبد الفتاح وياسر بسيونى عبد الحافظ وغيرهم .. فهل لم يقرأ دفاع الوزير هذا الحكم ..وألا يعلم أثر السوابق فى أحكام مجلس الدولة .. أم أن إرادة الوزير كانت عبارة عن «تهريج»؟!

الدفع الثانى للوزير هو انتفاء صفة رافعى الدعوة - على القماش - جودة العزب - لعدم تحقيق المصلحة الشخصية فى رفعها ، فبجانب أن حيثيات المحكمة فندت هذا الدافع وغيره وانتهت إلى رفض الدفوع المبداة من وزارة الثقافة ومجلس الاثار بعدم قبول الدعوى وقبولها شكلاً وإيقاف تنفيذ قرار الوزير.. يكفى لمن يرفع دعوى قضائية أمام القضاء لدرء خطر يهدد الملكية العامة أن يكون مواطنًا مصريًا ، ولا يمكن للمعتدى على الملكية العامة أن يدفع الدعوى المرفوعة من المواطن المصرى بمقولة إنه لا صفة لهذا المواطن أو ذاك فى رفع الدعوى حتى يبيح لنفسه إطلاق يده فى العدوان على ملكية المواطن.

وحيث إن الدستور قد أطلق يد المصريين فى اللجوء للقضاء لدرء الخطر الذى يهدد ملكيتهم العامة أو حرمتها، ولم يقيد الدستور حق التقاضى فى الاعتداءات الواقعة على الملكية العامة ولم يقصره على رجال السلطة والقائمين على شئون الدولة .

ونحن لم نسمع من قبل أن هيئة قضايا الدولة مع كل التقدير والاحترام- قد أقامت دعوى قضائية ضد مسئول تتهمه بالعدوان على ملكية الشعب، وتطالب بإلغاء القرار الإدارى الصادر منه ضد حرمة هذه الملكية ، ولم يسبق أن سمعنا أن أحد المسئولين فى الدولة قد انبرى ووقف أمام وزير الثقافة ليمنعه من سفر الكنوز المصرية للخارج.

ولكن الذى سمعناه أن الذى لجأ للقضاء هم مواطنون من أبناء الشعب وأن القضاء قد استجاب لدعواهم وأوقف تنفيذ القرارات الإدارية التى تهدد مال الشعب وممتلكاته .

فالمشرع لم يشترط فى التصدى للعدوان على ممتلكات الشعب أن يكون رافع الدعوى من الوارثين فى هذه الممتلكات أو من أصحاب السلطة أو النفوذ.

وكان المشرع أحرص من هؤلاء المتشدقين بهذه الدفوع وقطع عليهم كل السبل التى تمكنهم من إطلاق يد أصحاب السلطة فى العبث بأموال الوطن وممتلكاته تحت زعم التطوير والدخل المادى، حيث تقضى المادة ٣٢ من الدستور «للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقًا للقانون ، فالثابت أن قلعة صلاح الدين فى كل جزء منها ملكية عامة لكل الشعب المصرى، وليست ملكية خالصة لأحد فى السلطة والمادة ٦ من قانون الآثار تنص على أن جميع الآثار من الأموال العامة عدا ما كانت وقفًا، وإن القرار الإدارى الصادر بإقامة إنشاءات «فندق وبوتيكات» فى قلب قلعة صلاح الدين هو عدوان بكل المقاييس والمعايير على هذه القلعة ، فإذا ما ثبت بالدليل اليقينى أن هناك اعتداء على الملكية العامة من أى نوع وتحت أى مسمى، فإن المشرع ينادى بأعلى صوته لكل مواطن على أرض مصر أن يلبى نداء الواجب ويدافع بكل وسيلة قانونية لحماية الملكية العامة فإذا ما ثبت أن المدعيين الأول والثانى هم من أبناء مصر ويتمتعان بالجنسية المصرية ولهما حقوق المواطنين العاديين وعليهما واجبات المواطن العادى ، فلا يمكن أن يجادل أحد فى هذه الصفة التى تتيح لحاملها واجب اللجوء للقضاء لدرء الخطر الداهم الواقع على الأثر وعلى أبناء الوطن.

أما المصلحة فى حماية الملكية العامة ـ والتى ينكرها دفاع وزير الثقافة على مقيمى الدعوى ـ فهى مصلحة مباشرة مرتبطة بدرء خطر القرارات الإدارية والتى تنال من أعظم الآثار .. ومبعث المصلحة التى تعود على المدعين فى منع هذا الخطر المحدق هو التكليفات الشرعية التى ألزمهما بها الدستور خاصة أن المشروع سيخرج المكان من المفهوم العلمى لكلمة أثر إذا تم تنفيذه ويؤدى إلى إنشاءات أخرى لجميع الوزارات ويفقد الموقع قانونيته.

وقد أكدت أحكام مجلس الدولة حق الصفة والمصلحة للمواطن فى قضايا الآثار وأرست مبادئ ومنها الحكم الصادر ضد ذات وزير الثقافة فى الدعوى التى أقامتها ضده د. نعمات فؤاد (القضية رقم ٨٠٥٢ لسنة ٤٧ ق الحكم الصادر فى ٢٢/ ١/ ٩٤) حيث جاء به: .. فلا يشترط أن يكون رافع الدعوى صاحب حق شخصى اعتداء عليه وإنما تكفى المصلحة، إذ أن دعوى الإلغاء فى طعن موضوعى القصد منه مخاصمة القرار الإدارى غير المشروع.

الوزير المتخصص!!

الدفع الثالث للوزير جاء فى محاولة وصف العلماء الذين تقدموا للشهادة بأنهم غير متخصصين فى الآثار الإسلامية، فالشاهد الأول د. على رضوان - متخصص فى الآثار الفرعونية ، والشاهد الثانى - د. محمد عبد الهادى - متخصص فى مجال الترميم.

ما هذا الهزل ؟!.. إن آخر واحد فى مصر كلها يتحدث عن التخصص هو فاروق حسنى - وزير الثقافة - فقد حول هيئة الآثار إلى مجلس الاثار تحت رئاسته مباشرة وهو لا يعلم أى شىء عن الاثار بل يخربها فى كل موقع ! سعادة الوزير هل بعد اهمال المسافر خانة وحريقها - على سبيل المثال- وقولك بتخصيص ٣٠ مليون جنيه لبناء مسافر خانة جديدة .. أى فكرة عن الاثار لديك؟!.. هل مشروعات الطفطف والمدرجات ثم الفندق والملاهى والبوتيكات من الاثار؟!.. د. على رضوان تولى عمادة أكبر كلية للاثار فى مصر وكان رئيسًا لمؤتمر جامعة القاهرة ١٩٩٠ الذى أدان توصياته بوادر مشروعك فى باب العزب..

د. على رضوان رئيس جمعية الأثاريين بين العرب قاطبة ورئيس العديد من الجمعيات الأثرية ولا يحتاج إلى تزكية ..

د. محمد عبد الهادى بجانب أنه أستاذ قسم الترميم بكلية الاثار فهو عميد للمعهد العالى للترميم بقنا أى أنه مسئول عن تخرج آلاف الدارسين لإنقاذ آثار مصر.. فضلاً انه حاصل على دراسات اسلامية وكذلك د. ياسين زيدان استاذ الترميم.

وبالمناسبة لماذا أغفلتم شهادة د. أحمد الصاوى وسعادات سلامة . د. أحمد الصاوى أستاذ للآثار الإسلامية لماذا أغفلتم شهادته.. وسعادات سلامة وكيل نقابة المرشدين السياحيين ردت - بحكم تخصصها - على مزاعمكم بأن المشروع سيخدم السياحة علماً بفشلكم فى وزارة الثقافة وللسياحة وزير فاضل يعرف ما يخدم السياحة وليس فى تخريب رأس المال وتدميره - وهو موقع باب العزب - ليس فى هذا العمل إنقاذاً للسياحة بل تدميراً لأصولها والنافذة التى يأتى إليها السياح وهى الاثار وليست الفندق، فالفنادق عندهم بلا حصر وأحسن وأفضل ألف مرة !.. وبالمناسبة لماذا لم يتقدم شخص واحد للشهادة معك؟!!.

الدفع الرابع للوزير هو موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية .. وسبق أن ذكر الوزير أسماء بعض العلماء من بينهم د. نعمات فؤاد - د. حسنى نويصر- د. أمال العمرى - د. سعاد ماهر - د. جمال مختار - بثينة أبو حشيش والرد على هذا الزعم نتركه على لسان العلماء ، أنفسهم والذين ذكرهم الوزير، فالدكتورة نعمات فؤاد عارضت منذ بدأ التفكير فى المشروع عام ١٩٨٩ واعتراضها منشور بالجرائد ومعلوم للجميع. د. آمال العمرى ود. حسنى نويصر يدرّسان بكلية الآثار وسألناهما وأجاب بالنفى وأنهم لم يوافقا على مشروع بهذه الكيفية ولا يتصور أن يوافقا على مشروع ينتقص من قيمة الأثر ويضر به، وفقط عرض عليهما بحث لدراسة جدوى على أن يعرض ثانية ولم يعرض

حتى اليـوم .. المرحومة د. سعاد مـاهر - فى ذمة الله- وشهـادتها واضحة فى نـدوة كلية الآثار عام ١٩٩٠ وأشهد الله أننى سألتها فى الندوة عن هذا المشروع وأجابت بمعنى أنها لا تتصور عمـل مثل هذا المشروع... د. جمال مـختار - فى ذمة الله - كمـا أنه لم يكن متخصصًا إسلاميًا فـما له ومال اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية ؟!.. أ. بـثينة أبو حشيش مسئول مالى لمن يتحدثون عن التخصص!!

موضوع آخر أكد فيه علماء الآثار الإسلامية رفـضهم للمشروع وهو فى تـقرير لجنة التاريخ والـتراث الحضارى بالمجالس القـومية المتخصصة وهـى شعبة تضم صفوة الـعلماء وعلى رأسهم د. حسنيـن ربيع ، ود.فهمى عبد العليم وزملاؤهم .. وبهـذه المناسبة نشير إلى أن الشعبة لا تخضع لأى ضغوط بينما تضخع اللجنة الدائمة للآثار لضغوط من خلال تبعيتها لوزير غير متخصص ، ونهـم فى المشروعات التى تخرب الآثار .. ومن هنا يجيئ الاقتراح بعدم خضوع اللجنة الدائمة للآثار للوزير سواء من حيث التشكيل أو الهيمنة..

نعود إلى تقرير المجالس القومية المتخصصة وقد أدان بجميع علماءه المشروع علمًا بأن عددًا من هؤلاء العلماء يشارك أيضًا فى عضوية اللجنة الدائمة للاثار الإسلامية.. فكيف يزعم الوزير موافقاتهم ؟!.

وحتى مـع الفرض الجدلـى بأن العلـماء ، سبق أن وافـقوا على إقـامة الفنـدق- وهو فرض لم يحدث ـ فلماذا إذًا ترجعوا قبل أن يـبدأ المشروع .. أليس فى هذا شجاعة أدبية وقد يكونـوا قد علموا بأسـباب أدت إلى تراجعهـم .. أليس من الأولى فى هـذه الحالة. الفرضية - إعادة الاستماع إلى أرائهم؟!

ويضاف إلى هؤلاء أساتذة الاثار الإسلامية وعلى رأسهم د. مختار الكسبانى حيث إن رسالـة الدكـتوراة عـن باب العـزب .. ود. محـمد الـكحلاوى ود. حـجاجـى إبراهـيم وغيرهم، إضافة إلـى أساتذة الترميم والعلمـاء والأستاذة فى التخصصات المتـعلقة بالاثار والذين أعلنوا استعد ادهم للشهادة امام المحكمة الموقدة ضد مشروع الوزير.

الدفع الخـامس للوزيـر: قوله بأن مبـانى الاثار لا تشغـل سوى جزء من بـاب العزب فلماذا لا يقـام فى الجزء الخالى مشروعه وأن الاثـار تشغل مساحة ألف مـتر من ٥٠ ألف من مساحة المنطقة ؟!

ونحن نسأله بدورنها - وهو سؤال طرحه الأثرى نور الدين عبد الصمد فى ندوة نقابة الصحفييـن - إذا كان الرئيس مبارك قد تدخل لـتعديل الطريق الدائرى وهو يـبعد كثيرًا عن الأثر .. فكيف يكون البناء وسط الاثار بباب العزب؟!.. ونضيف ما الحكمة إذن فى أن قانون الآثار حدد حرمًا للأثر خارج الاثار بما لا يقل عن ثلاثة كيلو مترات؟!

إذا كان الأمر حسب نظرية الوزير باستغلال الأجزاء الخالية وسط الاثار لمشروعاته فسوف تتحول ساحات جميع الاثار والمعابد إلى فنادق وملاه وبوتيكات وملاعب للكرة! فالوزير يبدو أنه مع صمت موظفى الاثار إزاء إقامة الأوبرا فى حرم الاثار أصبح من حقه ليس إقامة أوبرا مؤقتة، بل إقامة فنادق دائمة! .. يضاف إلى ذلك أن حجم المساحات التى ذكرها الوزير توكد عدم علمه بأى شىء فمساحة مسجد أحمد كتخدا وحده تزيد على الألف متر التى حددها الوزير لمساحة كل الآثار!!.. وبمناسبة الرأى العلمى المخصص فقد جاء وقد «اليونسيكو» لزيارة القاهرة الفاطمية، فأصطحبه الوزير لزيادة القلعة ويبدو ان الوزير شعر برفضهم لمشروعه فآثر الصمت وإلا كان ملأ الدنيا «برويجندا».. علماً بان لوائح المشروعات المؤثرة فى الاثار تقتضى التقدم بطلب لليونسكو لابداء الرأى قبل البدأ فى المشروع وهو ما أكده خبير التراث الاسلامى د. صالح لمعى فلماذا لم يتقدم الوزير الهمام بطلب لليونيسكو أم علم بان مصيره مثل مثل هضبه الاهرام والذي عاد للتحايل على رفض اليونسكو بطرق أخرى؟!.

الدفع السادس للوزير: زعمه بأن موقع الفندق المقترح سيكون بأحد المبانى غير الأثرية القائمة حاليًا والتى سيعاد تأهيلها لتكون فندقًا من ٥٠ غرفة.

حسنًا فقد قام الوزير بعمل تخفيض لحجرات الفندق من ١٠٠ غرفة إلى خمسين ، وكأنه يظن أن العلماء نسوا تصريحاته المكتوبة بأن الفندق الذى يسعى لإقامته هو ١٠٠ غرفة.. وتعليقنا ليس على عدد الغرف ، فالمبدأ مرفوض تمامًا .. ولكن التعليق لإيضاح مراوغة الوزير الدائمة وتغيير كلامه!... وحتى فيما يتعلق بشروط إقامة فندق سياحى لابد من الرجوع إلى غرفة الفنادق بوزارة السياحة لمعرفة مواصفات إقامة الفنادق السياحية، والمطبقة بالفعل على الفنادق الموجودة الآن من بينها أن يزيد عدد الغرف على مائة غرفة حتى يكون هناك جدوى اقتصادية من إقامته وإذا قل العدد عن ذلك فيعد «موتيلات» أى تؤجر بالساعة أو للاستخدام اليومى وأى لبيب يعلم ما هى الأماكن التى تؤجر بالساعة أو للاستخدام اليومى ولا تطبق عليها شروط الأماكن السياحية بينما يتطلب فى فندق كبير إقامة حمام سباحة وصالة ديسكو وخلافه.. كما أن من شروط إقامة أى فندق سياحى الابتعاد عن دور العبادة فكيف سيتم بناؤه وسط ١٧ مسجدًا أثريًا فضلاً عن التصاقه تمامًا بمسجد أحمد كتخدا العزب!

مخلفات الوزير

أما عن المبنى الذى قرر فيه الوزير إقامة الفندق وزعم أنه غير أثرى فيقول د. مختار الكسبانى - أستاذ الاثار الإسلامية وصاحب رسالة الدكتوراة عن هذه المنطقة : بالنسبة

للمبنى الذى ذكر الوزير إقامة الفندق بزعم أنه مبنى غير أثرى هو فى الأصل مبنى ملابس الجند الذى كان يمد الجيش المصرى بالزى العسكرى المخصص لكل فرقة فى عهد محمد على ، مما يعد مبنى أثريًا، فتاريخ إنشائه يرجع إلى عام ١٨٢٣ .. وليرجع الوزير إلى ما ذكره الرحالة الفرنسى المارشال مرمون عن هذا المصنع تحديدًا وعن مصانع منطقة باب العزب والتى لا تقل أهمية عن مصانع باريس فى ذلك الوقت.

ولا يوجد أى مبنى غير أثرى فى باب العزب سوى مبنى ورش الحملة الميكانيكية والذى أقيم عام ١٩٨٧ - أى فى بداية تولى فاروق حسنى وزيرًا للثقافة - وجاءت إقامته تمهيدًا لإخلاء منطقة محكى القلعة من الورش الميكانيكية فقد قام ببناء هذا المبنى غير الأثرى ونقل إلى منطقة باب العزب كل مخلفات منطقة المحكى ، مما أدى إلى تدهورها الشديد بعد أن كانت على درجة عالية من النظافة وقت أن كانت تشغلها وحدات من الشرطة والقوات المسلحة وحتى بعد إخلائهم لها بناء على طلب د. أحمد قدرى من القيادة السياسية لتطوير المنطقة فى المرحلة الثانية من تطوير القلعة .

أما عن الزعم بأنه تم هدم مبان أثرية بالمنطقة فى عصر د. قدرى فهذا زعم كاذب تمامًا.. لأن المبانى قائمة وباقية حتى الآن كل ما لحق بها من إهمال جاء لأن على يد فاروق حسنى - وزير الثقافة - ومشروعه محكى القلعة .

الدفع الثامن للوزير أنه يسعى لإقامة منطقة ثقافية وسياحية واقتصادية وتجارية .

ويبدو أن وزير الثقافة انتهى تمامًا من مهامه فتحول ليقوم بمهام وزيرا السياحة والاقتصاد ليقيم منطقة اقتصادية وتجارية حسب شعاره المعروف «الثقافة - تجارة» ونحن نترك الرد لحيثيات حكم المحكمة برئاسة المستشار فاروق شعث وعضوية المستشارين يحيى خضرى ود. عبد الفتاح البر والتى قالت إن الأثر يجب أن يوظف فى غرض واحد فقط وهو أن يبقى أثرًا لذاته كرمز للحضارة التى أنتجته.. ومن ثم يجب عدم الإخلال بالطابع الأثرى والعبق التاريخى كما تجب المحافظة على كل المعانى والقيم التاريخية الرفيعة، واحترام حقائق التاريخ فى كل منطقة أثرية ولا يجوز اختراقها بمبان من خارج عصرها وانتهاك حرمتها.

وإذا كان كل شىء له قيمة قابلاً للاستغلال الاستثمارى فإن الاثار تمثل استثناء، على هذه القاعدة ويجب أن تبقى لذاتها وتوظف فى خدمة شىء واحد فقط لا تخرج عن نطاقه وهو اسم مصر ومجدها وعظمتها، فإن أى حصيلة مالية مهما بلغ مقدارها تنعدم قيمتها أمام تشويه أى أثر.

هذا ما جاء بحيثيات الحكم لمن يقرأ أو يتعظ أو يخشى.

مفاجأة خطيرة فى مشروع وزير الثقافة بإقامة فندق بالقلعة

* **فاروق حسنى حضر اجتماعًا مع الطلاينة وشركات المقاولات قبل توليه موقعه بسبع سنوات!**
* **أساتذة الآثار يطالبون بوقف تحويل القلعة إلى فندق ومنتجع ومطاعم ومقاه وبوتيكات**
* **سؤال للوزير:هل تقبل إيطاليا تأجير قلعة مصر لمدة ٥٠ شهرًا؟!**

مفاجأة خطيرة فى مشروع فاروق حسنى وزير الثقافة بإقامة فندق القلعة ..

«المستندات» تؤكد أن محاولات الطلاينة الحصول على جميع المشروعات بالقلعة تعود إلى ما قبل تولى الوزير الوزارة بخمس سنوات كاملة فى اجتماعات حضرها فاروق حسنى - نفسه- بصفته الملحق الثقافى بالسفارة المصرية بروما، كما حضرها بعض ممثلى شركات المقاولات والمشروعات!!

على جانب آخر أدانت توصيات ندوة نادى هيئة التدريس - والتى حضرها كبار أساتذة الآثار والعلماء والكتاب الوطنيون - مشروع وزير الثقافة وناشدت أصحاب القرار بتدارك الموقف الخطير... فماذا تقول المستندات وماذا يقول صفوة العلماء الوطنيون عن المشروعات «التجارية» لوزير الثقافة؟!

بداية تفجرت مفاجأة المستندات والمتمثلة فى تقرير مباحثات اللجنة المصرية الإيطالية المشتركة للآثار التى تمت بإيطاليا فى مايو ١٩٨٢.. يقول التقرير: إنه فى يوم ١٣/ ٥/ ١٩٨٢ تم عقد اجتماع بمقر وزارة الثقافة الإيطالية بمدينة روما، وحضر هذا الاجتماع من الجانب المصرى السيد / فاروق حسنى الملحق الثقافى بالسفارة المصرية بروما كما حضر الأستاذ محمود صالح الحديدى وآخرون.

وينتقل التقرير إلى أن الفكرة الرئيسية، هى التركيز على أن تكون القلعة رمزًا لمدينة القاهرة باتخاذ عدة إجراءات منه أن هناك أماكن مستخدمة استخدامًا سيئًا والبعض الآخر مهجور .. إلخ وعلى ذلك فقد اقترح أن تعاد دراسة كل مبنى أثرى على حدة حتى يمكن اقتراح الاستخدام الأمثل لكل مبنى..

- بدأ استكمال المشروع عقب موافقةالجانب المصرى على الفكرة المقدمة والتى سلمت إليه باللغة الإيطالية مصحوبة بترجمة باللغة الإنجليزية لملخص الفكرة دون ترجمة لما جاء بجانب الرسومات والصور.

- كلف الجانب الإيطالى شركة «بونيفيكيا» بالدراسة بعد إقرار الفكرة من الجانب المصرى على أن تتحمل الحكومة الإيطالية تكاليف هذه الدراسة.

طلب الجانب المصرى تأجيل مناقشة فكـرة استعمال بعض المبانى الأثرية داخل أسوار القلعة لحين مرحلة متقدمة من الدراسة وإن وزير الثقافة الإيطالى مهتم جدًا بهذا المشروع ويعتبره واحد من خمسة مشروعات مهمة خارجية.

ـ بخصوص المطلوب من الجانب المصرى فإن الجانب الإيطالى يطلب تيسير حرية الحركة بمنطقة القلعة.

حضور المقاولين

أبدى الجانب المصرى ملحوظات منها: إن شركة إيتال جروب هى مقدمة الفكرة وغالبية ما قدُم من دراسات وصور من أعمالها.

واتضح أن الحكومة الإيطالية كلفت شركة بونيفيكا - وهى شركة إيطالية - بعمل الدراسات من الآن فصاعدًا، كما اتضح أيضًا وبصفة غير رسمية أن شركة إيتال جروب فى العمل من باطن شركة بونيفيكا خصوصًا وأن رئيس شركة إيتال جروب كان حاضراً جميع هذه الاجتماعات مع الجانب الإيطالى ويعتبر المحرك الرئيسى للمشروع بالنسبة للجانب الإيطالى، حيث إن الشركة الإيطالية معتمدة اعتمادًا كليًا حتى الآن على الدراسات التى سبق أن أعدتها شركة إيتال جروب..

اتضح أن مشروع الدراسة كان متوقفًا تمامًا وقد بدأ اهتمام الجانب الإيطالى بالمشروع بعد حضور اللجنة من القاهرة روما فى ٢٠ مايو ١٩٨٢.. واختتمت المذكرة بوقيعات من بينها توقيع فاروق حسنى.

مرفقات: عدد من الخطابات المتبادلة وجميعها تشير إلى تعاون الشركات الخاصة بونيفيكا وإيتال جروب..

كان هذا بعض ما جاء فى تقرير الاجتماع الذى حضره فاروق حسنى فى روما عام ١٩٨٢.. ومادة التقرير تشير بوضوح إلى دور الشركات فى استثمار القلعة.. بل وصل الأمر إلى حضور رئيس إحدى الشركات -إيتال جروب - للاجتماعات !!

كما يشير الخطاب بوضوح إلى عودة الأنظار للمشروع بعد حضور اللجنة من القاهرة!

هذا وقد شرفت ـ كاتب هذه السطور .. على القماش ـ بالتحذير من هذا المشروع «فندق الوزير فى باب العزب» منذ نحو عشر سنوات كامله ـ يناير ١٩٩٠ ـ فى مؤلفى.. هضبة أهرامات الوزير.. أغتيال الآثار والتطوير.. إذا جاء بالحرف الواحد ص ١٠٧ من كتابى المذكور: أتى فاروق حسنى وزير الثقافة بشركة مواسير مياه إيطالية لتجرى دراسة

على أثـر من أعظم آثارنا الاسـلامية حيث ترتـفع مآذن مسجد مـحمد على ومحـمد بن قلاوون وسارية الجبل بالقلعة.. وقـد رفضت اللجنة الدائـمة المشروع المزمع بـناء فندق بباب الـعزب.. وإذا بالوزير يعـقد اجتماعاً آخـر بعد ثلاثة أيام ويستهله بقـوله: ان هذا المشروع سيادى رئاسـى.. وقد أتضح ان القصة ترجع إلى عـام ١٩٨٢ حيث كان فاروق حسنـى الملحق الـثقافى بـالسفارة المصـرية بروما وعـقد أجتمـاع مع الجانب الايـطالى .. وتوقف المشروع.. ثم جددت القصة عندما صار فاروق حسنى وزيراً!

وإذا كان هـذا المستنـد واحدًا من الـقضايا الـتى فجرهـا على الـقماش ـ كاتـب هذه السطور ـ فى ندوة نادى هيئة التدريس فى الوقت الذى كشف فيه كبار العلماء والكتاب الوطنيين عـن مخاطر المشروع وتهديده للقيـمة الحضارية والأثرية فكان طبيـعيًا أن يناشد الحاضرون ويوقعوا علـى وثيقة تطالب المسئولين بتدارس الـموقف الخطير فى إقدام وزارة الثقافة على تحويل أرض التاريخ والأمجاد العربية والإسلامية بقلعة صلاح الدين الأيوبى إلى فندق ومطاعم ومقـاه وبوتيكات.. وأن الأمر خطير، والقضية مفـزعة، والطامة كبيرة، حفظ الله مصر وحفظ شعبها وتراثها..

وفى كلمتها قالـت د. نعمات أحمد فؤاد: إنه فى مجال العلم لـيست هناك فهلوة أو تحكمات، إنما الفيصل لرأى العلماء والقانون الذى يدين بوضوح مشروع الوزير المشبوه..

وإذا تقـاعست الـسلطات فـلابد من أن يتـخذ الرأى الـعام موقـفا جادا لإيقـاف هذا العبث.. وضـربت مثلا لما حدث فـى الهند عند إزالة إحـدى الغابات حيث كـانت هناك شجرة لها إحساس وحـب خاص لديهم.. وتأكيدا على حرص الأهالى وحفـاظهم عليها خرجت المدينة عن بكرة أبيها ليحيط الأهالى بالشجرة، فإذا حدث قطع يكون لأجسادهم أولاً وهو ما اضطر السلـطات هناك إلى التراجع.. وهو ما يجب أن نـكون عليه إزاء هذا المشروع المدمر، ولنتخـذ عهداً أمام الله بأن نراقب القلعة وإذا اقترب منـها، فلنذهب هناك ولندمر فوقنا...

نقطة ثانـية أشارت إليها د. نعمات فؤاد تـعليقا على زعم الوزير وقـوله: إن من أكبر إلى أصغـر واحد باليونيـسكو أصدقاء حـميمين له.. وعـلينا أن نكـتب إلى اليونيـسكو لنكشف مزاعمه، فإذا كـان صادقاً فإن هناك علامات كثيرة حول اليونيسـكو.. كما علينا أن نسأل اليونيسكو هل سيوافق على جريمة الـوزير بالقلعة، وهى من أكبر معالم القاهرة الإسلامية إحدى المحميات الستة التى حددتها اليونيسكو.

وأشارت د. نعمات إلـى محاولات الوزير بالإيهام بموافـقة اليونيسكو عـلى مشروعه

بهضبة الأهرام، وكتبت لرئيس اليونيسكو والذى كشف عن حقيقة تشكيل لجنة من أصحاب المعاشات لمحاولة الحصول الوزير الحصول على الموافقة، كما كشفت عن رفض أعضاء اليونيسكو لمغريات الوزير الخائبة عند استضافتهم بميناهاوس!

وانتقدت د. نعمات فؤاد المهرجانات التى يقوم بها الوزير رغم أنها تحتاج إلى متعهد حفلات فقط!.. وتساءلت إذا كانت مصر تبيع الفنادق فكيف يقوم الوزير بإنشاء فندق؟!.

وضربت د. نعمات المثل والقدوة الحسنة لمحبى الآثار بالمرحوم د. أحمد قدرى الذى كان يبيت وسط العمال دون زفة كاذبة.. وأشارت إلى أنه فى الأمم المتحضرة هناك ما يسمى بالألف يوم كمتابعة جادة للقضية وعلينا أن نضع أمام الرئيس عن وزير استوزره هل فيه قانون أم لا..؟ ولا يمس أثر إلا بالترميم العلمى المحسوب.. واختتمت د. نعمات حديثها ببيت الشعر الوطنى الصادق: صوت الشعوب من الزئير مجمع....فإذا تفرق كان بعض نباح.

هذا وقد قدم د. محمد الكحلاوى عرضًا موضحًا بعشرات الصور التى تؤكد معنى مهماً وهو أنه إذا جاز العبث فى أى شىء فإنه لا يجوز العبث بالآثار، لأنها حضارة وتاريخ وتراث ورمز وماض وحاضر ومستقبل الأمة..

واستعرض د. مختار الكسبانى ما يتعرض له باب العزب. وأشار إلى ما يقوم به البلطجية ومدمنى الخمر وتجار صفيح الخردة تمامًا كما تحول برج الظفر بالحسين وهو من أروع البروج الحربية إلى حصن لتناول حقن الماكس!!

وأضاف د. الكسبانى: أن متخذ القرار إذا وصل إلى حد الكذب فهو أمر لا يقبله العقل.. فمنطقة باب العزب مسجلة فى «فهرست» الآثار الإسلامية تحت رقم ٥٥٥ وهى تضم آثاراً باطنة تعودللقرن الثانى الميلادى وآثاراً ظاهرة منها مصنع سبك المدافع، ومدفع الأسلحة الصغيرة فى عهد محمد على وقت أن كنا نصدر الأسلحة لجميع الدول بما فيها بريطانيا العظمى.. كما تضم المنطقة برج الرفرف للظاهر بيبرس ومصنع ملابس الجنوب والممر السلطانى المحفور بالصخر وغيرها ثم يأتى من يقول إنها «خرابة»!!

لقد ذكر وزير الثقافة أن من أشرف على المشروع متخصص إيطالى ونحن نتحدى الوزير بأن يأتى باسم عالم إيطالى متخصص فى الآثار الإسلامية !! لقدسبق أن أمر الوزير بفتح كل ما هو موجود بالقلعة للطلاينة وعندما اعترض مهندس الآثار الوطنى محمد أبو العمايم حاربوه حتى ترك البلد .. وأخذ الطلاينة مساقط من رسوم المصريين!

وأكد د. سيد البنا أن الطابع العام للمنطقة الأثرية نسيج متكامل وفقدان أى جزء يقلل من قيمته المدنية التاريخية.. وأننا أمام أثر ليس به مشكلة نزاع أو تعد .. كما أشار إلى التلوث البيئى خاصة التلوث البصرى مؤكدًا على نصوص ميثاق فينسيا ومؤتمر نيروبى وما تتضمنه من صيانة الأثر موضحًا أن ملامح العصر الذى نعيشه يستخدم كتقنية للآثار وليس إضافة، فالإضافة غير المحسوسة قد تؤدى إلى تغير بعد فترة من الزمن..

وتحدثت الكاتبة سكينة فؤاد عما أثاره النائب متسائلة: هل تتصور أن هناك تعارضًا بين الحفاظ على الأثر وتحقيق فوائد للمواطن؟!.. إن القول بانفصال العلماء عن الشارع غير صحيح.. وأضافت: إن الوزير قال لن أنفذ المشروع إلا بعد آراء اللجان والعلماء ولكنه جاء بناس من إيطاليا .. وكنائب لابدمن أن أثير قضية انعكاس الأثر على المواطن.. فهناك دستور وقانون ومواثيق دولية فوق الوزير.. وقد هالنى ما يحدث فهو إهانة للماضى وللحاضر.. فهل لا تصلح مدينة للحرف إلا داخل القلعة وفوق الأثر؟! .. ان علينا أن نحيى الوعى الأثرى .. فالورقة المرفوعة تحمل شعار مصالح الناس .. ومن قال إننا ضد مصالح الناس .. ولكن مصلحة الناس الحقيقية فى الحفاظ على الأثر..

وفى وطنية صادقة أضاف د. حسن فهمى إمام تساؤلاً جديدًا موضحًا أن جامعات مصر تزخر بصفوة العلماء والكفاءات النادرة .. ألا يستحق مثل هذا المشروع مسابقة نشارك فيها بما يتلاءم معنا فكرًا ووطنية؟! فنحن أدرى بالمشكلة وبالمواطن وبتراثنا وأكثر علمًا ووطنية وغيرة.. وحذر د. عادل عبد الجواد من التعديات على الآثار المصرية ومن خطورة المياه الجوفية .. كما حمل السلوكيات والإهمال تدمير الآثار مشيرًا إلى إجراء مسح أثرى عقب الزلزال أكد على أن الزلزال برئ من هذا الكم..

وطالب د. أحمد منصور بإعادة الأمور لعلماء مصر مؤكدًا أهمية الآثار وقد أشار إلى نفس معانى الاهتمام بالآثار ودور العلماء إبراهيم خضيرى بينما فجرت «الشعب» قضية إهمال الآثار خاصة فى إزالة مسجد قايتباى الرماح باعتراف رد وزارة الأوقاف.. ثم إزالة مسجد فاطمة النبوية وبعد الإزالة طالبت الآثار بالإبقاء عليه!! كما أشارت «الشعب» إلى تجربة وادعاءات وزير الثقافة فى مشروع المحكى وهو ما انتهى بالخسارة من جميع الوجوه!

وأخيرًا تساءل عالم الآثار الكبير د. على رضوان: هل تقبل إيطاليا أن تؤجر أصغر قلعة لديها لمدة ٥٠ شهرًا لنا؟!

إن قانون السماء يؤكد أن نترك أماكن التاريخ والآثار كما هى حتى تكون للناس عبرة ، ولا يبدل فيها ولا يغير ولا يزيف .. لأن المولى - عزوجل - جعلها كى ننظر

لحال الأولين فكيف نحولها إلى بوتيكات !.. فشريعةالسماء تعترف بأن هؤلاء تركوا آثارًا فكيف لنا أن نبدلها؟..

يقول تعالى فى كتابه الكريم «الآية ٨٢ - غافر» : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الأَرْضِ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾.

صدق الله العظيم.

... وأضاف العالم الوطنى د. على رضوان ـ عند شهادته أمام المحكمة ـ: أن القلعة رمز شامخ من رموز الإسلام ويجب ألا تتحول إلى فندق وملاه وبوتيكات، فما يعد له مخالفاً للقوانين والمواثيق الدولية، بل ومخالف للعرف ولم نسمع من قبل عن تحويل قلعة إلى فنادق... فكيف تتحول أعظم القلاع وهى قلعة صلاح الدين إلى فندق وملاه وبوتيكات؟!

وذكر د. محمد عبد الهادى - أستاذ الترميم بكلية الآثار - فى شهادته أمام المحكمة أن باب العزب جزء لايتجزأ من القلعة وله مكانة سامية لدى علماء الآثار ولدى كل وطنى غيور على آثار بلده ولا يمكن تشويه هذا المكان بمشروعات لاتمت للوظيفة التاريخية أو الأثرية بصلة.. وإقامة فندق وبوتيكات يغير من وظيفة الأثر ويتعارض مع المواثيق الدولية.

وفى الجلسة الأخيرة قرر د. أحمد الصاوى - أستاذ الآثار الإسلامية - فى شهادته أمام المحكمة الموقرة: إن منطقة باب العزب منطقة أثرية مسجلة وهى جزء لا يتجزأ من منطقة قلعة الجبل والمعروف أنها تنقسم إلى ثلاثة أجزاء هى الحصن الحربى والمدينة الملكية ثم الجزء الأسفل من القلعة حيث يوجد باب العزب.

وإن منطقة باب العزب هى همزة الوصل بين القاهرة والقلعة مقر الحكم، وكانت تعرف قديما باسم باب السلسلة وذلك خلال العصر المملوكى وعرفت أيضاً بالاسطبلات السلطانية وكان هناك اهتمام من سلاطين المماليك بهذه المنطقة حيث شيد بها مسجد لأداء الصلوات منذ العصر الأيوبى وتم تجديده أكثر من مرة وقد سكنت طائفة عزابان من حراس القلعة وقامت بتجديد أبراج الباب وأيضاً تجديد المسجد.

والمنطقة بحاجة إلى أعمال حفر وتنقيب لاستكشاف تخطيطات المبانى القديمة فيها لما فى ذلك من فائدة علمية مؤكدة ولاشك أن بناء فندق حديث بها يخالف قوانين حماية الآثار، علاوة على أنه يعرض الآثار فى منطقة القلعة بأسرها لخطر الانهيار ويؤدى إلى إهدار ما فى باطن الأرض من آثار مهمة.

ولم يتوقف الأمر عند شهادة علماء الآثار بل تقدمت للشهادة أ. سعادات سلامة - وكيل نقابة المرشدين السياحيين وردت على ما يزعمه الوزير بأن إقامة الفندق ستساهم فى زيادة السياحة!

وقالت: إن السائح سوف يستعمل الفندق فى النوم فقط حيث إنه سيقضى معظم يومه فى الأماكن السياحية واللهو فإذا ما ذهب لينام عند الفجر ليوقظه أذان سبعة عشر مسجداً بأذنها فسوف يهرب فوراً وليس من المتصور أن يتم منع الأذان؟!

ووجود الفندق سوف يشكل خطورة خاصة فى هذه المنطقة الشعبية وإذا تحدث أحدهم عن البانوراما فيوجد فندق «بلير» بالمقطم وعلى الهضبة المقابلة للقلعة وهى أفضل للسائح ليشاهد القلعة من أن يكون بداخلها!..

أراء فى مشروع باب العزب

*** أعضاء مجلس الشعب تساءولوا عن هروب الوزير من المواجهة.. والعلماء والمثقفين طالبوا بوزارة خاصة بالآثار**

فى الندوات المختلفة عن الاثار تحدث العديد من العلماء والمثقفين وأعضاء مجلس الشعب.. ونحن نعرض لحديثهم لأهميته.

* عضو مجلس الشعب محمود زينهم مهموم بمشاكل الآثار فهو نائب الجمالية أعرق منطقة أثرية ومحور القاهرة التاريخية طالب بحضور وزير الثقافة لمواجهة العلماء المعارضين لمشروعه الجارى بالاثار لأنه يعتبره مشروعه الشخصى فلماذا لم يأت؟!

وتناول النائب محمود زينهم الاستجوابات التى قُدمت لمجلس الشعب منه ومن زملائه جلال غريب والبدرى فرغلى وفؤاد بدراوى وغيرهم كما أشار إلى مئات المستندات عن الآثار ..و إذا كانت الاستجوابات تنتهى بالانتقال لجدول الأعمال .. فلا لوم إذا انتقل العلماء من الرقابة السياسية إلى الرقابة القضائية. وضرب مثالا لتناقض هيئة الاثار... فبينما كان الاعتراض عندما طلب تركيب حنفية بأحد المساجد.... أيدوا بناء فندق وبه مئات الحنفيات والصرف داخل الأثر !!

وأكد أن الاستخدام الآدمى لمنطقة باب العزب سوف يؤثر عليها.. كما انتقد إزالة كوبرى الأزهر وتأثيره على جميع الأسواق بالمنطقة مؤكداً أنه ليس مع استمرار فارق حسنى وزيراً للثقافة.

* البدرى فرغلى - عضو مجلس الشعب قال: أؤكد ضرورة حماية الآثار حتى لايصبح هذا الوطن بدون تاريخ ..إن العلماء فقط هم الذين يحافظون على آثار مصر و

المفروض أن يتم الاعتداء بالعلماء لأنه لايعملون لحساب أحد، كما أن المفروض أن يتم التفاهم بين الأطراف المختلفة للتشخيص والوصول إلى حل.

* د. أحمد دراج ـ استاذ التاريخ بأداب القاهرة ـ تحدث من مناهل تخصصه وعلمه والذى بدأ من دراسة الآثار الإسلامية والعمل فى معهدها وهو أمر متصل بالتاريخ، وكلاهما ـ الآثار والتاريخ ـ «وجهان علملة واحدة» أكد أن القلعة كلها منطقة أثرية .. مشيرا إلى ترجمته عام ١٩٦٠ لكتاب المستشرق كازانوفا عن تاريخ ووصف القلعة «ملحوظة من المحرر: حدث هذا أيام كانت فيها وزارة الثقافة تهتم بالترجمة لما يتعلق بتراث الوطن!».

وطالب د. دراج بالمناقشة الهادئة فهناك فاروق بين ترميم الأثر وتوظيفه للجانب السياحى ومن هنا يجب أن تقوم وزارة الثقافة بمهمتها الحقيقية من المسح الأثر والترميم وإعادة المنطقة لما كانت عليه اعتماداً على أموالنا وانفسنا محذراً وزير الثقافة وتحميله مسئولية المساس بالمناطق الأثرية.

لدينا الحل البديل

* وأكد د.. على صبرى الإجماع بأن إقامة الوزير لفندق بالقلعة هى عملية تخريبية إضافة لمخالفة القانون. واستعرض د. على صبرى العديد من الأمثلة التى تؤكد انعدام رؤية وزارة الثقافة وأشار إلى فساد ترميم الأزهر وجامع عمرو بن العاص والمطالبة بإنقاذ الآثار وكفانا فقدان ٢٠٠ أثر نتيجة مياه الرشح المتسربه.

وأشار د. على صبرى إلى تجربته فى مشروع هضبة الأهرام وكيف طالب عضو مجلس الشعب بتعلية سور مشروع الوزير إلى ٢٠ مترا ليتناسب مع عظمة الأهرامات!! وكيف أشاد أستاذ عمارة بالوزير ووصف كلامه با لموسيقى !..و أكد د. على صبرى على التمسك بالرأى العلمى وهو ما أقنع لجان اليونيسكو ، كما أشاد بموقف الرئيس مبارك ومطالبته بمشاركة الخبراء المصريين فى القرار.

وحتى يقطع العلماء أى حجة على الوزير، وأعوانه قدم د. على صبرى البدليل فى مشروع باب العزب بالقيام بتنظيفه وترميمه عليما وفنيا وأثريا وتهذيب طرقه بنفس الأسلب وإمكانية استغلال الموقع على غرار «طوبقابى» بأسطمبول ، حيث تمتلىء الغرف بالمقتنيات الأثرية والفنية والتاريخية وجميع صور ا لإبداع الفنى والأثرى من مصاحف مجوهرات، ومدافع ، وملابس ، ولوحات، ولعل هذا ينقذ بعض الآثار التى وصل عددها بالمخازن إلى ٦٠ ألف قطعة تتعرض للطمس وعدم الاستفادة بها.

وأوضح د. عبدالحميد زايد الفارق بين وزير ووزير، حيث روى تجربة عايشها عندما حاول بعض المقربين من د. عبدالحميد رضوان مجاملة أبنائه على حساب الأثر بالحصول على موافقة بإقامة لوكاندة بمنطقة آثار سقارة.. وعندما اتصلوا بالدكتور قدرى لاستعجال استخراج القرار تعجب من علمهم بقرار اللجنة قبل علمه. وأمر بتشكيل لجنة شارك فيها د. زايد ود. جمال مختار وأمين الآثار انتهت إلى رفض إقامة مشروع أبناء الوزير لأنه يقع على بعد أمتار من معبد الوادى، ولم يعارض الوزير عبد الحميد رضوان قرار لجنة الآثار وامتثل لقرارها وللقانون وللحفاظ على الآثار .. لقد كان هذا فى زمن وزير محترم، وفى زمن رئيس هيئة يغار على الآثار، بينما تبدّل الزمن والأشخاص!!

.. وانتقد د. زايد المجالس واللجان الصورية الحالية بما تضمه من أميين علميا ولجان موظفين.. مطالبا بإعادة تشكيل مجلس ولجان الآثار من غير الذين يتم شراء آرائهم بالإغداق عليهم !!

وعن باب العزب طالب د. حجاجى بإجراء عمليات حفائر وهى عملية لازمة حتى ولو بغرض إقامة أى مبنى وعندئذ من المؤكد أن الحفائر ستكشف عن آثار وبالتالى لن يكون عليها بناء فندق بل يجب ترميمها وإحياؤها والاستفادة بها كأثر..

وتناول مرمم الاثار أحمد دسوقى خطورة ضياع الوعى الأثرى والوطنى، كما أشار إلى العديد من الجرائم التى ارتكبت فى حق الآثار ومنها: استمرار جريمة إهمال باب العزب، وكذلك الاعتداء السافر على أسرة محمد على بالبناء وإقامة كلية الزراعية داخل حرم المتحف بشبرا، ونهب محتويات الملك فاروق بحلوان وإهمال استراحته بالهرم ، وجريمة منشأت محمد على بالمنيل وعدم تعويض ما ا حترق بقصر الجوهرة وعدم الاهتمام بثانى متحف عالمى للمركبات ببولاق والسماح لوزارة الخارجية باستقطاع جزء منه والتجاهل الكامل لمقابر الأسرة المالكة، واستمرار ترك ١٢ ألف قطعة بمخازن البنك المركزى كافية لإقامة ٢٤ متحفا للمجوهرات مناظرة لمتحف الإسكندرية.

كما استعرضت د. ناحية عبدالغنى من خلال المراجع العلمية الموثقة كيف يخطط لاقتراح بهدم بيوت الفلسطينيين حول حائط المبكى، ثم يطالبون بالتوطين حول أهرامات الجيزة وهو معنى مقصود من الصهاينة.. بل إن مايحدث من جرم فى حجب تمثال نهضة مصر هو أمر يجب ألا يمر لأنه ذو مغزى غير وطنى وغير شريف..

وأكد د. عبدالمحسن فرحات أن الدفاع ليس مجرد دفاع عن قطعة أثرية، بل هو أيضاً

دفع عن الممارسة الحضارية فى اتخاذ القرارات ..وإن الوزير يستخدم الطلاينة بنفس أسلوب متحف الحضارة .ومع تقديرنا لبعض الطلاينة فى فنهم، إلا أنه ليس هناك وصى علينا أو«سوير» وطالبت المرشدة السياحية عزة زعلوك باتخاذ موقف موحد لجميع الجهود وتوجيهها وحشدها نحو الدفاع عن الأثر.

أشار كاتب هذه السطور إلى ـ على القماش ـ إلى فساد تصرفات فاروق حسنى وزير الثقافة فهو يستغل أموال الاثار فى أنشطة أخرى بطريقة الأوانى المستطرقة... فهو يقيم محكى بالإسكندرية بدلا من متحف الآثار، ولم يعتبر من فشل محكى القلعة .. وهويصر عليا تعاقد مع الشركات الأجنبية المشبوهة . كما لايعرف اختصاصه محدداً.. فتاوة يتحدث عن تحقيق دخل أكثر من القناة، وكأنه وزير اقتصاد رغم أن وزارته وزارة الكتاب والأثر والتراث والفكر، إلا أن حديثه عن الأموال غريب مريب.. وتارة يتحدث عن طفرة سياحية رغم أن الفندق لن يجذب سياحا... وتارة يتحدث كوزير قوى عاملة عن تشغيل الشباب فى بوتيكات وورش باب العزب!.. وتارة يتحدث كوزير أوقاف أو شيخ عن الآذان والشرائط بينما يترك مهمة وزارته إلى وزير الإسكان ليقترح إقامة نفقى الأزهر ونفق تحت جبانة منف ويتلف ترميم الأزهر.

وتحدث الاثرى نور الدين عبد الصمد إذاجاءت المفاجأة فى تساؤله الذكى: إذا كان الرئيس تدخل وأوقف الطريق الدائرى البعيد عن الأثر فكيف يكون فندق باب العزب داخل الأثر نفسه؟!.. كما وقف الأثرى بجانب الصحافة كسلطة رابعة مؤكداً أن أى اعتراض على سلطة الصحافة يعتبر سبة فى حق البلد ثم طالب بتعديل تشريعى يبيح محاكمة الوزراء إذ أن الحكم أصاب مركز الدولة وكان كوصمة عار فى الجبين.

وتناول د. أسامة أبو طالب العائدة من خارج تأثره بالغربة بما كانت تكتبه د. نعمات فؤاد واهتمامه باثار مصر.

فوزى ناصف «صحفى» قال بوطنيه صادقة: إن فرنسا عندما فشلت فى مصر جاءت بمحمد على وعندما تجاوز محمد على ـ فى نظرهم ـ حاربته فرنسا وانجلترا ثم جاءوا بإسماعيل من مواخير فرن سا حتى يجعلوا مصرقطعة من أوروبا.

وقال الكاتب الصحفى الكبير حسين الشاعرإننى أدعو إلى أن يحضر الوزير للقاء معارضيه ليكون هناك الرأى والرأى الآخر .. كما يجب أن تكون وحدة فكر مع الصحفيين لتتلاقى مع المصلحة العامة ومصلحة الوطن.

الصحفى فاروق هاشم أوضح كارثة ربط الآثار بالسياحة سواء لدى وزارة الثقافة أو التعليم والواجب أن يقال إن الآثار جزء من شرفنا وتراثنا ومستقبلنا وهى كارثة واجب

تداركهـا كما استـعرض حيثيات حكم إعـادة ٧٢ قطعة أثـرية من شركـات الإعلانات اليابانية بينما عاد الوزير وكرر سفر الآثار!..

أما عن باب العزب فقد ادان تقرير المجالس المـتخصصة المشروع وأنه كمواطن مصرى يعترض على استمرار فاروق حسنى وزيراً.

ماهر الخولى (مفتـش آثار): وضع مفتش الآثار مذل وما يتقاضـاه من أجر لايعادل ربع أجر العامل، فكيف يشرف عـليه..؟! إننا نطالب بنقابة للاثريين مثل بـقية النقابات التى تدافع عن أبنائها.

الاستاذة سلوى بكر التى قالت: خلال نصف قرن أجد مدينتى تتحول إلى مدينة بلا تاريخ، يـجرى طمس مـلامحها يـوما بعد يـوم ولاتوجد مديـنة فى العـالـم تغيـر طمس شخصيـتنا القومى .. هـل القاهرة هى محـال عمر أفندى حتـى يجرى تطويرهـا وبهذا الشكل ؟! إن القول بعـدم وجود أموال بوزارة الثقافة غير صحيـح ولكن الأموال تصرف على المهرجانات .. ثم نجـد من يحاولون التشكيك فى العلماء ومن يـحاولون التشكيك فى د نعمات فؤاد التى قدمت لمصر مالم يقدمه أحد منهم.

د. عاطف درديرالعالم الوطـنى ورئيس هيئة المساحة الجيولوجيـة السابق أو ضح أمثلة عديـدة لكيفـية الاستغـلال السياحى مع الحفـاظ على الأثر وحـرمته .. ففـى الأردن نجد الكافيتريا على مسافة نحو كيلو متر من الأثر ..وفى البطراء نجدها اكثر تنظيماً..

فالأثر يجب أن يرمم على ماكان عليه ولايجوز أن يكون صاحب الرؤية هو صاحب الرأى ويجب الاعتداد باراء العلماء ليس فى الآثار وحدها بل وفى كافة ا لمجالات مادمنا نبحث عن نهضة حقيقية بالبلاد.

نفس معانى المحافظة على الآثار أكدها د. أحمد فؤاد متولى أستاذ الدراسات التركية بجامـعة عين شمس فـى مقال رائع بالأخبـار مشيراً إلى باب الـعزب الأصلى باستـنابول بتركـيا وأنه لابد عند الـنظر فى ترمـيم باب العزب بـالقلعة لابد مـن الاستعانة بـخبراء وأثريين متخـصصين... ويختتم مقاله بقـوله : أن باب العزب بالقلعة أثر قـيم أمتزج فيه الفن المملوكـى بالفن العثمانى فى مجال الـعمارة العسكرية وهو شاهد حـى على العصر العثمانى تـاريخيا وآثرياً وحضارياً... أقول قـولى هذا وأرفض العشوائيات الفـكرية كما أرفض العشوائيات الاستثمارية واستنكرها.

الكاتبة الكبيرة الاستاذة سناء فتح الله: ان الانتصار بايقاف إقامة فندق فى حرم الآثار هو انتصار للقيم وجلال الآثار وانتصار للعلماء والمثقفين.

حمدى حماده (الصحفى اللامع بالوفد): غير صحيح عدم وجود أى قرش صاغ واحد!.. وان خطة عمل المشروع مصرية ١٠٠٪ وأرد من خلال ما أوردة تقرير لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب والذى اعده رئيس اللجنة صلاح الطاروطى ومن خلال اعترافك انت يا وزير الثقافة ومن خلال ـ ردك على طلب الإحاطة الذى تقدم به فؤاد بدراوى عضو مجلس الشعب.. أنت قلت وبالنص يا وزير الثقافة ان فكرة تطوير باب العزب بدأت عام ١٩٨٩ حيث عرضت الحكومة الايطالية المساهمة فى اعداد مشروع بالاشتراك مع المجلس الاعلى للآثار بهدف تطوير وترميم باب العزب وأن اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية وافقت على قيام الجانب الايطالى بدراسة الجدوى وفى عام ٩٣ قدم الجانب الايطالى دراسة الجدوى إلى اللجنة الدائمة وقررت اللجنة الموافقة على الدراسة المشتملة على تقسيم منطقة باب العزب إلى ثلاث قطاعات.. والسؤال لمن يقسم بأغلظ الايمان بأنه يتحدى أى.. واحد» يثبت انه يوجد «قرش» واحد استفدنا منه!! ونقول له وبالفم المليان.. كم تكلفت الدراسة التى صرف عليها.. الايطاليين..؟

أيضا من أخذ يقرأ تفاصيل التطوير وتجاهل قراءة ما تضمنه القطاع الثانى وصمت عند الفقرة الثالثة منه التى تقول.. اقامة فندق ١٠٠ غرفة مع الملحقات اللازمة له.. وقد نبهته إلى ذلك!! لأنه انتقل إلى قراءة ما تضمنه القطاع الثالث وبسرعة ليبعد عنه سيل الانتقاد الحاد!!.. ثم هل تعلم يا سيادة الوزير بأن تقرير اللجنة أكد تناقضك.

وجدير بالذكر انه رداً على مزاعم الوزير بان عدد معارضيه بعد على أصابع اليد الواحدة فقد توافدت توقيعات العلماء والمثقفين المعارضة لمشروع الوزير فى باب العزب سواء من خلال توصيات الندوات التى رفضت المشروع وادانته أو من خلال المقالات أو الاتصالات لتأييد رفض مشروع الوزير شكلاً وموضوعاً ـ ونحن نعرض على سبيل المثال لا الحصر ـ وعلى رأس هؤلاء اساتذة الاثار والاثاريين الاساتذة د. على رضوان د. نعمات فؤاد ـ د. محمد الكحلاوى ـ د. مختار الكسبانى ـ د. ياسين زيدان ـ د. محمد عبدالهادى ـ د. اسامة طلعت د. حجاجى إبراهيم د. آمال العمرى ـ د. أحمد الصاوى ـ د. فهمى عبدالعليم ـ د. السيد محمود البنا ـ د. صلاح البهنسى ـ د. طه عبدالقادر يوسف ـ د. على حسنى عبداللطيف ـ د. عبدالحميد زايد ـ د. على الخولى ـ د. السيد ابو النجا ـ م. هانى ميلاد حنا ـ قدرى كامل ـ أحمد دسوقى ـ ياسر إسماعيل عبدالسلام ـ محسن محمد نجم الدين ـ سيدة عبدالراضى ـ نعمة سند ـ عادل عرفان ـ علاء الدين عبدالغفار ـ على ماهر متولى ـ نور الدين عبدالصمد ـ ماهر سعيد ـ فايزة محمود الوكيل ـ محمود مرسى مرسى ـ أحمد محمود دقماق ـ العربى صبرى عبدالغنى.

وكذلك العلوم المتعلق بها وعلى رأس هؤلاء الاساتذة د. على صبرى ـ د. أحمد دراج ـ د. ناجية عبدالغنى ـ د. عبدالمحسن فرحات ـ د. محمد لمعى الملاح ـ د. جلاء ادريس ـ د. مجدى قرقر ـ د. اجلال رأفت ـ د. ليلى حلمى ـ د. ابراهيم عيسى

ومن أعضاء مجلس الشعب الاساتذة النواب محمود زينهم - البدرى فرغلى - فؤاد بدراوى - جلال غريب - محمد البدرشينى.

ومن الصحفيين والإعلاميين الاساتذة سكينة فؤاد - جمال الغيطانى - فاروق جويدة - سناء فتح الله - على القماش - كمال القاضى - محمد السيسى - فاطمة الزهراء محمد مرسى - يسرى السيد - رجائى محمد فايد - عمرو سيد عبدالرحيم - دريه عونى - أحمد محمد محمد على - ممدوح عباس - حمدى حماده - حمدين صباحى - دندراوى الهوارى - جمال امبابى - ايهاب الحضرى - عبد الحميد حشيش - محمود حلمى - مدحت أمام - محمد خليفه - وفاء حلمى وغيرهم.

ومن المصوريين الصحفيين والذين ساهموا بجهد مشكور الفنانين: صلاح الرشيدى - سامح القطان - إبراهيم دهده - أحمد يوسف - هشام المصرى - عادل التهسانى - محمد زايدان - ناصر فاروق.

ومن المرشدين السياحيين الاساتذة سعدات سلامة - ليلى قنديل - عزه صلاح - محمد عزت - محمد أمام السيد - نادية خليل - سونيا سليم - ريهام منير - محمد غريب - فاطمة العزولى - ثنييت شوقى - سلوى طلبه - رمضان عطيه - عزت عبدالمنعم الدمرداش - عبير محمد صبرى - شريف أحمد طه - عاصم محمد خليل - على عطيتو - عادل محمد أحمد محفوظ.

ومن الاساتذة المحامين د. عاطف البنا - د. على سيد حسن - د. صلاح صادق - جوده العزب - محمد شكرى عبدالفتاح - ياسر بسيونى عبدالحافظ - عادل عبدالله محمود - على طه محمد وأيضاً وجمعية نظم المعلومات وعلى رأسها الاساتذة د. أحمد محمد منصور - زينب عبدالفتاح عوض الله - نهى منصور.

وإضافة لعشرات المثقفين الذين وقعوا على بيانات تدين مشروع الوزير أوايدوها ومن بينهم الاساتذة محمد رشاد - عبدالمنعم عباس - ابراهيم خضرى - هشام طاهر الليثى - ايهاب الشبكشى - على عامر - عبدالعظيم عبدالصبور - محمد عبله - وغيرهم ممن حضروا الندوات خاصة ندوات نقابة الصحفيين.

وغيرهم وغيرهم مما لا تتسع المساحة لنشر اسمائهم والتى تحتاج إلى حجم دليل تليفونات أو يزيد.. بينما يرد الوزير ان معارضى مشروعه يعدون على أصابع اليد الواحدة.. ولانه وزير فنان فربما تكون واحدة ونصف!!.

من حق الوزير أن يدافع عن مشروعه ..

ونحن ننشر دفاع الوزير وتعقيب العلماء

*** الوزير يدافع عن إقامة فندق وبار وصالة ديسكو وحمام سباحة وسط ١٧ مسجداً!**

* العلماء يتحدون وجود توقيعات على مشروع الوزير بإقامة فندق وبوتيكات.

* الدولة تبيع الفنادق والوزير يقيمها.. والمجالس القومية تدين الوزير ويتجاهل تقريرها!

تصاعدت الحملة ضد فاروق حسنى ـ وزير الثقافة ـ ومشروعه المريب بإقامة فندق وملحقاته من بار وصالات رقص وحمام سباحة وبوتيكات فى باب العزب بالقلعة ووسط ١٧ مسجدا داخل القلعة وحولها، إضافة إلى تدميره وتشويهه للمنطقة الأثرية ومخالفته للقانون.

وبدلاً من تسليم الوزير برأى العلماء أو احترام القانون أو حتى مراعاة الحس السياسى للدولة، التى تتخلص من الفنادق، بينما يقوم هو ـ أى وزير الثقافة ـ بإقامة فندق!.. إذا به يسخر من العلماء، ويدعى أن لديه توقيعاتهم بالموافقة على المشروع!

ولكن العلماء أعلنوا تحديهم لوجود توقيعات لهم على هذا المشروع ورسوماته الهندسية المزعومة.... فماذا يقول العلماء عن مزاعم فاروق حسنى؟!

لقد علل الوزير عدم اهتمامه بانتقادات العلماء بأنها غير موضوعية، وأنه اكتشف أنه هجوم شخصى بدليل أن كل الأسماء التى تهاجم لم تؤيد مشروعا منذ توليه مسئولية الوزارة، وقال : «ألم يشاهدوا هضبة الأهرامات بعد تطويرها؟!.. إن هدفى هو حماية تراث وآثار وتاريخ هذا البلد»!

ومن جانبنا لانعرف ما المقصود من الموضوعية التى يطلبها الوزير .. فالفندق المزعوم ذكر عنه تقرير المجالس القومية المتخصصة بالحرف الواحد:«إن مشروع إقامة فندق فى هذا الموقع الأثرى ـ باب العزب ـ وما سوف يترب عليه من تغيير فى طبيعة المنطقة الأثرية يهدد القيمة الحضارية والأثرية للمكان .. فهل تقارير المجالس القومية غير موضوعية؟!

علماء الآثار أكدوا ان تحت الموقع العديد من الآثار لأحقاب وعلماء ميكانيكا التربة أكدوا أن القلعة امتداد لهضبة المقطم بنفس التكوين الجيرى، وأن المياه المتسربة تهددها بالتشقق والانهيار. ثم ماذا عن كيفية عمل «بار وصالة رقص «ديسكو» وحمام سباحة ـ وهى من لوازم الفندق ـ وسط ١٧ مسجدا داخل القلعة وخارجها، مع محاولة تغيير الوصف بأنها «موتيلات» فالموتيلات أسوأ استخداماً وبالأدق استعمالاً من الفنادق ولاداعى للأبتعاد عن القضية الأصلية.... المادة ـ ٢٠ ـ أ من قانون الآثار ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تلزم الجهات الإدارية بعدم منح تراخيص البناء فى المواقع والأراضى الأثرية،وأن

النص ورد بصيغة عامة، وأيا كان نوع البناء وأيا كانت شخصية القائم به.. أما المادة ٤٢ فهى تعاقب كل من يغير معالم الأثر بالحبس والغرامة... المواثيق والمؤتمرات الدولية - وعلى رأسها مؤتمر فينسيا ومؤتمر نيروبى - ومواثيق «اليونيسكو» - كلها تجرم مثل هذا العمل.

جميع فئات الشعب ترى أن إقامة الفندق فى هذا الموقع هو إهانة للمكان وشموخه.. وإهانة لأسم صلاح الدين ومكانته ..وإهانة لكل آثار القلعة وليس باب العزب وحده. وفى الوقت نفسه قدم العلماء الحلول، والتى عبر عنها تقرير المجالس القومية المتخصصة، ومنها ترميم المبانى الأثرية المسجلة، وكذلك الكشف عن بقايا القصر الأبلق وتنظيف المكان وهدم المبانى الحديثة ، على أن تتم جميع الأعمال على أيدى خبراء مصريين، وبالتعاون مع الهيئات الدولية الثقافية وليست المقاولات!.. وألا يتم تأجير هذه المواقع أو استخدام الأجانب لها.

وإذا كان الوزير مغرماً بالفنادق التى تتخذ من القلعة بانوراما لها.. فبالقرب من القلعة منازل رثة وقميئة يمكن تعويض أهلها تعويضا عادلاً وبناءفندق ! والأفضل من ذلك أن يذهب الوزير إلى المقطم ليرى أن منظر القلعة من أعلى الهضبة منظر ساحر ويبنى فندقه، والمقطم أفضل من وسط المساجد!!..

أما حجرات مبنى الجند، فإذا كان الوزير يبحث عن استخدام، فقد سبق أن اقترح د. على صبرى أن تكون على غرار «طبجابى» فى اسطنبول بأن تخصص حجرة للمجوهرات وأخرى للأسلحة وثالثة للملابس ورابعة للصور واللوحات، ولدينا آثار كثيرة مكدسة، وهذا يختلف كلية عن التفكير فى نقل المتحف الإسلامى! فيا سعادة الوزير أى شطط فى كل ماذكره العلماء .. أليس هذا نقداً موضوعاً؟ أم أ الموضوعى هو مايحدث فى «الموتيلات» وصالات «الديسكو» والبار وسط المساجد؟!.. مما يهدد بتدمير الآثار التى لم تكتشف والمكتشفة؟!

أما عن زيارة العلماء للهرم فسوف تحدث بمشيئة الله عقب صدور الحكم فى القضية التى اقامتها د. نعمات فؤاد لإزالة التشوهات ودورات المياه التى أقامها الوزير والملاصقة تماماً لـ «أبو الهول»!!

أسلوب المراوغة!

أما عن عدم اعتماد الوزير على العلماء من عدمه فقد أجاب «ضاحكاً» : سبق موافقة اللجان والتى عادت للإعتراض بالجرائد!.

ويواصل العلماء كشف العديد من الحقائق، فالشركة الإيطالية المذكورة اختلست

الرسومات التى قام بها المصريون و«لهفت» مليونا ونصف مليون دولار، وهو ما أكده د.مختار الكسبانى وهو أمر ليس بغريب على مثل هذه الشركة «كوندوتى» فقد تم التحقيق معها عام ١٩٨٩ فى عملية ميناء دمياط للتواطؤ مع مسئولين بوزارة الرى بتبديد المال العام.. والمعنى هنا لايقتصر على الانحراف المالى، بل يصل أيضاً إلى التخصص البعيد عن الآثار وحتى نقطع على الوزير الرد بأن الشركة المذكورة شاركت فى أعمال إنقاذ أبو سمبل، فإننا نؤكد أن مهمتها كانت محددة فى شفط المياه، وهى تتناسب مع عملها فى ميناء دمياط وليس ميناء باب العزب أو شفط أمواله!.. وقد كشفت هذا كله د. نعمات فؤاد منذ عام ١٩٨٩.

نأتى إلى الأسماء التى ذكرها الوزير وأولها د. نعمات أحمد فؤاد والتى نفت تماما حدوث ذلك، والزعم بالتوقيع هو افتراء لسبب بسيط، وهو أن نفى د. نعمات فؤاد ليس وليد اليوم بل إن لدينا العديد من المقالات التى كتبتها مع بداية المشروع، وفضحت اجتماع الوزير باللجنة فى مكتبه ومحاولته الإيهام بأن المشروع سيادى!!

بقية العلماء منهم من انتقل إلى رحمة الله مثل د. سعاد ماهر ود. جمال مختار . ود. رياض العتر ، ولكن لسوء حظ الوزير أن د. سعاد ماهر ذكرت رأيها بوضوح فى ندوة كلية الآثار عام ١٩٩٠ بالحفاظ على كل أرجاء القلعة.. وأيدت توصيات الندوة ومنها عدم إقامة أى مبان بباب العزب .. أما .د. جمال مختار فقد كان تخصصه آثاراً فرعونية،ومن المعروف أنه لايحضر لجان الآثار الإسلامية ولايذكر رأيا فيها!.

نعود إلى بقية أسماء العلماء الذين ذكرها لوزير. د. مصطفى شيحة «بالخارج» .. د. فهمى عبدالعليم أعلن رأيه بصراحة ووضوح بأنه ضد هذا المشروع المخرب! ... د. أمال العمرى أكدت لنا أنها لم توافق على إقامة فندق ! د. حسنى نويصر شرح «القصة» قائلاً : يبدو أن وزير الثقافة كان عائداً من زيارة لإيطاليا ومعه المشروع، حيث تم عرضه على اللجنة الدائمة .. إلا أن اللجنة اعترضت على إقامة فندق وبوتيكات .. ولم يهدأ الوزير سعى لتجميد اللجنة وعمل لجنة أخرى وكانت الأمور «مسخرة»!.

وبعدها توسط رئيس الهيئة وقتذاك ـ المرحوم د. سيد توفيق ـ لتلبية طلب الوزير بالاجتماع معه فى مكتبه، وفى الاجتماع قال الوزير: عاجبكم شكل الآثار؟ .. قلنا .. لا .. قال أريد عمل تطوير ! اعترضنا .. قال : أنا أتحدث عن تطوير فقط ، بمعنى تهذيب المنطقة وترميم الآثار، وبالطبع لايختلف أحد على التهذيب والتنظيف والترميم، وأكدنا اعتراضنا على إضافة أى مبان جديدة قال : يعنى ليس عندكم مانع من حيث المبدأ .. قلنا: نعم بالمعنى المحدد تهذيب وترميم، ولم يعرض المشروع، أو فكرة مبان، ووافقنا

على هذا .. وتحدى إذا كان لديه أى توقيع غير هذا، لأنه ببساطة كلامه يعنى أننا رأينا الرسوم الهندسية وأبعاد المشروع، وعليه أن يظهر أى ورقة بهذا المعنى ونحن نتحداه.. (ملحوظة): نفس طريقة ومراوغة الوزير فى العرض تهذيب . تطوير .. ثم يغير كلامه)..

نفس النفى أكدته لنا. آمال العمرى بأنها لم توقع على إقامة فندق ولن توافق على هذا مثل هذا المشروع.

وإذا كانت تلك الأحداث استمرت فى نهاية عهد د. سيد توفيق إلى عهد د. عبدالحليم نور الدين، فقد أكد د. نور الدين بوضوح أنه لم تتم أى موافقات فى عهده.!

فعلام يضحك الوزير ؟!.. هل على أسلوبه ومراوغته والاجتماع باللجنة فى مكتبه كلما رفض أعضاء اللجنة؟! إن الاجتماع بمكتبه فى حد ذاته جريمة أدبية، فالمعنى واضح وهو ممارسة ضغط أدبى ومعنوى على اللجنة لإرغام اللجنة على الموافقة ورغم تأكيد العلماء على عدم الموافقة بأن بالفرض الجدلى ـ كما يقول رجال القانون ـ الإكراه المعنوى يلغى الموافقة !.. وبنفس الفرض الجدلى ـ والذى لم يحدث ـ هب أن شخصاً أعطى تصريح بناء ثم تراجع عنه، فهل من أخذه يقوم بالبناء ؟!.. وهل هى جريمة إذا رأى عالم خطأ وعدل عنه.. فما الحال وقد أكد العلماء رفضهم فى حينه وفى كل وقت!..

هذا وقد تجلى رفض علماء الآثار والمثقفين فى صور عديدة وأبرزها رفض شعبة التراث الحضارى بالمجالس القومية المتخصصة وقد استعرض التقرير الصادر عنها تاريخ وأهمية آثار القلعة ومن أهمها منطقة باب العزب.. كما أشار إلى القواعد والنظم والقوانين الدولية المتبعة فى ترميم الآثار والحفاظ عليها وعلى رأسها التوصيات الصادرة عن اليونيسكو (فى لاهور للآثار الإسلامية ١٩٨٠) وميثاق البندقية ١٩٦٤ وميثاق واشنطن فى مجال الحفاظ على المدن التاريخية ١٩٨٧ وميثاق الأصالة (نارا اليابان ١٩٩٤).. إضافة إلى أن القاهرة التاريخية ضُمت للتراث العالمى منذ عام ١٩٧٨.

وانطلاقا من هذا كله رفضت شعبة التراث الحضارى بالمجالس القومية المتخصصة مشروع فندق وملاهى وبوتيكات وزير الثقافة فى باب العزب بالقلعة.

أيضاً نشير إلى توصيات ندوة جامعة القاهرة ١٩٩٠ والتى عارضت المشروع وأوصت بعدم العبث بقدسية الأماكن الأثرية وعدم شرعية هدم المبانى الأثرية والتاريخية أو تغيير معالمها وهو ما يصدق على منطقة باب العزب بالقلعة.

كذلك الندوة التى عقدها أساتذة كلية الآثار ـ جامعة القاهرة بنادى هيئة التدريس

وقد انتهت برفع مذكرة للسيد رئيس الجمهورية تناشده أن تنال قضية باب العزب العناية.

وكذلك ندوة نقابة المرشدين السياحيين وغيرها من الندوات التى نددت بالمشروع.

أما عن الرسائل العلمية التى تؤكد أهمية المشروع فمن أبرزها رسالة الدكتوراه للدكتور مختار الكسبانى ـ أستاذ الآثار الإسلامية ـ ومؤخراً نوقشت رسالة ماجستير لباحثة عن باب العزب «تصل بقرابة لمسئول بالآثار الرسلامية».

يضاف إلى ذلك عشرات الكتب والمراجع والخرائط التى تؤكد أهمية منطقة باب العزب من الناحيتين الأثرية والتاريخية وقد تم تقديم صور ضوئية من هذه الكتب والمراجع، مما يتعلق بهذا الموضوع ومنها:

ـ كتاب وصف مصر «جومار» ـ وصف مدينة القاهرة ـ بول كازانوفا ـ ترجمة وتقديم د. أحمد دراج ومراجعة د. جمال محرز.

ـ كتاب العمارة الإسلامية فى مصر ـ وصف قلعة الجبل ـ تأليف: ك. أ. كريزويل.

ـ ترجمة د. جمال محرز ـ مراجعة: د. عبد الرحمن زكى ـ كتاب وصف مصر ـ زهير الشايب ـ كتاب الخطط التوفيقية ـ على مبارك. ـ كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ـ تأليف تقى الدين أبى العباس أحمد على المقريزى. ـ خريطة مدينة القاهرة ـ أعدها جرانديك بناء على طلب الخديو إسماعيل عام ١٨٧٤ ووردت فى كتاب وصف فسطاط مصر تبعاً لابن دقماق والمقريزى. ـ خرائط مختلفة عن القاهرة الإسلامية ومنها ما ورد فى تقرير المجالس القومية المتخصصة.

اذن ما الحال وأساتذة كليات الآثار يرفضون المشروع بالإجماع؟!

وما الحال وجميع الطوائف الشعب المصرى ـ انظر بيانات التوقيعات ـ ترفض المشروع؟! ثم يتعجب ويضحك الوزير .. على ماذا؟!! نترك الإجابة للقارىء.

سياحة من أجل الفندق!!

أما عن الجانب الاقتصادى فقد أرجعه الوزير إلى الدرجة الثانية، وأنه سيحقق جذباً سياحياً بإضافة مكان جديد للمزارات السياحية يشمل عناصر الإقامة والمعيشة.

حسناً لتراجع الوزير عن نظرية «الثقافة ـ تجارة» أو مراوغته وإرجاع الجانب الاقتصادى للدرجة الثانية : وبالمناسبة جاءت الإجابة عقب تساؤل العلماء كم بالضبط دخل الآثار ؟.. ومع هذا كيف يستقيم القول أو العقل بأن إقامة فندق سيضيف مزاراً جديداً .. وأين... فى قلعة صلاح الدين؟!.. هل يأتى السائح لزيارة فندق . وهل

القلعة الشامخة نكرة - فى نظر الوزير - إلى هذا الحد وتعريفها وتمييزها وزيادة مواردها عن طريق إقامة فندق!.. لا تعليق!..

وينتقل بنا الوزير لفك طلاسم صدام إقامة فندق وما يستلزمه من قاعات رقص وحمام سباحة وبار وسط الآثار الإسلامية ، فيجيب بأن نجمتين أو خمس نجوم ليست القضية.. ولن أسمح بأى أنشطة تتعارض مع قدسية المكان..

ورد الوزير - كالعادة - مراوغة، فالفارق بين فندق خمس نجوم ونجمتين، أن الأول يستلزمه بار وديسكو وحمام سباحة ، والثانى يجمع سياح الشنطة والتسول!.. أما عن عدم السماح بأنشطة تتعارض مع قدسية المكان سوف تطلب من السياح ارتداء ملابس الإحرام والحجاب وعدم ارتداء «الشورت» !.. وهل تطالب بتواشيح بدلاً من «الديسكو»؟!..

أما عن المشروع فسيكون التجربة الأولى لإعادة تأهيل الآثار .. فالأمر حقيقى أو كما يقول د. محمد الكحلاوى هوبداية لحركة العجلة التى لاتتوقف رغم الكوارث!

ويطالب الوزير بنظافة المكان .. حيث وصل إلى درجة مزرية . ولانعلم هل يظن الوزير أنه تولى مسئوليته منذ أيام .. ولماذا لم ينظفه منذ توليه موقعه الوزارة المنكوبة؟؟ أو لماذا لم يوجه «اللوم» لمعاونه المدافع عنه - عادل مختار - بأن مخلفات مشروع المحكى طمست ودنست المنطقة؟!

عقدة د. قدرى!

ويفجر الوزير مفاجآت أثرية !!!.. فقد اكتشف أن مبنى ثكنات الجند الذى سيحوله إلى فندق من ٥٠ غرفة أثبتت الصور التاريخية أنه لم يكن موجوداً قبل عام ١٩٠٠، أى لايمت بصلة إلى محمد على باشا ..و أن هناك مبنى أثرياً خلفه بناه محمد على تمت إزالته عام ١٩٨٤ وأقيم مكانه مخازن خرسانية شوهت المكان!

ولاعجب .. فالوزير أصبح - بقدرة قادر - أثريا .. بينما من حصلوا على دكتوراه فى باب العزب تاهت اراؤهم !..

فالدكتور مختار الكسبانى يؤكد أن المبنى الذى يزعم الوزير أنه ليس بأثر، هو مبنى مصنع ملابس الجند الذى شيده محمد على باشا عام ١٨٢٣ لصناعة مايلزم الجيش المصرى الحديث - الذى أنشأه - من الملابس المختلفة وكان مواكباً لإنشاء مصنع الطرابيش فى فوه.

وعقدة د . قدرى تصيب الوزير فتارة يصف القلعة وترميم مسجد سارية الجبل بأنه «شوية» بوية وتارة يفترى بإزالة د. قدرى لأثر .. رغم أن د. قدرى انتزع القلعة وانقذها

ليحولها إلى مزار عالمى ، فكيف يستقيم معه إزالة أثر؟!.. أما عن مسألة الـ ٥٠ حجرة، فهى دمغ لأقاويل الوزير حيث إن تصريحاته بل وأوراق الوزارة - تحت أيدينا - تؤكد أن الفندق ١٠٠ غرفة بملحقتها .. أى بدورات المياه الداخلية !..

وإذا كان د. قدرى فى آخر حواراته حذر من كارثة مشروعات الطلاينة فى باب العزب ، فيبدو أن الوزير وجدها فرصة لمهاجمته .. وعن دور د. قدرى فى إنقاذ القلعة فنرجو من الوزير أن يقرأ فى «أرشيف» الوزارة رسائل الجهات العلمية العالمية عن هذا الدور، ومنها رسالة أحمد مختار أمبو مدير عام «اليونيسكو» - وقتذاك - إلى الرئيس مبارك وبها يشيد بما قام به د. قدرى من أعمال ترميم قلعة صلاح الدين.. وليقرأ الوزير مانشرته الصحف الأجنبية ومنها «الواشنطن بوست» فى ١٦/ ٢/ ٨٨ عن صدمة إبعاد .. د. قدرى عن الأثر، حيث أشاد التقرير الصحفى المدعم بآراء الخبراء من جميع دول العالم بدور د. قدرى بإنقاذ الآثار ومنها ترميم قلعة صلاح الدين .. فكيف يستقيم ذلك مع إزالته لاثر؟!.. أى افتراء هذا .. وأى عقدة نفسية وإلى متى تستمر؟!

وأخيراً فإذا كان المذيع التليفزيونى - مفيد فوزى - حاول إنقاذ الوزير بعد أن أفحمته الكاتبة الوطنية سكينة فؤاد بأن الفيصل هو قول العلماء ورأى القانون، فإذا به يختتم البرنامج بسيل من فذكرت أنه المدح للوزير.. أيضاً حاولت كاتبة حكومية أن تضفى قوة على الوزير فذكرت أمثلة «مغلوطة» عما حدث قبله، فذكرت أنه لم يتحدث أحد عندما وقف المقاول فوق معبدا لإله آتون بالهرم لإنشاء مسرح تغنى عليه أم كلثوم ، بينما يرد علماء الآثار بأن الأمر لم يحدث لسبب بسيط وهو أنه لايوجد معبد للإله آتون بالهرم!!

وتذكر الكاتبة تصفيق العلماء عند تغيير معالم مسجد الحسين، وكم كنا نتمنى أن تقرأ عن معركة العلماء فى قبة الحسين وإيثارهم الاستقالة على أن يتولى غير الأثريين الإشراف على الآثار.. ثم تشيد بما أحدثه الوزير عقب النشر عن مبنى يشوه جمال منطقة سقارة، وكم نتمنى أن تذهب إلى هناك لترى عشرات المبانى - وليس مبنى واحداً - لمساكن الخفراء رغم تحذيرات الأمن، وترى التعديات من كل نوع، وترى إنجازات الوزير وعلى رأسها تعرض «السرابيوم» للإنهيار!

مشروع آخر غريب ومريب بالقلعة

مشروع «المحكى» من الاعتداء على الاثر حتى النزح «بالجرادل»!

أعمال المشروع ادت إلى انهيار برج الامام الأثرى.. والاثار أكتفت باخفائه بسواتر خشبية!

اتربة المشروع القيت بباب العزب حتى تكون مبررا لتمرير فندق الوزير!

مشرع جديد أقامة الوزير داخل القلعة باسم «الترويح أو الترويج الثقافى» وهو مشروع

المحكى!.. المشروع جاء على حساب تدمير الآثار واخفاء اجزاء مهدمه بلوحات خشبية حتى لايراها أحد أما اتربه «المحكى» فقد تم القائها فى منطقة باب العزب حتى يتم تشويه المنطقة تماماً وتكون زريعة لتمرير الموافقة بإقامة فندق.

بداية وجهت المصادر الاثرية العديد من الانتقادات للمشروع فاضافة إلى كل التحفظات فلا يجوز عمل مسرح دائم بتصميم معمارى ثابت يستخدم فيه صب خرسانة على حفريات أثرية أو أضافة معطيات قد يختلط على الأجيال المقبلة تاريخ بنائها، فاضافة عناصر معمارية ثابته مبدأ خطأ.. كما تؤكد المصادر على عدم التزام هيئة الآثار بتقرير الحفائر التى تمت كما طغت مساحة المشروع على كل المساحة دون ترك حرم للمشروع هذا بخلاف قفز التكلفة إلى ٥ مليون جنيه وقد قدر الخبراء الأعمال بأقل من هذا المبلغ بكثير وكثير!!.. علما بان «الممكى» لم تدر مبالغ حيث أن الحفلات مجاملات لكبار القوم!.. وهذا بخلاف تأثير مياه رى الحديقة آثار القلعة على خاصة أنها ملاصقة للأسوار الأيوبية وأبراج الحَدَادَ والرملة.

وكان العمل على قدم وساق حتى يفتتح الرئيس مشروع «المحكى» أو المسرح بحرم الآثار بالقلعة.. ولم تكتف وزارة الثقافة بارتكاب مخالفات جسيمة أثناء عمل وإعداد هذا المشروع «المشبوه».. بل وصل الأمر إلى وضع سواتر خشبية أمام الآثار التى تهدمت ـ من جراء أعمال البلدو زرات لسرعة إنهاء المشروع ـ حتى لايراها الرئيس عند الافتتاح.. ويأتى على رأس الاثار المتهدمة والتى تم اخفاؤها برج الإمام!..

وليس الأمر بجديد فأسوار القاهرة وأبوابها التاريخة قد اختفت تماما تحت مخلفات القمامة ومواد البناء.. والآثار الإسلامية ماتت مصلوبة منذ الزالزل حتى الآن.. والتعدى على الآثار بالبناء صار فى كل موقع وبمعرفة الاثار نفسها، وآخرها أمام باب المقوقس بمصر القديمة.. فأموال الآثار تصرف على مهرجانات الرقص ولا داعى للترميم!..

ولأن هذا العمل يعتبر الضوء الأخضر لمستشار الوزير للمشروعات التجارية للبناء فى حرم الآثار.. ولأن أموال الآثار أصبحت بفضل المجلس الأعلى للآثار تطولها يد الوزير.. ولأن الافتتاح بهذه الصورة قد يضفى «صورة» لمشروعية البناء على حرم الآثار ـ خاصة أن الوزير كان يسعى لبناء فندق بباب العزب أى بالقرب من موقع مشروعه التجارى. كما أنه مغرم بمشروعات من عينة «المدرجات والطفطف والبوتيكات» والتى لفظها العلماء والهيئات الدولية.. فنحن نعرض لهذه الجريمة مستندين إلى آراء العلماء ومدعمين التحقيق بالصور التى يقال دائما إنها لاتكذب...

بداية نشير إلى أن فاروق حسنى سبق أن استغل زيارة الرئيس ـ أثناء افتتاح المتحف

الحربى ـ وذكر اسم باب العزب ضمن أبواب القاهرة فى محاولة لإضفاء الشرعية على مشروعاته التجارية المقبلة فى هذا الموقع والذى أثبتت المستندات أنه أعد لها منذ أن كان فى أيطاليا وقبل توليه موقعه بسنوات طويلة!

أما عن مخالفات المشروع الذى أعده وزير الثقافة ومعاونه ومستشاره عادل مختار ليفتتحه الرئيس.. فيؤكد د. معاذ عبدالله الرئيس السابق للجهاز التنفيذى لترميم الآثار ومعه عدد من علماء الآثار أن د. عادل مختار مستشار الوزير ومصمم المشروع ليست لديه أى خبرة سابقة فى الآثار مما يعتبر المشروع بالنسبة له حقل تجارب!.. فمن البديهى أن إضافة عناصر معمارية ثابتة فى الآثار مبدأ خاطىء وتطلع الوزير إلى تقليد الغرب فى استغلال القلاع كخلفية للمسارح يجرى خارج القلاع ولايتم عمل مسرح دائم بتصميم معمارى ثابت تستخدم فيه الخرسانة على حفريات أثرية أو إضافة معطيات جديدة قد يختلط على الأجيال المقبلة تاريخ بنائها..

وإذا كنا نرتضى القانون حكما فبداية تؤكد المواثيق الدولية ومنها ميثاق «فينسيا» ـ والمفروض أن نلتزم به ـ منع البناء فى حرم الآثار، ويجرم قانون الآثار البناء على الأراضى الأثرية. وقد ورد المنع فى نص المادة ٢٠/ ١ فى صيغة عامة أى يجب تطبيقه أيا كانت طبيعة المبنى (مسرح) أو الغرض من إقامته (زيادة الدخل السياحى) وبصرف النظر عن شخصية من يقوم بالبناء (الوزير أو أعوانه).

أما عن قصة المسرح فقد سبق أن قدم المشروع كل من د. معاذ عبدالله ود. على غالب ولكن لم يكن بهذا الشكل حيث كان كمدرج متنقل وصادف انتقالهما، وجاء إلى مكتب الوزير د. عادل مختار الذى أخذ المشروع من مكتب العرابى وقام بتغييره إلى الأسوأ ونسبه إلى نفسه!

ويؤكد د. معاذ عبدالله ومعه د. عبدالرحمن عبدالتواب خبير الآثار الإسلامية أنه تم التغرير باسم اللجنة الدائمة. فالمشروع لم يعرض عليها بشكله التفصيلى.. فقد طلبوا تطوير السور الشمالى، فأكدنا ضرورة عمل حفائر قبل أى حديث فإذا بالمشروع يصير تحت زعم التطوير!.. أما عن الحفائر فقد جاءت سطحية وتمثيلية ويضيف عدد من خبراء الآثار أن المفروض ترك مساحة نحو عشرة أمتار من الأسوار، ولكن ما حدث هو التصاق المدرجات بالأسوار كما طغت المساحة المخصصة للمشوع على جميع المساحة التى طلب تركها كحرم الآثار..

وأخيرا قد يقال إن المنطقة كانت غير مستغلة ومليئة بالمخلفات والأتربة ويتسلل إليها المدمنون والخارجون عن القانون.. غير أن هذا القول لايمكن الوقوف عنده. فإزالة

المخلفات أمر واجب أما أنها لم تكن تدر ريعا فإن السبب فى ذلك لايمكن فى المنطقة ذاتها وإنما يعزى إلى القائمين عليها، وكان عليهم ترميمها وجعلها مزار للسياح والدارسين.

أما عن دور رئيس الآثار السابق فيقول د. معاذ: إن هناك ضغوطا وقعت على د.بكر لقيام د. عادل مختار بتنفيذ هذا المشروع المريب.. فأصدر قراراً بأن يكون د. مختار مشرفا على المنطقة الشمالية ولم يشر إلى المدرج ولكنه أشار إلى تطوير المنطقة ومن هنا قام عادل مختار بعمل ما يريد!!

وينضم د. عبدالرحمن عبدالتواب إلى ما قاله د. معاذ مؤكداً بأن الموضوع لم يعرض بشكله التفصيلى على اللجنة الدائمة، وأن اللجنة عندما أحيطت علما بإشراف د. عادل مختار على تطوير السور الشمالى أصرت على إرجاء أى عمل يحن عمل حفائر وبعد عرض النتائج يكون اتخاذ القرار.. ويوكد د. عبدالتواب أن محضر اللجنة تحت يده مؤكداً أقواله.

ويضيف مصدر مسئول ـ رفض ذكر إسمه ـ أنه تم التغاضى عن تقرير الحفائر وجاء الاهتمام بالشكل دون المضمون!

أما د. حجاجى إبراهيم استاذ الآثار الإسلامية بكلية الآداب فيرى أن المبنى لم يلتصق أسوار القلعة وأنه يرى مستقبلاً ضرورة تشكيل لجنة محايدة عند القيام بمشروعات كهذه بحيث تتأكد اللجنة من نوعية الحجر ومدى مطابقته للمواصفات وجودته، وهل استخدام أسفله رمل أن «دقشوم» والكمية المستخدمة وتكون مهمة اللجنة المحايدة حسن إرساء العطاء للصالح العام وليس للمصلحة الشخصية.

ويؤكد د. صالح لمعى رئيس مركز احياء تراث العمارة الاسلامية أنه من الخطأ انشاء مبانى ثابته داخل الأثر.

ومن الغريب ما صرحت به بعض المصادر من فتح باب للمحكى مباشرة والموقع المقترح هو برج الأمام «المسدود» والذى تم سده فى العصر المملوكى مما يعتبر «السد» اثراً وآخراً إن المحكى مغلق طوال فصول الشتاء والخريف والربيع فقد اكتشفوا عدم عمل مواسير صرف، وبالتالى يتم نزح المياه من مشروع الوزير العصرى ـ لا مؤاخذة ـ بالجرادل!!

وإذا عمل المحكى فى الصيف فالعمل عادة للمحسوبيات من زوجات السفراء أو العروض الخاصة لجهات تخجل الآثار من مطالبتها بالمال!.. والقول بأنه سيصبح منتجعا ثقافيا للشعب ظهر أنه أكذوبة كبرى ولم نسمع عن إقامة أى شىء من هذا القبيل!

يضاف إلى ذلك أن المحكى تسبب فى كارثة هبوط بالقلعة نتيجة مياه زراعة الأشجار دون مراعاة أن القلعة مقامة على هضبة جيرية استمرار الهضبة المقطم!

كما تسبب المحكى فى حرمان الزائرين من مشاهدة مسجد «سارية الجبل» لأن ذهن حاشية الوزير تفتق عن فكرة مؤداها أن تكون زيارة المحكى والمسجد ومتحف المضبوطات بتذكرة خاصة، ولأن المحكى لا يهم أحداً فقد أحجم الزائرون عن قطع تذاكر شاملة. ولم يستفد من المحكى سوى طابور موظفى الزراعة والأمن!

ونحذر من وقوع أعضاء أنحاء الكتاب فى اعتداء مماثل وقد حذر الوطنى الكبير د. محمد حلمى القاعود من قبول مقر للإتحاد بالقلعه..

الصورة لاتكذب!

أما عن الصور التى التقطناها أثناء عمل تحقيقات عن المشروع وعن آثار القلعة وكانت فى حضور جميع المسئولين بالآثار.. فقد أكدت لنا استمرار المخالفات.. ونحن نعرض لبعض هذه الصور.. والتى تدمغ كل ادعاءات الوزير ومستشاريه وحملة المباخر.. ونحن نقدمها لمن يهمه الأمر للحفاظ على آثار وتراث مصر، مع ملاحظة أن هيئة الآثار كانت قد منعت قيام الصحفيين بالتصوير وشددت على منع وجود المصورين ولو للترويج للمشروع. وجاء ذلك من باب الحذر من كشف الفضائح..

وتضم الصور ـ والتى لاتكفيها المساحة ـ توضيحا للمخالفات الجسيمة... وأبرز هذه الفضائح هدم برج الإمام من تأثير أعمال البلدوزرات وصب خرسانة المشروع.. والبرج يرجع للعصر الأيوبى وكان فى حاجة عاجلة إلى ترميمه إلا أن أصحاب المشروع عجلوا بهدمه!..

وقد أدى ذلك إلى سقوط بعض درجات السلم والحوائط والفتحة المؤدية للممرات التى تصل الأسوار بعضها ببعض.

أما عن التصاق مدرجات المسرح بأسوار القلعة فتوضح الصور بشكل واضح لا لبس فيه هذه المخالفة للقواعد الهندسية والمبادئ الأثرية...

وبسور صلاح الدين جريمة أخرى وهى لصق بلاط سيراميك وقيشانى ـ والخاص بالكافتيريا ـ فوق السور مباشر لتحجب الأثر بحجة «تزويقه»!

وتوضح الصور إهدار المال العام والعبث بإنشاء الطريق الصاعد المؤدى للمحكى وهو طريق تم إعداده على غرار العادة الفرعونية.. وهذا الطريق تم إعداده للاستعمال مرة واحدة فقط وهى أثناء الافتتاح!..

والغريب أنه مع هذا العبث بالمال العام والعمل على قدم وساق لعمل هذا المشروع المريب فإنه على مسافة خطوات وداخل القلعة أيضا توجد صلبات خشبية بدار العزب وسراى العدل وغيرهما دون أى عمل حقيقى يذكر!

ويمتد هذا الأهمال مع امتداد سوار صلاح الدين فى كافة المواقع. وقد ضاع السور تحت مقالب قمامة القاهرة بمنطقة جامع عمرو بينما انشغلت الهيئة بمخالفة قانون الآثار والبناء بجوار الباب الذى دخلت منه جيوش عمرو بن العاص!..

وهنا نذكر أن فى امتداد أسوار القاهرة - بموقع آخر - يقع الباب المحروق «قرب الأزهر» وقد اختفى الباب وأسوار صلاح الدين وراء مخلفات القمامة ومواد البناء. ويبدو أن زوارة الثقافة رأت الإبقاء على رمز تسميته على طريقتها الخاصة. فإطلاق اسم المحروق جاء نتيجة هرب الأهالى فى أحد الحروب، وعندما صادفهم إغلاق الباب - حيث كانت القاهرة محاطة بالأسوار - أحرقوا الباب والآن يتم إحراق القمامة!!..

وبخلاف هذه الصور الدامغة وآراء العلماء فحت يدنا فتوى لمجلس الدولة تؤكد أن الشركة المنفذة ليست لديها أية خبرة!..

* وفى الحديث عن القلعة فامامنا دار الضرب وسراى العدل وغيرهما أثاراً مصلوبة تتعرض للسقوط.

أن «المحكى» لن تحكى قصص الرقصات التى تتعارض مع جلال المساجد المحيطة.. بل ستحكى القصص السوداء للاعتداء على الآثار!.

تحت شعار الترويح الثقافى:

وزارة الثقافة تقيم حفلات موسيقية دخل مسجد محمد على

أعلى الفرقة الموسيقية الاية القرآنية «وان المساجد لله»

فى أطار مشروعات فاروق حسنى وزير الثقافة بالقلعة وتحت مسمى «الترويح الثقافى».. وفى سابقة خطيرة من نوعها فى إمتهان أقامت الوزارة حفلاً موسيقياً لاروكسترا سيمفونى كبير فى ساحة مسجد محمد على بالقلعة..

أثار أقامة الحفل فى هذا المكان استياء عدد كبير من رجال الأعلام والمصورين الذين سجلوا بكاميراتهم وقائع الحفل ونشرت ذلك بالصوره جريدة «عقيدتى» وقد علت المكان فوق أعضاء الفرقة الموسيقية لوحة كبيرة مكتوباً عليها الآية الكريمة.. «وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً».

حضر الحفل فاروق حسنى وزير الثقافة وضيوفه.. ويعد جامع محمد على بالقلعة

أحد المساجد الأثرية الواقعة تحت أشراف وزارة الثقافة ولكنه فى نفس الوقت مسجد تقام فيه الصلوات الخمس. وللأسى والاسف لم تقدم وزارة الأوقاف أى احتجاج فهى الأخرى ملأت المساجد بصالات الافراح بصورة تخرج عن المظهر الدينى.. فإذا كان البعض «يتبارك» بعقد القرآن بالمساجد فما علاقه هذا بالافراح وما يتبعها من عادات تحدث داخل حرم اكبر المساجد؟!

نعود إلى الحفل الموسيقى لوزير الثقافة بمسجد محمد على .. فيبدو ان الوزير يريد أن يحوّل القلعة كلها إلى «مزيكا».. ففندق باب العزب كان بالطبع سيضم قاعة «ديسكو».. والمحكى - ناحية طريق صلاح سالم - تعرض حفلات موسيقى ورقص.. وهناك فرقة بلدى تأتى صباحاً وفى معظم الأيام لتؤدى «دورها» خلف مسجد محمد على..

وللحق**فان سياسة غرام الوزارة**بالرقص فى كل مواقع الآثار والثقافة وقد علمنا انه تم عرض إرسال راقصات لمكتبة القاهرة ونحن على ثقة ان الكاتب الكبير كامل زهيرى يرفض مثل هذا رفضاً قاطعاً وان تتحول المكتبه إلى صالة للست فيفى!.. كما ان أقتراح إعادة بناء الاوبرا فى العتبه رغم تغيير الخريطة المعمارية للمنطقة وتحولها إلى سوق شارع عبد العزيز للأجهزة وسوق الخضار يحولها من فن راقى إلا التأثر بجو الاسواق ونفق الأزهر لتصبح مولد الليلة الكبيرة!! وحسنًا تحفظ جمعية التخطيط بنقابة المهندسين وكبار العلماء خاصة د. محمود غيث - د. صالح لمعى - د. ابو زيد راجح - د. ميلاد حنا وغيرهم من العلماء.

على جانب آخرتقول سعادات سلامه - وكيل نقابة المرشدين السياحين - ان منطقة القلعة منطقة أثرية شعبية بها أكثر من ١٧ مئذنة أثرية إلى جانب المآذن غير الأثرية. هذه المآذن ترتفع بالنداء خمس مرات والقيام خمس مرات، والناس ينتظرون هذا الاذان ليتوجهوا بجوارحهم إلى الله، وتعودا عليه ودخل فى وجدانهم، ودارت حوله حياتهم ولايتصورون ان يقف إلا بقيام الساعة فهل يتوارى الاذان خلف الحفلات الموسيقية والرقصات؟!

لقد طلب وزير الثقافة فى حواره مع «الجمهورية» تسجيل الاذان على أشرطة «كاسيت» على ان ترسل للمساجد لكى يستعلموها فى الاذان لان كثير من المؤذنين أصواتهم قبيحة.. وحسناً جاء رد فضيلة المفتى مفحماً أنه بما أننا لانتدخل فى أمور الرقص والغناء والمهرجانات والموسيقى فإننا نرجو من سيادتكم إلا تتدخلوا فى أمور الدين حيث ان المؤذن يجب أن يكون من بين المصلين.

وبمناسبة الحديث عن مسجد محمد على بالقلعة.. نحن لسنا ضد السياحة ولكن على الأقل يجب ان احترام معتقدات الشعوب وتقاليدهم. وبعض الزوار يمارسون عادات فى

بلادهم كأمر عـادى داخل المسجد.. والسؤال هل يسـتطيع مصرى ان يقوم بعـمل يخلف تقاليدهم ومعتقداتهم فى بلدهم؟!

مشروعات «الحفائر» الوهمية بالقلعة

هـــبوط مفـاجىء وحفـرة هـائلة بسـاحة

مسجد محمدعلى تهدد آثار القلعة بالإنهيار!

*** تسرب التربة وسوء خطوط الصرف وراء الكارثة**

*** إخفاء الحفـرة بساتر خشبى مكتوب عليـه أعمال الحفائر لخـداع لجنة مجلس الشعب!**

مسجد محـمد على مهدد بالإنهيار .. هـبوط شديد فى أرضية ساحة المسـجد نتجت عنه حفـرة هائلة بمساحـة نحو ٢٤ مترا وبعـمق أكثر من سبـعة أمتار.. والمفاجـأة تسرب التربة نتيجة سوء الصرف ووجود فراغات فى مواقع عديدة تحت أرضية القلعة ..! القلعة التى شهـدت مذبحة المماليـك الشهيرة، تحـولت إلى مذبحة لـلآثار فى عهد وزيرالـثقافة الحالى فاروق حسنى .. ففى كارثة أخرى بالقـلعة تحت شعار إنقاذ مشروع المحكى، يرى حاليا اسـتصدار قرار بهدم أحـد أبراج القلعة وهو بـرج الإمام لعمل باب يـصل المحكى بالطرق الخارجية للقلعة! يجىء هـذا، رغم مهزلة عدم ترميم سراى العدل ودار الضرب وقصر الجوهرة، والعديد من الآثار التى كان قـد بدأ المرحوم د. أحمد قدرى فى ترميمها وإنقاذها.. فماذا عن المذبحة الجديدة لآثار القلعة؟!

بالقرب من المـدخل المؤدى إلى مسجد محـمد على ـ جهة طريق صـلاح سالم وأيضاً بالقرب من سـراى العدل وقسم الشرطة ـ ظهرت حـفرة كبيرة وبعمق مخـيف يصل إلى أكثر من سبعة أمتار.. أما أخطر ما فى هذه «الهاوية» فهو أنها ناتجة عن هبوط مفاجىء فى الأرضية مما يـهدد بتكرارها فـى أكثر من موقع بالـقلعة .. نتيـجة لخطوط الصرف البـالية وتعدد دورات المياه فى الإدارات الخاصـة بالموظفـين مثل مـكتب تفـتيش القـلعة والإدارة الهندسيـة والمتحف الحربى إضافة لـلمسجد والكافتيـريا وجميعها تخـدم كل هذا الكم الهائل من المصريين والعمال والسياح لتنتهى عمليات الصرف فى أرضية القلعة..

ورغم أهمـية القلـعة الأثرية والـسياحة ورغم سـبق حدوث هبـوط مشابه فـى مدخل القلعة ـ العام الماضى ـ وعلم وزير الثقافـة بذلك وتصريحات المسئولين وإعلانهم بضرورة معالجة مشـكلة الصرف بالقلعة.. إلا أن خـطوط الصرف يبدو أنها مجهـولة وبلا خرائط منذ استخدام للجيش الإنجليزى للقلعة.

أما الكارثة الكبرى التى تظهر من تفقد الحفرة العميقة فهى عدم وجود التربة وهو ما يعنى ذوبانها وانصرافها مع المياه.. مما يؤكد وجود فراغات هائلة وبأحجام ضخمة قد تكون سراديب أوصهاريج أوسجون قديمة تحت أرضية القلعة .. فمن المعروف أن و الى مصر محمد على قد طمس معالم القلعة القديمة وأعاد تخطيطها من جديد.

وتتفاقم الكارثة إذا علمنا بقرب الحفرة من ساحة مسجد محمد على ، الأمر الذى قد يهدد بكارثة لاتحمد عقباها..والغريب أنه لم يتم تجديد مواسير الصرف أو الكشف عليها رغم صرف ملايين الجنيهات فى مشروعات القلعة! أما الطريف فهو أن الحفرة تظهر بوضوح لكل من يجلس فى « الكافيتريا» كهدية مجانية لكل زائر وسائح.. ولاتعليق!

استطلعنا رأى د. على صبرى أستاذ ميكانيكا التربة، والخبير الاستشارى المعروف، فأكد أن كل مآسى الآثار ترجع لأسباب متشابهة وهو ماحدث فى مسجد الرماح وفى معبد الأقصر ومعظم المواقع الأثرية .. حيث تتسرب المياه تحت أساسات أى مبنى أثرى تأخذ فى مسارها الحبيبات الناعمة من التربة مما يسبب هبوطها. وبالتالى هبوط الأساسات تشرخ المبانى المؤسسة عليها.

ورغم ذلك يأتى إصرار وزير الثقافة على إقامة فندق داخل منطقة باب العزب بالقلعة.. وإذا كانت المياه الناتجة عن استخدام الموظفين والسياح قد أحدثت هذه الحفرة الهائلة والهبوط المفاجىء وهددت مسجد محمد على بالإنهيار ، فما الحال إذا كان هناك فندق به نزلاء يستخدمون المياه ليل نهار؟!

وهناك أيضاً مشكلة المشاكل بالقلعة وهى «المحكى» فرغم سبق انتقادات علماء الآثار للبناء وعدم الالتزام بتقرير الحفائر ومحاولات إخفاء الأسوار المهدمة حتى يتم الافتتاح .. فقد تأكد للجميع فشل المشروع، حتى أن المهندس الاستشارى، الذى فخر بالمشروع - عادل مختار - ظن أن هناك مؤامرة لعدم إتمام نجاح المشروع!

إن الجرائم التى تملأ أرجاء القلعة لاحصر لها .. فسراى العدل ودار الضرب وقصر الجوهرة مازالت هى وأمين مجلس الآثار فى غيبوبة!.. فمنذ أيام فخّر بأحد البرامج، بإنجاز اته فى ترميم الآثار الإسلامية وهو مالم يتحقق فى أى عهد سابق!!.. أما اللافتة التى تقف شاهدة على هذا الفساد، فهى تحمل اسم شركة أعلنت فتوى مجلس الدولة عدم وجود سابقة خبرة لها فى الآثار!

وأخيراً بدلاً من العلاج وبحث الأسباب التى أدت إلى الهبوط وعلاجها تم وضع ساتر خشبى حول «الحفرة» وكتبوا عليه: أعمال الحفائر!! . وبذلك خدعوا لجنة مجلس الشعب التى تفقدت القلعة وأشادت بالأعمال الجارية!

ولاتعليق!

بعد فضيحة مشروع الطلاينة بإقامة فندق وسط مساجد القلعة

الأمريكان يقدمون عقد إذعان لتحويل

الأثر الإسلامى قاعة محب الدين.. إلى مقهى ومطعم!

كارثة جديدة لفاروق حسنى وزير الثقافة .. عقد إذعان مقدم من الأمريكان لتحويل أثر إسلامى إلى مقهى ومطعم! شروط العقد ـ أو مذكرة التفاهم! تحمل كل معانى الاستخفاف والاستهزاء!.

وفى حالة عدم الموافقة يتم حرماننا من مبلغ نصف مليون دولار على ١٢ شهراً.. أى مبلغ لايعادل ثمن «بوتيك» فى سور أحد الأندية. وتختتم التعليمات بأنه من المعروف أن مجلس الآثار فى حاجة إلى هذا المبلغ ـ النصف مليون دولار ـ ولذا فعليه الموافقة!

كما على مجلس الآثار أن يقوم بعمل دعاية للجانب الأمريكى ونشر هذا بالأوساط الشعبية المحيطة بالأثر!

فماذا عن هذه الكارثة المخزية .. وماذا يدبره الأجانب ومخالبهم فى مصرنا لطمس الآثار الإسلامى والهوية الوطنية والتاريخية ؟!

بداية .. هناك عشرا التساؤلات يطرحها رجال الآثار والوطنيون : بالضبط ت ماذا يحاك لمصر ؟! .. هل هى مصادفة أن تأتى هذه الهجمة الشرسة من كل جانب لطقس الآثار الإسلامية والهواية الوطنية، بحجة منح مساعدات مالية وأهية وصورية تدنت إلى نصف مليون دولار ، فى الوقت الذى تنفق فيه وزارة الثقافة بسفه الملايين على جوائز الراقصات أو مشروعات مشبوهة من أموال الآثار؟!

ففى الوقت الذى يسعى فيه الطلاينة بموافقة فاروق حسنى لفرض مشروعه بإقامة فندق بباب العزب يهدد قلعة صلاح ويشوه قدسية والآثار الإسلامية بإقامة بار وصالات «ديسكو» وحمام سباحة وبوتيكات وسط ١٧ مسجداً ؟! ويقدم الأمريكان عقد إذعان بتحويل «قاعة عثمان كتخدا» المعروفة بقاعة محب الدين الشافعى ـ وهى أثر إسلامى يقع بجوار مجموعة قلاوون وعشرات المساجد بأكبر منطقة آثار إسلامية وهى منطقة المعز ـ إلى مقهى ومطعم !

وفى الوقت نفسه ـ وبكل صفاقة ـ يقال إن تحويل القاعة إلى مقهى ومطعم هو بمثابة نموذج إرشادى ليجرى تطبيقه على كل الآثار والأخرى!

ولايتوقف الهوان عند هذا الحد . فعقب مساهمة ا لأمريكان فى ترميم الأثر الإسلامى «سبيل نفيسة البيضاء» إذا بهم يطالبون بتحويله إلى مركز ثقافى أمريكى يبث الإشعاع الثقافى فى مصر!!

زفة لأمريكا!

وتستمر مهازل الأجانب .. خاصة الأمريكان .. وإذا كان العلماء قد نددوا بما فعله معهد «بول جيتى» الأمريكى «المشبوه» فى الآثار المصرية بترميم خاطئ وتصوير نماذج لما قاموا به وعرضها بأمريكا! .. فإن النشاط الأمريكى،فى الاثار الإسلامية يجيىء تحت نجاح مركز البحوث الأمريكى، والذى يشارك فى ترميم آثار كان يمكن بأبسط الإمكانيات أن نقوم بها وهى: باب زويلة ، وخانقاه فرج بن برقوق، وجامع الصالح طلائع ، وبيت الرزاز .. وإذا كانت هناك تخوفات من علاقة هذا المركز بالصهاينة والمطالبة بمراقبته وفتح ملفاته، بدءاً من مارك أوشتن إلى من جاءوا بعده، فإن اختيار الآثار المذكورة يثير التساؤلات حول التواجد فى الأحياء الشعبية، خاصة مع وجود شرط مطالبة مجلس الآثار بالدعاية الكافية للمشروعات التى ينفذونها بالمنطقة المحيطة بها!! ولايعرف أحد معنى هذا الشرط هل المطلوب مثلا عمل زفة «حسب الله» للسادة الأمريكان .. أو رفع أعلام أمريكا على المنازل .. أو رفع صور «مونيكا» وفساتينها .. أم ماهو المطلوب بالضبط لإرضاء الأمريكان . .بالدعاية لهم ؟!

وتمضى الكوارث تباعاً إذ يعلن د. جاب الله أمين مجلس الآثار - بكل فخر - أن اللجنة الدائمة وافقت على مشاركة مركز البحوث الأمريكى فى إعداد الخريطة الجديدة لآثار القاهرة ! .. ولانعرف هل يمكن مجرد التفكير فى مشاركة كليات الآثار أو المراكز والمعاهد المصرية المتخصصة فى مثل هذا العمل أم أن المشاركة قاصرة على السادة الأمريكان وتلبية أو امرهم؟!

و..«نفقا الأزهر»

ولاتتوقف شواهد طمس الهواية الإسلامية والوطنية عند إطلاق العنان لسطوة الأجانب ومنحهم جميع الامتيازات .. ففى الوقت نفسه يتم الإعلان عن كشف بقايا سور صلاح الدين تحت نفق الأزهر، فيتم تشكيل لجنة من صغار مفتشى الآثار بالمنطقة .. ويستمر العمل .. وفى الوقت الذى تعلو فيه التساؤلات، هل من المعقول أو من الوطنى ما يتردد عن جمع بقايا السور المكتشفة لوضعها أو ركنها فى مكان آخر ؟! يستمر العمل ليتم اكتشاف آثار أخرى من فخار وزجاج وغيرها من الآثار الإسلامية، فيتم جمعها - كالعادة - ويستمر العمل فى النفق العظيم ! يجىء ذلك رغم أن القانون - كما يقول عالم الاثار الكبير د. على رضوان - يمنع الاستمرار فى حضد النفق الحالى طالما ظهرت أية شواهد أثرية . .وهو الأمر الذى تأكد من قبل المسئولين عن الآثار على صفحات جميع الجرائد.

على جانب آخر يثير العلماء والوطنون العديد من التعليقات . فرغم أن أبسط القواعد - ولو من باب «الديكور» أن يتم عرض موضوع اغلآثار وسور صلاسح الدين تحت نفق الأزهر على اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية .. إذ باللجنة الدائمة للآثار الإسلامية القبطية ..إذ باللجنة تجتمع ولا يناقش الموضوع بدعوى عدم إآدراجه في موضوعات المناقشة !

هل إلى هذا الحد هان صلاح الدين واثاره من أجل نفق؟! هل بعد هذا لانقول إن الذى يجرى هو تخطيط منظم ومقصود بهد طمس هوية هذا الشعب وطمس تاريخه ورموزه وأبطاله، وتحديداً صلاح الدين الذى يحارب بتدمير القلعة ثم طمس أسواره.. يتوافق ذلك مع مايجرى فى القدس ليسير نفق الأزهر المدمر للآثار الإسلامية - والذى يطمس بقايا سور صلاح الدين - مع نفق الصهاينة تحت المسجد الأقصى والقدس ، التى تحمل مسيرة صلاح الدين جنباً إلى جنب ! ى توافق هذاع؟!

إملاء شروط الإذعان !

نعود إلى موضوع «حلقتنا» وهو تحويل أثر قاعة عثمان كتخدا إلى مقهى ومطعم . حيث يوضح لنا د. حجاجى إبراهيم - أستاذ الآثار الإسلامية - تاريخ الأثر قائلاً : قاعة عثمان كانت جزءاً من منزل محب الدين الشافعى الذى بنى سنة ٧٥١ هـ - ١٣٥٠م ، ثم آل المنزل إلى عثمان كتخدا سنة ١٧٣٥م، ولم يتبق بعد فتح الخديو إسماعيل لشارع بيت القاضى بالجمالية من هذا المنزل إلا قاعته المكونة من «إيوانين» وقاعة وسقف جميل .. وحاول مركز آثار الفرنسى الاستفادة من هذه القاعة بعدما سجلها مسيو ريفو سنة ١٩٧٦ وكنت مرافقاً له، ولكن هيئة الآثار لم تفرط فى المبنى .. إلى أن جاء الأمريكان وحاموا حولها.

وإذا كان د. حجاجى إبراهيم يعلن أنه ضد تحويل الأمريكان للأثر إلى مطعم ومقهى .. فإن ماحدث داخل اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية يحتاج إلى عرض!! فقد كشف لنا عدد من أعضاء اللجنة أن ما جرى جاء بطريقة لايتصورها أحد إطلاقاً ! فقد بدأت جلسة اللجنة الدائمة على طريقة مشروعات الوزير «الثقافة - تجارة» يحضر «الأمين» ويعلن قائلاً : أنا بأعرض عليكم شىء متفق عليه !.. ثم يبدأ فى قراءة عقد الإذعان والإذلال، أو ما يحاولون تخفيف وصفه تبصورة مهذبة تحمل اسم «مذكرة التفاهم»! والتى تتضمن الآتى:

- قررت هيئة المساعدة الأمريكية منح مبلغ للمعونة، وأن مجلس الآثار فى حاجة إلى هذا المبلغ! «يعنى شحاتين»!.

- إن الهيئة الأمريكية قررت رصد مبلغ ٥٠٠ ألف دولار توزع على ١٢ شهرا بخصوص مشروع قاعة محب الدين (أى مبلغ تافه على أقساط!)

- أن تتحمل الحكومة المصرية إقامة رواتب المرممين القادمين(أى أن الحكومة لن تحصل على شيء بل ستدفع!).

- إن الهيئة الأمريكية ستقوم بالترميم.. وإذا ارتكب الأمريكان فى الترميم خطأ فلا يحق لمجلس الآثار الاعتراض وإيقاف الخطأ قبل مرور ستة أشهر!!

- إن هناك تعاونا بين هيئة المساعدة الأمريكية وشركة أمريكية (E.Q.I)

- إن الهيئة الأمريكية تقدم قاعة محب الدين بعد ترميمها لاستغلالها كمقهى ومطعم!

- إن الهيئة الأمريكية سوف تقوم بالتفاوض لإيجاد المستثمر الملائم!

- إن للهيئة الأمريكية الحق فى خروج أو دخول أو استبدال أى أحد فى المشروع (أى بيع المشروع دون موافقتنا) ... وإنصافاً للحق فقد وافق الأمريكان على علمنا بمن يتم بيع المشروع له !!

- إن نموذج تأجير قاعة محب الدين لتصبح مطعما ومقهى هو نموذج إرشادى لتطبيقه على كل الآثار الأخرى!

مظاهرة للعلماء

وعقب العرض الساخر الذى قدمه السيد «الأمين» ثار وهاج أعضاء اللجنة الدائمة خاصة د. حسنى نويصر ، وأ. عبدالرحمن عبدالتواب. دحسنين ربيع ، ود. ربيع خليفة وغيرهم ، حتى كادت الجلسة أن تتحول إلى «مظاهرة» فلم يحدث فى مصر أن تم تأجير أثر إسلامى لجهة أجنبية ..وبهذه الصورة المذلة .. ولم يكن أمام د. جاب الله - أمين مجلس الآثار - إلا إرجاع «مذكرة التفاهم» لمراجعة الأمريكان لشروط الإذعان ، مع عرض التعديل فى الجلسة القادمة!

وجاءت الجلسة التالية فى ٨/١٥ .. ليتم عرض العقد المعدل .. وإذ بالمفاجأة واستمرار صلف الأمريكان والمعاملة بطريقة «المستعمر» .. واستمرار البنود المجحفة الخارجة عن اللياقة والذوق.

فالشروط القاسية مازالت موجودة وأهمها أنه هيئة المساعدة الأمريكية لها الحق فى أن تأتى بمستثمرين وتؤجر لهم، ولها جميع حقوق الآمتياز ومجلس الآثار له أجره مقابل ذلك!

ورغم إحجام عدد من العلماء عن حضور الجلسة، خاصة أساتذة الآثار ـ وهى ظاهرة يجب مناقشتها بجدية ـ حيث إن السبب الظاهر وهو الخوف من مراوغة الوزير تمرير مشروعاته ثم يتحملوا هم الحساب . رغم ذلك جاء الرفض للمرة الثانية بالإجماع حيث تم الرد بأنه إذا كانت هيئة المساعدة الأمريكية ترغب فى المساعدة فى الترميم فلتساعد دون أية شروط أو قيود وإنصافا للحق وكما يقول أحد أعضاء اللجنة فإن د. جاب الله وافق أخيراً على هذا المعنى . وفى انتظار الرد الأمريكى .. وإى أن يأتى الرد ! تبقى عشرات الأسئلة حائرة فقاعة محب الدين ـ كما يقول د. مختار الكسبانى ـ من أجمل القاعات المملوكية والتى لاتحتاج إلى أى إضافة . فلماذا لايرممها المصريون ؟!

كما أن حجم القاعة لايصلح للأغراض المطلوبة، وهو ما يعنى أن الغرض فرض سياسة معينة علينا والاستهانة بآثارنا.

كما يلاحظ أن سبيل نفيسة البيضاء ـ الذى طالب الأمريكان بأن يكون مركزاً ثقافيا لهم بعد ترميمه ـ لم يكن أيضاً فى حاجة كبيرة لترميم، فلماذا لايعرض الأمريكان المساعدة فى الاثار الكبيرة ـ مع تحفظنا عليهم فهم يختارون الآثار التى تحتاج إلى مساعدة طفيفة وشكلية. وألايكفى ما أحدثه المعهد الأمريكى المشبوه «بول جيتى» لنستعين بخبراء أمريكان.. وأين خبراء مصر من هذا وهل الذى يفهم فى طبيعة الآثار عندنا هم خبراؤنا أم الأجانب؟! وفى كل الأحوال لماذا لاتكون لنا وحدنا الشروط .. وأين تذهب سيول الأموال ودخل الآثار إذاكان العجز وصل بنا إلى إملاء شروط علينا مقابل منحة قدرها نصف مليون دولار وبالتقسيط؟! ولماذا تذهب فلوس الآثار إلى مشروعات خارج الآثار ..وآخرها مشروع«المحكى» أو مسرح منطقة الرمل ابالإسكندرية ، والذى يشرف عليه عادل مختار مقابل مكافآت .. ثم ينتقذ الرجل ما يجرى فى الآثار وباب العزب؟! أليس له حق إذن فى الدفاع عن الوزير؟!

وأخيرا .. لماذا بالضبط لم يعرض على اللجنة الدائمة للآثار الاثار المكتشفة أثناء حفر نفق الأزهر.. رغم أهميتها القصوى؟! أم أن المطلوب أيضاً إذن الأمريكان؟!

يقول د. على رضوان ـ عميد كلية الآثار الأسبق ـ : إذا كان الأمر يتمثل فى هجمة عاتية موجهة لتأجير واستئجار الآثار الإسلامية بغرض التحويل لها والتحول عنها، فإن هذه ظاهرة خطيرة لابد لأولى الأمر أن يتدخلوا لإيقافها على وجه السرعة، وإلا صرنا فى حق تراثنا وعلى مدى الأجيال أعظم المفرطين..

أخيرا . ترى ما رأى أولى الأمر فيما يفعله وزير الثقافة ، والذى أصبح مولعاً بإقامة الفنادق وحمامات السباحة والبوتيكات، وها هو طّور نشاطه ويضيف إليه مطعما ومقهى

.. ربما يظن أن الاقتصاد المصرى فى حاجة إليها.. ليأكل الناس ثم يتناولون «الشيشة» ويلعبون «الطاولة» وينظرون إلى مايحدث لآثار مصر ببلاهة؟!

آخر عجائب الآثار فى عهد الخصخصة:

ضم فندقى ميناهاوس وماريوت للآثار وترك سان ستيفانو للهدم رغم تشابه المقومات الأثرية!

تجاهل تنفيذ قرار رئيس الوزراء بتسليم قصر المنيل.. والشاليهات الخشبية تهدد بحريق مدمر للآثار!

يبدو أن «لوغاريتمات» وعجائب وزارة الثقافة لن تتوقف بعد! فقد قررت الوزراة ضم فندقى ميناهاوس والماريوت وتسجيلهما ضمن الآثار الإسلامية.. وإذا كان لا يختلف أحد على تسجيل أى مبنى أو موقع أثرى،.. لكن الغريب أن ضم الفندقين يجىء بينما تم ترك أعمال الهدم فى فندق سان ستيفانو رغم أنه يحمل نفس المعانى والأسباب والحجج التى من أجلها تم ضم الفندقين المذكورين!

والأغرب من ذلك أن قصر المنيل والذى أعلن رئيس الوزراء نفسه منذ أكثر من عام ونصف عن حل مشكلته وقرر إزالة الأكشاك الخشبية الخاصة بشركة «إيجوث» لم يتم حل المشكلة أو إزالة الأكشاك ومذكرات مجلس الآثار تؤكد أنها تهدد بحريق مدمر!!

ولم تتوقف مهازل هذا الموضوع عند هذا الحد، بل إن الحرب المتبادلة بين الآثار والشركة كشفت عن سبق تخريب ممشى الأمير ومفردات الأثر!

أما الأكثر غرابة هو أن الآثار المسجلة بالفعل والتى تقع تحت سيطرة الآثار وتحرق وتهدم أو تخرج تباعاً من تعداد الآثار ولا أحد ينسى أثر الصالحية أو كنيسة مار جرجس أو سلسلة المساجد التى خرجت نتيجة النزاع بين الآثار والأوقاف!

ولأن وزارة الثقافة قد تحولت إلى المشروعات التجارية وآخرها مشروع الوزير بإقامة فندق بباب العزب وهو ما يؤكد غرام الوزير بضم الفنادق.. فربما يجىء الضم ليس من أجل القيمة الأثرية.. بل من أجل أن يكون لهم كلمة عند قرارات الخصخصة والرغبة فى ملكية وادارة الفنادق!!... فماذا عن آخر غرائب وزارة فاروق حسنى للثقافة؟!

أحدث للذكرى

بداية ومن باب «التذكرة» تشير إلى ما قاله د. عاطف عبيد ـ وزير قطاع الأعمال فى جريدة الأهرام ـ وبالحرف الواحد عن مشكلة قصر المنيل وبعد أن أمر الرئيس مبارك بحلها وبالطبع هذا نتيجة ضياع دور فاروق حسنى ـ وزير الثقافة.

قال د. عاطف عبيد: إن الأكشاك الخشبية المتناثرة بين اشجار حديقة القصر سوف تزال، وإن الحديقة النادرة سوف تستريح من الغوغاء الخشبية ولن يحل محلها شيء آخر..

وإن صيانة الحديقة بأشجارها النادرة عالية التكاليف ولكنها ستوفر لها الصيانة العلمية مما وقفها الأمير محمد على توفيق عليها ومن الوزارة.

وعقب الاستاذ فاروق جويدة قائلا: وأنا أضيف أن شركة «إيجوث» ليست لها ولاية على القصر وأن الخطأ الذى وقع سنة ١٩٦٢ لايبرر استمراره، بل إن تصحيحه بات أمرا محتوماً.. إن شركة «إيجوث» كانت طرفا فى مشروع هضبة الأهرام بكل مآسيه وقد آن الأوان لأن ترفع يدها عن قيمنا الحضارية.

كان هذا الحديث وتدخل رئيس الوزراء منذ عام ذلك الحين، فماذا يجرى الآن؟! وما مصير قرار رئيس الوزراء رقم ٣٤٠٨ لسنة ١٩٩٧ والخاص بتسليم شركة «إيجوث» قصر المنيل والحديقة الملحقة إلى مجلس الآثار ونص القرار فى مادته الأولى باعتبار القصر المذكور أثراً، وفى المادة الثانية بإزالة الشاليهات الخشبية التابعة للشركة والمقامة على أرض حديقة القصر وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة؟!

بينما تواصل مسلسل الاجتماعات والمكاتبات لنكشف بالمستندات مصير قرار رئيس الوزراء ودور وزير قطاع الأعمال ووزير الثقافة فى تنفيذ المهام.. وتهديد الأثر والحديقة والنخيل النادر بحريق مدمر!!

* عقب قرار رئيس الوزراء.. وبالتحديد فى ٢٩/ ١١/ ٩٧ صدر قرار الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار رقم ٢٩٨٥ بتشكيل لجنة لتنفيذ القرار المشار إليه.

* قابلت اللجنة السيدة المسئولة عن الشركة والتى قررت أنه ليس لديها أى معلومات أو مكاتبات رسمية عن عملية التسليم!

* اتصل السيد اللواء عماد مقلد ـ رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بالآثار ـ بالعضو المفوض عن الشركة د. على إسماعيل الامبابى. فأفاد بأنه ليس لديه أى معلومات أو مكاتبات عن التسليم، وأن ذلك يتم بالتنسيق بين وزارة الثقافة ووزارة قطاع الأعمال العام بتشكيل لجنة عليا مشتركة من الجانبين للإشراف على تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء.

* فى ٨/ ٢/ ١٩٩٨ اجتمعت اللجنة وانتهت إلى ضم المستشار القانونى وضرورة إشراف المجلس الأعلى للآثار على عملية إزالة المبانى والشاليهات الموجودة، وذلك للحفاظ على قيمة الأثر..

* فى ١١ / ٢ /١٩٩٨ اجتمعت اللجنة المشتركة، حيث تم استعراض قرار رئيس الوزراء خاصة نص المادتين الثانية والثالثة:

* تزال الشاليهات الخشبية التابعة لشركة «إيجوث» المقامة على أرض حديقة القصر وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة وتعاد الحديقة إلى ما كانت عليه قبل إقامة الشاليهات.

* ونظراً لأن هاتين المادتين لم يتبين منهما على أى من الطرفين تقع مسئولية العبء المالى لإزالة المبانى وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، تم التأجيل.

ويبدو أن المسئولين بالآثار خشوا من وقوع حريق فاتهموا شركة «إيجوث» بالمماطلة والتقاعس فى تنفيذ قرار رئيس الوزراء، خاصة نص المادة الثانية:

«تزال الشاليهات الخشبية التابعة لشركة «ايجوث» المقامة على أرض حديقة القصر وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة، بل وأعلنت المصادر الأثرية تخوفها وأنه فى ظل التحديات الأمنية التى تتعرض لها مصر داخليا وخارجيا فإنه ولإجبار شركة «إيجوث» على تنفيذ قرار رئيس الوزراء فإن الأمر يحتاج بالضرورة إلى قرار سياسى بالتنفيذ!!... والسبب هو أن مسطح المنشآت المطلوب إزالتها واسع (٤٩١, ١٢م٢) عبارة عن مجموعة من «الخرائب» بعد إزالة الشبابيك والأبواب ووسائل الإطفاء وهذه المساحة ٣٩١، ١٢م٢ تتخلل مساحة الحديقة كثيفة الأشجار ومساحتها واسعة ١٩ فدانا = ٧٩,٨٠٠ متر٢، ويمكن فى هذه الظروف. ومهما كانت الأحتياطات الأمنية، وفى ظروف فتح مجموعة سرايات متحف الأمير محمد على للزيارة، ووجود رواد للمتحف مصريين، وأجانب، وعرب، يمكن مع هذه الظروف وفى وجود الشاليهات الخشبية التى تحولت إلى خرائب، أن نتوقع حريقا لاقدر الله. كما أشار رجال الآثار إلى ما يتردد من أن شركة «إيجوث» تماطل فى تنفيذ القرار بنية الترتيب لطلب تعويض!! وهنا سوف تقوم اللجنة بتقدير ما نجم عن استخدامات شركة «إيجوث» من أضرار للأثر! خصوصا ما نال ممشى الأمير من تدمير وتشويه وتخريب لمفرادات الأثر. وغيره كثير.. وفى هذه الحالة سوف تضطر اللجنة آسفة إلى طلب التعويض الذى يتوقع أن يكون باهظا وذلك من شركة «إيجوث».

والمعنى انه بغير ذلك لن يأتى مجلس الآثار بسيرة ما تعرض له ممشى الأمير أو مفردات الآثار!!!

نسيان سان ستيفانو!

وإذا كان هذا الصراع قد حدث فى فندق تدخل رئيس الوزراء فى حل مشكلته ولم تحل.. فما سر تحمس وزارة الثقافة لضم فندقى ميناهاوس والماريوت فقط ؟!

نعم إن الفندقين تم بنائهما فى عصر الخديو إسماعيل عام ١٨٦٩، ولكن اليس من المفارقات المبكية أن آثار الخديو إسماعيل تتعرض للدمار، حيث أحترق قصر المسافر خانة والتى ولد فيها الخديو إسماعيل.. كما احترق قصر إسماعيل باشا المفتش! والذى يعود إليه وأليس من المفارقات أنه منذ أسابيع تم هدم فندق سان ستيفانو وهو يحمل نفس المقومات الأثرية والتاريخية ولم يتحرك أحد من رجال الآثار؟!.

ونتساءل: إذا كان ما تحت يد الآثار من أبنية وقصور لاتستطيع حمايتها ويتم حرقها، فما هى الخطة التى تضمن حماية مبان غير تابعة لها وحدث تغيير شامل لشخصيتها الأثرية؟! وإذا كان الإلهام قد هبط على مسألة ضم الفنادق ـ بعد هدم «سان ستيفانو» فلماذا تركتم وزارة الأوقاف تعبث بآثار محمد على فى اليونان ومنها معهد الضباط «الأميريت» والقصر حيث تم تأجيرهما ليتحولا إلى مخزن للخمور وفندق متواضع يحتاج إلى تغيير معالم الأثر! وقد كشفت التلاعب فى العملية صحيفة «اللوموند» الفرنسية ... ولماذا تتركون المعالم الأثرية لانهيار وآخرها منزل سعد زغلول فى إبيانه وهو ما اشارت إليه المصادر الأثرية..

أما أخر العجائب فيأتى فى بحث قطاع المشروعات أتخاذ قصر المنيل مقر له بالموقع.. وكأنه مكتوب على قطاع المشروعات به الاعتداء على الاثار بدلاً من انقاذها!.. فبعد أن خلصوا من قصر إسماعيل باشا المفتش وتعرضة للحريق يفكرون فى موقع آخر وبه كل عوامل الحريق!..

أخيراً إذا كان قد تدخل الرئيس مبارك نفسه ـ مشكوراً ـ لحل مشكلة القصر.. وأصدر رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزورى قراراً بانقاذه.. وأصبح وزير قطاع الأعمال والذى كان مسئولاً عن شركة ايجوث أصبح رئيساً للوزراء.. فما هو المطلوب بالضبط لإنقاذ الأثر.. هل نناشد الأمم المتحدة.. الحق ليس امامنا إلا الدعاء.

تحت شعار «الثقافة مغامرة»: وزير الثقافة يدمر المتحف الإسلامى ويعرض آثار مصر للخطر

*** العلماء: نقل المتحف يعرض الاثار للسرقة والتخريب والمتحف البديل بلا مداخل وضيق ويتلف الأثار!..**

ولنواصل ما ذكره الوزير فى دفاعه إذ يقول عن معارضى القرار: المسألة ليست معارضة

من أجل المعارضة لكنها مسائل اقتصادية وتقنيه... فنحن لن نعيش مع أشخاص متخلفين فكرياً!.. ترى ما الرد على وزير مفترض فيه أنه يمثل الثقافة والمثقفين فى مصر ويلقى باسقاطات على معارضى قراره فيصفهم بأنهم متخلفون فكرياً أى متخلفون عقلياً؟ الأمر ليس بجديد فقد سبق أن وصفهم بأنهم يفكرون بعقلية عربات الكارو.. وسبق أن وصفهم بأنهم «حلاقو صحة»! وكلها أوصاف لن ينزل العلماء إلى مستواها فهى تحتاج إلى رد من مستوى حارة كتكوت بالأنفوشى! ولكن يجئ التعليق على قوله: بأن المسائل اقتصادية وتقنية وأنه لايحتاج إلى من يعلمه القيمة الفنية لأى عمل وأن يتركوننا ـ أى معارضيه ـ فنحن أصحاب العمل والمغامرة!

ونحن نسأل أى خبير اقتصادى ـ عدا الوزير ـ هل نقل المتحف من موقعه إلى أسوأ موقع ملئ بالأملاح والرطوبة يحقق تنمية اقتصادية! ونسأل أى خبير فنى أيضا ـ عدا الوزير! ـ هل فى نقل المتحف إلى موقع ضيق وبلا مداخل يحقق تقنية؟!

القول الوحيد الذى يتماشى مع منطق الوزير هو أنه من أصحاب المغامرة... ولكن فى أى شئ يغامر؟! فى أغلى الآثار الإسلامية! إن آثارنا لايملكها وزير ولافرد مهما كان حجمه فهى تراث دائم لجميع الأجيال وهذا القول ليس من عندنا بل أكدت معناه العديد من حيثيات الأحكام القضائية المتعلقة بالحفاظ على الآثار والتى جاءت جميعها ضد فاروق حسنى ـ وزير الثقافة ـ فهل لابد أن نلجأ للقضاء إزاء كل تخريب؟!

ونحن بدورنا نسأل الوزير الذى يفخر بالمغامرة: هل يجرؤ على المغامرة بعمل سفينته فى أعالى النيل أوقات السدة الشتوية فتتعرض لمصير السفن التى غرقت بالسياح؟!.. مؤكد لا.. لأنه ماله ـ مع تحفظنا وإصرارنا على المطالبة بإقرارات الذمة المالية للوزراء وتحفظنا على تربح أى وزير من أى عمل تجارى أثناء عمله الوزارى ـ والمطالبة بمقارنة ممتلكاته قبل المنصب الوزارى ـ وكفانا من مغامرات أدت إلى تدمير وتزوير آثارنا عندما غامر بسفرها تحت شعار «الثقافة تجارة»!

ثم ينتقل الوزير إلى مبرر آخر لنقل المتحف بقوله: إن العرض المتحفى سئ وقاصر، وأغلب القطع مخزنة بسبب ضيق المساحة ولابد أن نتطرق إلى أفكار جديدة!

فهل من الأفكار الجديدة النقل إلى مكان أكثر ضيقاً فى المساحة ولايجوز تعليته حتى لايؤثر فى بانوراما القلعة أم أن يستقل بموقعه الذى يصلح للاتساع الرأسى إضافة إلى الأفقى إذا تم نقل ما بقى لدار الكتب والتى يوجد لها موقع كبير ومتميز بل وأنشىء خصيصاً على كورنيش النيل.

زيارة لمتحف الوزير!

انتقلنا إلى القلعة لنتعرف على الموقع الذى اختاره الوزير صاحب الذوق المتميز «لنقل متحف الفن الإسلامى» ففى دار الوثائق بالقلعة، وجدنا مئات اللوحات الأثرية متراصة بطريقة كشيبة كأنها تنتظر المصير المحتوم، وربما اللصوص من هذا الموت البطىء! فهذه اللوحات النادرة مركونة الواحدة على الأخرى بطريقة «رص الطوب».. أما حوائط المبنى فهى من الحوائط السميكة وهو ما يؤكد أن عملية تركيب الإضاءة لن تحقق أية نتائج مثلما لايستطيع «العطار» أن يصلح ما أفسده القائمون على الآثار!

ويبدو أن الأتربة من النوع الملحى الذى ينحر المبانى والأساسات فتجد تأثير الرطوبة فى خلفية باهتة خاصة مع ضيق المكان ولانعرف كيف تم اختيار هذا المكان ليكون المثوى الأخير للآثار الإسلامية التى قد تكتب لها النجاة من السرقة أثناء عمليات النقل!

ورغم أن ألف باء إنشاء المتاحف تقتضى تحديد المداخل والأبواب المؤدية إليها نجد أن المدخل الوحيد المؤدى إلى الموقع المقترح هو باب «القلة» وهو عبارة عن سقبو» ارتفاعه حوالى ٢,٥ متر وعرضه حوالى ثلاثة أمتار حيث كان معدا لدخول حنطور محمد على للوصول إلى بيت «الحريم» والذى تحول الآن إلى المتحف الحربى!.. فهل يريد الوزير دخول الزائرين بالحنطور على طريقة «طفطف» مشروعة فى الهرم! وإذا كان محمد على أعده للذهاب إلى بيت الحريم ـ لامؤاخذة ـ فنعتقد أن الوضع قد يتغير يا سعادة الوزير!! والأخطر من ذلك ماذا حدث لو ـ لاقدر الله ـ تعرض المتحف لحريق؟ هل ستتمكن عربات الإطفاء من الدخول أم أنها ستكون فرصة لإخفاء فضائح الجرد مثلما حدث فى المتحف المصرى. وبالمناسبة تردد انه بعد اكتشاف ان سبب تسرب المياه إلى «بدروم» المتحف الإسلامى بباب الخلق عيوب فى حنفية الحريق قاموا باغلاقها بطريقة يصعب إستعمالها وهو ما يهدد بالخطر.. ومن المعروف أنه عند إنشاء المتحف بباب الخلق تم إنشاء خط سكة حديد خاص لينقل المقتنيات من الكورنيش وكان هذا فى زمن لايعرف لصوص الآثار فما الحال الآن؟!.. إم أنها فرصة ثانية؟! وإذا كان هناك حل فهو إنشاء طريق صاعد وفتح برج جديد لعمل باب ومؤكد هذا سوف يؤدى إلى تشويه جديد للآثار وسيكلف مصروفات طائلة ولعل فى هذافرصة عظيمة للتعرف على السادة المقاولين!

وكان الوزير ـ فى العهد الذى يزعمون فيه الحفاظ على المال العام ـ قد أنفق المبالغ الطائلة فى عمليات تجديد وطلاء متحف الفن الإسلامى بباب الخلق وربما لم يجف الطلاء بعد.

وحتى لايقول أحد: إن الطلاء خاص بدار الكتب فإن مظاهر «الطلاء» تتوافق مع متحف الفن الإسلامى ولكننا نعيش فى عصر المقاولات!.. ورغم أن هناك إمكانية قيام مشروع لتطوير الدور العلوى بالمتحف لزيادة الاستيعاب بدلاً من نقله.. ورغم أن مبنى هيئة الكتاب بكورنيش النيل سبق اعداده ليشمل دار الكتب مع اتساع مساحته وإمكانة إضافة اتساع أفقى، إلا أن الوزير وافق على هذا القرار الغريب ولو أدى إلى تدمير أعظم الآثار الإسلامية!

ويبدو أن وزير الثقافة لايعرف أن موقف المتحف الحالى بباب الخلق لم يسبق اختياره عبثاً فهو يقع بالقرب من باب زويله والأسوار الفاطمية والأزهر وخان الخليلى والعديد من المساجد الأثرية وإن كانت أهميتها قد تناقصت لدى الوزير بعد أن تحولت أبواب القاهرة وأسوارها إلى مخازن للبصل ومواقف للعربات الكارو وحبست مساجدها خلف مئات من الشدات الخشبية منذ زلزال ١٩٩٢ بإيجار فاق سعر شرائها أضعافا مضاعفة.

وحتى نقطع الطريق على من «يتفلسفون» بفكرة نقل المتحف لإثراء القلعة نقول لهم: إن القلعة تصلح كموقع حربى أولاً وإذا تطلب الأمر إثراءها فيمكن إنشاء العديد من المتاحف المتخصصة بها فلدينا أكثر من ٣٠ ألف قطعة عملة أثرية إضافة إلى الموجود بدار الكتب! وقد أوضح العلماء أن العملات التى بالخزينة سوف تتعرض للتآكل بفعل الركن والأكسدة. أيضاً يمكن إنشاء متحف نوعى خاص بتطوير الكتابة العربية ولدينا نحو أكثر من سبعة الآف شاهد أثرى وقد شاهدت فى أسوان شاهد أثرياً مدوناً عليه عام «٣١» هجرية أى أن صاحبة من الصحابة الأوائل فى الإسلام.

فهل نترك فى المخازن الشواهد المتراكمة للتحلل أم الأفضل إنشاء متحف خاص بها.. وقد سبق أن أشار د. حجاجى إبراهيم إلى وجود كميات كبيرة بمخازن الفسطاط.. يمكن أيضاً إنشاء متحف للسجاد وهناك سجاد منقوش على قمة الفن الإسلامى ويتعرض للتآكل والتلف نتيجة طول التخزيين وهناك العديد من الاقتراحات سبق أن قدمها عالم الآثار عبدالرؤوف على يوسف دون جدوى فأين قطاع المتاحف من هذا كله؟!.

وأخيراً لقد سبق أن استطلعنا رأى علماء الآثار عند صدور هذاالقرار المريب وكان على رأس هؤلاء عالم الآثار الكبير عبدالرحمن عبدالتواب الذى استعرض تاريخ المتحف الإسلامى منذ فكرة إنشائه فى نهاية القرن الماضى ببدء وضع أول نواة فى جامع

الحاكم بأمر الله إلى أن تم بناء المتحف الحالى وكان يحمل اسم دار الوثائق العربية وكان يشمل المتحف ودار الكتب، وفى الثلاثينيات كان للمتحف ملحق بشارع الإنشاء وتقرر إنشاد متحف جديد ولكن الأمر لم يتم. وكان لزاما أن يرحل أحد الشريكين من المبنى لإفساح المجال للآخر، ولما كانت دار الآثار العربية تشتمل على تحف إسلامية من مصر والبلاد الإسلامية فقد عمل المرحوم د. زكى محمد حسن بك على تغيير الاسم إلى متحف الفن الإسلامى.

وأضاف عالم الآثار عبدالرحمن عبدالتواب: إنه فى عهد المرحوم د. أحمد قدرى استطاع أن يضم للمتحف المكان الذى كانت تشغله مطبعة دار الكتب وقاعة بالدور العلوى وأن يلغى محطة بنزين بجواره وأن ينشئ حديقة متحفيه ويطور المتحف، وإنه بعد مغادرة د. قدرى تم طرح أفكار لبناء متحف الفن الإسلامى بالقلعة ولاقت الفكرة اعتراضات كثيرة ترى: ما موقف الأستاذ عبدالرحمن عبدالتواب وهو الآن من أبرز أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والتى جاءت ـ كما زعم ـ أمين مجلس الآثار لتقول لاقبل أن تقول آه!!

لقد أشار عالم الآثار عبدالرؤوف على يوسف إلى واقعة حضرها بنفسه عام ١٩٥٥ عند مجيء كمال الدين حسين ـ عضو قيادة الثورة، وزير التعليم ـ ومعه عبدالمنعم قمر ـ وكيل دار الكتب ـ لبحث اقتراح نقل المتحف الإسلامى وكان تعليق كمال الدين حسين نقل دار الكتب ولكن لا أقدر أن أنقل الآثار وأعرضّها للخطر ولايمكن أن أخرب المتحف وأنقل الأعمدة والنوافير وغيرها من الآثار.

ولكننا وصلنا إلى زمن يمكن فيه للوزير أن يغامر بتخريب المتحف وتدمير الأعمدة والنوافير والآثار.. ولك الله يا آثار مصر.

سرا.. وبتكلفة ٦٠ مليون جنيه .. نقل المتحف الإسلامى..

إلى موقع لا يصلح نهائيا!

- **تعليمات نقل المتحف شفوية لعرقلة لجوء العلماء إلى القضاء.. ومستندات المقاولات كشفت الجريمة!**
- **القانون يعاقب الوزير بالحبس ٧ سنوات وغرامة ٥٠ ألف جنيه لتشويه مبنى أثرى**

وزير الثقافة أعلن تحديه لكل القيم من أجل تنفيذ مخططه فى تدمير ونقل المتحف

الإسلامى!.. فهذا المتحف افتتح الرئيس مبارك تجديداته وأشاد بما فيه من روعة الآثار. ورئيس الوزراء الحالى د. الجنزروى أكد للدكتورة نعمات فؤاد عدم نقل المتحف من موقعه.. وقانون الآثار يعتبر مبنى المتحف نفسه أثرا لأنه مسجل أثار وذلك منشور بالوقائع المصرية فى ٢١/ ١٢/ ١٩٨٢ فى عهد المرحوم د. عبدالحميد رضوان - وزير الثقافة الأسبق - وقرار نزع ملكية الأرض وتخصيصها فى ١٧/ ٢/ ١٨٩٦ - أى منذ أكثر من مائة عام - أكد تخصيصها لإنشاء انتخانه أى متحف للآثار.. بل وقرار وزير الثقافة الحالى رقم ٢٥٠ لسنة ٩٠ والمنشور فى الوقائع المصرية يؤكد حظر البناء فى موقع أثرى.. وللجنة الدائمة للآثار الإسلاميه أكدت عدم نقل المتحف.

كل هذا تجاهله وتحداه فاروق حسنى - وزير الثقافة - ليقرر نقل المتحف الإسلامى فى تكتم شديد وهو ما يؤكد الخوف والريبة.. أما المفاجأة فإن الموقع الذى اختاره الوزير والمعروف باسم «الإسطبل» بالقلعة لا يصلح نهائيا إلا لتدمير الآثار وسرقتها وليس لعرضها أو الحفاظ عليها.. وفى الوقت نفسه تظهر نغمة نشاذ تلمح بإمكانية نقل المتحف إلى القطاع الخاص أى خصخصة المتاحف. ترى هل يقوم الوزير بمهمة تدمير الآثار أم أنها عقدة القضاء على أى إنجاز قدمه عاشق الآثار المرحوم د. أحمد قدرى؟!

ولكن ما العمل والوزير يصر على نقل المتحف ولو جاء متحديا تصريحات وإشادة الرئيس مبارك به ووعود رئيس الوزراء وقوانين الآثار والقرارات الرسمية واللجنة الدائمة للآثار، وهو من سبق له تحدى أحكام القضاء ويواصل إرسال القطع الأثرية النادرة للخارج لتعود مهشمة أو مزورة أو مسروقة؟!

فرغم أن المبنى خاص بالمتحف الإسلامى وكانت دار الكتب ضيفة عليه.. ورغم نقل محطة بنزين مجاورة له وإنشاء حديقة من أموال الآثار لتخص المتحف.. ورغم تطوير دار الكتب وتخصيص مبنى متسع قد تم الإعلان عن تطويره «المزعوم» وافتتاحه فى حضور رئيس أسبانيا منذ عامين، إلا إن إصرار الوزير على تدمير المتحف الإسلامى لم يتوقف بعد!

الجريمة موثقة!

أما عن حديث المستندات والتى تكشف مخطط إبعاد المتحف الإسلامى لصالح دار الكتب.. وإذا كان «الجواب يظهر من عنوانه» فإن مقايسة العملية تؤكد فى عنوانها على أول القصيدة.. فتحمل عنوان: «مقايسة أعمال تطوير وتجديد مبنى دار الكتب بباب الخلق - القاهرة» وهو ما يعنى تجاهل المتحف الإسلامى تماماً وعدم عودة الآثار التى تخرج منه مرة أخرى إلى نفس المبنى!!

أما عن تفاصيل الأعمال بالمقايسة فهى تشير إلى أن الأعمال الجارى تنفيذها سوف تحول المبنى الأثرى إلى غابة أسمنتية وعمارة قميئة أشبه بـ «بلوكات» الإيواء ومساكن الزلزال وفى حجم يقارب ستاد الكرة!

فالبند الأول يتعلق بتوريد وعمل خرسانة مسلحة ونقل مخلفات وتقدر الكميات بـ ١٨٠٠ متر مربع!

والبند الثانى يشير إلى استحداث عقود جديدة (أى بناء أشبه بالأدوار المسحورة أو الميزانين فى المحال التجارية!) ويشمل تكسير فى الحوائط وعمل الفتحات اللازمة!.. والكميات بالمتر الطوانى وقدرها ٤٥٠متر!

وتستمر البنود لعمل بلاط بالخرسانة المسلحة والشدات والسلالم لينتقل إلى القسم الثانى، والمتلعق بأعمال الحديد، والذى يقدر وزنه بثمانية أطنان!.. ليليه تركيب حديد من القطاعات لزوم الأسقف بوزن قدره (٨٥ طناً!)

وعلى هذا المنوال تسير الأوزان والمساحات اللامعقولة، فنجد علاج الأسقف يشمل مساحات بالمتر المسطح ٩٥٠متراً، وعلاج الحوائط بمساحة ٩٨٠متراً، ودهان الفراغات بمساحة ٥٠٠ متر، ثم الأعمال الصحية وخلافه.. ولانعرف كيف يتم وضع ٨٥ طن حديد فى الأسقف وثمانية أطنان كمرات دون تدمير المتحف بدءاً من تغيير الأساس وتحويل المبنى إلى عمارات منكوبى الزلزال أو استاد لكرة؟!

ملايين فى الهواء

فمستند تقدير التكلفة يقدرها بحوالى ٢٥ مليون جنيه أغربها تكلفة البدروم (٤,٥ مليون جنيه) وهو ما يعنى ببساطة عمل جراج للعاملين بدار الكتب.. والزعم بأنها لعربات السياحة لا محل له لعدم الاتساع لذلك، إضافة إلى أن ماكينة التهوية لجراج بعمق أربعة أدوار تحت الأرض تشكل خطورة على المبنى وهو ما يؤكد أيضاً أن الآثار خرجت ولن تعود! (هذا بخلاف تكلفه تجهيز الموقع البديل بالقلعة والتى قدرت بـ٣٥ مليون جنيه).

إن المستندات تعنى أن الجريمة موثقة أكثر من توثيق الآثار والمخطوطات فى عهد الوزير الميمون.

ورغم أن القانون يحظر منح ترخيص للبناء فى مبنى أو موقع أثرى أى أن الجهة المانحة للترخيص نفسها ـ حى عابدين ـ لاتملك ذلك، فإن تغيير معالم المبنى الأثرى جار عمله بترخيص ربما بخداع محافظة القاهرة مثلما حدث من صمت إزاء إعلان الوزير عن جريمة بناء فندق وبوتيكات داخل حرم القلعة!

قد يرد البعض بأن أعمال التطوير جائزة وهو خلط جاهل، إذ إن ألف باء مايتعلمه طلاب الآثار هو أن هناك فارقاً بين الترميم والصيانة والتطوير.. وإذا كان هناك تطوير فليكن بتهذيب المبانى غير الأثرية المحيطة بالأثر مثل العمارات القميئة أو نقل الورش أو دهان العمارات بألوان تتناسب مع البيئة الأثرية وليس بتحويل المبنى الأثرى إلى عمارات إيواء!.. وقد أكدت حيثيات الحكم فى قضية فندق باب العزب هذا المعنى وهو ما يمكن الاستناد اليه فى أى قضية ضد مشروعات الوزير الذى يزعم فيها التطوير.

وزير الثقافة.. لم يزر المتحف الإسلامى طوال فترة ولايته الحميدة؟!

إهدار ٦٠ مليون جنيه وتكرار تخصيص مبالغ عن نفس الموقع..

متى تتدخل أجهزة الأموال العامة؟!

مفاجآت فاروق حسنى فى المتحف الإسلامى لم تنته بعد!.. الوزير «المحترم» اتخذ قراره بنقل المتحف، بينما تؤكد رئيسة المتحف السابقة أنه لم يزر المتحف ولم ير الآثار الإسلامية مرة واحدة فى حياته والزيارة الوحيدة للمبنى كانت لرؤية دار الكتب فقط.

قرار نقل المتحف جاء دون علم مجلس إدارة الآثار، ورغم أنف اعتراض اللجنة الدائمة بالإضافة إلى عدم اجتماع مجلس إدارة المتحف منذ ثمانية أشهر كاملة!.. مفتشو الآثار رفضوا نقل الآثار خارج المتحف لأنهم لا يضمنون عدم سرقتها فى أى موقع آخر!..

بداية نشير إلى تصريحات فاروق حسنى - وزير الثقافة - والتى تؤكد التخبط واللامبالاة.. التصريح الأول نشرته الأخبار فى ١٦/ ٤ بأن الوزير أكد أنه لا صحة إطلاقاً لما يقال عن إلغاء المتحف الإسلامى بباب الخلق وأن ما يتم إعادة توزيع الآثار ليتضمنها متحف جديد فى مبنى دار الوثائق بالقلعة.. وأنه سيتم تطوير شامل للمتحف الإسلامى الحالى بتكلفة ٢٥ مليون جنيه إضافة إلى ٣٥ مليون جنيه لتجهيز وتطوير مبنى دار الوثائق بالقلعة.

ومن جانبنا «الشعب» لانعرف كيف لوزير شاء منصبه أن يمثل ثقافة مصر أم الحضارات يفهم أن الانتقادات الموجهة له لإلغاء المتحف نهائياً فيطمئن الجميع أن المتحف لن يلغى بل سيتم نقله؟!. فهل كان يظن الوزير أنه بإمكانه إلغاء متحف عالمى مهما كانت سلطاته؟!.. ولكن هذا مستوى تفكيره!.

ثم يشير الوزير إلى نقل الآثار لمبنى دار الوثائق بالقلعة، وفى السطر التالى يعلن عن التكلفة المرصودة لتجهيز وتطوير الموقع!

فهل سمع أحد عن أحد «حرافيش» الحارات ومساكن الإيواء انتقل إلى شقة جديدة وهى تتعرض للانهيار رغم أن الموقع الأول سليم؟!.. أم أن المنطق أن يبدأ الأول بتجهيز دار الوثائق هذا مع تحفظنا على المبنى لأسباب عديدة!.

الخزائن المفتوحة!!

ثم يشير الوزير إلى رصد ٦٠ مليون جنيه و٢٥ مليونا لتطوير المتحف الحالى و٣٥ مليونا لتجهيز دار الوثائق فهل أصبحت الملايين فى دولة مدينة وتحت خط الفقر توزع بغير حساب؟! وإذا كانت فلماذا لاتخصص لإنقاذ المساجد المنهاره؟!.. ان الوزير أعلن عن ميزانية مفتوحة لترميم الكنيسة المعلقة رغم ارساء المناقصة ... ثم يعلن عن ملايين أخرى لترميم جامع عمرو.. ولانعرف، اذن ماذا كانت تفعل الشركة التى حدث معها انهيار سقف المسجد.. هل كانت تنشر غسيل فوق السقف أم ماذ؟!.. ثم نجد تسلم متحف النوبة رغم وجود العديد من الملاحظات.. وغيرها وغيرها من الملايين الضائعة فى عهد الوزير «النزيه».. قضية السكرتير المعجزه؟!.

خان .. وخان!

أما التصريح الثانى للوزير فهو إعلان قبوله لمبنى من أحد الأثرياء بخان العزيزية ليصبح متحفاً للفن الإسلامى. ويبرر الوزير قبوله «الهدية» لتسهيل مهمة السائح الذى لايجد وقتا لمشاهدة الآثار الإسلامية ليراها مع الحضارة الفرعونية فى موقع واحد!

وبعيداً عن أن تصريح الوزير يعتبر «إعلان» لايقدر بثمن لمشروع خاص واستثمارى.. فقد تحفظ جميع العلماء الذين سألناهم عن مثل هذا التبرع.. وأكدوا أن هذا المدخل يفتح أشد المخاطر خاصة أنه جاء بعد إعلان د. جاب الله عن إنشاء متاحف قطاع خاص!! ونحن نسأل د. جاب الله. فمن المعروف أن بالخارج متحاف قطاع خاص تهتم بالآثار المهربة والمسروقة فما الغرض فى مصر؟!.. أم عن الادعاء بأنه توفير لوقت السائح.. ترى ما رأى ذوق الوزير لو تبرع أحد داخل القاهرة الفاطمية بمبنى للآثار الفرعونية؟!!.

نعود لنستعرض اراء العلماء فى عملية نقل المتحف والأخطر من ذلك ما يتكشف من معلومات كفيلة بإقالة وزارة وليس وزيراً فى حجم «زين الرجال»؟!.

مصدر مسئول بمجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار فجر مفاجأة بأن عملية نقل المتحف لم تمر بأى قناة شرعية.. فمجلس إدارة المتحف الإسلامى والمختص الأول بعملية نقل المتحف لم يجتمع منذ ثمانية أشهر كاملة، حيث لم يقم مدير المتحف ود جاب الله بتوجيه دعوات الحضور والمفترض فيها الاجتماع كل شهر على الأقل!!

المفاجأة الثانية أن موضوع نقل المتحف لم يعرض على مجلس إدارة مجلس الآثار.. فالموضوع لم يعرض سوى على اللجنة الدائمة والتى اعترضت على النقل.. كما أن هناك اجتماعاً بعيداً لمجلس إدارة المتحف تحفظ فيه على النقل لحين توفير موقع يتناسب مع مكانة الفن الإسلامى ومع الإبقاء على نفس الموقع فيكون هناك أكثر من متحف.

المفاجأة الكبرى فجرتها د. نعمات أبو بكر - رئيس المتحف السابق - والتى عملت به نحو ٣٨ عاماً، إضافة لمواصلة زيارتها للمتحف مع طلاب الآثار، حيث أكدت أن فاروق حسنى - وزير الثقافة - لم يرر المتحف الإسلامى ولا مرة واحدة فى حياته.. وبالتالى لم يشاهد آثار المتحف.. والمرة الوحيدة التى زار فيها المبنى كان لرؤية دار الكتب من شارع محمد على دون المرور على قاعات المتحف!!.

تقول د. نعمات أبو بكر: ان د. عبد الحميد رضوان كان يزورنا والعمل يجرى فى المتحف - الثانية صباحاً - وكان المرحوم د. قدرى يبذل جهداً خارقاً لإظهار آثار مصر فى الصورة التى تستحقها.. وكنا نعمل كفريق عمل بحب وإخلاص.. فالمتحف الإسلامى أعطانا وعلمنا وعلم أجيالاً ودارسين فى جميع دول العالم.. فكيف يكون مصيره تكديس الآثار بهذه الصورة البشعة؟!. إننى لا أعرف بالضبط ما سر نقله.. هل كما يقولون لعدم وجود مكان لعربات السياحة؟!.. كيف ننقله وموقعه بين الآثار الإسلامية؟!. لقد نجح د. قدرى فى تحويل المتحف إلى محل أنظار العالم وافتتحه الرئيس مبارك، ثم نسمع عن المطالبة بأخذ المخازن، علماً بان كل أمين آثار يرتب ما فيها لتكون فى متناول الباحثين والدرسين والعلماء من كل دول العالم.. ثم نسمع أيضاً عن أن سبب نقل المخازن لعمل تكييفات!.

إن المتحف بُذل به جهد كبير ليمثل مصر وجميع البلاد الإسلامية وجميع المواد وجميع العصور فى عرض متحفى بديع، إضافة إلى سبق صرف الملايين لتطويره وإلغاء محطة بنزين وعمل حديقة متحفية تبرز الآثار الرائعة والتى يفضل عرضها فى الخلاء.. أن منظر المتحف الآن لايتصوره أحد من امتلاء القاعات «بتشوين» الآثار!!.

وتفجر د. سهام المهدى - الوكيلة السابقة للمتحف - مفاجأة جديدة لتعلن أن أمناء المتحف رفضوا نقل الآثار خارج المتحف وإلا يتم إخراجها من عهدتهم فهم لا يضمنون ما يحدث للآثار بعد خروجها!!..

ويؤكد د. فهمى عبد العليم - رئيس قطاع الآثار الإسلامية الأسبق - رفضه لنقل المتحف .. فهو مسجل فى تعداد الآثار، طبقاً للقانون يجب الإبقاء عليه.. كما أنه يضم أكثر من ١٠٠ ألف قطعة أثرية معروضة بالمخازن. وهو متحف عالمى لكل العلماء

والدارسين فى العالم أجمع. وأصبح يشكل علامة بارزة فى تراث مصر ومتاحفها وهو جزء من الوجدان.. وإذا كان هناك تطوير فليكن فى موقعه فلا يوجد بلد فى العالم يفكر فى نقل المتاحف، بل يمكن إنشاء متحف جديد دون نقل المتحف الكائن فكيف تهون علينا آثار مصر؟!.

ويضيف أستاذ الآثار الإسلامية د. محمد الكحلاوى قائلا: إن المتحف له قيمة تاريخية وأثرية وحضارية عظمى لا يضاهيه مثله أى متحف فى العالم، فالمتحف يمتلك أكثر من مائة ألف قطعة نادرة وغير مكررة تسجل تاريخ مصر والعالم الإسلامى فى سلسلة متصلة غير منفصلة، وقد شعر العالم بقيمة هذه التحف - وأقصد بالعالم الأجانب المستشرقين الذين لا ينتسبون للإسلام والعروبة ولكنهم أدركوا أهمية التراث وما تضمه أبنية مصر الأثرية ـ فخافوا عليها من الضياع ومن أعمال السلب ومن تداعى الأبنية فجمعوها أول ما جمعوها فى رواق جامع الحاكم بأمر الله ولما كثرت المقتنيات الأثرية ظهرت الحاجة إلى بناء متحف ضخم يضم هذه الثروة الهائلة والشاهدة على حضارة الإسلام، وقام الخواجة ميريت الفرنسى فى عهد الخديوى عباس ببناء هذا المبنى التاريخى والحضارى والأثرى الذى روعى فى تصميمه أن يكون الطابق الأرضى ليكون مدرسة لتعليم الباحثين والفنانين وأيضاً معهداً لترميم الآثار.

فليس هو كمخزن للتشوين كما يتصور الوزير.. أو «أجولة» كما يتصور البعض!.. فهذا المتحف دار علم تعلمنا منها وهو مدرسة لتخرية الأثريين والباحثين.

الأمر الثانى: زعموا أن التحف تتعرض للتلف من الرطوبة ونحن نتحدى أن يأتوا بقطعة واحدة تأثرت بالرطوبة المزعومة!... إذن إنها محاولة للضحك على الناس بالكلام الغوغائى ليشتت الوزير الآثار على مبانى غير أثرية وغير معلومة الهوية.. البعض آيل للسقوط.. والبعض قطاع خاص!.. لقد قام الأجانب والأيدى الوطنية من أثرياء مصر الذين كانوا يمتلكون مجموعات خاصة بجمع التراث بدلا من أن يتربحوا من المتاحف الأجنبية وأوصوا بإهدائها للمتحف الإسلامى بمصر.. وها هو الوزير يريد أن يفرغ المتحف لناس لانعرف هويتهم وهل سيقومون بتهريبا أو تبديلها أو تقليدها خاصة أنه ليست لدينا تقنية حديثة للكشف على الآثار.. وحتى الزعم بالنقل للقلعة فاتحدى أن يأتى الوزير بمبنى واحد بالقلعة يكون صالحاً للعرض أو للتأمين!!.. ويبدو أنه بعد فشله فى بناء فندق بباب العزب يأتى بهذا العمل ليكون ذريعة للبناء والتحايل على القانون.

حجة قرارات سيادية!!

ويتساءل د. مختار الكسبانى - أستاذ الآثار الإسلامية - إلى متى تظل الحكومة صامته

وإلى متى يـدعى وزير الثقافـة أنها قرارات سيادية؟ إننا لانعرف قرارات سـيادية إلا من رئيس الجمهوريـة.. فهل الرئيس مبارك بعد مـا كل ما فعل من أجل مستقبل وبناء مصر يقوم وزير الثقافة بتخريب الآثار بدعوى أنها قرارات سيادية؟!

وإذا كانت هذه القرارات خاصة برئيس الوزراء فهل انتهى من الخطة الطموح ليتحول إلى تخريب تراث مصر لتكـون قرارات سيادية كمـا يدّعى الوزير؟!.. هذه الـتساؤلات موجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأننا لا نثق بهذا الوزير..

ملاهى الفسطاط

ويقول د. حجاجى إبراهيم - أستاذ الآثار الإسلامية - قائلا: قامت الـدنيا ولم تقعد عندما تم الشروع فى نقل محتويات متحف الفن الإسلامى إلى القلعة، وهنا تطفو مشكلة أولى ومشكـلة ثانية الأولى تتـمثل فى القلعـة والثانية خاصة بـالمتحف، القلعـة وضع بها الفرنسـيون عامة ولويس فـيليب خاصة مسـمار جحا عندما أهـدوا محمد على سـاعتها الشهيرة ولسان حالهم، يقول ها نحن تقدمنـا بعدما أهدى الخليفة العباسى هارون الرشيد ساعة لمليكهم شارلمان فى القرن ٣ هـ/ ٩م والقلعة فيها التقى سفير البندقية مع السلطان الغورى ليضع مسماراً آخر لجحا فاقترح بناء فنـدق فى القلعة لتجار البنادقة مقابل إعطاء المصـريين رفـات القديـس مرقص الـتى نقـلها تجـار البنـادقة أثنـاء إقامتـهم فى فـندق الإسكندرية فما كان من الغورى إلا أن طرده.

أما المشكلة الـثانية فهى خاصة بنقل المحتويات الخاصة بالمتحف والمشـكلة لها جذور فمنـذ بناء المتحـف الإسلامى فى بـاب الخلق لم يعـمل حساب المسـتقبل ونجـح المرحوم الدكتور أحمد قدرى فى حل جزء من المشكلة عندما استقطع للمتحف الأرض التى كان عليها محـطة لتزويد السيارات بالوقـود وعّوض صاحبها وسجل مبنـى المتحف فى عددا المبانى الـتاريخية التى أخذت صـفة الأثرية وبعد رحيـله إلى العالم الآخر فكـروا فى نقل محتـويات المتحـف إلى متحـف جديدة يقام عـلى أرض فى الفـسطاط، ولكـن أين هى الفسـطاط الآن فكلنا لم نعد نعرف إلا ملاهى الفسطاط!.

ولى اقتـراح قد يغضـب البعض ويـرضى البعض الآخـر اقتراحى يـتلخص فـى بقاء المتحف الإسلامى فى موقـعه على أن يستخدم المكان المقترح بالقلـعة كمتحف لحضارات مصر، بحيث توضع فـيه التحف الأثرية المخزونة فى المتاحف والمعرّضـة للسرقة أو التلف وما أكثرها، ويكفى على سبيل المثال وليس الحصر أننى عثرت وزميلى المرحوم د. محمد السيد غيطاس على العديد من التحف فى مدينة أنصنا تحت إشراف أستاذنا عبد الرحمن عبد التواب، ومعثـورات بأويط التى عثر عليها أستاذنا عـباس الشناوى ود. عوض الإمام

وما عثر عليه الأستاذ حسن المنسوب فى منقباد وكلها فى صناديق فى الفسطاط لذا اقترح تجميع كل ما هو فى المخازن من أثار من فترة ما قبل التاريخ والعصر المصرى القديم (خطأ بالفرعونى) والفترة الأغريقية الرومانية ثم البيزنطية ثم الإسلامية ثم الحديث، فارفعوا أيديكم ولا تنقذوا جنينا على حساب الأم!!. فالتحف المخزونة ـ ربما بعضها ان لم تكن كلها. تعرضت للأبادة وتأكلت نقوشها، فأصبحت جنيناً ميتاً، ولنا فى مخازن الفسطاط اسوة لاسيما وانها كتاباً مفتوحاً أمام الأجهزة الرقابية!

تدمير نفائس المتحف الإسلامى جريمة تكفى لإقالة الحكومة.. فى دولة متحضرة!!

- **التستر على شبهات ضياع أمهات كتب التراث من مكتبة المتحف.. وطمس شواهد القبور الأثرية!!**
- **اختلافهم رحمة: تسابق شركات المقاولات على العمليات فى مبنى واحد أوقف العمل فى تخريب المتحف الإسلامى!!**
- **حدث ما حذر العلماء منه.. تدمير وكسر ما يزيد على خمسين قطعة أثرية أثناء نقلها من المتحف الإسلامى**

أولى مفاجآت قرار نقل المتحف الإسلامى دون دراسة أو احترام لأراء العلماء جاءت فى تعرض عدد من القطع الأثرية للكسر ومن بينها مشربية وعمود رخام والعديد من القطع التى أبدعها الفنان المسلم.

مصدر أثرى أوضح جرائم عملية نقل الآثار بالمتحف قائلا: كان المفروض قبل إخراجها أو تشوينها أن يتم ترميمها، ولكن ما حدث هو سرعة نقل الآثار «بعبلها» دون تنظيف أو ترميم!.. فلا مجال للحديث عن الترميم، فمعمل الترميم نفسه تم فكه لأنه ضمن البدروم وهى جريمة أخرى.. ومن هنا فإن كل الآثار نقلت فى حالة لا تصلح للعرض ولا يمكن تمييزها من «جربها» وتراكم الأتربة عليها.

وأجهنا د. نعمت أبو بكر ـ المديرة السابقة للمتحف ـ والتى أشارت إلى أنه نما إلى علمها كسر مشربية ولكنها دافعت بقوة عن أمناء المتحف وأصحاب العهد وأكدت: أنهم بذلوا أقصى ما فى وسعهم للحفاظ على الآثار وخوفاً عليها إلى درجة أن البعض يدفع «فلوس» من جيبه لمراعاة نقل الآثار أو تأجير سيارة،.. فالأمناء حريصون على الأثر ولا ذنب لهم فيما كسر، لأن الاستعجال كان شديدا جداً لتفريغ المخزن دون إمكانيات والنقل بهذه السرعة يتعارض مع الحفاظ على الآثار، فهناك أثار لا تتحمل وتتعرض للتفسخ

وقد رأيت منبراً ينفسخ.. ومن هنا أؤكد على أنه لا تقصير من الأمناء.. وللأسف بعضهم أصبح معرضاً للتحقيق معهم وربما لا يحميهم أحد ويتعرضون للحساب على أي خلل تماماً كما حدث للمتحف المصرى علماً بأن أمين الآثار هو الذى يحرسها، وكم أتمنى أن ينظر إليه على أنه حامى لتراث العالم الإسلامى ويفكر فيه ليل ـ نهار والهم والفكر يعودان عليه والخير يعود على غيره!

د. محمد عبدالهادى ـ أستاذ ترميم الآثار ـ أشار بدوره إلى أن عمليات النقل تحتاج إلى شركات متخصصة تستخدم وسائل تضمن الحفاظ على الأثر وهذه الشركات غير موجودة لدينا.

كما أشار إلى أن بعض الآثار لدينا «ملصمة» لدرجة أننا نفضل بقاءها فى موقعها دون أى تحرك.. فبعضها وصل إلى حالة يصعب معها الترميم فكيف يجىء النقل المتسرع؟! وكيف يتم وضعها فى حجرة «دورة مياه» كانت مخزناً للأخشاب القديمة؟!

هل يحاكم الوزير؟!

وزير الثقافة من ناحيته دافع عن عمليات النقل والقائمين عليها حتى لو كانوا «عتالين» أو كما يقول: العتالون هؤلاء متخصصون وقد سبق لهم نقل أكبر التماثيل!.

وبعيداً عن هذه «الهلفطة»، من يدفع ثمن الآثار التى تعرضت للكسر بسبب قرار غير مدروس ويطالب سرعة «تشوين» الآثار رغم أنه بجانب تحفظ العلماء على عملية النقل من أساسها فإن الموقع المنقول إليه لم يجهز بعد؟!.. طبعاً الثمن لا تكفيه الأموال أو حتى السجن.. وللأسف ليست المرة الأولى التى تكسر فيها الآثار بسبب قرارات الوزير وأعوانه فكم كسرت وزورت وسرقت الآثار دون حساب.

جريمة أخرى لا تتوقف عند ضياع الآثار بل تصل أيضا إلى اختفاء وضياع أمهات كتب التراث الأصلية من مكتبة المتحف!

«تحت أيدينا» محضر جرد وتسليم عهدة مكتبة متحف الفن الإسلامى منذ سنوات بنقل عهد إلى ـ أمينة المكتبة ـ وقد أسفرت عملية الجرد والتسليم ومن بينها أن الكتب والمجلات المدرجة فى استمارات الجرد المرقمة من ٤١٩ إلى رقم ٤٢٥ مازالت عهدة على أن يتم استكمال تسليمها عقب عودة السيدة من الإجازة المرضية وهو أمر يطرح أكثر من سؤال!! مع ما هو معروف عن سرقة أمهات الكتب من دار الكتب.. ومع تسابق الدول العربية على محاولات الحصول على أصول أمهات الكتب وباستخدام جميع الطرق المشروعة وغير المشروعة هل تم الانتهاء من عملية التسليم أم أن حجة العودة من الاجازة المرضية قائمة رغم العودة؟!

وهل الكتب الموجودة الآن أصول أم صور لها ومن بينها كتب تحت رقم عام ١٠٩٦٧/ ٥٣٥٥ ج وكتاب تحت رقم عام ١٠٩٦٦/ ٦٦٣٥ج وغيرها.

اين ذهبت الكتب!

وهل الكتب الأخرى والتى تعد من أمهات الكتب سليمة أم أصابها التلف والتمزق نتيجة الأهمال والتداول الخاطىء ووصول الحال بها لى «لعنها» فى «دوبار»؟! وكم تتكلف عمليات الصيانة لها بالاف الجنيهات وهل يمكن اعادتها إلى حالتها الأولى؟!

وماذا عن الكتب المتبرع بها للمتحف ومنها مكتبة المرحوم د. محمد عبدالعزيز مرزوق وهل اتبعت فيها الاجراءات المخزنية؟! وهل ضاعت من بينها كتب قيمة؟! ومن المسئول عن ذلك؟!.. وهل تم شراء كتب أخرى فى مايو ١٩٩٧ وإدخالها بسرعة البرق وهل كانت هناك لجنة ولمصلحة من؟!

لقد حاولت بعض المصادر الأثرية الدفاع عن الخطأ إن وجد بحجة أن عمليات التسليم والتسلم كثيراً ما تكون على الورق وربما كان هذا فى عملية آثار الشرقية، كما أنه من الممكن الإهمال فى عدم كتابة بطاقات إعارة وغيرها.. ولكن مع هذا ألا يكون هناك إهمال جسيم يستوجب المساءلة؟!.. ومن يعوضنا عن أمهات كتب التراث التى يفخر بها المتحف وتفخر بها مصر؟!..

إن الإهمال الذى أدى إلى تكسير الآثار لا يبتعد عن الإهمال الذى أدى إلى فقدان أمهات كتب التراث ومازال وزير الثقافة يصرح وكأنه لا يكفيه سرقة المخطوطات من دار الكتب فتحول التسيب والإهمال إلى مكتبات المتاحف! إننا نحذر من وضع نسبة ٣٪ كتب معدومة لتسوية العهده فهذه النسبة تصير مع مكتبات المدارس وليست مع مكتبة المتحف الإسلامى.

شواهد على الوزير

جريمة أخرى بالمتحف عن غرائب ضياع الآثار ومهازل العُهد.. وهى تتعلق بشواهد القبور التى لا نقل عن خمسة الآف شاهد وبعضها يرجع إلى أوائل الصحابة (سنة ٣١ هـ) فقد أشارت المعلومات إلى أن عمليات العُهد حائرة منذ سنوات بعيدة وأن هناك عددا كبيرا منها تعرض «للتمليح» نتيجة الإهمال، وقد أدى هذا بدوره إلى إزالة وطمس الكتابة والبيانات!

إن القرارت المزعومة بعملية النقل ومنها القرار رقم ٦ فى ٢٨/ ٩/ ٩٦ والموقع من مدير المتحف والأمر الإدارى رقم ١٨٤ فى ١/ ١٠/ ٩٨ والموقع من رئيس قطاع المتاحف

ـ يلاحظ أن بينهما عامين، كما أن أحدهما مدون به اسم «المُسلم» إليه دون الآخر فهل شكلت لجنة من المتحف لجرد وحصر هذه العُهد الآن؟!

أم أن الشواهد تقف فى طابور الضياع خلف الآثار التى تعرضت للكسر والكتب التى تعرضت للاختفاء؟! وقد يبررون تآكلها بأنها «جيرية» رغم أن لدينا الاف الآثار المصنوعة من مواد جيرية!!.. ولا تعليق!

إرضاء المقاولين!

أما عن عجائب التخبط وعدم التنسيق فلعل أبرز مثال لذلك يتضح فى العقود العديدة للتطوير المزعوم للمبنى.. فألف باء العمارة أن يكون هناك تناسق لجميع وحدات المبنى هذا بفرض صدق الوزير أمين مجلس الآثار على بقاء المتحف فى موقعه.. فتحت أيدينا عقد يحمل عنوان عقد تقديم خدمات استشارية لمتحف الفن «العمارة الإسلامية» بالتعاقد مع المعمارى سيد الكومى وقد تم إسناده بالأمر المباشر عن طريق التمرير داخل مجلس الإدارة ويشمل الخدمات الاستشارية لأعمال عديدة منها أعمال التصميمات والمستندات المعمارية وأعمال التصميم للتوصيلات الكهربائية وأعمال التهوية وتكييف الهواء وأعمال التصميمات الصحية والأعمال الإضافية والإشراف الفنى.. إلخ.

فى الوقت نفسه تحت أيدينا أيضاً مقايسة أعمال عملية تطوير وتجديد مبنى دار الكتب (د. على عبدالرحمن).. وكذلك تعهد وإشراف من م. أحمد مصطفى ميتو فهل تم التنسيق بين كل هؤلاء أم أن المسألة إرضاء الجميع من «كحكة» المقاولات والبيزنس؟!.. لقد وصل الأمر إلى عدم تمكن إحدى شركات المقاولات ـ المشكوك فى تخصصها ـ من بدء العمل فى المبنى.. وللأسف لم يكن السبب هو معارضة العلماء والمثقفين على هذا التخريب.. أو أن تصريح البناء والإضافة لا يجوز بحكم قانون الآثار الذى يعاقب بالحبس مدة تصل إلى سبع سنوات من يشوه معالم الأثر، ومبنى المتحف مسجل أثر كما لا يجوز منح الترخيص بالبناء من أساسه.. للأسف لم يكن السبب كامنا فى أى من هذه العوامل بل إن السبب هو التضارب والتخبط وعدم التنسيق والتسابق على «الكحكة»!

أو أن الأمر كما وصفه عالم وأستاذ الآثار د. محمد الكحلاوى هو ولع الوزير بحمل مئات «الماكينات» كلما تحدث عن شيء أخرج لنا «ماكيت» حتى لو كانت هناك «ماكيتات» متضاربة أو عمل متوقف وتصريحات مزعومة، ولا يعرف أحد أين كان الوزير منذ ١٢ عاماً والآثار تدمر وتحرق بينما الوزير يحمل «الماكيت».

«تطوير» المتحف غير مدرج بالخطط!

تقول د. سهام المهدى الوكيلة السابقة للمتحف الإسلامى: إن الغرض واضح وهو

إخلاء البدروم لدار الكتب فتطوير المتحف لم يدرج فى أى خطة.. ففى عام ٩٥ فى عهد د. عبدالحليم نور الدين أرسلوا خطابا عادياً عن تطوير التحف وأجاب بالموافقة ولكن لم يكن هذا الخطاب مفصلاً أو به برنامج للخطة أو عرض للمناقصات أو غيره.. ولكن مجرد خطاب عادى! وجاء المعمارى «الكومى» وقتها ليرى «نشع» المياه والذى كان سببه دار الكتب.. وجاءت الإدارة الهندسية وقاموا بردم «البالوعات» ورغم ذلك أستمرت المياه فى «البدروم».. ثم جاء عمال الصرف الصحى والإطفاء إلى أن اكتشفوا أن تسرب المياه من الخارج!..

خلاصة هذا كله أنه لم يكن هناك تخطيط لتطوير المتحف أو أى دراسات تفصيلية والنتيجة ضياع البدروم وقسم الترميم.

وتضيف د. نعمت أبو بكر - الرئيسة السابقة للمتحف الإسلامى - أن المتحف بمثابة معهد علمى وليس للمشاهدة فحسب، ومن هنا فإن وجود مخازن داخل «بدروم» المتحف ليس بأمر مخز أو خطأ والأمر نفسه موجود فى كبرى المتاحف العالمية.. ومثال ذلك لو أن عندى «مشكاة وباب وحشوات» باسم السلطان حسن والباحث يريد مقارنتها واستكمال الدراسة مع الأجزاء المعروضة هل الأفضل للباحث أن يكون كل هذا فى مبنى واحد وكتالوج معروف أم يظل يتنقل؟!.. إن هذا أيضاً فى خدمة الباحث الأجنبى الذى جاء لدراسة الأثر وغير ذلك كأننا نفصل الجسم عن الرأس.. فمن الممكن أن أعمل مخزنا على أساس معرض مفتوح.. أما أن أنقل الآثار بحجة ألا أترك شيئاً بالمخازن أو الرطوبة فكل هذه حجج خاطئة.. وتنطوى على عدم معرفة.. وجهل بالتخصص.

أخيراً إن البحث عن أى شىء فى أى موقع بالأثر أصبح يكشف عن عشرات الجرائم داخل الموقع نفسه.. ويكشف عن التسيب الذى وصل إلى أن تقوم عاملة نظافة بتسليم الصور الخاصة بالآثار المسافرة لمعارض الوزير!..

*** دفاع وزير الثقافة عن المتحف الاسلامى وتعقيب العلماء.**

*** الوزير وجه الدعوة لمعارضة ليناقشوا مشروعاته فحضر ٢٣٪ فقط!**

*** أيهما أفضل بقاء الاثار فى مخازنها أم عرضها فى متاحف خارجية بعد سرقتها؟!**

*** مطلوب احترام الوزير لقرار أصدره يحظر تغييرات فى المبانى الأثرية!.**

من حق وزير الثقافة أن يدافع عن مشروعه المشبوه بنقل المتحف الإسلامى.. الوزير

«المهذب» سب معارضيه من العلماء ووصفهم بالتخلف والجمود!.. وزعم موافقة كبار العلماء والمتخصصين رغم أن كبار أساتذة الآثار والعلماء وجهوا الانتقادات العديدة كما أن من استجاب لدعوة الوزارة لايتعدى ٢٣٪، معظمهم لا علاقة لهم بالآثار!.. ويزعم الوزير «الصادق» أن العلماء لم يعارضوا نقل المتحف المصرى كما حدث فى المتحف الإسلامى وهو أمر مردود عليه سواء من تضارب مبالغ الإنشاء أو مشاركة المشبوهين من عصابات المافيا فى المشروع!.. ويفخر الوزير باتساع حديقة المتحف الإسلامى رغم أن مياه رى الحديقة المذكورة تدمر القلعة! . وغيرها وغيرها من مبررات الوزير لقراره المريب ورد وإفحام العلماء له. فماذا عن هذه المساجلات التى تكشف حجم وفكر «زين الرجال» وزير الثقافة؟!.

بداية نشير إلى هجوم العلماء على سياسات التخريب التى ينتهجها وزير الثقافة، حيث انتقد العلماء فى ندوة «الانتماء والأجيال والمشروعات القومية، والتى عقدت بكلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان ـ الأسبوع الماضى ـ انتقدوا ما يقوم به وزير الثقافة من سياسات لطمس الهوية الإسلامية بينما كان يجب أن يستقبل عقب حريق المسافر خانة وضياع المشربيات النادرة.. وها هو يواصل التخريب بنقل المتحف الإسلامى..

وطلب العلماء من د. أسامة الباز نقل مطلبهم بتدخل الرئيس مبارك بإيقاف نقل المتحف ولاسيما أن الرئيس مبارك افتتحه بنفسه وأشاد بالتطوير الذى حدث به.. وأضاف العلماء أنه إذا كان الوزير يزعم أن من يعارضوه يفعلون ذلك لأسباب شخصية وبصورة دائمة، فلتكن لجنة بعيدة تماماً على أن تضم علماء فى جميع التخصصات المختلفة المتعلقة بالآثار ومن أربع عشرة جامعة فى مصر لتحمى المتحف الإسلامى وآثار مصر.. وعلى ثقة من أن أى عالم وطنى متخصص سوف يعارض ما يقوم به الوزير من تخريب.

على الجانب الآخر واصل الوزير تهكمه على العلماء بوصفهم «مدرسين» مشيراً إلى تواضع مكانتهم وعدم تخصصهم وضعف خبرتهم.

ونحن نشير إلى حوار للكاتب الساخر الرشيق أحمد رجب فى معادلته الشهيرة يقول فنان «ناقص» وزير «يساوى» نقاش، ولا نظن أن هناك ما هو شخصى بين زين الرجال والأستاذ أحمد رجب.

وإذا كان الوزير يردد أن مجموعة العلماء والكتاب التى تعارضه هى نفسها التى تعارض كل المشروعات، فيكفى أن نشير إلى أنه على رأس معارضيه علماء مشهود لهم من الجميع بالوطنية الصادقة والخبرة والعلم.. وعلى رأس هؤلاء د. نعمات فؤاد ود. على رضوان، ود. ياسين زيدان، ود. محمد الكحلاوى، والأديب جمال الغيطانى والكاتبة

سكينة فؤاد (أصحاب بلاغ نقل المتحف الإسلامى) وبجانبهم كبار العلماء وعلى رأسهم د. عبد الحميد زايد، ود.مختار الكسبانى، ود. أحمد الصاوى ، ود. محمد عبد الهادى، ود.على صبرى، ود. على الخولى والفنان قدرى كامل، ود. فهمى عبد العليم ود. حجاجى إبراهيم وعشرات العلماء والمثقفين الذين عارضوه فى مشروعات عديدة، أبرزها إقامة فندق بباب العزب بالقلعة، ويكفى أن يشير إلى وجود عشرات التوقيعات ضد الوزير ومشروعاته المخربة ورغم هذا يصف الوزير معارضيه بأنهم قلة وهو يدرك تمامًا أن أنصاره يدخلهم اللجان من جهات لا علاقة لها بالآثار إلا من النواحى الهامشية والأرزقية مثل جهات: الأوقاف والمحليات والأمن وغيرها.. أما العلماء فدائمًا يتلخصون فى «أمين مجلس الآثار» ولعل هذا وراء انتهاج الوزير لسياسة العصا والجزرة أو تعيين غير المتخصصين والصغار ليتولوا أمور الآثار بعد أن خضعت لهيمنة كبير من غير المتخصصين !..

ناجح بـ ٢٣٪

يقول الوزير إننا وجهنا الدعوة لـ٣٩٨ من كبار المثقفين والأثريين والمعماريين والمرممين لبحث تطوير المتاحف، واستجاب منهم ٩٣ وأقروا خطط التطوير..! كان هذا أقصى محاولة للوزير لإقناعنا بمشاركة العلماء والمتخصصين فى خطة التطوير، وهو أمر يطرح أكثر من علامة تعجب، لم يلحظها وزير ثقافة مصر، فنسبة المشاركة بهذه الصورة تكون ٢٣٪ أى أقل من ربع الذين وجهت لهم الدعوة !.. فماذا يعنى انصراف أكثر من ٧٥٪ عن الحضور؟!

الأمر الثانى .. وهو من بالضبط العلماء الذين وجهت لهم الدعوة أم أن معظمهم «أنفار» من الذين يسيرون فى الركب؟!

وما الحال إذاكان جميع أساتذة الآثار الإسلامية بكلية الآثار بل وأساتذة الترميم والتخصصات الأخرى ضد الخطط المزعومة للوزير؟!.. إنه من الطريف أن يقول الوزير عن ضم اللجنة الدائمة لصفوة العلماء .. ومع تحفظنا على العديد منهم إلا أن المفاجأة تجئ فى اعتراض اللجنة !.

هذا مع العلم بأن الأمر فى دعوة خطة التطوير كان يتعلق بالمتاحف بوجه عام .. وحالتنا تتعلق بنقل المتحف الإسلامى .. فهل هؤلاء «الـ٢٣٪ » أقروا نقل المتحف؟!..

وقد أكدت مديرة المتحف السابقة أن الوزير لم يزر المتحف ولا مرة واحدة فى حياته والمرة الوحيدة التى زار فيها المبنى كانت لمشاهدة دار الكتب كما ذكر عضو فى مجلس إدارة «مجلس الآثار» أن المتحف الإسلامى لم يجتمع منذ ثمانية شهور ويضاف إلى ذلك

اعتراض اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بألا يكون تبرير الوزير نوعًا من التضليل!..
وأين إذن العلماء المؤيدون الذين يصفهم الوزير بأنهم مشهود لهم.. وبالضبط مشهود لهم بماذا ؟!! ومن الشاهد؟!

أعضاء المافيا.. خبراء الوزير.

يتساءل فاروق حسنى ـ وزير الثقافة ـ : لماذا لم يعارض أحد نقل المتحف المصرى مثل المتحف الإسلامى رغم مساعى النقل منذ ثلاث سنوات؟!

ومن جانبنا نرجو أن يعود الوزير إلى ما تعرض له من إفحام وهجوم فى ندوة نقابة الصحفيين منذ ثلاثة أعوام مع بدء السعى لهذا النقل المخرب للمتحف المصرى ، كما كشف العلماء تضارب أرقام تكاليف المتحف من الملايين إلى المليارات .. كما نرجو أيضًا أن يرجع إلى ما أثارته «الشعب» والكشف عن أن معظم أعضاء اللجنة الإيطالية للإعداد للمتحف يجرى محاكمتهم ضمن عصابات المافيا هناك !! .. فهل أكثر من هذا يطلب الوزير معارضة العلماء؟!

اللوفر لم ينقل

ويتجه الوزير إلى قبلته بالغرب قائلاً: إن اللوفر والأكاديمية العليا فى بريطانيا والعديد من المتاحف تم تطويرها دون اعتراض.

ويرد العلماء .. هل ما حدث هناك كان تطويرًا أم نقلاً لمتحف ؟!.. هل سمع أحد عن نقل متحف اللوفر أو غيره من المتاحف؟! وهل سمع أحد عن نقل متحف اللوفر أو غيره من المتاحف ؟ وهل سمع أحد عن أمر وتبرير مثل قبول متحف بالعزيزية الاستثمارية (قطاع خاص) بحجة أن هناك سياحًا يعانون من ضيق الوقت فيمكنهم مشاهدة الآثار المصرية والإسلامية معًا!.. أننا نتمنى أن تفتح الأجهزة الرقابية هذا الملف، فدفاع الوزير عن هذا الموقع يعتبر إعلانًا لا يقدر بثمن، ونتساءل هل هناك ضغوط من حاشية الوزير للتفكير فى قبول نقل المتحف الإسلامى إلى هذا الموقع ؟! وهل لبعضهم محال ستزيد أثمانها إلى أضعاف مضاعفة مع نقل المتحف الإسلامى إلى هناك فسعوا إلى الوزير للموافقة على هذا النقل؟! وإذا كان فكيف حصلوا على هذه المحال ؟! وهل فى قضية فوده مثل هذا الأمر وهل هناك مخالفات للمحافظ «النزيه» فى هذا الأمر؟! إننا فى انتظار تحقيق من الرقابة الإدارية أو الأموال العامة يطمئنا ، فقد سبق قيام أباطرة الوزارة والآثار بإخراج أرض من زمام الآثار بمطروح ليحولوها إلى مصايف !.

وينتقل الوزير ليدافع عن إقامة «جراج تحت حديقة المتحف قائلاً: إنه من المشاكل عدم

وجود أماكن للسيارات السياحية .. ويتساءل الوزير: كيف يفكر أحد فى أننا نجور على المتحف ونحن أقمنا حديقة إسلامية ثمانية أضعافها بالمحكى؟!.

ويرد العلماء بأنه بمجرد النظر يمكن اكتشاف عدم إتساع جراج تحت الحديقة لعربات سياحة ، وربما يتسع لموتسيكلات ودراجات بالعافية !.. فهل الغرض من إنشاء الجراج أتوبيسات سياحة أم توسيع أعمال المقاولات ؟! .. وكيف يفكر الوزير فى الأتوبيسات بينما يصر على نقل المتحف؟!.. إذن الأتوبيسات لخدمة من؟!.. ان الحل قد يأتى بطلب الحفر فى الموقع المجاور وهنا تحصل الشركة على ٢٥٪ من قيمة المقايسة وبعدها يحلها الف حلال!.

نرجو من الوزير أن يسأل أصغر مهندس عن تلائم مساحة الجراج تحت الحديقة بالمتحف الإسلامى لأتوبيسات السياحة ؟!! .. هذا بخلاف ما يسببه خطر بنزين العربات من كارثة فيكون الوزير قد استبدل القنبلة أو محطة البنزين التى أبعدها د. قدرى من جوار المتحف بمائة قنبلة وقنبلة؟!

ربك رازقه بجهل .. غانيه عن كل علم

أما عن قول الوزير بإقامة حديقة إسلامية بالمحكى ثمانية أضعاف حديقة المحكى فهو أمر يثير الضحك والشفقة .. فلا يعرف أحد معنى حديقة إسلامية بالمحكى .. هل اتجاه الأشجار نحو القبلة أم ماذا ؟! .. بل وكيف يتفق هذا الوصف الإسلامى مع الرقصات الخليعة التى تجرى فى المحكى ، أو راقصة الصباح بجوار مسجد محمد على ؟! أما عن حديقة المحكى التى يفخر بها الوزير فهى نموذج لهدم القلعة من تسرب المياه على أحجار جيرية كامتداد لهضبة المقطم!.

ثم يدافع الوزير بمساحة الحديقة وهو ما يؤكد جهله بعدم وجود فارق بين حدائق النزهة أو حدائق الحيوان والحدائق المتحفية ، فالأخيرة يعرض بها آثار يتناسب عرضها مع «الخلاء» يا زين الرجال!

ثم يدافع الوزير بطريقة المثل القائل «اللى على رأسه بطحة..». فيقول إنه لا خطورة على الآثار التى تنقل من المتحف فلا داعى «للغمز واللمز» لأن هذه الآثارعهد ومسئول عنها أمناء.. وكم كنا نتمنى أن يجرؤ مدير المتحف ويقول للوزير حقيقة تذمر الأمناء ورفضهم خروج الآثار من باب المتحف وإلا ين يتحملوا المسئولية!.

ويحاول الوزير الإيهام بأن نقل المتحف إلى القلعة سوف يعود بدخل أكبر ، حيث أثبتت الإحصائيات أن زوار القلعة أضعاف من يترددون على المتحف.. ولعلنا نجد اقتراحات بنقل مثات الآثار التى لم تحقق دخلاً مناسبًا للقلعة ولا سيما مع إقامة الفندق لتكون الآثار فى متناول الجميع!!.

ويتساءل الوزير: أيهما أفضل التخزين بالبدروم أم عرضها؟!

ويرد العلماء: إذا كانت دار الوثائق أو مبنى العزيزية لا يصلح أي منهما من الناحية التأمينية إضافة للعرض المتحفي، فتكون صحة السؤال هي أيهما أفضل أن تبقى الآثار في المخازن أم تعرض في المتاحف العالمية بعد سرقة اللصوص لها وبيعها هناك؟ أيهما أولى أن ينفق ٦٠ مليون جنيه لتطوير المتحف ودار الوثائق وأن توجد دراسات استشارية مكررة لهما أي بنفقات مكررة أم توجه الأموال لإنقاذ الآثار المنهارة المعلقة على شماعة الزلزال؟! أيهما أولى جمع الآثار في «كراتين» تمهيدًا لنقلها أم البدء في إعداد والانتهاء من المكان المزعوم للنقل إليه ـ مع التحفظ عليه ـ وهو ما يحتاج إلى سنوات وسنوات؟!

عشرات التساؤلات والانتقادات يوجهها العلماء لزين الرجال وأمين مجلس الآثار.. بينما يشير العلماء إلى أن ما حدث في مجلس الشعب واصطحاب صاحب طلب الإحاطة للوزير عقب السؤال إلى خارج القاعة والعودة معه بعد نصف ساعة يوحي بأن الأمر مجرد تمثيلية ركيكة، وهو أمر لم يعد غريبًا إذا ما علمنا أن مثل هذه اللجان وافقت للوزير على مشروع فندق باب العزب وهو أمر قد يتوافق مع اتجاه هؤلاء الأعضاء من النواحي الاستثمارية وشغل المقاولات وليس مع تخصصهم.. فلا نعرف من بينهم عالمًا أو متخصصًا في الآثر، وربما جاءت علاقة بعضهم بالسياحة والآثار عن طريق مزرعة «لعش الغراب» يمتلكها.. ويورد للفنادق!

وجدير بالذكر إذا لم يحترم الوزير القرار الذي أصدره فكيف ينتظر احترام الآخرين فقرار وزير الثقافة (فاروق حسني) والذي يحمل رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد ارتفاعات المباني في بعض المناطق بالقاهرة التاريخية فقد وضع ضوابط للحفاظ على الطابع الحضاري للقاهرة التاريخية ومنها الحفاظ على التخطيط العمراني للمدينة وعدم إدخال تغييرات جوهرية سواء كانت تخطيطية أو معمارية، مما يؤثر على النسيج العمراني ومراعاة ارتفاع المباني في الشوارع والمناطق التاريخية، ومنع حق الركوب على أي مبنى أثري وعدم التصريح ببناء بدرومات أوطى من منسوب الشارع، هذا وقد نشر القرار المذكور في الوقائع المصرية العدد رقم ٣٢ بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٩١.

ولا نعرف كيف تراجع فاروق حسني عن قراره المذكور، حيث نجد التغير الجوهري بالإنشاءات المعمارية وبما يؤثر النسيج العمراني لمبنى المتحف، ونجد نص المقايسة وطلب الترخيص ببناء «بدروم» لعمل جراج وهو ما يعرض أساسات المتحف للانهيار أو في أحسن تقدير إعادة بناء المبنى ثم يطلقون عليه مبنى أثريًا تمامًا كما يريدون للمسافر خانة بعد أن تسببوا في احتراقها!

وكذلك مخالفة قرار وزير الثقافة رقم ٢١٩٤ لسنة ١٩٨٤ والذى ينص على عدم إحداث تغيرات بالأثر مهما كانت طبيعتها أو نوعها.

أما عن قانون الآثار فإن ما يجرى يعد مخالفة تمامًا للعديد من المواد ومنها المواد أرقام ٤ ,١٣/ ٤ , ٢٠ و٤٣ ب وكلها تمنع مثل هذه الإضافات والتشوهات لمبنى أثرى.

أما المادة رقم ٤٢ فقرة ب فتنص على العقوبة: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على ٥٠ ألف جنيه من هدم أو أتلف عمدًا أثرًا أو مبنى تاريخيًا أو شوهه أو غير معالمه أو فصل جزءًا منه أو اشترك فى ذلك ..

إن المعنى فى التحدى لتغيير معالم مبنى أثرى فإن الأمر سوف يستوجب نقل الاثار المعلقة بالأسقف أو الموجودة بالحوائط أو حتى التى على الأرضية بحجة الحفاظ عليها ليصبح نقل المتحف الإسلامى أمرًا واقعًا وهذا هو بيت القصيد!

أخيرًا إن حفظ النائب العام للبلاغ بناء على معاينة أكدت عدم وجود تخريب بالمتحف الإسلامى لا يعنى مبالغة وتجاوز العلماء والمثقفين فى بلاغهم .. بل إن البلاغ جاء فى وقته تمامًا فأوقف التخريب الناتج عن نقل الآثار وتصريحات الوزير نفسه أكدت أنه كان ينوى نقل الآثار إلى موقع آخر بالقلعة.. أما الجانب الآخر من التخريب والخاص بالمبانى وإضافة٨٥ طن حديد وعمل كمرات (أى دور مسروق) وعمل جراج ... إلخ فهى حقائق وتحت أيدينا كافة مستندات العملية وحجمها وأوضحناها مرات عديدة.. ولكن كل ما فى الأمر أن العمل لم يبدأ بعد ولذا لم يحدث التخريب أى أن البلاغ فى هذه الحالة تحفظى وفى هذا نشير إلى أن تضارب شركة المقاولات هو الذى أرجأ العمل أولاً.. وقلنا أن اختلاف شركات المقاولات جاء رحمة بالمتحف الإسلامى !.. والخلاصة أن البلاغ أوقف التخريب الذى كان يُعد له .. وهو المطلوب .. ومن هنا فإن البلاغ صادق وناجح رغم حفظه .. والمعركة لم تنته بعد لأن مشروعات الوزير دون دراسة عملية لم تتوقف بعد!.

آخر عجائب المشروعات:

إنشاء متحف للأبواب.. والخوف من التفكير فى متحف «الأكر والطفاشات»!

هل يمكن استرداد باب مسجد السلطان حسن من السفارة الفرنسية؟!

أتصل بى مصدر أثرى وسألنى هل سمعت عن مساعى فاروق حسنى وزير الثقافة لانشاء متحفاً للأبواب؟!..

حقيقة شرد ذهني و«سرحت» بابتسامة عريضة.. وجالت بي الخواطر والتساؤلات هل هي محاولة لجمع أبواب المتاحف التي خذلته مثل ابواب المتحف المصرى والذى هلل لتركيبها فاذا بتحاليل معمل الفلزات يكشف انها مصنوعة من صفيح «البستلات»!.. أو أبواب متحف النوبة الذى تكلف مبالغ طائلة حيث أنها تفتح «الكترونيًا» فإذا بالاكتشاف أنها تفتح من تلقاء نفسها ليلاً وهو ما سبق أن نشرته وتدخلت أجهزة الأمن!..

حسناً.. هل تجرأ الوزير وقرر اتخاذ موقفاً واحداً ضد الفرنسيين فقرر أعادة باب مسجد السلطان حسن من السفارة الفرنسية بالجيزة.. أم أنه قرر تنظيف أبواب القاهرة من القمامة وجراجات «الكارو» ليجعلها متحفاً مفتوحاً فى أبهى صورة حضارية؟!.. ليس معقولاً أن يكون هذا تفكير الوزير..

إذن ربما يكون متحفاً لباب العزب.. فمحامية فى القضية تحدث وهو يتصور ان باب العزب هو باب وليس منطقة أثرية!

ما هى الحكاية بالضبط؟!

الشاعر والكاتب الكبير فاوق جويدة - المتألق دائماً - أنتقد هذه الافكار بموضوعية وغيرة على الآثار، وتعجباً لما يحدث لها.. وتطرق الحديث إلى رأى الخبير المتخصص د. صالح لمعى.

عبد الله العطار - رئيس قطاع الأثار الاسلامية والقبطية - رد بان لجنة حفظ الأثار العربية وافقت عام ١٩٠١ على ترميم الباب الرئيسى بمسجد الأشرف برسباى، ونقله للعرض بمتحف الفن الإسلامى ومازال موجوداً به، كذلك قامت بنقل باب مسجد الصالح طلائع إلى المتحف الإسلامى وقامت بتركيب نموذج طبق الأصل.. كما دافع العطار فى أكثر من موضع عن هذا القرار بقوة.. إلى أن هاجم د. صالح لمعى بالنسبة للاداء فى مسجد الكردى.

وعقبت الكاتبة الوطنية سكينة فؤاد: على رئيس قطاع الآثار الإسلامية والقبطية أن يستكمل الخبر بأن النقل تم بعد أن تداعت واجهتا المسجدين أى أنهما لم ينتزعا من أثر سليم قائم، ذلك الفعل الذى لا يقره قانون آثار ولو كان الادعاء بان عرض الأبواب بالمتحف هو صيانة لهذا العنصر الفريد فمردود عليه بالصيانة والترميم.. أما العجب فهو ما يقال إن الأبواب موجودة بشوارع وحارات القاهرة التاريخية مما يعرضها للتلف والتلوث.. أليست مصر بصدد مشروع ينفذ الآن ويتكلف المليارات لإنقاذ القاهرة التاريخية.. ولا شك أن الصندوق العربى للإنماء يستحق كل التقدير ولا شك أنه يتداخل فى إطار الاحتياجات الوطنية أى لا.. ووفق الرد المنشور فمشروع الصندوق لحماية أبواب القاهرة التاريخية يتضمن توثيق أبواب الآثار الإسلامية بالقاهرة وترميمها وإقامة متحف

للأبواب وترميم بقايا قصر الابلق بالقلعة وإقامة المتحف بها.. إذن جوهر المشروع للحماية والتوثيق، فأى قدرة قادرة وأى خفايا جعلت الحماية بالنزع وليس بالترميم والصيانة.. أما متحف الأبواب فبديهية البديهيات أنه لما تداعى أثره وبقى الباب وحده.. أو أنه بمناسبة دخولنا عصر القضاء على الآثار واستبدالها بالمستنسخات الحديثة كما بشرنا بعد حريق المسافرخانة وبدلا من ضياعها بالحرق ما أسهل فكها وتوزيعها على متاحف متخصصة واستغلال أراض تقدر بمليارات أو أن بيت القصيد هو حل مشكلة باب العزب وعمل «ماكيت» له فى متحف الأبواب لازاحته من طريق مشروع الفندق والمقاهى والملاهى وإسكات الأصوات الرجعية والمتخلفة كما وصف وزير الثقافة الذين يعارضون مشروعات تألق الاستثمار على وجه الآثار!! ونسوا ان باب العزب ليس مجرد بوابة ولكن ١٧ فدانا من ارض الاثار!! وأقول لصندوق التنمية. مع كل التقدير لجهوده وراء حفظ الآثار ـ رجاء اللحاق بدار ابن لقمان حيث أسر لويس التاسع فى المنصورة.. فهى على وشك الانهيار بكل رموز المقاومة والانتصار التى تحملها والتى يبدو أن البعض لا يريدها شامخة وحية وشاهدة.. وهناك أثر طباطبا.. الوحيد الباقى من المرحلة الإخشيدية والكثير.. الكثير من المهدد والذى على وشك الانهيار ومع ذلك نملك رفاهية وجراة نزع أبواب آثار قائمة وإقامة متحف لها!!!

على جانب آخر جاءت المفاجأة فى تصريحات مصدر أثرى كبير وأحد أعضاء اللجنة الدائمة للآثار ان المعركة القائمة لا أساس لها.. ولم يطلب أحد «خلع الأبواب بهذه الصورة التى نشرت.. حقيقة الأمر ان هناك طلب قُدم لتوثيق وترميم وإصلاح الابواب الخشبية الموجودة بالآثار وعمل متحفاً لها.. ولم يقل خلع الابواب من الاثار ولو حدث لشُنق جميع أعضاء اللجنة! وقد سبق ان تعرض باب السلطان أيف بك لتعديات منذ سنوات ونحن لا تعالج الخطأ بخطأ.. وتأمين الابواب لا يعالج بالصورة التى نشرت.

وهل نحن ملكيون أكثر من الملك إذا كان الوزير ورئيس الاثار الإسلامية لم يقل أياً منهما ذلك؟!.

وتساءلت بدورى ان دفاع مجلس الأثار يأتى من مسئول مختص.. ترى هل ورّطه المسئول الكبير وأملاه رداً ينزلق به إلى قضية إذا ما تعرض لخبير استشارى كبير؟!.. وماذا عن سمعة آثار مصر عندما يناقش الموضوع فى إجتماع المجلس الدولى للآثار بمراكش؟!

لاعجب فالافكار الغربية عهدناها.. وربما نسمع غداً عن متحف «للأُكر».. أو ابتكار جديد بانشاء متحف «للطفاشات».. ربما يكون مطلوبًا فى هذا العهد!.

تفاصيل المؤامرة
على الآثار الإسلامية

- إعلانات الدعوة لمشاهدة آثار مصر تتجاهل الهوية الإسلامية!
- خبراء الترميم : مشروعات الوزارة تهدد بإخراج اثارنا من قائمة التراث العالمى.
- هذه هى القاهرة الفاطمية التى يهلل لها وزير الثقافة وجريمة كوبرى الأزهر.
- الأوقاف تنافس هيئة الآثار على هدم المساجد الأثرية!
- أخطر تقرير رسمى يكشف عن أخطاء جسيمة بترميم الأزهر.
- أساتذة وخبراء الآثار يكشفون جريمة هدم وإعادة بناء الأزهر!
- من يحاسب وزير الثقافة على حرق المسافر خانة.
- عرض للحرائق التى تعرضت لها الآثار.
- مفتاح المدينة كان حقيقة مع أبواب القاهرة وليس رمزا!
- الأسبلة تشكو الظمأ من ظلم الإهمال!
- جلال مآذن مصر المحروسة وقاهرة الألف منذنة.
- منذنة مسجد الأمير حسين الأثرية ذابت فى مياه المجارى!
- منذنة مسجد المجاهدين بأسيوط تلحق بمصير منذنة الرماح!
- المدرسة الصالحية خرجت من تعداد الآثار إلى البوتيكات!
- وكالة الصناديقية .. تصدى المستأجرين لهدمها من أجل الاقامة بها!
- خمسة آلاف شاهد أثرى بالصعيد تلقى بالوداع الأخير
- أكبر مذبحة للقصور والفيلات وتحويلها إلى غابات أسمنتية
- نداء عالمى لإنقاذ الفسطاط وتحويلها إلى متحف عالمى.
- جامع عمرو الوليمة الأخيرة لوزير الثقافة !

هل هى مؤامرة فى عهد فاروق حسنى على آثارنا الإسلامية؟!

* **إعلانات الدعوة لمشاهدة آثار مصر تتجاهل الهوية الإسلامية .. والمتحف الإسلامى غير مدرج على زيارات السياح!**
* **مفتشو الآثار والمرشدين السياحيين الوجوه المنوط بها إبراز حضارتنا لا تجد من يحل مشاكلها!**
* **مفتشو الآثار يعانون من ضعف المرتب وعدم وجود نقابة والمرشدين السياحيين وصلت نقابتهم للشرطة والمحاكم!**

يبدو أن المؤامرة على آثارنا لا تتوقف على إهمال المسئولين بوزارة الثقافة ومجلس الآثار وحدهم!

فإعلانات الدعوة لمشاهدة آثار مصر تتغافل ذكر الدعوة لزيارة أية آثار إسلامية !.. وتغفل وتسقط حضارة ١٤ قرنًا ومدينة الألف مئذنة والرموز والهوية الإسلامية وإبداعات وحضارة الفنان المسلم !. وحتى بعد مجيئ السياح فهناك من الأماكن الهامة غير مدرجة على البرامج السياحية ومنها متحف الفن الإسلامى!!!

يضاف إلى ذلك إهمال المناطق الأثرية سواء الفرعونية أو الإسلامية .. كما أن العنصر البشرى الذى يعرّف السائح بحضارتنا يغرق فى المشاكل فمفتشوا الآثار لا يحصلون إلا على «الفتات» من المرتبات الهزيلة والمرشدين السياحيين غرقوا فى عشرات المشاكل بسبب ما يحدث داخل نقابتهم وهو ما يهددهم بالضياع وفقد وظيفتهم!

ومن هذا كله لم يصبح غريبًا ان مصر التى تمتلك أكثر من ثلث آثار العالم لا يرتد إليها العائد المناسب من الزيارات ليقل كثيراً عن دول أقل منا فى عدد الآثار وفى قيمتها وفى تاريخها وحضارتها!

بداية أكدت المصادر الأثرية على أن أحد أهم أسباب ضعف إيرادات متحف الفن الإسلامى هو عدم إدراجه ووصفه على البرامج السياحية وبالتالى فإن السائح الذى يأتى إليه يأتى بجهد فردى .. ومع عدم الاهتمام بالإشارة إلى هذا المتحف رغم ما يضمه من أروع إبداعات الفنان المسلم أصبح بعيدًا عن ذاكرة السياحة وكثيرين من المرشدين السياحيين ! .. وهو ما أعطى وزير الثقافة «حجة» يتزرع بها لنقل المتحف!

أما محاولة تبرير ذلك بعدم وجود أماكن لانتظار عربات السياحة - وهو ما يمنح وزير الثقافة مبرراً خاطئًا لإقامة جراج أسفل المتحف يهدده بالانهيار - فبعيدًا عن أن

الجراج الذى يقترحه الوزير أسفل الحديقة المتحفية لن يتسع لأية عربات خاصة مع كبر حجم عربات السياحة فإن يمكن فى إطار التعاون مع المحافظة والأجهزة المختلفة عمل جراج فى قرب المتحف وهناك أكثر من موقع يصلح لذلك .

ويبدو أن تجاهل الآثار الإسلامية وعدم إدراجها على الخريطة السياحية لا يقتصر على المتحف الإسلامى .. فمحطة (C.N.N) تبث إعلانًا تموله وزارة السياحة - يدعو المشاهدين فى العالم إلى زيارة مصر أرض الفراعنة والمعابد .. أرض فتوحات الإسكندر الأكبر ومسرح غرام أنطونيو وكليوباترا.. مصر مهبط الوصايا العشر على موسى وأرض مسار العائلة المقدسة..

ويصاحب كل جملة أو عنوان لقطة معبرة من الأفلام العالمية ثم يختتم الإعلان بمشهد لأوبرا عايدة بجوار الأهرامات وصوت المعلق يقول: تعالوا شاركونا الألفية السابعة .

أما عن الآثار الإسلامية والألف مئذنة وإبداعات الفنان المسلم والرموز الإسلامية كالأزهر وجامع عمرو وغيرها والتى تشمل أربعة عشر قرنًا من ضمن الألفية السابعة فكأنها لم تكن فى نظر أصحاب التسويق السياحى لمصر فى الخارج ولا يعرف أحد لماذا يخفون الهوية الإسلامية علمًا بأننا من خلالها يمكن أن تكون إطلالة لعظمة الإسلام والإبداع والفن الإسلامى والحضارة الإسلامية!

كان هذا من أبرز السلبيات فى الدعوة للإعلان عن السياحة فى مصر وكأنه لا يكفينا أن الدعوة إلى السياحة العربية أصبحت مع تحول كافة قنوات التليفزيون والفضائية المصرية إلى إذاعة الرقصات وأغانى حفلات مارينا وغيرها مما يصور بأن كل بنات مصر راقصات وليس أمامهن وورائهن سوى الرقص والغناء الخليع!

وإذا كان هذا عن الإعلان فإن المواقع المعدة لزيارة السائح هى الأخرى أصبحت أكثر سوءًا فى عهد فاروق حسنى ولعل مبررات حريق «المسافر خانة» تجيب عن ذلك وهو انتشار القمامة حول الآثار فى كل المواقع .. وحتى الآثار الفرعونية تجد نفس الإهمال وعلى سبيل المثال لا الحصر - نجد المنازل القميئة ونشر الغسيل ملاصقًا لمعبد أدفو .. ونجد القاذورات عنده على جانبى طريق الأهرامات وتحول المنطقة الأثرية بسقارة إلى ملعب كرة للفرق المدرسية وهو ما شكت منه المرشدة السياحية مايسة مصطفى الديوانى..

أما عن العنصر البشرى الذى يتعامل مع السائح فهو مطلوب منه أن يصف آثارنا وحضارتنا بينما هو مغبون ومظلوم على طريقة «أوصف للناس الجنة وأنا فى النار»!.. فيلاحظ الآتى:

أن الوجه الأول لـلتعبير عن آثارنا هم فئة مفتشى الآثار وهى فئة مظلومة ومعرضة

للإصابة بـالإحباط .. فمفتش الآثار خـاصة من العامليـن بالعقود يحصل عـلى مرتب لا يتجاوز ١٢٠ جنيهًا بعد أن خفضت أجورهم.. ولا يصرف مرتبه فى موعده! ولا يحصل علـى حوافز أو مـكافآت أو أى ميـزة إضافيـة وهو مرتـب أقل من السـعاة .. مما اضـطر بعضـهم للجوء لـعمل إضافـى فى أى موقع .. بل إن بـعضهم اضطـر لأعمال مثـل بيع «الملابس» وغـيرها ، وهو ما لا يـتفق مع مكانـته ودوره فى الحفاظ عـلى أغلى ممتـلكات الوطن من الآثار والتـراث وللآسى والأسف يأتى هذا فى الوقت الذى غـيرهم «يغترف» من أموال الآثار ويحصل عـلى مكافآت بآلاف الجنيهات «وسفريـات» متلاحقة .. وكل هذا يـنعكـس فى التـعامل مـع الآثار .. إضـافة إلى تـعرض مفـتش الآثار لاعـتداءات متكررة.. لذا فإننـا نؤكد على ضرورة الارتقاء بمفتشى الآثار من كـافة النواحى.. وإنشاء نقابة للأثريين إذ كيف نمتلك أكثر من ثلث آثار العالم ويمتهن مفتشى الآثار ؟! بل وصل الأمر إلى تجـاهل خريجـى معهد تـرميم قنا واكـتظاظ مجـلس الآثار بتـفضيل الـدبلوم الصناعى والـتجارى عليهم؟!! ان هذا الموضـوع يحتاج إلى وقفة من كـافة الأجهزة ومن مجلس الشعب والذى سبق أن وافق على زيادة مرتبات الشرطة وعمل مفتشى الآثار لايقل بحال عن حماية أمن الوطن بل هو عين أمن الوطن وقوميته.

- أن هناك قـضايا كشـفت عن «تزويـر» تذاكر الزيـارات خاصة فى المـناطقة الأثـرية بالأقصر وهو ما يعنى ضياع موارد الدولة لـصالح فئة من اللصوص والمزورين .. وللأسى والأسف توقف التحقيـق وكشف أبعاد القضية وهل وراءها بعض كبـار المسئولين بالآثار .. ومن المكن أن يـكون مثل هذا الفساد فى إهدار الـعائد من السياحة متـكرر فى أكثر من موقع خاصة أنه سـبق حدوث أمر مماثل فى سقارة والهرم وغيـرها !.. وقد تكشفت قضية بالمتحف المصرى ولكن كيف تركوا «كل العائلة» فى سلة واحدة!!

أما الوجه الثـانى للتعبير عـن آثارنا فهم المرشدين الـسياحيين وهم أيضًـا يعانون من عشرات المشاكل ومنها:

أن هناك مشاجرات بين المـرشدين السياحيين فى مواقع الآثار واتهـامات متبادلة عن العمـولات بل وفى إحداها جاءت مـن شخص يشغـل موقعًا مسـئولاً بنقابة المـرشدين المفترض أنها تدافع عن أبنائها إضافة إلى تصرفات غير مسئولة مثل الإصرار على دخول مجموعة سياحية إلى المتحف المصرى بدون مرشد أو مترجم!

للأسف الـعديد من شركـات السياحة تـؤثر السائح عـن الحفاظ على الأثـر أو حتى الموازنة بين الأمريـن .. فنجد عدم الالتزام بالتعـليمات وبالطبع يجيـئ ذلك مع استغلال ضعاف النفوس بالهدايا والأموال!

- بدلاً من حل مشكلة المرشدين السياحيين الواجهة التى تنقل قيمة آثارنا وحضارتنا للسائح - إذ بالنقابة والمفترض فيها حل مشاكلهم تغرق فى الانقسامات والمشاكل فانقسمت إلى جبهتين الأولى تضم ستة أعضاء (سعادات سلامة - أمير سيد - نادية خليل - نجوى جاد- سونيا طبيب - أبو العز سالم) والثانية (النقيب ثروت حسنين وسلوى طلبة ومحمد غريب) وحاولت الجبهة الكبرى عقد جمعية عمومية وإسقاط النقيب وما يهمنا هو تهديد مستقبل المرشدين فى تطبيق نص «نائم» بعقد اختبار دورى عند تجديد التراخيص ! .. أى من الممكن أن يجد العضو نفسه بلا مهنة وهو ما أدى إلى استنكار جموع المرشدين والجبهة الكبرى رغم أنهم لا يخشون الاختبار ولكنها مهانة لم تحدث فى أى نقابة أخرى..

ولم تتوقف الكوارث عند هذا الحد فقد تم منع سعادات سلامة وكيل النقابة من الدخول وتهديدها بالاعتداء رغم أن من ضمن مهامها دراسة ملفات القبول ولجنة القيد بصفتها رئيس اللجنة .. وهو ما يعنى توقف دخول أعضاء جدد للنقابة !وقد جاءت المزاعم بعدم الحصول على الحقوق فى جمعية الإسكان وقد فندها أبو العز سالم رئيس الجمعية وتحول عمله التطوعى والنظيف إلى «جزاء سنمار»! وها هو وزملائه يحاولون إضافة خدمات مساكن وقرى للأعضاء .. وبالطبع لم يصمت أعضاء الجبهة الكبرى بل كشفوا عن انحرافات مالية جسيمة فى التعيينات بالمواقع المالية الحساسة والقرارات الانفرادية للنقيب وغيرها إلى آخر الانحرافات.

وللأسى والأسف إهمال حل هذه المشكلات والصراعات سواء التى يتعرض لها مفتشو الآثار أو المرشدين السياحيين تعود بالسلب على آثارنا فمن غير المعقول أن يكون المنوط بهم إبراز صورة حضارتنا غارقين فى المشكلات بدلاً من حلها وتوفير عوامل النجاح وكأنه لا يكفينا عدم وضع أجمل آثارنا الإسلامية على خرائط ودعوات الزيارة السياحية لمشاهدتها والتعرف عليها.

خبراء ترميم الآثار ينتقدون مشروعات فاروق حسنى الجارية:
مشروعات الوزارة تهدد بإخراج آثارنا من قائمة التراث العالمى
مشاركة الطلاينة فى المتاحف والفنادق تؤكد عودة عصر الامتيازات الأجنبية!

انتقادات علماء الآثار ضد مشروعات - وزير الثقافة - لم تتوقف بعد.. أساتذة الترميم أوضحوا خطورة مايجرى على الساحة وفى جميع الآثار الإسلامية والقديمة.

الإسراع بالاستعانة بالخبرات الأجنبية رغم وجود الخبراء المصريين بشكل يوحى بعودة

الامتيازات الأجنبية.. اهتمام الوزارة أصبح مقصوراً على المشروعات التجارية دون الترميم.. الخلط بين الترميم والتجديد أصبح سمة مشروعات الوزارة.. ما تقوم به شركات المقاولات هو عمليات بناء وتجديد ولايتعلق بالترميم.

كل هذا يهدد بإخراج آثارنا من قائمة التراث العالمى خاصة بعد مهزلة ترميم الأزهر والعبث باثار القلعة ويجىء ذلك فى الوقت الذى تقوم فيه الدول الأوربية.. بالحفاظ على «أكواخ» قديمة رغم تقدمها والعيش فى أزهى عصورها؟!

فماذا يقول الخبراء وأساتذة اللآثار؟!

بداية يؤكد د. صالح لمعى مدير مكتب التراث العربى واحياء العمارة الاسلامية وممثل مصر فى الهيئات الدولية المهمة بالآثار وصاحب المساهمة فى ترميم آثار القدس والتراث الاسلامى العالمى يؤكد على خطورة ما يجرى فى الآثار من ترميم خاطئ بصورة تهدد باخراج آثارنا من التراث العالمى ويضيف انه شارك فى مؤتمرات دولية عديدة وقد وجه المشاركون عشرات الانتقادات للترميمات الخاطئة فى الآثار بمصر أبرزها ما حدث فى ترميم الأزهر وقد أدانه مؤتمر عقد مؤخراً باليابان.

وعن رأى أساتذة الترميم بكلية اللآثار.. يقول د. ياسين زيدان. ساخراً: نجد أن وزارات الثقافة والتراث فى جميع أنحاء العالم تناشد الجهات والهيئات المختلفة الحفاظ على الآثار، ولما كانت مصر بلد العجائب، فإن جميع الجهات والهيئات تناشد وزارة الثقافة المصرية الحفاظ على الآثار.

ويضيف د. ياسين زيدان: أن الوزارة بين الحين والآخر تفاجئنا بمشروعات عجيبة تنافى الحقيقة ولا تهتم بالآثار ولكم الموضوع هو مشروعات.. وأغلب الآثار الإسلامية تهددها المياه الجوفية ومازلت مصلوبة منذ الزلزال دون تحرك من الوزارة! ثم نفاجأ بمشروعات عجيبة مثل إنشاء إسناد وبوتيكات «بأبو الهول» ومنتجعات بباب العزب.. والتجديد الكامل للأزهر!.. وكلها مشروعات لا تهتم بالترميم وبعيدة عن المواثيق الدولية.

ويتساءل د. ياسين زيدان: ماهى حكاية الجانب الإيطالى فى كل هذه المشروعات؟.. فهو يقوم بتنفيذ متحف الحضارة الجديد.. فهل عجز بناة الأهرام عن تصميم متحف جديد؟! نعم من الممكن الاستعانة بالتقنيات الحديثة من إيطاليا أو غيرها.. أما تصميم المتاحف وخلافه فلابد من الرجوع للخبرات المصرية أولاً..

ثم يظهر الجانب الإيطالى فى باب العزب.. فهل عادت مصر إلى عصر الامتيازات الأجنبية؟! سؤال صريح نوجهه لوزير الثقافة.

أما الأغرب ألا يتصدى للمشروع مجلس الآثار، بينما يتصدى الوزير مباشرة.. وهو أمر عجيب، لأن الوزير ليس مختصا فى النواحى الفنية والأثرية حتى يقرر مثل هذه الأمور الخطيرة. فإذا كانت هناك مدارس متباينة للترميم بعضها يؤمن بالاستكمال والإضافة، إلا أنه بعد المؤتمرات العالمية المتكررة أصبحت هناك نظرة واحدة لجميع مدارس الترميم فى العالم وهى الحفاظ على الأثر فقط دون الاستكمال والإكمال.. أما لدينا فى مصر فالأسف يوجد خلط بين عمليات الترميم وعمليات التجديد.. وما تقوم به الآن شركات المقاولات غير المتخصصة هو عمليات بناء وتجديد وليست عمليات ترميم.. وأؤكد أن ماتم قديما فى الترميمات تتجه المدارس العالمية المختلفة لإزالتها حتى يكون الأثر بشكله الحقيقى الذى وجد عليه أثناء الكشف أو الحفائر.

وإذا كانت وزارة الثقافة تتجه لعمل مثل هذه المشروعات المخالفة للقواعد الدولية، فإنها سوف تنتهى بإخراج هذه الآثار من التراث العالمى فى الوقت الذى لانجد فى المتاحف المصرية على الإطلاق أية شرائح ملونة أو شرائط فيديو أو كتالوجات أو النماذج الأثرية وكان الأولى بالوزارة أن تتبنى مثل هذا المشروع خيراً من إنشاء فندق بالقلعة!

ويضيف د. ياسين زيدان بحسرة وأسى: من العجيب أننى كنت فى زيارة إلى المانيا ووجدت أغلب السياح الألمان يتجهون لشراء مقتنيات خان الخليلى من هناك، لأن هذه الصناعة فى مصر أصبحت غير دقيقة.. ألم يكن من الأولى أن نهتم بهذه الحرف وتجويدها لتنافس الصناعات العالمية، بدلاً من الحرب الدائرة التى يشنها الوزير من أجل إنشاء فندق وبوتيكات؟!

درس من أكواخ أوربا

ويتساءل د. محمد عبدالهادى أستاذ ترميم الآثار قائلاً: من أين أتى الوزير بإقامة فندق؟! هل فى زياراته اواسعة بالدول المختلفة شاهد مثل هذا الأسلوب؟! ما من دولة عربية أو أوربية إلا وبها آثار.. ورغم التقدم الهائل، إلا أنها مازلت حتى اليوم ترى المدن تحتفظ بأصالتها وتخطيطها المعمارى.. بل وحتى نظم الإضاءة.. ومازالت تحترم حرمها وتمنع إقامة مبان بها أو بالقرب من حرمها.. بل أوجدوا نظاماً للانتقال لايترتب عليه أذى للمنطقة.

شىء آخر وهو إذا كانت «اليونيسكو» والمواثيق الدولية تطالب بالحفاظ على هذه الآثار.. ألسنا جزءا من هذا المجتمع الإنسانى.. إن الحفاظ على الآثار القديمة متفق عليه منذ القرن الـ ١٨.. وعالم الترميم الفرنسى لى دوك ذكر أن الهدف من عمليات الترميم

وصيانـة الآثار هو الحفـاظ على أصالة المبنى والعـود به إلى ماكان عـليه قديـماً.. بل إن روسكين عالم تاريخ العمارة والفنون الإنجليـزى قال: يجب علينا أن نحافظ على أصالة الأكواخ التى كان يعيـش بها أجدادنا.. هذا وأوربا تعيش أزهى عصـورها.. فكيف نأتى اليوم ويفكر المسئـولون بالوزارة بتحويل جزء عزيز من قلعـة صلاح الدين إلى فندق؟.. هل أخذ الوزير وجهة نظر العلماء أو حتى رجع لتلك الأمثلة والنماذج التى نقدمها له من أوربا المولع بها؟! إن كل دول العالم تلجأ إلى المتخـصصين عندما تريد أن تنفذ مشروعا من مشروعات الـتنمية وليس هذا الأسلوب رفـاهية إنما هو الأسلوب الصحيـح للحفاظ على الآثار وأصالـتها، ولو تركت آثارنا لمثـل هذه القرارات لخرجت بعد فـترة وجيزة من دائـرة التـراث الإنسـانى.. ونـحـن نعـلم تمـاما أن تـراثنـا المـصرى جـزء لايتـجزأ مـن ضميرناالقومى.. بل إن هذا الضمير يتوهج من موروثنا الثقافى العظيم.

وقد كشفت الرسالة العملية «الماجستير» التى حصل عليها م. هانى ميلاد تحت أشراف د. زكى حواس و د. فهمى عبدالعليم و د. محمد الصهبى ود. حسام الدين عبدالحميد و د. سعيـد الدبيكـى كشفت عـن سلبيـات عديده فى الأثـار الإسلامية حيـث أن فلسـفه الرساله هى دراسـة الوحدة والعنصر الانشائى لـلمبنى الأثرى وقد أشتملـت على جانب تطبيقـى على حالات الأثر فى مدرسة وجامع الأمـير عبدالغنى الفخـرى (البنات) ورصد وحساب مـيل المئذنه وتـرميم بيت الـهراوى ومشروع الجامـع الأزهر حيث استـخدام فى ترميمه نـحو أربعة ألاف طن أسمنت وأنه انتـهى إلى أقرب من التجديد عـن الترميم!.. كما تناول مشكلة ترميم الكنيسة المتعلقة وارتفاع منسوب المياه الجوفية.

وأنتهـت الرسالة إلى التـوصية باختـيار مواد ترميـم متجانسة مـع مواد البناء الأصـيلة واستخدام وسائل علمية حديثة بشرط سبق تجربتها والحكم عليها بعد مدة زمانية تتناسب مع الأثـر وأن يثبت كفـاءتها واعـداد معـايير ودلـيل أعـمال تنـناسب مـع عراقـة الآثار وخصوصيتها كذلك أعداد وتدريب كوادر من العمال والفنيين والمهندسين المخصصين فى ترميم الآثار.

وبالمناسبة نشير إلى ما ذكره عالم آثار وهو أحد اعضاء اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية وعضو بشـعبة التراث بالمجالـس القومية المتخـصصة انه بالنـسبه لما يقوم به أسـعد نديم ـ رئيس جمعيـة المشربية ـ فهو فى الحقيقة دكـتوراه فى الفكلور الشعبى ولـيس مرمم ولكنه أكتـسب خبرة وهـو يستـجيب للـنصائح وعـندما طُـلب منه الاسـتعانـه بخبراء فـى أثر «السـحيمى» استعان بهـم ونجح إلى حد كـبير، كمـا نجح فى تعـاون عربى وتمويـل من صندوق التنـمية الكويتى وهو مـا يساعد على ترميـم الآثار الاسلامية المعرضة لـلضياع. ولامانع من إسناد عمليات إذا جاءت تحت شرط الاستعانة بخبراء فى الترميم.

على جانب آخر كم ذكرت تحذيرات العلماء من خطورة الكارثة حيث سبق أن أكد الدكتور كمال حفنى مدير معهد بحوث المياه الجوفية أن مشكلة المياة تحت القاهرة الكبرى أصبحت فى حجم الظواهر الطبيعية التى لايمكن التحكم فيها أو أيقاف حدوثها.. وأنه تم اجراء دراسة ميدانية أكدت تأثر معظم الأثار بامتصادى المياه من خلال الجداران وتحللها بل وسقوط ما تم انجازه من ترميمات وطالبت الدراسة بسرعة تغيير شبكات المياه والصرف. وحذر د. عزت صقر أستاذ التخطيط بكلية الفنون الجميلة من خطورة المياه الجوفية وتهديدها بإزالة الآثار الإسلامية خلال ٤٠ عاما فقط رغم أعمال الترميم وأن المياة ترتفع بمعدل سنتيمتر سنويا بالأضافة إلى الأملاح التى تنخر فى الأثار وأن الكارثة تتفاقم حيث أصبحت أزالة المياه خطرا على الأثار حيث أصبحت ازالة المياه خطرا على الأثار حيث يؤدى إلى تخلخل التربة ثم سقوط الأثر كما حدث .

وتناول د. صالح لمعى مدير مركز إحياء تراث العمارة الأسلامية أبعاد المشكلة وأكد أن المياه المؤثرة هى المياة السطحية وهى تسربات من الصرف الصحى والمياه وبها نسبة كبيرة من الكبرتيات والأملاح التى تصل فى بعض المناطق إلى عشرة أمثال المسموح به فى مبانى الخرسانى المسلحة فما بالك بالحجر، وتتفاقم المشكلة باتصالها بالمياه الجوفية الموجودة أسفل القاهرة القديمة وترتبط المشكلة أيضاً بنقطة أخرى وهى تذبذب مستوى المياه بين الارتفاع وتهديد الحوائط ثم الانخفاض فيحف الحجر وهذه العملية تؤثر على صلابة الحجر لأن المادة الرابطة به هى كربونات الكالسيوم حيث تتحلل ويصبح الحجر هشاً أما المشكلة الثالثة فهى ضعف التربة وهبوطها وهذا يرتبط بطبيعة التربة المصرية المالحة مما ينشط الأملاح عند اختلاطها بالمياه تظهر على السطح فى صورة بلورات ملحية تؤدى لتقشير الحجر.

نفس الخطورة سبق أن أكد عليها د. على صبرى أستاذ ميكانيا التربة ووضع حلول عديدة بحكم تخصصه خاصة بما وضعه عن دراسات لانقاذ أثار جامع عمرو والكنيسة المعلق وحصنى بابليون لو أخذوابها لحُلت كافة المشكلات وأوضح المرمم قدرى كامل خطورة عدم الأخذ بها..

وعن خطورة المشكلة سبق أن ذكر د. ممدوح يعقوب مدير الأدارة الهندسية السابق بهيئة الأثار: أن بالقاهرة وحدها نحو خمسمائة أثر اسلامى مهدة بالانهيار، فسوء أستخدام النسيج العمرانى حول الأثار يشكل خطورة عليها.. وأن الأثار خاصة بمنطقة المعز بنيت أساساتها «بقصر ملى» وهو نوع من مواد البناء يضم الجير والرمل وغيرها تأخذ فترة للصلابة وتتأثر بالمياه.. وأن نسبة الملوحة بمياهالصرف الصحى المتسربة تحتوى على كبريتات توثر على الأساسات الخرسانية وتحبس الأسمنت وتصدأ الحديد وبالتالى تحدث

الأنهيارات.. وأن ذلك يهدد بضياع مجموعة قلاوون الأثرية حيث وصل منسوب المياه بها إلى ٨٠ سم.. أضف إلى ذلك تساقط النقوش من الجدران وتأثير الأخشاب.

أما د. يحيى الزينى أستاذ العمارة بكلية الفنون الجميلة فسبق أن حذر قائلاً: إن علماء الغرب ناشدوا دول العالم فى عام ١٩٨٢ لانقاذ الآثار الإسلامية حيث يتعرض ٥٥٠ أثرا بالقاهرة للضياع..

وللأسى والأسف لم تهتم مصر بالنداء ولم تستجب له أية دولة من الدول الإسلامية!! فمن يهتم بالآثار الإسلامية؟!.

أخيراً من المفارقات الطريفة التى رواها لنا واحد من مهندسى الاثار الوطنيين ـ طلب الاحتفاظ باسمه ـ قال: ان الأهالى تطوعوا بخامات ومبالغ لترميم خمسه مساجد أثرية بمناطق الدرب الأحمر وفاطمة النبوية والمناطق المحيطة.. ورغم انهم لم يطلبوا أى شكر إلا اننا فوجئنا باعلان مجلس الآثار عن وضع نفس المساجد فى خطة الترميم ورصد مبالغ لترميمها!.. ترى ما المعنى من رصد مبالغ فى الميزانية؟!.. وماذا لو لم يكن الاهالى يثقوا فى المهندس ومن جمعوا الخامات والمبالغ للترميم؟! وهل بعد ذلك يثق الأهالى فى المشاركة لإنقاذ الآثار؟!.

هذه هى القاهرة الفاطمية التى يهلل لها وزير الثقافة

* **اللجان العلمية «للديكور» واراء العلماء على الرف.. وضغوط «المقاولين» تكسب!**
* **شعار مكاتب إعداد دراسات الترميم: «المتخصصون يمتنعون»!!.**
* **الوزير ظن أن بمجرد التصريحات تتحقق الانجازات .. والخبراء يحذرون من نفق الازهر!**
* **اجتماعات الوزراء لم يحضرها الخبراء بحجة ضيق المكان!..**
* **التطوير بدأ بالدرب الأصفر فاحترق قصر المسافر خانه!**

هذه هى القاهرة الفاطمية التى صدر بشأن تطويرها قرار رئيس الوزراء رقم ١٣٥٢ فى ٧/ ٥/ ١٩٩٨ وقالوا فى القرار كلاماً كبيراً عن عينة تطوير القاهرة التاريخية باعتبارها من مناطق التراث العالمى لاحتوائها على أكبر تجمع للآثار الإسلامية.. وأنها ستصبح أكبر متحف مفتوح للآثار الإسلامية فى العالم.. الخ وهى أوصاف صحيحة ولكن ماذا حدث ازاء هذه الاوصاف والتصريحات؟!

يبدو أن وزير الثقافة ظن أن مجرد التصريحات هو الانجاز الأكبر.. فصرح وصرخ

مهاجماً معارضية فى مشروع فندق باب العزب.. لماذا لم يهاجموننى فى القاهرة الفاطمية؟!.. واجاب (هو طبعاً) لأن موضوع لها خطة سليمة ستمولها إلى أكبر متحف عالمى مفتوح للآثار الإسلامية..

وبعيداً عن أن ـ مفهوم المخالفة ـ فى تصريحة يعنى اعترافه بان ما سعى لتنفيذه فى باب العزب كان بلاخطة ولاهدف!.. فاننا نعرض لما يجرى فى القاهرة الفاطمية التى ظن الوزير أنها تم انقاذها بمجرد التصريحات!

وخطة التطوير بالمناسبة ليست جديدة.. فقد أثيرت عام ١٩٨٨ وبدأت بفكرة لتطوير الجمالية.. ثم نامت واستيقظت عام ١٩٩٣ بتوقيع بروتوكول مالى مع فرنسا بقرض ومنحه بأجمالى ٥٠ مليون فرنك فرنسى أى أقل من ٣٠ مليون جنيه وهو مبلغ لايصلح لترميم أثر واحد فى عهد فاروق حسنى وعصر صراع المقاولين على وزارة الثقافة.. فما بالك وتطوير القاهرة الفاطمية كلها؟!..

ونام المشروع سنين واستيقظ منذ منتصف عام ١٩٩٥ فمن الصعب اجتماعياً وإنسانياً وأمنياً معالجة المشكلة بدون معايشه مشكلات البشر.. ولايسما أن وزارة الاوقاف بجلال قدرها ـ قامت تحرير عقود إيجار دائمة لسكان الأثار.. كما أن وزارة التعمير والمحافظة لم يوفرا مساكن بديلة.. وقيل أن التعويض المخصص للاهالى إجماليه لا يزيد عن ٢,٥ مليون جنيه!.. وحتى مع المساكن البديلة يتحايل الأهالى لأن محلاتهم بالمنطقة لها سوق وزبون بعكس المدن الجديدة التى تنتشر بها «السلعوه»!!

ويبدو أن الحكومة ـ بدورها ـ قررت التحايل.. فبدأت بمنطقة خالية لتستهلها بمنطقة سور مصر القديمة وهدم المنازل الموجوده بها ونقل مقابر باب النصر إلى مدينة ١٥ مايو.. وبالطبع نفجرت أزمة بين كل الوزارات!

فالصحة تحذر من استخدام ارض المقابر قبل مرور عشر سنوات من نقل كل الرفات.. والتعمير لم توفر مساكن بديلة وبسعر اجتماعى يناسب ظروف الفقراء.. كما أن هناك خلاف فقهى حول نقل رفات الموتى.. وثارت ثورة.. ثم نام المشروع ثلاث سنوات أخرى!

وفى هذه المرة جاء الاستيقاظ يصاحبه صوت عالى «وهيصه» «وبروبجندا» وتشكيل يضم رئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء وقرار الاستعانة بكبار العلماء الاستشاريين.. بينما أوفدت وزارة الثقافة أيمن عبدالمنعم ـ مفتش أثار شاب ـ تخصص مصرى وليس إسلامى ـ ليمثلها فى هذا المشروع الكبير!..

ويكشف د. على صبرى عن مفاجأة فهو أحد الخبراء الذين اختاروهم فى اللجنة

الاستشارية... فرغم أن المفترض عقد اجتماعات مكثفة يحضر فيها الوزراء بجانب الخبراء لمناقشة أبعاد الموضوع والذى يعتبر من أهم الموضوعات لتأثيره على القاهرة الإسلامية وأهم مناطقها وهى منطقة الأزهر، إلا أنه لم يعقد سوى اجتماع واحد للوزراء دون مشاركة الخبراء.. ثم أخذ رأى أحدهم بطريقة «تلغرافية» فكان من الطبيعى أن يصاب العلماء والخبراء بإحباط فيبدو أن وزرائنا يشعرون بأنهم من «طينة» غير «طينة» الخبراء والعلماء فلا يجتمعون معهم فى مكان واحد ولايتناقشون معهم وكأن المناقشة بلا قيمة ولا عائد ولاجدوى..

وهذا الأمر يؤكد أن ماجرى لإعداد القرار هو الاعتماد على الشكل دون الجوهر.. فإذا انتقد أحد كيف لايتم أخذ رأى العلماء أجابوا: أن هناك لجنة تضم العلماء!

ولكن كم اجتماع ضم العلماء مع الوزراء أو حتى كم اجتماع عقده الوزراء؟!!

يجيب د. على صبرى: فى الاجتماع الأول لم يحضر مع الوزراء من الخبراء الاستشارين سوى واحد فقط وهو د. يحى الزينى بحجة ضيق مكان الأجتماع!! (مصر كلها عقمت بوجود مكان يتسع لستة وزراء وثمانية خبراء)!! أم المطلوب أن يكون الخبراء «بصمجية» وستاراً لعدم انتقاد الوزراء وبعدها لم توجه - للدكتور على صبرى - الدعوة ولو لمرة واحدة!! فيبدو أن الغرض الحقيقى هو - كعادة عصر فاروق حسنى - أغراض تجارية أستثمارية، وأن هناك رجال أعمال يضغطون ولابد من فتح مجالات للرزق بدلاً من بطالتهم!!.. وهناك رجال أعمال - اسمهم كده - يتطلعون إلى الفوز بعملية مقاولات من المشروع ولاسيما عندما أعُلن أن الدولة رصدت له أكثر من مليار جنيه! وهو أمر ليس بجديد.

المتخصصون يمتنعون

وتأتى المفاجأة الكبرى فى مخالفة الميثاق الدولى للترميم والذى ينص فى البند الثانى على ان عمليات الترميم تحتاج إلى توظيف تقنيات وعلوم ذات صفة تخصصية للحفاظ على الأثر... وينص البند التاسع على أن عملية الترميم هى عملية تخصصية ذات مستوى عالى.

أى أنه لابد للقائم بالترميم أن يكون متخصص وذو خبرة طويلة وأن تكون مواد الترميم سبق أستخدامها وأكدت المعامل نجاحها.

وبعيداً عن أن كل الدول - والتى ليس لها آثار فى قيمة آثارنا - لديهمهواثيق معده من أكبر الخبراء بعد دراسات عملية وعلمية لسنوات طويلة بينما ليس لدينا ميثاق للترميم!

فقد جاءت المفاجأة فى أن المكاتب التى أسندت إليها عمليات اعداد دراسات ترميم الآثار بالقاهرة التاريخية غير متخصصة فى ترميم الآثار.. وإذا كان هذا حال المكتب صاحب الدراسة فما هو حال شركات المقاولات؟!

لقد قرءنا اسماء المكاتب فوجدنا الأتى:

١ - دكتوراه فى الفلكلور الشعبى - غير مهندس - «شريك» غير متخصص فى التراث - ٢ - متوفى والمكتب تديره أبنته وليس له علاقة بالآثار ولا سابقة أعمال - ٣ - ميكانيكا تربه واساسات ولكن لا علاقة له بالتراث وليس له سابقة أعمال بالآثار - ٤ - متوفى - تخصص كبارى ومجارى وفى الأثار أشترك فى مشروع الأزهر والكل يعلم ماذا حدث فى الأزهر - ٥ - استاذ بهندسة الأزهر - ليس له سابقة أعمال بالأثار - ٦- استاذ بجامعة مصر الدولية - ليس له سابقة ترميم بالأثار الاسلامية - ٧ - كلية هندسة أسند لها ثلاث عمليات بعد الزلزال لم تسلم أى مشروع رغم الحصول على دفعة مقدمة - ٨ - استاذ عمارة - ليس له تخصص فى ترميم الأثار وليس له سابقة أعمال فى هذا المجال - ٩ - مركز هندسى - اسند له ترميم جامع بعد الزلزال وحصل على ١٨٨ ألف جنيه دفعة مقدمة ولم يسلم المشروع منذ عام ١٩٩٣ - ١٠ - مركز هندسي « أسندت لـه بعض الأعمال ولم يتم تسليم عمل واحد منها!

بينما بقية المكاتب المعروفة والمتخصصة لم تتقدم .. مكتب د. على صبرى سبق أن أقام قضية بعد أن توقفت مستحقاته فى عملية معبد الأقصر لرفضه دفع «المعلوم»!.. د. صالح لمعى - مركز إحياء تراث العمارة الإسلامية أقام محاميه الاستاذ محمود العريان دعوى أمام القضاء الادارى لإيقاف قرار الوزير لان الاسناد جاء لمكاتب غير متخصصة وأن الوزارة أفتعلت حجج لرفضه بينما السبب الحقيقى موافقة.. واعداده تقرير عن البيت النوبى الذى وقع بعد كتابته تقرير لليونيسكو فأتهموه فى المسافر خانة عام ١٩٩٦ رغم ان العملية كانت عام ٨٨ وجاء بعدها الزلزال ودون مراعاة ان الجسات ومراجعة الدراسة الانشائية بمعرفة مكتب د. عبد الفتاح ابو العيد - رئيس قسم تربة الاساسات بهندسة القاهرة والشيك صادر له من هيئة الآثار! كما شكلوا لجنة بالمخالفة لقرار النيابة فجاءت على طريقة خصم وحكم وضمت غير متخصصين .. كما تم اتهامه فى جامع الكردى رغم ان لجنة من كلية الهندسة راجعته ولم تعترض أى شركه خلال فتح المظاريف وبعد أن رسيت العملية قامت الشركة بتغيير الاساسات بتكلفة كبيرة جداً فإذا كان المكتب عمل خوازيق أبرية ٣٠٠ متر فقد قام المقاول بعمل ٦٠٠٠ متر أى ٢٠ ضعف!!! .. ومن الغريب ان يكون الحكم بعمل استشارى بهيئة الأثار أى مع الاحترام لعلمه إلا انه خصم

وحكم أيضاً!.. وللعلم أيضاً المشروع سبق مراجعته من مكتب د. عبد الفتاح أبو العيد المشهود بخبرته وكفاءته.. والموضوع محل دعوى.. وهذه هى مكاتب اعداد دراسات القاهرة الفاطمية لتنتهى العمليات على شركات رفضها فتوى مجلس الدولة أو شركات تبحث عن «البيزنس»!.

مابين الصلب والنهب!

فالآثار مصلوبه والأموال منهوبه ووزارة الثقافة فى غيبوبه.. فمنذ تولى فاروق حسنى مسئوليه وزارة الثقافة والحفاظ على تراث مصر والآثار تتساقط خاصة المساجد والآثار الإسلامية..

وجاء الزلزال ليكون شماعة للوزير وأعلنت لجان الحصر عن تساقط مئات المساجد منها ٨١ مسجداً فى حاله خطره ومن بينها ٣١ مسجداً فى حاله لاتتحمل الانتظار..

وهرعت الوزاره للتعاقد مع مقاولين.. وبعيداً عن ما أكدته فتوى مجلس الدوله بانهم غير متخصصين.. فقد تم صلب المساجد ونهب المخصصات وكلما أكلت الأيام التصريحات تم تجديدها بتصريحات أخرى.. وكلما التهمت «الصلبات» الصوريه أموال الترميم تم تدعيمها بأموال أخرى حتى انتهت ميزانية الآثار وأن كان الخبراء الأكبر منها لمشروعات وهميه وجوائز الراقصات.. وعلى «حس» الآثار الإسلامية طلب وزير الثقافة من الدوله تدعيمه بخمسين مليوناً من الجينهات كدعم جديد.. ولتذهب هذه الأموال كما ذهبت غيرها.. وتظل المساجد مصلوبه وتتساقط الدموع من فوق مآذنها ولا أحد يسمعالنداء ولعل المصلين الذين اضطروا للصلاه فى عرض الشارع يدعون «ربنا لاتؤاخذنا بما فعل السفهاء منا».

ومن الطريف أن وزارة الثقافة هللت بالبدأ بعمل نموذج التطوير بالدرب الأصفر فاذا بقصر المسافر خانة يحترق بنفس المنطقة التى هللوا لها.. ودافعت وزارة الثقافة بان السبب هو انتشار القمامة ـ ومع تحفظنا لأن الأسباب عديدة ـ فإن دفاعها ـ كعادة ـ يدينها أكثر مما ينقذها!.

وفى جولتنا أشار وأهالى المنطقة لحلول عديدة وقد أشار محمود زينهم عضو مجلس الشعب إلى المشكلات وضرورة معايشة الأهالى ومناقشتهم فهم أولاً يعنيهم الأمر..

وقدم محمد حيدر بغدادى أحد أبناء المنطقة اقتراحات بناءه بجانب الحفاظ على سور قاهرة المعز وتجميله وتجميل المنطقة كلها..

ويضيف حيدر: أن الحكومة اذا ارادت تجميل المنطقة وأقامة المشروعات السياحية التى تريدها دون التضحية بالفقراء فأمامها معسكر قطاع المنصورية للأمن المركزى الملاصق

لسوق القاهرة والذى يشغل مساحة ٤٠٠ فدان ويمتد حتى مدينة البعوث الإسلامية.. فيمكن لها أن تنقل بولكات المعسكر إلى الصحراء بالقطامية وتبنى فنادق ومساحات خضراء على نفس المكان بل يمكنها أيضا أن تقيم المساكن على الطراز الفاطمى يسكنها أهل العقارات المزالة على بوابة باب النصر أو باب الفتوح.. ويوضح أن هذا الحل أفضل من تكلفة نقل المقابر التى ستزيد تكلفتها على ٥٠ مليون جنيه نظرا لأن المقبرة الواحدة تزيد تكلفتها على ٦٠٠٠ جنيه بخلاف التعويضات التى ستصرف لسكان المقابر.

علماً بان الـ ٣٠ مليون فرنك قيمة المنحة الفرنسية السابق تخصيصها لتطوير الحى قد صرفت على عمليات الحصر على مناطق بعيدة عن الأماكن المحددة فى نطاق التطوير كما صرفت على الدراسات الاستشارية والبدلات والحوافز!

على جانب آخر سبق أن عقدت جريدة «الشعب» ندوة مهمة حول القاهرة الفاطمية وكوبرى الأزهر شارك فيها كبار الخبراء والمختصين وممثل لوزير التعمير فوزير الثقافة ـ للأسف ـ بعيداً عن مثل هذه اموضوعات وقد دار الندوة الزميل الأستاذ الكبير طلعت رميح نائب رئيس تحرير «الشعب» وشارك فيها الأخ والزميل الأستاذ علاء البحار.. وفى الندوة. أشار د. على صبرى إلى مشكلات القاهرة الفاطمية التى يتحدث عنهاالخبراء منذ سنين وقال: خرَجت لجنة بأمر فاروق حسنى لترميم المساجد الإسلامية ـ فوجئت فى زيارتى إلى مسجد الغورى بعد هذا الكلام حيث كنت ضمن إحدى اللجان ـ فوجدنا بعد الترميم طبقة سوداء واكتشفنا أن المرم مدرس لا علاقة له بعمليات الترميم وإنما هو مجرد (مقاول من الباطن).

النفق أم الكوبرى؟!

ثم انتقل د. على إلى موضوع كوبرى الأزهر ومسألة تلوث البيئة البصرية حيث يأخذ هذا الكوبرى من شارعى عبدالعزيز والجيش وامتداد عبدالخالق ثروت ومحمد على، حيث يبدأ من الأوبرا فى شارع عرضه ٢٦ مترا أى توجد ٦ حارات بالكوبرى و ٤ حارات أسفله بالشارع، وإذا أنشأنا نفقا فسيكون مصدر جذب (٤ حارات فقط) لأنه سوف يقطع المسافة فى ٣ دقائق مما يجذب إليه المرور وبالتالى سوف يكون هناك سيل من السيارات متجه إلى الأوبرا.

وفجر د. على صبرى مفاجأة قائلا: لا توجد مدينة فى العالم فيها نفق سيارات تحت شارع عمومى ولكن أنفاق تحت تل أو تقاطع شارعين، كما فى فرنسا ولندن والسعودية.

واقترح د. على وجود مترو أنفاق حتى يسحب الحركة من فوق إلى تحت، فالمتوقع أن يجذب مليون راكب يوميا وهذا يساعدنى فى حل المشكلة.

وتحدث د. عيسى عبدالله سرحان (استشارى وزير التعمير وأستاذ بكلية هندسة عين شمس). وقال: إن مشروع تطوير القاهرة الفاطمية قديم وفى الاجتماع الأخير بين محافظة القاهرة ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الثقافة اتفقوا على تحويل الدراسات إلى قرارات تنفيذية ومن ضمن عملية التطوير إلغاء الكوبرى بسبب التلوث البصرى وزيادة عادم السيارات والضوضاء وقطع شارع المعز ورغم التكلفة الكبيرة نسبيا لتطوير المنطقة، إلا أن عائدها الاقتصادى كبير ومصادر التمويل ميسرة ولاتمثل عبئا كبيرا على الدولة.

ثم انتقل الحديث للدكتور مجدى قرقر (أستاذ الأساسات بكلية التخطيط العمرانى جامعة القاهرة) الذى أشار إلى مناقشة العرض دون المرض ولذا سوف يكون الحل مسكنا وتزداد القاهرة المتورمة تورما، فالسياسات التخطيطية طوال العقود الماضية خاطئة.

وأضاف: أن الحل الجزئى (عمل نفقين للسيارات فى الأزهر) سوف يحل المشكلة مؤقتا لمدة سنتين أو ثلاث ثم تعود المشكلة مرة أخرى.

وهناك غياب للطابع فى القاهرة.. حتى قاهرة المعز لم تحترم، والتلوث البصرى يأتى من الكوبرى وغيره، وعند تطوير القاهرة الفاطمية لابد من وجود طابع واحد.

وقال محمود زينهم (عضو مجلس الشعب عن المنطقة) معايشة الناس أصحاب المشكلة جزء مهم أغفلته الحكومة، فهذه المنطقة من أعلى المناطق حيث يصل سعر متر الدكان إلى ٢٠٠ ألف جنيه داخل الحوارى والأزقة.

والمفروض عدم إغفال مشاكل الناس السكنية والسياحية والأثرية والتجارية حيث توجد تجارة الذهب والأقمشة والأدوات المنزلية والعطارة.

وهناك مقال بتطوير شمال الجمالية الذى أعلنت عنه الحكومة ثم اكتشفت أنه تجميل للسور، وقبل ما أطور يجب أن أنظف.. فتعالوا معى وشاهدوا أكوام القمامة والمجارى، فأين الدولة من هذه الأشياء؟! يا مسئولون.. ارصفوا المنطقة وطوروها أولا..!

وتساءل محمود زينهم: «هل هناك ميزانية لتطوير المنطقة أم سيحدث مثلما حدث فى الجمالية»..!!

وتساءل د. طاروق وإلى (مهندس معمارى) هل ما يحدث تطوير أم تجميل .. لن يكون هناك تطوير المجتمع إلا بتطوير المجالات العمرانية والتجارية والسكان، ونعتقد أننا غير متفقين على معنى تطوير القاهرة، والأهم توجيه الموارد المالية لحل مشاكل الناس كأولوية بدلا من عمل نفق مع ترك الكوبرى. ولابد من وجود وعى حول أهمية المنطقة من الناحية التاريخية حيث إنها تعبر عن تراث أمة.

وأشار الأستاذ طلعت رميح ـ نائب رئيس تحرير «الشعب» ـ إلى أن جريدة «الشعب» أعدت الندوة من منظور قومى لإعادة النظر فى هذا القرار لأن كثيرا من المتخصصين كان عندهم حرج من ابداء رأيهم بعد صدور القرار، لكنها أمانة يجب أن ندلى بها، وانتقل الحديث إلى المهندس محمود الطوخى ـ مهندس ترميم بقطاع الأثار الإسلامية ـ الذى أشار إلى أن الآثار تصل إلى حالة من الخراب إلى درجة أغلاق مساجد إسلامية والتى ترتبط بها الأجيال. وعندما يغلق الأثر لاترممه الحكومة ولا تجعل الناس ترممه ويظل هذا على الحال لسنوات.

ويرى د.م محمود الطوخى أن قيمة القاهرة فى المبانى الفاطمية والمملوكية لأن قاهرة الخديو إسماعيل شوهت فمثلاً تم إلغاء كوبرى أبو العلا، فإنه تم إلغاء أثر قديم كان يجب أن نحافظ عليه.

أما الدكتور شريف أبو المجد الأستاذ بكلية الهندسة جامعة حلوان فيؤكد ضرورة أثارة قضايا مهمة:

منها: فتح الاستيراد على مصراعيه للسيارات .. هل هذا تخطيط وبعد عامين القاهرة سوف تغلق وهذه ليست قضية منطقة الأزهر فقط. كما ان قضية مترو الأنفاق بدلاً من نفقى السيارات جديرة بالمناقشة، ونساءل ما هو النظام الإنشائى للنفق المقترح وهل يؤثر ذلك على المرور ويغلق شارع الأزهر؟ ثم انتقل المحافظة على الثروة العقارية. وتساءل د. شريف إذا كان القرار أخذ.. فكيف تم اتخاذ القرار وتوشكى محتاجة ٣٠٠ مليار جنيه فهل الأن الأولوية أن أعمل توشكى ونفقين للسيارات أم ماذا؟!

أين الاعتمادات؟..

ثم تساءل د. على الخولى ـ مدير عام الآثار المصرية سابقا ـ وقال إن خان الخليلى هو العلامة المضيئة فى مصر ولابد أن نحافظ عليه ولابد أن تظل القاهرة الفاطمية كما هى ويمكن أطورها وأحل مشاكلات الصرف الصحى والإنارة وعلى كل مصرى أن يفخر بالقاهرة الفاطمية.

واشترك ـ قدرى كامل خبير ترميم الآثار والفنان التشكيلى فى الرأى بأهمية الحفاظ على منطقة القاهرة الفاطمية والآثار.

وقال: لابد من علاج المشاكل وعلى رأسها الصرف الصحى فى المنطقة، وهناك خامات مصرية يمكن استخدامها فى عملية الترميم ومنها على سبيل المثال خامة (جير سمالوط).

وأشار د. عباس الزعفرانى رئيس جمعية التخطيط العمرانى إلى وجود دراسات من

٣٠ سنة لمنطقة الاحياء التاريخية الإسلامية وأنه أعد رسالة ماجستير حول هذا الموضوع.. نعم هناك عواصم كثيرة أجمل فى الشكل ولكن ليس بها التراث الموجود فى القاهرة، وهناك ٧ مراكز أثرية من باب الفتوح إلى مجموعة قلاوون ثم خان الخليلى والقلعة وطولون ويجب أن تعامل معاملة خاصة، ويجب تحويل هذه المراكز إلى متحف ضخم مثل القلعة. وكفانا كمشروعات ونبدأ فى تنفيذ التخطيطات وسوف تصبح المنطقة جميلة.

وفى كلية الآثار قاد. أحمد الصاوى أستاذ الآثار الإسلامية إن د. جاب الله ـ أمين مجلس الآثار ـ لم يفصح لنا عن ابعاد المشروع والمفروض أن تكون هناك شفاقية وإذا كان كل شيء صحيحاً فلماذا اخفاؤه؟!.. وإذا كانت كلية الآثار وقسم الآثار الإسلامية لا تعلم بالتفاصيل فمن المطلوب أن يعلمها إذن؟! هل هى أسرار حربية؟! ويكشف د. على صبرى عن مفاجآت غريبة فى اجتماعات اللجان فرغم أنه عضو فى اللجنة الاستشارية للجنة الوزارية إلا أنه منذ أول اجتماع لم يرسل له أحد أى دعوة!. بل أن المفاجأة جاءت منذ أول اجتماع حيث استعانوا بعضو واحد فقط من الاستشاريين دون الباقين بحجة ضيق المكان.. «أى هزل هذا.. هل ضاقت الدولة بمكان يتسع لحضور الاستشاريين مع الوزراء أم أن المطوب منهم أن يكونوا «بصمجية» وستارا وواجهة لما يراه السادة الوزراء؟!!.

ويرى د. على صبرى ضرورة تحديد المطلوب بالضبط وبشكل واضح وأن يكون الترميم أثريا وليس ترميم بناء.. وأن تعالج مشاكل المياه والصرف على أساس علمى لتخفيض منسوب مياه الرشح وكذلك عمل مواسير للغاز وأن تعاد الصياغة الجمالية من بلاط بازلت صغير وأعمدة اضاءة بالغاز والأبقاء على الحرفيين مع أبعاد ملوثات البيئة.. أما أكثر الغرائب فهو إلة كوبرى الأزهر وهو إجراء خاطئ فالكوبرى لم يمر على إنشائه سوى ١٥ عاماً، كما أنه ليس بداخل منطقة المعز وقلب القاهرة الفاطمية وهناك طرق لإمكانية استغلاله لجميع الطرق أما النفق فهو عبارة عن إهدار للمال العام ومئات الملايين فى مشروع لن يحل مشكلة المرور بل سيزيدها تعقيداً وتكفلة أضاءة ليل ـ نهار وخطورة فى عناصر الأمان.

وفى حديث تليفزيونى للدكتور أيمن فؤاد ـ أستاذ الدراسات الإسلامية أشار إلى اعادة صياغة القاهرة الفاطمية وتناول تسهيل المرور للسياح والزوار لزيارة هذه الأماكن وتعظيم القيمة الأثرية والسياحية لها بالاقتصر زيارات معظم السياح على القلعة والسلطان حسن كما أشار إلى العديد من المقترحات البناءه للتطوير.

وقد نقّلنا هذا عن حوار «تليفـزيونى» حتى لايكون لوزارة الثقافة حجة فى عدم الاستماع إلى اراء العلماء.. ولكن من الواضح أن هذا ليس هو بيت القصيد فالعلماء - والحمد لله - متوافرين.. واساتذة كليات الآثار لديهم العلم والكفاءه.. والمجالس القومية اتلمخصصة تصدر تقارير عن صفوة العلماء.. ولكن ربما عدم التنفيذ يرجع إلى أن كل وزارة لديها ارتباطات بمقاولين وشركات كبرى وليس بالعلماء وكليات الآثار.. والمحصلة النهائية ليست «محلك سر» بل - للأس والأسف - «للخلف در»!

ويظل السؤال كيف يتم اتخاذ القرار فى مصر؟!.. بدأ تنفيذ نفقى الأزهر رغم معارضة العلماء والمتخصصين! ... إزالة كوبرى أبو العلا بعد التظاهر بالاستجابة للرأى العام بالإبقاء عليه ولو فى موضع آخر! ... محاولات «تحتية لعمل نفق أسفل جبانة منف رغم التظاهر بالاستجابة لتعليمات العليا بعدم اللجوء إلى مثل هذا التفكير!.. محاولات مستميتة لتمرير مشروع إقامة فندق بمنطقة باب العزب بالقلعة رغم كشف وفضح العلماء والكتاب الوطنيين لأبعاد وأخطار المشروع والشبهات التى تحيط بالمشروع!... عشرات الأمثلة التى تعج بالمتناقضات فى جميع المجالات.. فكوبرى الأزهر المزمع إلغاؤه تم إقامته منذ سنوات قليلية ومعدودة! وفندق باب العزب سبق انتقاده فى ندوة علمية بجامعة القاهرة حضرها وزير الثقافة نفسه، مما كان يستوجب الالتزام بتوصياتها ... نفس هذا التضارب نجده فى أمور الخصخصة.. وفى التعليم، وفى سلق القوانين وغيرها، وغيرها مما يضع ألف علامة استفهام وتعجب أمام كيفية اتخاذ القرارات فى مصر؟!

هل يتم اتخاذ القرارات تحدياً لآراء العلماء والمتخصصين؟ فإذا هاجم العلماء مشروعاً أصر المسئولون على تنفيذه دون الاستماع إلى آراء العلماء؟!.. وإذا انتقدوا وزيراً أصروا على الإبقاء عليه؟!.. هل تسير الأمور طبقا «لبوصلة» القوى الخفية مثل ضغوط أصحاب المصالح أو رجال الأعمال أو حتى المقاولين؟! هل تسير الأمور على طريقة أغنية عبدالحليم حافظ «على حزب الريح» أو «قولى حاجة»!

يتساءل الكاتب الصحفى وأمين عام حزب العمل الأستاذ عادل حسين إزاء القرارات التى يحاولون تمريرها رغم مخاطرها على آثارنا وتراثنا فيقول.

وضع حرج..

هل أصبح علينا أن نشتبك فى معارك دائمة حفاظا على التراث الذى أبدعه أجدادنا منذ آلاف السنين؟!

هل أصبح يكفى أن نغفل لحظة واحدة لكى نجد من ينقض فى لحظة الغفلة تلك فيخرب أو ينهب؟!

أليس من الطبيعى أن توضع قواعد دائمة ومحترمة تضمن الرقابة على القرارات، بحيث يمنع التدخل على غير المختصين، وحتى تتوقف القرارات المشبوهة؟!

الأوقاف تنافس هيئة الآثار على هدم المساجد الأثرية

مقاولو الاوقاف يزيلون النقوش الأثرية من أجل توسيع حجم أعمالهم

*** الأوقاف حررت عقود إيجار للمستأجرين بالمساجد لحمايتهم!!**

مجزرة للآثار الإسلامية تقودها هيئة الآثار ووزارة الأوقاف.. هدم عشرام المساجد التى تحمل أغلى القيم المعمارية والأثرية والجمالية.. مساجد الخواص خرجت من تعداد الآثار «الشامية» والمطراوى والبرامونى والطباخ وغيرها وغيرها.. إيجار محلات بالمساجد الأثرية والإعلان عن بيع آثار باكملها ـ: الأوقاف يهمها البناء ولا أهمية للتراث النادر، هيئة الآثار توافق على الهدم وكأنه تخفيف للمسئولية عن كاهلها، المقاولون يهمهم توسيع دائرة الهدم للحصول على أكبر قدر من الربح!..

وبين هذا الخلاف والتناحر نتضيع أغلى كنوز الآثار الإسلامية.. فماذا عن هذه المهازل.

شماعة الزلزال كانت البداية.. لضياع أهم معالم الآثار الإسلامية من أجل حصول المقاولين على أكبر قدر من الربح!! عن تلك الآثار النادرة يقول «د. حجاجى إبراهيم» رئيس قسم الآثار الإسلامية بكلية آداب طنطا أن المآذن التى تهدمت فريدة الطراز، وهى لمساجد تخص فترة يجب الحفاظ عليها لأهميتها المعمارية الكبرى، ومعظم هذه المساجد تم بناؤه فى عصر الخديو «توفيق» والخديو عباس حلمى، ومنها مسجد الشامية والمعروف باسم «فاطمة برلنت» وهو مبنى على الطراز المملوكى ومبانيه تشبه تماماً مبانى السلطان المملوكى أبو النصر قايتباى، وأيضاً تم هدم مئذنة مسجد «أبو الحسن الشاذلى» والمعروف باسم جامع «الخواص» و هو على نفس الطراز المملوكى ويقع بشارع الجهورية بوسط القاهرة، ومئذنة مسجد المطراوى بالمطرية: وهو مبنى على الطراز العثمانى، ومئذنة مسجد الطباخ نسبة إلى طباخ الناصر محمد بن قلاوون ـ والمسجد تم بناؤه فى عهد الملك فؤاد بدلاً من المسجد القديم، وهو تحفة فنية نادرة من الطراز المملوكى البحرى، ومئذنة جامع البرامونى بعابدين وهو مبنى على الطراز العثمانى. وغيرها وغيرها من المآذن الأثرية التى ضاعت من أجل أطماع المقاولين.

وعن القيم المعمارية لتلك المآذن والمساجد الأثرية يقول «د. إبراهيم عامر» ـ دكتوراه فى الآثار الإسلامية عن عمائر عصر توفيق وإسماعيل وعباس حلمى، أى عصر بناء هذه

المساجد: إن هذه المساجد الأثرية جمعت تأثيرات معمارية عديدة منها: ما هو محلى مصرى كالتأثيرات والباروك والروكوكو وعصر النهضة، هذا إلى جانب تأثيرات أوربية صيغت بأسلوب شرقى فى الدولة العثمانية كالروكوكو والباروك العثمانى.

ويضيف «د. إبراهيم عامر» وزارة الأوقاف استغلت الزلزال ليكون شماعة لمجزرة هذه الآثار النادرة.. وإن كان هذا لاينفى مسئولية الآثار بعد أن أعطاهم ما يفيد بأن هذه المساجد ليست فى تعداد الآثار!.

ويصف «م. أحمد على جابر» بشاعة المجزرة الأثرية بقوله: إن المقاول كان يلقى بالحجارة فوق المسجد، خاصة فى مسجدى الخواص «الشامية»، مما أضاع المئذنة الأثرية إضافة إلى تأثر النقوش الداخلية للأثر، وقد كان جوسق مسجد الشامية يتكون من أعمدة رخامية، وحتى لاينزل بالعامود مرة واحدة كان يقوم بتكسيره والقائه فوق المسجد.

ويؤكد «م.أحمد» إن هذه المساجد كانت قوية لأنها من العصر الحديث، وكان يمكن علاج التصدعات دون خسارة القيمة الأثرية وهو ما أكده أيضاً «د. حجاجى إبراهيم» بأن هذه المآذن :كانت سليمة بالقياس للآثار الإسلامية المسجلة، وأن المقاول كان يلقى بأحجار المئذنة متعمداً على سقف المسجد لكى يشوه المسجد أيضا، ويتولى مستقبلاً هدمه وإعادة بنائه، وكان لتأثير إلقاء الحجارة تلف النقوش الداخلية للمسجد وكسر فلتر أثرى من الفخار بمسجد الشامية.

تصدى الأهالى

ويضيف «د. حجاجى إبراهيم»: إن الأهالى تصدوا لهذه المجزرة فى عدد من المساجد الأثرية، ومنها جامع الخازندارة بشبرا فتصدوا للمقاول عند هدمه للمئذنة، وإن كان لم يترك صيده السمين، حيث تفتق ذهنه عن عمل تقوية بالخرسانة المسلحة، وهى تقوية لا فائدة منها، وأنه شوه الجوسق وأصبحت تمثل عبئا على المنارة بدلاً من التقوية!

ويضيف «م. أحمد على جابر»: إن القميص الخراسانى الذى وضعوه حول أعمدة الجوسق كان يمكن أن يكون بصورة أجمل بعمل حديد داخلى، علماً بأن هذه الطريقة سبق استخدامها فى الآثار الإسلامية، ولكن يبدو أن الأوقاف فرضت على المقاول هذه الطريقة! أيضاً عارض الأهالى فى هدم مئذنة مسجد الشامية، وباءت معارضتهم بالفشل، لأن الناحية المادية كانت هى المسيطرة على ذهن المقاول، وهو مهندس مدنى وليس معمارياً.

ويضيف «د. إبراهيم عامر» موقف آخر لتصدى الأهالى لهدم الآثار النادرة، وهو ما حدث فى مسجد الشيخ «صالح أبوحديد» مما جعل الأوقاف تتراجع وقيام الآثار

بترميمه، أيضاً توقف الأهالى ضد هدم مسجد «محمد بك المبدول» الذى أنشأه الخديو إسماعيل، وكان مسجد الدولة الرسمى، وقام الأهالى بجمع الأموال لترميمه.

وينتقد د. إبراهيم عامر موقف الأوقاف من الترميم مبينا أصول الترميم بقوله: إن هناك خطوات أساسية عند ترميم الأثر، ومنها تصوير الأثر ثم رسمه، وترقيم حجارته حسب اتجاهاتها الأصلية، وفك الحجارة حتى تتم إعادتها بالأسلوب العلمى المتبع معها.

إن لم يكن لدى الأوقاف خبراء وكان يجب الاستعانة بخبراء الآثار، ولكن الأمر تم تركه للمقاولين واستعمالهم «المرزبة» مما أسفر عن هدم المآذن وتكسير الشرفات التى يصعب إعادة بنائها، وإن كنا لانعلم لماذا لم تقم هيئة الآثار بتسجيل هذه الآثار ومعظمها فى حالة جيدة؟ ولم تكن تكلفها أموالاً للترميم.

ويضيف د. حجاجى إبراهيم مكان آخر وهو المدارس التابعة لوزارة التعليم، فعدد منها كان فى الماضى قصوراً ملكية، وبه قيمة أثرية وإبداعية، ولكن ما يجرى هو تحطيم المقاول له رغم أن بعضه يحتاج إلى ترميم بسيط، وأن الذو ق الإبداعى فى تراثها يفيد الطلاب وينمى فى أذهانهم الصور الجمالية.

وهنا نذكر للخبير العالمى «د. على صبرى» ـ أستاذ ميكانيكا التربة ـ مقولته إن مهمة المهندس البناء لا الهدم.. فهل يفقهون؟!

مواجهة المتورطين

توجهنا إلى وزارة الأوقاف، حيث علمنا أن هناك كشفا يضم أكثر من ٩٥ مسجداً غير مسجل، مطلوب هدمها، إضافة إلى مئات المساجد الأثرية المطلوب إنقاذها، واقتصرت جهود هيئة الآثار على عمل شدة «صورية» ليس لها أية فائدة إلا صرف الملايين على المقاولين والأحباب!

* دافع «م. أحمد عبدالوهاب» ـ مدير الإدارة الهندسية ـ بوزارة الأوقاف عن موقف إدراته من هدم المآذن الأثرية بقوله: أرسلنا خطابات عديدة للاستفسار من هيئة الآثار عن القيمة الأثرية للمسجد، وكان الرد: إن هذه المساجد ليست أثرية.. أى تولوا الهدم بمعرفتكم!

أطلعنا على بعض هذه المكاتبات الموجهة من الأوقاف إلى الآثار، وتتضمن أسماء المساجد الأثرية التى تعرضت للتصدع والانهيار، وطالبت بسرعة اتخاذ اللازم من المعاينة على الطبيعة وإصدار الأوامر، كما أطلعنا على رد هيئة الآثار، والذى نذكر فيه أن مساجد السيدة سكينة والبيومى والجامع الأحمر وعلاء الذين الآبار والخواص الشاذلى والفطام غير مدرجة ضمن الآثار الإسلامية، وأنها تتبع الأوقاف وعليكم اتخاذ اللازم!

أما عن باقى الآثار الإسلامية فجار معاينتها وتم بالفعل إسناد بعضها إلى بعض الشركات.

ويضيف «م. أحمد عبدالوهاب» تم عمل لجان تضم تخصصات مختلفة، وتم إعداد تقرير عن كل مسجد وما يهمنا بالدرجة الأولى - خاصة بعد رد هيئة الآثار بأن المساجد غير أثرية - هو إنقاذ حياة المصلين، ولكن لو قدر لنا الجمع بين تأمين الأرواح والحفاظ على القيمة المعمارية لن نتردد بالطبع، أما عن القول بضرورة تفكيك الأحجار وترقيمها قبل إعادة بنائها فى نفس موضع الأثر فهذا يطبق على العمليات الأثرية فقط، وهيئة الآثار أكدت أن هذه المآذن ليست أثرية!

أن قانون الآثار ينص على أن كل مبنى مر عليه مائة سنة يسجل أثراً، وإذا كان لم يمر عليه تلك المدة ولكنه يتميز بقيمة فنية وجمالية التحفظ عليه ويجرى تسجيله بقرار من رئيس الوزراء، ولأن روح القانون هى عامل الندرة فى الجمال المعمارى.

ولأن القضاء على هذه المجموعة والتى تمثل عصر الخديو إسماعيل وتوفيق وعباس يعتبر قطعا لفترة من التاريخ كما أنها تدرس للطلاب فى كليات عديدة كالآثار والفنون التطبيقية والفنون الجميلة والسياحة.

فاطمة النبوية والرماح

وفى مسلسل مفاجآت خلافات الأوقاف والآثار تمت إزالة مسجد فاطمة النبوية وقد وافقت الأوقاف عن نفسها بأنها أرسلت للآثار مرات عديدة دون جدوى ولايوجد سوى صندوق أثرى تم الإبقاء عليه!

أما عن مسجد قايتباى الرماح فقد جاء خطاب يتناول الرد عن ما نشر حول بلدوزر الآثار بدون رحمه والذى يزيل آثار مسجد قايتباى الرماح فإذا برد الأوقاف يقول: بالمعاينة وجد أن مسجد قايتباى الرماح بالناصرية بالسيدة زينب تم إزالته بالكامل (!!) وجارى البدء فى أعمال أساسات بواسطة شركة المقاولون التى تعمل من قبل مجلس الآثار حيث أن المسجد من المساجد الآثارية!

أى أثرية هذه وقد هدم تماما وبدؤا فى عمل أساسات جديدة؟!!

ويوضح عبدالمنعم فتحى إحدى مشاكل إهمال الأوقاف والخاصة بمسجد ذو الفقار بك.

فللأسف يحيط بالمسجد أرضا تابعة لوزارة الأوقاف مساحتها حوالى ٤٥٠ متر مربع تستغل أستغلالاً سيئاً حيث توجد عليها ورشاً تمارس منها تقلق راحة السكان ومنها ما ارتفع بناؤه أكثر من دور دون ترخيص مما يخفى جمال المسجد كقيمة أثرية كبيرة.

ونتساءل كيف لوزارة الأوقاف أن تترك أرضاً تابعة لها لـواضعي اليد عليها نظير مبالغ سنوية زهيدة ويقوم هؤلاء بـدورهم بتأجيرها لمن يستغلونها استـغلالاً سيئاً حيث لوحظ إقامة مبانى دون ترخيص فوق الدكاكين بناصية شارع رئيس هو بورسعيد وشارع محمد عنايت بميدان الـسيدة زينب على مرئى ومسـمع من حى جنوب القاهرة ومما بـلغت النظر هدم بعض أجزاء محيطة بالمسجد وقد تم ذلك بسرعة بالغة فى حين تركت مبانى أعلى منها دون هدم فما السر وراء ذلك؟!

وبعد هذا العرض اليسـير يناشد أهالى السيدة زينب المترددين عـلى مسجد ذو الفقار بك بضم قـطعة الأرض المحيطة بـه إظهار لجماله وبـتطلب ذلك إزالة الـورش وتعديات المبانى لاسيـما أن نقل الورش من قلب العاصـمة إلى الأماكن المعدة لها بتـمشى مع قرار محافظة القاهرة فى هذا الشأن كما يلزم لتنفيذى ذلك تشكيل لجنة محايدة تضم محافظة القاهرة ووزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للآثار لمعاينة الأرض وما عليها من ورش ومبانى مخالفة ثم رفع تقريرها إلى رئيس مجلس الشعب بصفته نائبا عن دائرة السيدة زينب.

وبجانب أهمال جـديد لوزارة الأوقاف الذى أوضحه عبدالمنعم فـتحى تتحول أرض الاوقاف المحـيطة بمـسجد ذو الفـقار بالـسيدة زيـنب إلى ورش وبنـاء بدون ترخـيص.. ومسجـد سيدى الرفاعـى بالباطنـية والذى تحول واجـهته إلى اسطـبلات ومسجد الـعزبة البحرية بحلوان والمحال موضوعة للتحقيـقات.. ومسجدى قايتباى الرماح وفاطمة النبوى وقد تم ازالتهمـا رغم انهما من تعداد الاثـار هذا بخلاف ما حدث للازهر مـن ترميم أو بناء جديـد! وقد نشرت الأهالى عن تحفظ الأوقاف على خطة تـطوير القاهرة الفـاطمية لانها تـرتبط بتعاقـدان مع اشخاص فى المـناطق الاثرية وتـؤجر لهم محلات وتـراخيص أشغال فى بعض المناطق الدينية!.

ولا يزال الخلاف قائماً حتى الآن ولا تزال وزارة الأوقاف تـبحث عن مخرج والغريب أنها مستمـرة فى تنظيم مزادات لتأجير الأمـاكن التابعة لها ويبدو فـى الصورة تدخل أحد رجال الأعمال «م. عزام» فى المزادات الأخيرة لاستئجار ما تعرضه وزارة الأوقاف ليتحول فى النهـاية إلى محتكـر كبير ويستطيع التفاوض مع الحـكومة الأمر الذى يثير علامات استفهام خاصة إذا عـلمنا أن متر الأرض فى منطقة الحسين والجمـالية قد وصل إلى أرقام فلكية. والحكومة فى ورطة وضعت نفسها فيها فهى التى أجرت مناطق أثرية ومبانى أثرية للمواطـنين ففى منطقة خـان جعفر بالقرب من الحـسين مقر الإمام محمد عـبده تحول إلى مخزن للحبوب تم تأجيره لأحد التجار بمبلغ ٣٠ جنيهاً شهرياً وكذلك مقر «طومان باى» الذى تم إعـدامه عـلى باب زويـلة فـجامع المـؤيد الآن عـبارة عـن لوكانـدة تحمـل اسم

«الزهراء» وهى وقف أهلى وصاحبها مهندس طيار محمود إبراهيم الذى يؤكد للأهالى أن اللوكاندة كانت فى العهد الفاطمى عبارة عن «طابية» لطومان باى والمكان المجاور لها كان لقائد «الطابية» والمبنى الموجود أمام اللوكاندة كان بيت الزكاة تحول إلى مصلحة الموازين!.

ويكشف النائب محمود زينهم عن قصة ضياع أثر «مسجد بدر الدين العجمى» حيث حاول بعض الأهالى الاستيلاء عليه فبدأوا بمحاولات اخراج المكان من تعداد الآثار حتى يمكن الاستيلاء عليه بعد ان تنفرد به الاوقاف!

فقد تقدموا لمديرية أوقاف القاهرة بطلب لاسقاط بعض الحوائط بحجة ترميمها مع تصريح لرفع الاتربة.. وعليه قاموا باسقاط الحوائط وازالتها بدلاً من ترميمها المزعوم ليتحول المسجد إلى أرض فضاء وأكوام من الأتربة وبتصريح بادخال البلدوزر لازالتها واستغلال البلدوزر فى اسقاط حوائط الورش المجاورة والتابعة أرضها للاوقاف تصبح الأرض كلها خالية وملك للاوقاف ويمكن شرائها أو الاستيلاء عليها واقامة مركز تجارى عليها بعد ان تجاوز سعر المتر ٥٠ ألف جنيه!!.

وقد قام النائب محمود زينهم بلقاء وزير الاوقاف وشرح له الموضوع وعمل لجنة زكاه برئاسته لتكون مسئولة عن اعادة بناء المسجد وبالطبع صادفوا تحديات من «الحيتان» ومن موظفى الاوقاف الذين حاولوا الاستيلاء على المكان لتحويله إلى مكاتب إدارية.. كما أن هناك اجزاء كثيرة ملك الاوقاف بأهم مناطق الاثار الإسلامية بالقاهرة الفاطمية وقد تحولت إلى «خرابات».. بدلاً من تحويل خان الخليلى إلى محمية سياحية!.

الاوقاف عرضت الاثار للبيع!!

وفى مسلسل الاتهامات المتبادلة بين الاوقاف ووزارة الثقافة نجد تأكيد وزارة الثقافة على عرض الأوقاف الآثار التاريخية للبيع.. بل وذكرت العديد من المواقع ومنها وقف نفسية البيضاء وحمام السكرية وفى الوقت نفسه نفت الأوقاف الاتهام.. وان كانت الحقائق تؤكد تورط الوزارتان فوزارة الثقافة أول من تعرض الأماكن الاثرية لتصبح ملاهى ومقاهى وفنادق وبوتيكات ومطاعم! ويمكن الرجوع إلى هذا التحول فى قاعة محب الدين وفندق باب العزب وغيرها من الآثار قبل احترافها! ووزارة الأوقاف تزايد فى هذا المجال بل وامتد نشاطها من عمل عقود إيجار للمحلات بالأثار إلى قصور محمد على ومعهد البحرية باليونان ليتحول إلى مخازن للخمور.. وكما أن هناك شبهات وتدخل فى المناقصات والمزايدات فى وزارة الثقافة فإن الأوقاف لا تقل عن الثقافة أيضاً فى هذا المجال!

وهنا نشير إلى ماكتبه د. ماجد محمد فرج باحث ومؤرخ فى مقال رائع جاء فيه:

معالى وزير الثقافة المصرى الفنان فاروق حسنى.

معالى وزير الأوقاف المصرى / الشيخ الدكتور محمود حمدى زقزوق

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى ما وصل إليه حال الآثار المصرية (الفرعونية والإغريقية والرومانية والقبطية والإسلامية والحديثة) بفضل الجهل والإهمال والسرقة والاختلاس والتدمير والحريق، مما يدل على التبلد وقصور الوعى والإمكانيات فى الحفاظ على ذاكرتنا وتراثنا الذى لو كان توافر واحد فى الألف منه لإحدى جمهوريات الموز الديمقراطية الشعبية لأقامت عليه صناعات تدر البلايين سنوياً من السياحة وبيع التذكارات والكتب والأفلام عدا العائد الإعلامى والثقافى والحضارى الذى لايقدر بثمن..

وبالإشارة إلى احتراق قصر الجوهرة بعد نهب محتوياته ودار الأوبرا الخديوية التى لانزال تعانى من الحسرة المريرة على ضياعها من ناحية وعلى قبح وتخلف ما حل محلها من ناحية أخرى، وإلى الدمار المستمر لكنوز القاهرة الفاطمية على يد الورش ومعامل الطرشى ومحلات الحلل والمقشات والمانيفاتورة وغيرها، التى تحتل واجهات أجمل العمائر الإسلامية فى العالم، وإلى الأفراد والمصالح الحكومية المستوطنة بوضع اليد أو بعقود إيجار أبدية فى القصور العتيقة بقاهرة المعز وأخيراً (وليس آخراً للأسف) احتراق المسافر خانة «المحنة متعددة الأبعاد» التى لم يستوعبها قسم الكوارث الكوميدية السوداء فى عقولنا حتى الآن..

بالإشارة إلى ما سبق واستناداً إلى عرض وزارة الأوقاف سبيل وكتاب نفيسة البيضا وحمام السكرية ومنزل الشباشيرى وخان الزراكشة ووكالة أبو الذهب للبيع بالمزاد العلنى مؤخراً، مما يدل على استعداد الوزارة وتقبلها لمبدأ التنازل عن فكر وحضارة وتراث الشعب المصرى لمن يدفع أعلى سعر..

استناداً على ذلك كله أتقدم أنا (العبد الفقير) لمن بيده الأمر بطلب شراء منطقة القلعة والأزهر والجمالية والموسكى والخرنفش بمشتملاتها صاغة وغورية وخان الخليلى وفحامين ونحاسين وخيمية وسروجية ومغربلين وعقادين وكحكيين وسوق السلاح وتحت الربع والـ ٦٢٢ أثراً المسجلين عام ١٩٥١ (أو ما تبقى منها) من مساجد وجوامع وزوايا ومقامات وتكايا ومدارس وأسوار وأبواب ووكالات وأسبلة وقباب وخانقاوات وأضرحة ومقاعد وقصور وبيوت ومنارات وقاعات. باختصار المستطيل المحصور بين شارع صلاح سالم شرقاً وشارع بين الصورين ودرب الجماميز غرباً.. وبين باب الفتوح وجامع الحاكم

بأمر الله شمالاً وبوابة الجبل ومسجد السيدة نفيسة جنوباً وأتعهد بدفع أعلى سعر يرتضيه السادة ولاة الأمر.

فخطة العمل بسيطة جداً تتلخص فى شراء أربعة أضعاف المساحة المذكورة أعلاه بالصحراء وبناء عليها مدينة للحرفيين والفنانين، بها مجموعة من المساكن والورش والمحلات بنفس الطراز الإسلامى بالمواصفات ويتم نقل السكان إلى المنطقة الجديدة ثم يتم إخلاء منطقة قاهرة المعز وتحاط بسور ويزال من الوجود تماماً كل مبنى خرسانى حديث داخل نطاق السور ويتم ترميم الآثار (بحق وحقيق) على يد محترفين وعلماء ومؤسسات مصرية وعالمية تقدر جدية الموقف وتخطيط المنطقة على الطراز المناسب وحسب القواعد والشروط العالمية للمتاحف المفتوحة (المرتزقة والفهلوية يمتنعون!)

ومهما كان السعر المطلوب وجميع التكاليف الأخرى فأنا واثق من أننى سأستردها خلال عام واحد على الأكثر من قيمة تذكرة الدخول لأكبر وأعظم متحف حضارى ومركز ثقافى حى فى العالم.

ألا تعرفون ياسادة أن آثارنا وحضارتنا هى الرصيد الاستراتيجى لبلادنا والمورد الأبدى للثروة مقارنة بالبترول وغيره من الموارد الطبيعية المستهلكة.. المحدودة مهما كبرت والزائلة مهما طال الزمن؟

سطوة البسبوسة!

مثال آخر.. فقد وأخيراً سبق النشر عن تمكن صاحب محل بسبوسة بحى الحسين من ايقاف تنفيذ قرار من هيئة الآثار يقضى بنزع ملكية العقار الذى يملكه والمتواجد بارض اثرية.

استغل صاحب محل البسبوسة بنفوذه واتصالاته من ايقاف قرار الاثار وإيقاف وكيلى وزارة عن الترقية.. وياحلاوة!!.

أخيرا نسجل أن الحرب الدائرة بين الآثار والأوقاف والتى تضيع ضحيتها أجمل الآثار الإسلامية النادرة يجب محاسبة المسئولين عنها..

فمن قبل تغاضت الأوقاف عن الذين أقاموا فى المساجد الأثرية مقابل الحصول على إيجار ٧٥ قرشاً شهرياً!.. ثم رفضت الأوقاف المساهمة فى تكاليف مشروع الصرف الصحى بمنطقة الجمالية الأثرية، أيضاً أنهت استقلال ريع المساجد وأوقافها لصالح ترميمها والنهوض بها.. إلا أن هيئة الآثار أثبتت هى الآخرى قدرتها على التخريب فترددت فى إخراج سكان المساجد رغم أن «د. أحمد قدرى - رحمه الله» سبق أن

أخرجهم، وأسندت عمليات الترميم لشركات ومقاولين ليس لديهم خبرة وبددت الأموال فى الحوافز والمكافآت.. واعتبرت المآذن والمساجد الأثرية لاتدخل فى اختصاصها وأمرت الأوقاف بالهدم، وكانت الآثار الإسلامية هى الضحية..رحم الله د. أحمد قدرى والذى كان يبحث عن أى شىء يمت لتراث مصر وآثارها ليسجلها. ورحم الله الآثار من بعده.. وللمساجد رب يحميها وينتقم من أعدائها وأعداد التراث والحضارة الإسلامية.

أخطر تقرير رسمى يكشف عن «١١» خطأ جسيما تؤكد طمس النقوش والآثار الأصلية للأزهر!

***تحذير من طمس الآثار المكتشفة تحت نفق الأزهر بحجة أن المشروع قومى!**

*** الشركة المنفذة منعت دخول الأثريين بالجامع ثلاث سنوات كاملة!**

منذ عامين تقريبا قال أحد رجال الأزهر.. ما دام مخصصا لترميم الأزهر ما بين ٣٨ إلى ٥٠ مليون جنيه فإن هذا المبلغ كاف لهدم وإعادة بناء الأزهر فلماذا لا نقوم بهذا العمل؟!

وعلى الفور ثارت ثائرة العلماء على الرجل الطيب والذى خدعته الأرقام التى تصرف على ولائم الترميمات بملايين الجنيهات وبأضعاف مضاعفة.. وتدخل وزير الثقافة ليطمئن الرأى العام قائلا: أتمنى أن يكون ما قاله رجل الأزهر هو مجرد دعاية ويجب أن يعلم الجميع أن وزارة الثقافة هى الجهة المنوط بها قانون الإشراف على الترميم!..

صارت الأمور.. وانتهى ترميم الأزهر.. وتحققت «الدعابة» بأننا أجمعنا أمام أزهر جديد.. أما تصريحات الوزير بأن الإشراف على الترميم يخضع للأثريين فهو الذى أصبح «دعابة»!!

وسبق أن أجاب الوزير عن سؤال «للجمهورية» عن أسباب ترك عمليات ترميم الأزهر لوزارة الإسكان وعدم محاسبة أحد عن أخطاء الترميم؟! فانفعل الوزير قائلا: من الذى قال ذلك.. وزارة الإسكان أم وزارة الأوقاف التى تمول فقط عمليات الترميم لكن خبراء الآثار هم الذين يشرفون على الترميم، والمهم الذى يقوم أو يشرف على الترميم وليس الذى يدفع.. فالذى يقوم بجميع عمليات الترميم هم رجال الترميم فى هيئة الآثار ولا توجد هيئة فى مصر لديها رجال ترميم سوى وزارة الثقافة.. وعموما عندما سمعت ما تقولونه عن وجود أخطاء شكلت لجنة لإعداد تقرير كامل؛ فالترميم علم وفن وتخصص ونحن نحافظ على قيمة الأثر (!!).. ونحن نعرض لأخطر تقرير لأساتذة وخبراء الآثار والترميم التى شكلتها الوزارة ثم نترك الحكم والوصف المناسب للوزير؟!

بداية يقول الخطاب الموقع من د. حسنى نويصر أستاذ العمارة الإسلامية ومدير مركز ترميم الآثار بكلية الآثار ـ والموجه إلى د. جاب الله على ـ الأمين العام لمجلس الأعلى الآثار. بناء على قرار سيادتكم رقم ١١٧٩ بتاريخ ٣١/ ٥/ ٩٨ بتشكيل لجنة لتقويم الأعمال المعمارية والفنية والترميمية التى تمت بالجامع الأزهر.. تحدد يوم ١٠/ ٦/ ٩٨ لاجتماع اللجنة بمنزل الهراوى خلف الأزهر لمعاينة ماتم فيه فاتضح لنا ما يلى:

أولاً: أفاد مفتش آثار المنطقة بأن الشركة المنفذة للمشروع منعت دخوله إلى الأثر لمدة ٣ سنوات كاملة تم خلالها الانتهاء من الأعمال التحتية للجامع دون مراجعة أو إشراف من التفتيش أو من خلال مستشار أثرى.. ثانيا: أفاد مهندس الشركة المنفذة أن الجسات الأرضية وأبحاث التربة أثبتت أن الجامع مقام على تربة ردم يتراوح عمقها ما بين ٤ إلى ٧ أمتار.. وهذه المعلومة غير دقيقة، فالأزهر الفاطمى بنى على أرض بكر لم تكن قد عمرت قبل العصر الفاطمى وكان يفصل بينها وبين العواصم القديمة بركة الفيل، ومن ثم لا أساس لوجود ردم فى منطقة الأزهر وإذا وجد الردم فخارج المساحة الفاطمية للجامع الأزهر.

وماذا تفيد الحسرة؟!

ثالثا: إن أهم وأقدم الأجزاء الأصلية فى الأزهر تتركز فيما يلى:

أ ـ ظلة القبلة الفاطمية بكل محتوياتها من الأروقة والأعمدة الموازية لجدار القبلة.

ب ـ القبة التى تعلو المحراب.

ج- المجاز القاطع المتعاقد على ظلة القبلة.

د - قبلة الصحن الذى أضافها الخليفة الحافظ فى العصر الفاطمى.

هـ ـ كل العقود المطلة على صحن الجامع.

وبكل حسرة وأسف ـ والحديث لتقرير اللجنة الأثرية ـ قامت الشركة المنفذة بعدة تجاوزات خطيرة فى هذه الأجزاء نوجزها فيما يلى:

أفاد مهندس المشروع بأنه عند الكشف على الأعمدة الحاملة لعقود ظلة القبلة تبين له أن هذه الأعمدة بدون أساسات، وعلى حد تعبير المهندس أنه لم يجد تحت قواعد الأعمدة سوى جزء من طفلة طينية ترتكز على طبقة من «الدقشوم» ويربط بين قواعد الأعمدة صفوف متراصة من الطوب الأحمر فى أوضاع عمودية على القاعدة وهو ما جعله يعتقد أن أعمدة الأزهر بدون أساسات وهذا يدل على عدم درايته بنوعية المبانى الأثرية!!

وقد قامت الشركة المنفذة بتغيير هذا النمط الأثرى الأصيل وقامت بعمل أساسات خرسانية من الأسمنت المسلح مما يعد تجديداً للأثر يفقده أثريته.

رابعاً: قامت الشركة المنفذة بهدم المجاز القاطع المتعاقد على جدار القبلة بما على عقوده من زخارف جصية أصيلة من العصر الفاطمى، وقام ببناء عقود جديدة من الطوب الأحمر المغلف بطبقة من الأسمنت، وهذا تجديد صريح بأهم أجزاء الجامع، ولم تتكلف الشركة مشقة البحث فى البحوث الأثرية الكثيرة التى بينت أهمية هذا الجزء (أوضح التقرير العديد من المراجع).

خامساً: قامت الشركة المنفذة بطلاء زخارف قبة الصحن التى تعود إلى زمن الخليفة الحافظ بطبقة سميكة من مادة «النمكس» أخفت وراءها جمال ورونق ونقاء الزخارف الفاطمية الأصلية، وضاعت ألوان «الفرسكو» الأصلية التى كانت تلون هذه الزخارف، كما حطمت الشركة المنفذة بمصر نوافذ القبة الفاطمية.

سادساً: قامت الشركة المنفذة بتجديد الظلة الشمالية الشرقية من الجامع وإزالة الطبقة الجصية الملونة التى كانت تغطى عقودها بما عليها من كتابات قرآنية وزخارف نباتية.

سابعاً: قامت الشركة المنفذة بتبييض واجهات الصحن العلوية ذات العقود الفاطمية وطمس زخارف الدخلات المعقودة وإطاراتها وذلك بوضع طبقة من مادة «النمكس» الحديثة.

ثامناً: غطى المحراب الأصلى للجامع بالرخام الأبيض الذى غطى طبقة الجص الملون الأصلية الموجودة فى طاقية المحراب وهذا مغايراً لجميع المحاريب الفاطمية.

تاسعاً: قامت الشركة المنفذة بتجديد أرضيات الجامع، وذلك بتكسيتها بالرخام وهذا مخالف للأرضية الأصلية التى كانت موجودة بالجامع.

عاشراً: عند تنظيف مداخل الجامع بالطرق الميكانيكية تآكلت النصوص التأسيسية، (وأصبحت غير مقروءة مثل مدخل المدرسة الأقبغاوية ومدخل السلطان قايتباى الذى يعود إلى سنة ٨٧٢ هـ).

حادى عشر: قامت الشركة المنفذة بتجديد قبة المدرسة الأقبغاوية بخشب حديث وتكسية أسمنتية من الخارج، وكانت القبة الأصلية قد سقطت، وأعيد ترميمها على يد لجنة حفظ التراث والآثار العربية، وكانت هذه القبة من خشب الحور المجلد والمذهب والمزخرف بالألوان المختلفة من الداخل، كما كانت مغطاة من الخارج ببلاطات من الرصاص لحماية القبة وزخارفها من حرارة الشمس ومطر الشتاء.

وبعد فإن كل هذه التجاوزات التى قامت بها الشركة المنفذة قد أفقدتنا أثراً مهماً نادراً من آثار العصر الفاطمى عند إزالة الأجزاء القديمة وهدمها وإعادة بنائها من جديد مما يفقد

الأثر أصالته. وكان الأصوب أن يتم الترميم وليس التجديد تحت إشراف المجلس الأعلى للآثار والذى منع رجله من الوجود منذ البدء فى عمليات الدراسة الأولى.

والله من وراء القصد..

ماذ بعد التقرير؟!

كان هذا هو التقرير الرسمى المقدم لأمين المجلس الأعلى للآثار والذى يؤكد أنه قد تم منع دخول الأثريين الجامع أثناء ترميمه ولم يبال أمين المجلس بذلك؟!.

لقد أكد إجمالى التقرير أن ما حدث هو عملية إنشاء مبنى جديد على حساب طمس وإخفاء وتدمير الأثر الأصلى وطمس الزخارف والنقوش الأصلية النادرة، وهو أمر نعتقد أنه لن يحرك ساكناً لأمين مجلس الأثار. وإلا كان يغار على ما يخططه الوزير من جريمة إنشاء فندق يطمس ما تحته من آثار ويهدد ما يحيطه بالفناء!.

لقد كشف أساتذة الأثار وخبراء الترميم عن تفاصيل عديدة تؤكد الكارثة باستخدام الأسمنت بكميات تصلح بناء السد أو أكبر الكبارى، وهم بالفعل تعاملوا مع الأزهر على هذا النحو بل وصوروه على إنه إنجاز مثل السد وهى كارثة وجهل بقيمة الأثر والتراث بجميع المقاييس.. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل استخدموا ألواناً وبطرق محرمة دوليا ولم يهتموا بالحفاظ على النقوش أو حتى ضعف الأحجار من الداخل فاستخدموا طرقاً للتنظيف الظاهرى دون الاكتراث بالتبعات والعواقب..

ومن ناحية أخرى، وفى إطار حفر نفقى الأزهر، حذر علماء الآثار من محاولات طمس آثار التحصينات الأيوبية التى عثر عليها أثناء الحفر تحت دعوى عدم إعاقة تنفيذ المشروع وبدعوى أنه مشروع قومى!

وانتقدت المصادر اللجنة الأثرية التى تم تشكيلها للإدلاء بالرأى فى أهمية الأثار المكتشفة حيث اقتصرت اللجنة على عدد من مفتشى الآثار بالمنطقة وهو ما يجعل آراءهم تبعا لأراء رئيسهم إضافة إلى نقص خبرتهم.. وطالب أساتذة الأثار بتشكيل لجنة عليا من كبار أساتذة الأثار، كما كان يجب عرض الأمر على اللجنة الدائمة للأثار..

كما طالب العلماء بإيقاف تنفيذ النفق حيث أضافت عمليات الحفر إلى تهديد المنطقة الأثرية الإسلامية، وتهديد حياة المواطنين الذين يستخدمون النفق، وارتفاع التكلفة، وزيادة أزمة المرور بدلاً من حلها لنقص «حارات» النفق عن الشارع البديل.. إضافة إلى ذلك سبب مهم وهو: العثور على آثار مهمة تتعلق بالتحصينات الأيوبية والبطل صلاح الدين الأيوبى الذى تتعرض أثاره بالقلعة للدمار بسبب الفندق الذى يشرع وزير الثقافة فى إقامته، والإهمال الجسيم فى مناطق عديدة بالقلعة وبأسوار صلاح الدين..

وأشارت المصادر الأثرية إلى ما حدث بإيطاليا ـ الدولة التى يتخذها وزير الثقافة قدوة لأعماله ويناصر شركات المقاولات بها ـ فبعدما وافقت الحكومة الإيطالية على حفر نفق يؤدى مباشرة إلى كنيسة القديس بطرس بالفاتيكان، وأثناء تنفيذ النفق عثروا على آثار من العصر الأتروكسى فتوقف المشروع كلية»..

هذا وقد أشارت المصادر إلى ما جرى من قبل فى نزلة السمان حيث تم ردم المواسير فوق الآثار، كما أقاموا ناديا ومنشأت فوق الآثار رغم تأكيدات وتحذيرات علماء الآثار..

وأخيراً يجمع علماء الآثار على أن ما حدث بالجامع الأزهر والذى وصل إلى حد منع رئيس قطاع الآثار الإسلامية نفسه من دخول المسجد وهو ما أكده د. حجاجى إبراهيم ود. محمد الكحلاوى و د. مختار الكسبانى وجميع علماء الآثار حيث أصبح ممنوعا الدخول لغير أصحاب شركة المقاولات ومعارفهم.. فهل بعد هذا يتوقع أحد الترميم الأثرى والعلمى للمسجد؟!

يروى أستاذ الأجيال د. عبدالحميد زايد واقعة عند ترميم قبة الحسين قائلاً: فوجئنا بمنع الأثريين من الترميم.. وكان وقتها د. أحمد قدرى وقررنا جميعاً الاحتجاج بتقديم استقالة جماعية إذ لم يقم الأثريون ومهندسو الآثار بالإشراف والترميم.. وبالفعل لم يقبل د. كمال حسن على رئيس الوزراء ـ وقتذاك» الاستقالة وقام رجال هيئة الآثار بالعمل والترميم الأثرى.. بينما ما حدث فى الأزهر هو شيء مشين.. حدث هذا وقت أن كان رئيس الآثار د. قدرى وكان بها رجال يؤثرون الاستقالة على الأضرار بالأثر..

أساتذة وخبراء الآثار يكشفون جريمة هدم وإعادة بناء الأزهر

*** تشبيه الجامع الأزهر بالسد ولكبارى وإعلان العمل تحت شعار «ممنوع اقتراب الأثريين»!**

*** تجميل الحوائط على حساب تآكل الأحجار وإزالة النقوش وضعف المبانى من الداخل!**

*** استخدام الأسمنت وألوان بطرق محرمة دوليا.. والفئران تحتل الأضرحة!**

*** ترميم وزارة الإسكان للآثار وتقاعس وزارة الثقافة وراء تحويل مهنة ترميم الآثار لمن لا مهنة له!**

قبل أن تمر أيام معدودة على مزاعم ترميم الجامع الأزهر كشف علماء وأساتذة وخبراء الترميم عن عشرات الأخطاء والسلبيات التى أضرت بالنقوش والزخارف الأصلية بل ودمرتها تماما.

على الجانب الآخر يدافع القائمون عن الترميم بأنه إنجاز أشبه بأعظم الكبارى والسد العالى، تم استخدام نحو أربعة آلاف طن أسمنت فى عملية الترميم!!

ويرد خبراء الترميم: إن التعامل مع الأزهر كان مثل التعامل مع الكبارى والسدود وهو عين الحقيقة، ولكن الأزهر «كائن» آخر.. أثر ثرى يضم كنوز الحضارة والإبداع الشاهدة على العصور الإسلامية المتلاحقة، والتى طمست تحت أستخدام «الرمالة» والأسمنت وعمليات التبييض!.. وإذا كانت وزارة الإسكان تصدر الأسمنت فى دفاعها عن ترميم الأزهر .. فهو أمر يتسق مع مهامها!.. أما الجريمة الكبرى فهى تقع على وزير الثقافة وأعوانه، حيث استمر العمل تحت شعار «ممنوع اقتراب الأثريين».

فماذا يقول خبراءالترميم عن الجريمة.. وما تعليق الأوقاف والآثار؟!

يقول د. محمد الكحلاوى: إن كل أثر يعبر عن نفسه عدا الأزهر وقلعة الجبل، فهما يعبران عن عصور متلاحقة.. فكيف نلغى هذا كله؟ ونقول: إنه لم يحدث ترميم إلا فى هذا العصر. وهو ما أعلنه شيخ الأزهر.. ويضيف د. الكحلاوى أن الرواق كان به أقدم قبة فى مصر، فأصبح الآن يضم أجدد قبة فى العالم! نفس المعانى أكدها د. مختار الكسبانى وعلماء الآثار الإسلامية.

فالأمر كما يقول د. على صبرى الخبير الاستشارى المعروف: إن ما حدث للأزهر من ترميم هو أنهم تعاملوا معه كمبنى، ولم يتعاملوا معه كأثر!.. ونفس الشىء فى مسجد «عمرو بن العاص»، حيث أفسدوه بالترميم الخاطىء، وكان أضعف الإيمان تحليل المونة القديمة بدلا من استخدام الأسمنت!

انتظر ٥٠ سنة!

استطلعنا رأى خبراء وأساتذة الترميم.. د.م. هانى ميلاد حنا.. علق على ما ذكر عن كميات أستخدام الأسمنت قائلا: استخدام ٤ آلاف طن من الأسمنت رقم كبير وخطأ.. وتشبيه الأزهر بالسد العالى أو بكوبرى ينم عن عدم الدراية بأهمية الأثر، فهذهالكميات وبهذا الأسلوب يتناسب مع مبنى حكومى، وليس كأثر وفى حجم الأزهر!

يضاف إلى ذلك عدم تجانس الأسمنت مع الخامات الأصلية للأثر.. وعدم احترام العصور السابقة.. فالأزهر لم يكن يتعرض لهذه الكمية من الرشح فيتم علاج الأساسات بهذا الشكل.. والقيام بتجديد الواجهة الخلفية رغم قوتها ورغم جمال الحوائط.. فخلاصة ما حدث من ترميم هو التعارض مع قواعد ترميم الأثر.. فتصوير كميات الأسمنت المهولة على أنها إنجاز هو فى حقيقته جريمة.. فالأسمنت لا يستخدم إلا فى حالات خاصة وبكميات لا تصل إطلاقا إلى جزء صغير من هذا الحجم.

والحقيقة كما يوضحها د.م هانى ميلاد أن المشروع تم إسناده لوزارة الإسكان وشركة «المقاولون» دون أدنى تخصص للطرفين.

كما أن عملية الترميم يجب ألا تحدد بزمن بينما تم التقاعس أولا، ثم فجأة قرروا الانتهاء خلال ٢٠ شهرا، فهل هذا الكائن الثرى (الأزهر) أتعامل معه بسرعة الإنجاز؟!.. وهل يتعامل الفنان بحجم الإنتاج أم بنوعيته؟!.. والغريب أن الوزير برر إطالة ترميم «أبو الهول» إلى عشر سنوات بحجة أن التعامل مع الأثر يختلف عن المبنى الحكومى!.. وللعلم ما حدث فى الأزهر حدث أيضا فى «الغورى» و«جامع» «البنات»!.

ويختتم د. هانى ميلاد حديثه قائلا: إن كمية الأخطاء فى الأزهر تبكى.. ولو قلت هذا لأجابوا بسفسطة.. انتظر ٥٠ سنة لترى من منا الصادق؟!.

مهنة من لا مهنة له!

ويرى د. ياسين زيدان ـ أستاذ الترميم بكلية الآثار ـ أنه حدثت تجاوزات كثيرة جدا بالنسبة لعملية الترميم، وهو ما دعى هيئة عالمية مثل «اليونيسكو» إلى التهديد بإخراج مسجد «الأزهر» و«أبو الهول» من عداد المقتنيات الثقافية العالمية، نظرا للتجاوزات الشديدة التى حدثت أثناء الترميم، ومنها على سبيل المثال:

إن الأولوان كلها حديثة، وكما ذكر القائمون على عمليات الترميم أنهم قاموا بجلب مواد طبيعية من نفس الخامة المستخدمة فى عملية التلوين، وتم استخدامها فى عملية الطلاء، وهذا محرم دوليا، كما نصت عليه المواثيق المختلفة فى مؤتمرات أثينا وفينسيا ونيروبى بعدم عمل طبقة لونية فوق عملية الطلاء، وهذا محرم دوليا، كما نصت عليه المواثيق المختلفة فى مؤتمرات أثينا وفينسيا ونيروبى بعدم عمل طبقة لونية فوق الطبقة اللونية الأصلية، وهذا المسلك يدل على عدم خبرة الشركات القائمة بالأهداف الحقيقية لعمليات الترميم، وأن هناك خلطا بين الترميم والتجديد!

وفى الحقيقة فإن قضية الترميم فى مصر تعد من المشاكل الحادة جدا، حيث إنها أصبحت مهنة من لا مهنة له! رغم أن هذا قسم متخصص فى الدراسة الأكاديمية والعملية والتطبيقية لأصول وقواعد الترميم. إلا أن هذه العمليات فى النهاية تسند إلى شركات وإلى مقاولين لا علاقة لهم بالترميم!!

ونجد أيضا من التجاوزات التى حدثت: عدم مراعاة محاكاة القديم فى استكمال المحراب «الأقبغاوية» وتحريف الوحدة الزخرفية الأصلية بما يغاير الأصل، ويمكن ملاحظة ذلك بالعين المجردة، كما أن الأخشاب التى استخدمت لم يتم تقويتها، بل تم دهانها مباشرة!. ونجد أيضا أن شركة كبيرة تصدت لعملية الترميم، وقامت تقريبا بإزالة كل

الوحدات الزخرفية الجصية القديمة فى نصف الصحن، وتم استبدالها بأخرى حديثة!.. كما قامت بإزالة معظم أسقف الجامع الأزهر الموجودة بجانب الصحن، واستبدلت الأخشاب بأخرى جديدة!.. أما البراطيم الحاملة للطبقة اللونية تم إزالة طبقات الألوان بها عن طريق المناشير فى الاتجاهات الأربعة!.

واستخدمت بعض المواد الكيميائية الضارة لإزالة طبقات الألوان الأصلية أو المضافة للوصول إلى الخشب الأبيض!.. وبالنسبة للواجهة يلاحظ المشاهد، أو حتى من ليس له خبرة بأعمال الترميم أنه تم إزالة ما يقرب من ٧٥ فى المائة من أحجارها الأصلية واستبدلت بأحجار أخرى جديدة.. كما استخدمت نفس الشركة عمالة غير متخصصة ومن غير خريجى الترميم فى عمليات الترميم!

ويؤكد أستاذ الترميم د. ياسين زيدان أن كل هذه التجاوزات كنا فى غنى عنها.. وكنا أيضا فى غنى عن تهديد اليونيسكو السابق الإشارة إليه، وذلك لو تمت الاستعانة بالمتخصصين فى هذاالمجال.. وأنا أتعجب.. لماذا هذه التجاوزات ولدينا متخصصون كان يمكن أن يعطوا الحماية لهذه الأعمال، ونحن فى عصر التخصص يجب أن يكون هناك ترميم علمى فعلى وليس عملية تجديد!

أحمد دسوقى المرمم بالآثار يقترب بنا أيضا بما حدث للأزهر من الداخل. فاستخدام الأسمنت خاطىء ومختلف عن استخدام القدماء والذين قدروا تناسب تمدد نوعية المونة مع نفس الحجم فى نوعية الحجر، وما حدث الآن ينذر بانفصال بسبب اختلاف حجم التمدد، وإن كان لا يرى بالعين المجردة، ولكن مع المدى الطويل تتضح الخطورة.. وللأسف حدث فى ترميم مسجد السلطان حسن تفريغا «للعراميس» القديمة وحشو بالأسمنت!..

أما عن الأرضية فيعترض أحمد دسوقى على أستخدام الرخام موضحا أن القدماء عندما استخدموا الحجر فى أرضية المساجد بل والشوارع لم يكن ذلك اعتباطا، فالحجر يسمح بالنفاذية حتى يتبخر الماء وتبقى الأملاح التى يمكن إزالتها بالمسح، فمع عدم احتباس الرطوبة يصبح معبرا لخروج الرطوبة إلى الجو.. أما حبس المياه الجوفية فسوف ينتهى باصطدامها بالخرسانة ـ غير المعزولة ـ أو الأماكن الضعيفة بالجدران فتهلكها!.. وبالمناسبة فقد تم استخدام حجر أبيض بخلاف الحجر الوردى القديم، مما يعتبر إخلالا فى استخدام نفس نوع الحجر.

ويضيف: إن القدماء كانوا يعالجون مشكلة صعود مياه الرشح المحملة بالأملاح بأسلوب بسيط وآمن، وهو أسلوب الكمادات، ولكن ما حدث هو رجهاد ميكانيكى

لجزئيات الأحجار فتساعد على تفتتها بعد فترة.. فالذى حدث هو الاكتفاء بإظهار جمال خارجى بينما الحوائط مريضة من الداخل!..

ويوضح أحمد دسوقى قائلا:لقد تم استخدام الرمالة، وهى عملية دفع الرمل المندى بالماء بقوة ضغط الهواء حتى يحدث للحجر نوع من الصنفرة.. وبالطبع جاءت هذه العملية على حساب دقة الكتابات والزخارف الأصلية.. إنهم لم يرحموا القناديل الأصلية فجاءوا بإضافة عدد من القناديل الحديثة من المحلات المعروفة!!

على رأى المثل!

أما د. حجاجى إبراهيم - أستاذ الآثار الإسلامية - فيلخص المشكلة فى مثلين شعبيين وهما: اللى معاه قرش محيره يجيب حمام ويطيره.. والدار دار أبونا والغرب يطردونا..

فقد فكر أحد رجال الأزهر عندما وجد المال الكافى فى أن يهدم الأزهر ويقوم ببناء أزهر جديد، دون أن يشعر بأن الأزهر قيمة ومعنى وتراث وحضارة وليس مجرد مبنى!

أما عن المثال الآخر فكيف يعقل أن يستبعد الأثرى وأن يكون ضيفا ثقيلا على القائم بعملية الترميم؟!.. وبمناسبة ترميم الأزهر تجدر الإشارة إلى أنه تم فى بدايته بمشاركة وإشراف أثريين كبار ومنهم ٥ أساتذة وزملائى عبدالرحمن عبد التواب ومدحت المنياوى ونشوى حسين.. والآن كم كنت أتمنى ألا يفقد الأزهر أثريته باستخدام مواد ضارة تؤثر عليه على المدى الطويل.

الفئران بالأضرحة!

انتقلنا إلى وزارة الأوقاف، وهى إحدى الجهات المنوط بها تسلم الأزهر «كمبنى»!.. وحتى فى هذا الأمر لم يعجب القائمين عليها الحال.

التقينا بأحد المسئولين بهندسة الأوقاف - تحفظ على ذكر أسمه - فقال: إنه فوجئ بإهمال جميع الأضرحة الموجودة بالمسجد، حيث تحولت إلى مأوى للفئران، ومنها أضرحة تحمل رموز الأمة الإسلامية مثل عبدالرحمن كتخدا وعلاء الدين القبرصى، ولم يتوقف الإهمال عند هذا الحد بل إن شبابيك الواجهة الرئيسية تحتاج إلى إعادة نظر، والشبابيك المواجهة لدورات المياه «مكسورة»، كما قاموا بإزالة دورات المياه الخاصة بعدد ١٠٢ غرفة إعلى الأزهر، ولا نعرف كيف سيتم استخدام هذه الحجرات بدون دورات مياه؟!.. والقول بأن الدورات كانت ستؤثر على الأساسات دليل على ضعف المهندسين وإلا تساقطت العمارات والأبراج والفنادق علما بأن هذه الحجرات تستوعب مئات الدارسين!

توجهنا إلى مجلس الآثار لنتعرف على آرائهم فى مرور الكارثة.. فوجدناالكل تراجع خوفا من إحراج الوزير.. عدا مسئول كبير وعد بالإجابة بصراحة دون ذكر اسمه فقال: إن مسألة عدم الاهتمام بالأثر ترجع إلى بداية المشروع.. فقد تم عقد لجنة وزارية شاركت فيها الوزارات المختلفة إلا أن وزير الثقافة اعتذر وأرسل د. عبد الحليم نور الدين رئيس الهيئة «وقتذاك» إلا أنه اعتذر هو الآخر، وأرسل رئيس القطاع. ويبدو أن الجانب الآخر اعتبرها مسألة تؤثر على الكرامة، وبالتالى عندما يصل الأمر إلى منع دخول الأثريين للمسجد، فمع هذا السياق يكون أمرا طبيعيا!

وينتقد مسئول الآثار أحد أصحاب المكاتب الاستشارية بأنه يفجر المشكلة، وللأسف لخلافات شخصية، حيث بدأ العمل كاستشارى لمكتب آخر، وعند التنفيذ لم يجدوا رسومات تنفيذية، ثم اعتذر واستمر التسلسل إلى أن جاء م. طارق المرى وعمل الشغل.. علما بأن الاستشارى المذكور أعد تقريرا عن الأزهر عن طريق خطيبة ابن مسئول كبير بالآثار، واستغل هذا التقرير.. وللأسف الاستشارى المذكور سبق أن أخطأ فى مساجد عديدة منها قايتباى الرماح والست مستكة والمسافر خانة، والأمير حسين، وقد يكون هذا وراء عدم الإصرار على التمسك به، بينما بانتقاد الترميم!.. والانتقاد بهذا الشكل غير سوى، وكان على مسئول الآثار الرد عليه دون أى خواطر لإسرافه على رسالة علمية لخطيبة ابنه!!.. «الشعب»: اتصلنا بالاستشارى المذكور إلا أنه رفض الحديث!.

ويدافع المسئول عما حدث بالأزهر قائلا: إن ما يطبق على الآثار المصرية لا يطبق على الإسلامية فالمسجد ليس موقع متحف، ولكنه موقع مستعمل وتدعيم الأساسات يفيد ولا يضر!.

«ملحوظة»: جميع علماء الآثار يتحفظون على هذا الرأى.

مسئول آخر بالآثار قال لنا: بصراحة الموضوع بدأ بالمقلوب، فالذى يصرف هو بالفعل صاحب الكلمة العليا.. فوزارة الإسكان هى التى تتولى الموقع والعملية وأتت بشركة فتقاعست، فلم تسأل الآثار وأتت بشركة أخرى، ومن هنا لم يكن غريبا أن نرى وزير الإسكان عقب انتهاء المشروع يشرح لنا فى الآثار!

أما عن عملية الترميم فيرى المصدر الأثرى أن هناك إيجابيات وسلبيات، ومن الإيجابيات عمل مجهود كبير لإنقاذ ميل كبير، وصل إلى ٢٧ سم بحائط المدارس، وتم الفك والرد بنفس الزخارف الحسنة بمدرسة الأقبغاوية.. ولم يجد المصدر الأثرى مميزات أخرى، فأخذ يعترف بالسلبيات العديدة ومنها: استخدام الرمالة والتى أثرت على طمس

العديد من الزخارف، خاصة بالمآذن، وإن كانت أظهرت الواجهات بشكل أنظف، ولكن على حساب الحجر والنقوش الأصلية.. وكان المفروض المعالجة بكمدات إلا أن عنصر تحديد وقت انتهاء العمل كان وراء هذا العمل المهلك للحجر والنقوش.

ويضيف المصدر أن المجاز الفاطمي الموصل ما بين قبة الحافظ ومدخل من الصحن كان به ميل، وكان من المفروض تعديله مع رفع الجص وإعادته إلا أنهم أتوا بجص جديد!.. وجاءت لجنة من الآثار قبيل الافتتاح وذكروا الملحوظة ولكن تم الافتتاح والسلام!

وجاءت لجنة برئاسة د. حسنى نويصر وكشفت عن الأخطاء الجسيمة، كما كشفت عن المعلومات المضمحلة والسطحية، وعدم وجود خبرة فى الآثار للقائمين على عملية ترميم الأزهر.. أو بالأدق إعادة بناء الأزهر، ورغم كل الملحوظات والتقارير العلمية، بل إن أهمها جاء بناء على طلب المجلس الأعلى للآثار.. فإن وزير الثقافة لم يتحرك، فربما تبدلت المهام بينه وبين إبراهيم سليمان وزير الإسكان دون أن نعرف.. فوزير الثقافة يجاهد لبناء فندق وبوتيكات، ووزير الإسكان يشرف على ترميم واحد من أعظم آثار مصر، وهو الجامع الأزهر!.

من يحاسب وزير الثقافة على حرق المسافر خانة؟

* **د. على رضوان: إعلان الوزير إعادة بناء «المسافر خانة» يتطلب تغيير الاسم إلى «المحروق خانة» ليتناسب مع الحادث!**
* **د. نعمات فؤاد: نطالب بهيئة مستقلة لإدارة الاثار وإنهاء هيمنة وزارة الثقافة عليها**
* **د. أمين الآثار يعترف بالذنب ... ومفتش آثار يؤكد توجيه المخصصات للسكرتارية!**
* **حريق قصر المسافر خانة تم من الداخل وليس بسبب شماعة القمامة!**
* **إلغاء خطة لمكافحة الحريق أعدها الدفاع المدنى.. وطرد مفتشة آثار احتجت على التجاوزات!**

يبدو أن وزارة الثقافة طورت أساليب القضاء على الآثار من الإهمال والسرقة والتخريب إلى القضاء على الأثر كاملا فى مرة واحدة بالحريق!

فقد جاء احتراق المسافر خانة ليدق ناقوس الخطر لعشرات الآثار المعرضة لنفس

المصيـر.. وقد كشفت جولـة فى المسافر خانـة عن مفارقات خـطيرة، منها أن الحـريق من داخل المبنى وليس من خارجه، كما حاولوا تصـويره بسبب حرق القمامة.. فأبواب القصر من الداخل محروقة وبعـضها لم يحرق من الخارج.. ومبيت الرسامين واستخدامهم التنر يشير إلى هذا الترجـيح.. وتأتى المفاجأة فى تنبيه الأهالى لخفيـر الموقع عن حريق محدود مساء اليوم السابق للحريق، وقد يكون قد أهمل إخماده نهائيا فاشتعل بقوة مع الصباح..

وتستمر المفـاجآت فى إلغـاء خطة سـابقة بالـتنسيق مع إدارة الدفـاع المدنى لمقـاومة الحرائق.. وكذلك سبق تحذير مفتشة للآثار من مبيت الرسامين.. أما عن الإعلان بأنه كان قد تم تخصيص ١٥ مليون جنيه لبحث ترميم الأثر قبل الأسبوع. فإن الأمر يعنى محاولة إخفـاء الإهمـال لسنـوات ماضـية أو التـهام الحـريق للآثـار علـى طريقـة حرائـق الجرد السنوى!.. فماذا عن أخطر كوارث وزير الثقافة؟!.

بداية يتحدث د. مختار الكسبانى ـ أستاذ الآثار الإسلامية ـ عن تاريخ الأثر قائلا: إن قصر المسـافر خانة يرجع إلـى العصر العثـمانى، والذى أسسه مـحمود محرم، ثم انـتقل القصـر فيما بعـد إلى محمد عـلى وأسرته وتم اتخـاذه كمكان لاستـقبال المسافـرين من الزوار.. وتدليلا على الاهـتمام به إبان أمارة محمد على فإن الخديـو إسماعيل ولد به.. والقصر المذكور هو تحفة معمارية، ويعد من أندر القصور ذات القيمة الفنية العالية والنادرة والتى يـستحيل تـعويضها.. وهـو مزار أثرى وفنى مـهم ومن أهم مواقـع زيارات طلاب وعلماء الآثار.. لقد احـترق تماما والحوائط التى نجت من الحريق دمرتـها عوامل استخدام خراطيم الحريق..

انتقـلنا إلى موقع الحـادث عند الحريق ... الحزن خـيم على العديـد ممن التقينـا بهم، وأكدت الانطباعـات والأقوال أن محاولات تعليق «الـكارثة» على شماعة «كـوم» قمامة أمام المبنى أو إهمال الخفير، هى مبررات سـاذجة.. فالأهالى هناك يؤدون أن الحريق اندلع من الداخل وامتداد الحريق إلى أربع شقق بالمنزل المجاور بدرب الطبلاوى بالجمالية.

وأشاروا إلى العديد من الملحوظات، أولاها: أن هنـاك العديد من الفنانين لهم مراسم بالمبـنى مثل مراسـم الوزير.. فأخـطر ما قيل هـو أن مفتشة الآثـار أمل محفـوظ سبق أن تشاجرت مع الفنانين واحتجت على إقامتهم بالمبنى وأنهم منعوها من دخول المبنى!!.. مما اضطرها إلى رفع تقرير إلى عاصم رزق والذى رفعـه إلى عبدالله العطار رئيس القطاع، ورغم مضى مدة كبيرة لم يعرف أحد مصير احتجاج مفتشة الآثار.. ولعل فى هذا الحريق الإجابة عن مصير احتجاجها!

الملحوظة الثانية والخطيرة: أنه سبق التنسيق بين مجلس الآثار ووزارة الداخلية ممثلة فى مصلحة الدفاع المدنى، وتم تشكيل لجنة لوضع خطط تطوير وأسلوب مقاومة الحريق، إلا أنه تصادف سرقة المتحف المصرى فانشغلت اللجنة بأشياء أخرى وتم إهمال سبل ووسائل مقاومة الحريق!

الملحوظة الثالثة: أن الأخشاب والشدات المصلوبة منذ زلزال ١٩٩٢ «تحمصت» وأصبح من السهل اشتعالها، حتى ولو كانت النار على مسافة بعيدة، مع ملاحظة أن الناحية الخلفية بها شدات معدنية ليست بها علامات حريق!

الملحوظة الرابعة: أن خطر الحريق يهدد جميع الآثار الإسلامية، فإذا دافع الوزير بأن القمامة هى السبب فكل الآثار تحيطها القمامة! ... وإذا كانت الشداد الخشبية تساعد على الحريق فكل الآثار مصلوبة منذ سنوات طويلة لتستقبل القرن على هذا الحال!... وأنه لا يوجد طفاية حريق واحدة فى المبنى الأثرى (قصر المسافرخانة)، رغم أنه مكون من أخشاب!... وهذا المصير يهدد الآثار الأخرى، وعلى سبيل المثال - لا الحصر - فإن بيت الكرتليه (متحف جاير أندرسون) الملاصق لمسجد أحمد ابن طولون مكدس بالموبيليا ويقع فى حارة ضيقة مما يصعب الوصول إليه فى حالة حدوث حريق مماثل. كما أن مبيت البعض داخل الأثر هو جرس إنذار لما يمكن أن كان يحدث للقلعة - لاقدر الله - فى حالة تنفيذ المشروع الكارثة، وهو فندق الوزير بباب العزب.. علما بأن نفس أسباب الحريق يمكن أن تندلع من الورش والبوتيكات التى يسعى الوزير لإقامتها داخل القلعة!.. فالخمور وما بها من كحل وأصحاب الكيف البانجو وسهر الليالى فى كل مكان!.

الملحوظة الخامسة: أكدها مصدر أثرى وهى عدم وجود رفع معمارى دقيق للأثر وتصوير دقيق لجميع النقوش وهو ما يفند به رد الآثار ووزارة الثقافة بإنشاء قصر جديد!.. وحتى حالة فرض إنشاء هذا القصر الجديد هل يعتبر هذا البناء أثراً؟.. وهل سيكتب على الأثر أنه تم بناؤه فى عهد فاروق حسنى ويطلق عليه العصر العثمانى سابقا.. أم يتم البحث عن شركة تحمل اسماً قريباً من العثمانيين مثل شركة عثمان؟!

وتتوالى الكوارث بتصريحات غريبة مفادها أنه كان سيتم فى أسبوع الحريق اعتماد ١٥ مليون جنيه لترميم الأثر.. لماذا هذا الأسبوع والأثر مهمل من قبل الزلزال؟.

يقول أ. د على رضوان - عميد كلية الآثار الأسبق: إن ما حدث هو الذروة والقمة للمأساة الحقيقية التى تعيشها الآثار المصرية منذ أكثر من عشر سنوات، ومن يرد أن يغطى أو يسوّف أو يموه لإخفاء المسئولية الحقيقية عن هذا التدمير، وهذا التخريب.. والتدمير المتواصل لتراث وتاريخ مصر فإنه آثم فى وطنيته وفى احترامه لتراث الإنسان الذى تتحمل

مصر الحفاظ على أغلى مقدساته، فمن أراد أن يبرر الحريق بأكثر من دافع أو سبب من الأسباب فإن ذلك لا يقال إلا لتفويت الأمر وإبعاد التهمة وإلقاء المسئولية بعيدة عنه، فنحن نسأل: من الذى سمح بأن يقيم الرسامون والفنانون ومن على شاكلتهم فى هذا البيت العريق؟ ونحن نسأل: هل الوزير هو المسئول؟ فإن كان هو فعليه اليوم أن يتحملها أمام القيادة السياسية وأمام الشعب المصرى وأمام التاريخ قبلهما، وإن كان المكان فى موقع يصعب الوصول إليه بعربات الإطفاء وهو من خشب ومواد قابلة للاشتعال فهل وُضع به جهاز واحد للإطفاء؟! وهل أُمن قبل الحريق؟!

الأمر الأخطر والأكثر بشاعة وتقصيرا وتهاونا هو أن يترك هذا البيت النادر فى تاريخ العمارة الإسلامية مصلوبا مهملا منذ أكتوبر ١٩٩٢ (الزلزال) وحتى احتراقه وانتهائه!

وفى الندوة العلمية عن سبل تأمين الاثار والتى عقدت بنقابة الصحفين فاجأ د. على رضوان الجميع بتقديم التهانى لوزير الثقافة، والذى صرح بأنه سيخصص مبلغ ٣٠ مليون جنيه لإعادة «المسافرخانة» وتساءل د. رضوان: ألم يكن من الأفضل لو تخصص هذا المبلغ منذ أسبوعين فقط قبل وقوع الكارثة؟!

كما قدم د. على رضوان التحية للوزير الفنان أيضاً على استعداده لبناء مسافرخانة جديد، ولكنه توجه له بالرجاء بأن يطلق اسماً مناسباً للحدث كى يذكّر الناس بعهده وما جرى، واقترح أن يكون اسمه «المحروق خانة»!.. كما قدم التحية لإعلان الوزير استعداده لترك موقعه، وعلق على ذلك بقوله: فهذا هو الرجل والفارس والنبل والشرف!!

هذا وقد أكد د. على رضوان احترامه للدكتور جاب الله وقال: ولكن المشكلة فى أننا أمام نظريات حديثة فى تحديث الأثر مثلما حدث فى باب العزب!!

وتحدث د. مختار الكسبانى عن الأثر الذى احترق وإرجاع المسئولين السبب للقمامة.. بينما كان الأثر مكاناً مخصصاً للفنانين والرسامين.. وتساءل د.الكسبانى: ماذا فعلتم فى التقارير التى قدمت حول سوء استخدام الفنانين المقيمين بالأثر؟.. لم يكن من مجيب، لأنهم فى حماية المسئول الأول عن الآثار فى مصر.. والبقية تأتى.. ووكالة الغورى احترقت لنفس السبب، فالمشكلة من هو صاحب القرار والحماية؟!.. وعندما ذهبت مفتشة آثار لمعاينة الشروخ تعرضت للإهانة من قبل هؤلاء الفنانين ولم يسمح لها بالمعاينة، فمن هو المنوط به حماية الأثر؟.

لست مغالياً!

وفى غيرة محمودة دافع د. محمد الكحلاوى عن الآثار مؤكداً أنه ليس مستفيداً، فهو

لا يعمل مقاولاً أو صاحب مكتب استشاري ولكنه أستاذ للآثار احترق مع احتراق الأثر، وهذا هو الفارق بين الأثرى وغير الأثرى، فالمشكلة ليست فى «المسافر خانة» وحدها، بل فى كل آثار مصر «والمسافر خانة» لم تحرق اعتباطاً، فهناك المحال التى تعمل فى المعادن ويلقون بماء النار، وهناك أكثر من ٢٥ شكوى أرسلها التفتيش بالمنطقة والآثار الإسلامية حائرة بين الآثار والأوقاف والمحليات.

وأضاف: ألا يعلم المسئولون أن هناك حرماً وحرمة للأثر؟.. فأين نظام الإطفاء السريع.. وكم طفاية حريق بالأثر وكم طفاية بمكتب المسئول الأول عن الآثار؟!

أما د. جاب الله - أمين المجلس الأعلى للآثار - فقد ربط مشاكل الآثار بالمجتمع ككل، فحادث القطار وإهمال التليفونات وغيرها وغيرها مترابطة.. ومشكلة الآثار الإسلامية أنها آثار حياتية ومستخدمة.. وإذا أردنا أن نعالج فلابد من النظرة الشاملة ولابد من تعاون جميع الجهات.. وان استخدام الفنانين للأثر من وقت يوسف السباعى.. واعترف د. جاب الله بأنه مذنب حتى لو برأته التحقيقات وهو يشعر بالذنب والخزى لأن الحادث جاء فى عهده!

واستعرض الكاتب والأديب جمال الغيطانى ما كشفته صحيفة «أخبار الأدب» عما يهدد المسافرخانة أكثر من مرة دون جدوى وتساءل عمن يعوضنا عن المشربية القبلية القديمة وهى أكبر مشربية فى العالم؟! .. إن القضية قضية كل الآثار.. وأن الهيئة لم تعد موجودة. حيث تحولت إلى مجلس يرأسه وزير غير متخصص وأمين المجلس فى انتداب منذ وفاة د. أحمد قدرى وأنه يؤيد د. نعمات فؤاد فى فصل مجلس الآثار عن وزارة الثقافة وضمه لوزارة الدفاع التى عبرت بنا فى ١٩٧٣.

واعترف محمد الشيشتاوى مفتش الآثار بالفشل فى نظافة وحراسة الآثار وذهاب الميزانيات إلى السكرتارية ولكن هل يستمع د. جاب الله إلى آراء مثل هذا المفتش؟!

كما تحدث معيد غيور على الآثار وتعجب فى حسرة عن كيف يقوم بتدريس الجانب العملى فى شرح الاثار لتلاميذه على الطبيعة، بينما الآثار غير موجودة بعد حرقها؟!

وتحدث الصحفى عبد الكريم حشيش حيث جاء سؤاله قنبلة مدوية: كيف يا دكتور جاب الله وأنت المسئول عن الاثار تقول «اللى ضاع ضاع».. لو ان كل مسئول يعرف عمله بالضبط أو يعتبر الأثر مثل بيته لما احترق اثر واحد!

يقول محمود زينهم - عضو مجلس الشعب عن دائرة «الجمالية»: إنه من الواضح أن العملية مدبرة، حيث أشار الأهالى إلى أنهم فوجئوا بالحريق فى ساعة مبكرة من صباح الخميس واندلاع النار بشكل كثيف بالمبنى بالكامل من داخله حتى أن ألسنة النار طالت

بعض البيوت القريبة.. ونتج عن هذا إخلاؤها من السكان... وإنهم يحاولون إلقاء الاتهام على الحى بحجة وجود القمامة.. بينما هذا الجزء الملقى به القمامة خارج الأثر ومن الجهة الخلفية وبجانبه مواسير مدهونة وباب خشبى لم يطل أيا منهما النار، بينما الباب من الداخل محروق، وهو ما يؤكد أن الحريق من الداخل، وإضافة إلى أن القمامة لا تؤدى إلى احترق المبنى كاملا ومرة واحدة سماع الأهالى «فرقعات» وهو ما يرجح أن النار اشتعلت بزجاجات «التنر» التى يستخدمها الرسامون... البعض قال إن الأهالى شاهدوا من يسرقون الأخشاب وأنهم أبلغوا ولم يتحرك أحد!.... أن شواهد الحادث تؤكد أن الحريق بفعل فاعل، بل إن البعض وصف الحريق بأنه بمزاج!.

لقد تم محو الأثر الجميل ليقال: كان هنا قصر المسافرخانة.. «المحروق خانه» حالياً إنها كارثة!

عرض للحرائق التى تعرضت لها الآثار

- **في حفل تأبين.. الذكرى السنوية لحريق قصر المسافر خانة أسباب الحريق مازالت قائمة تهدد عشرات المواقع الأثرية**
- **الوزير اكتفى بتصريحات تخصيص الملايين لإعادة البناء.. وأمين الآثار اكتفى بالبكاء!**
- **نموذج لأثر احترق مرات عديدة فطلبت المفتشة نقل الاثار منه واخراجه من تعداد الاثار!!**

فى الوقت الذى تحتفل الأمم التى تمتلك التراث بإنجازات الحفاظ عليه وصيانته جاء حفل تأبين ذكرى احتراق قصر المسافرخانة!..

عام بأكمله مر على الحريق.. التحقيقات التى طالب العلماء بسرعة الانتهاء منها لتحديد المسئولية لم تنته بعد وأن كان تقرير الدفاع المدنى أكد اندلاع الحريق من داخل الأثر وهو ما يعطى انطباعات الإدانة

إطلال الأثر تؤكد أن الوزير صاحب تصريحات تخصيص ٣٠ مليونا لإعادة البناء وأمين مجلس الآثار صاحب الدموع والبكاء وغيرهما من المسئولين لم يزوروا الأثر مرة واحدة بعد الحريق.. أما الكارثة الأخطر فهى أن عوامل الحرائق من القمامة التى تحيط بالمبانى الأثرية أو تحويل الآثار إلى مخازن ومحلات تهدد بحرائق أخرى.. ورغم هذا مازالوا يتحدثون عن تطوير القاهرة الفاطمية بينما ما يجرى هو مشروعات لاستهلاك

الملايين دون حل للمشاكل الحقيقية وهو ما أوضحه العالم الوطنى وعضو لجنة الاستشاريين لتطوير القاهرة الفاطمية د. على صبرى.. فماذا عن حفل تأبين المسافر خانة وآثار مصر؟!.

كانت الدعوة «للتأبين» تحمل كل معانى السخرية والمأساة فقد تضمن «كارت» الدعوة الذكرى السنوية الأولى لفقيد الآثار المصرية وعميد عائلة الإبداع.. «قصر المسافر خانة».. الذى وافته المنية أثر حادث أليم فى أكتوبر الماضى عن عمر يناهز المائتين وتسعة عشر عاماً ابن المرحوم الحاج محمود محرم والد الخديو إسماعيل قريب ونسيب عائلات محبى الآثار والفن بمصر المحروسة. وستحيى الذكرى مساء الجمعة ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٩ على اطلال القصر ٣٥ درب الطبلاوى ـ الجمالية بقاهرة المعز.. ولا عزاء لوزارة الثقافة!!.

كانت هذه الدعوة التى قام بتوزيعها أحمد الزيبق والفنان محمد عبلة عن عشاق القصر الراحل «المسافرخانة».

وبالفعل استجاب العديد من رجال الآثار وعلى رأسهم د. حجاجى إبراهيم أستاذ الآثار الإسلامية كما توجه عدد كبير من الفنانين التشكيليين ومحبى الآثار.

المنظر يدل على أن أحداً من رجال الوزير أو أمين مجلس الآثار لم يزر الموقع منذ حدوث الحريق!.. وهو ما يكشف دموع التماسيح! فاللوحة التى تحمل اسم «المسافرخانة» والتى تشير لمكان من خارج المبنى معلقة بمسمار واحد وتكاد أن تسقط!.. الإطلال نتاج من هدم المبنى.. اكوام من الأتربة والاحجار يصعب الصعود عليها.. بعض الأخشاب المحروقة مازالت معلقة وعلى وشك السقوط.. وسط هذا المنظر والجو الحزين كان عزاء محبى الآثار.. الأكثر حزناً هم سكان المنطقة أو كما يقول الفنان محمد عبلة بأنهم تأثروا كثيراً فى كل نمط حياتهم فالأثر لم يكن مظهرا جماليا أو تراثا فحسب بل كان مظهراً للحياة فى المنطقة خاصة لمن أصبحوا يعيشون على السياحة.. فتردد السياح كان يبعث الحياة والحركة بالمنطقة. عدنا بالذاكرة إلى وقت الحريق.. الإبلاغ عن اشتعال النار لم يأت من الأثر بل من شقة بالدور الثالث طالتها ألسنة اللهب الممتدة من احتراق الأثر!.

محمود زينهم عضو مجلس الشعب عن المنطقة تقدم «وقتذاك» بطلب إحاطة لوزير الثقافة أشار فيه إلى الاتهامات المتبادلة وحذر من أن تضيع المسئولية بعد أن ضاع واحد من أغلى أثارنا.. ومر عام كامل ولم تحدد المسئولية.. وبقى الوزير!!.

كم سنة مطلوبة؟!

فرغم أن حريق المسافرخانة تم فى عام ١٩٩٨ إلا أن عام ١٩٩٩ انقضى دون تقديم تقرير واف من هيئة الآثار اللهم إلا لو اعتبروا بكاء الأمين العام هو تقرير!..

وقد تبع تراخى الآثار فى إرسال تقريرها إلى توقف تحقيقات النيابة فى القضية رقم ٤٨٥٥/٩٨ إداري الجمالية والخاصة باحتراق المسافرخانة فى انتظار تقرير هيئة الآثار عن القضية رقم ٢٠٢٠/٩٨ الوايلى عن سوء حالة الأثر. يضاف إلى ذلك أن التقرير الأول للدفاع المدنى وشهادة شهود الحادث أكدوا أن الحريق اندلع من الداخل ولم يشر إلى اشتعال النيران فى القمامة حول القصر كما زعم مجلس الآثار.

على جانب أخر أقام الفنان محمد عبلة دعوى قضائية ذكر فيها احتراق «٥١» لوحة فنية وأكد وجود أسباب أخرى للحريق مطالباً بمعاقبة الجانى..

وبعيداً عن بكاء الأمين فإنه لم يتم حسم ما ذكر عن سرقة الموقع وإهمال الترميم السابق.. فقد تحدثوا عن إمكانية رصد ٣٠ مليون جنيه لبناء «مسافرخانة» جديدة وهو كلام للاستهلاك!

استمرار الحرائق

ورغم ما ادعوه عن أحد أسباب الحريق هو القمامة الموجودة بجانب الأثر إلا أن القمامة بجوار كل أثر بالمنطقة وتملأ ارجاء الأزقة حتى مسجد الحسين.. أما الطريق من ناحية شارع المعز لدين الله ففيه كل عوامل الخطر من القمامة والأتربة حتى اسطوانات البوتاجاز الكبيرة ومن المستحيل أن يمر رجل اطفاء وليس عربة اطفاء!.

ونحن نعرض لمستند «واحد» عن أثر محترق للتدليل على ما يحدث للآثار من حرائق وخراب فى عهد فاروق حسنى.

تقول المذكرة المقدمة من مفتشة الآثار إلى رئيس القطاع بشأن الحريق الذى شب بمنزل على كتخدا (الربعمائة) ـ أثر رقم ٥٤٠ ـ بمنطقة السيدة زينب.

رغم أننى لست مسئولة عن هذا الموقع إلا أننى أثناء انصرافى مساءاً لاحظت إنبعاث السنة من اللهب والدخان الكثيف تنبعث من المنزل الأثرى.. فقمت بابلاغ المطافى.. وجاء فى المعاينة ان الحريق طال السقف الخشبى والذى سبق ان سقط نتيجة حريق سابق (!!!).. علما بان حالة المنزل متهالك وقد سبق ان احترق مرات عديدة (!!) لذا أرى من الأجدى نقل المشربية واللوحة الزيتية وكافة الاجزاء الأثرية واخراج المنزل من تعداد الأثار الإسلامية وان يستغل مجلس الاثار الأرض بما يراه لمصلحة المجلس!

لا تعليق.. فالاثر احترق مرات عديدة.. ولا يوجد أحد يراقبه أو يحرسه.. ومن الأجدى نقل الاثار منه واخراجه من الاثار!!.. وان يستغل المجلس الارض ولا نعرف فى أى شيء يستغلها.. ملعب كرة شراب مثلاً أم ماذا؟!

وأخيراً فإننا نصرح منبهين فعوامل حريق الآثار الإسلامية مازالت باقية فهناك كثير من

الآثار تحولت إلى مخازن.. فقصر الأمير طاز تحول إلى مخزن «تختُ وادراج وكتب» لوزارة التعليم، وجزء من متحف جاير اندرسون تحول من وقت إلى آخر لمخزن موبيليات، ومنزل الأمير قايتباى وسور مستشفى قلاوون للبوتيكات وغيرها وغيرها ومن هنا فقد تكررت حرائق الآثار فى عهد «زين الرجال» ابتداء ببيت المشنتانى ببولاق وبيت السلحدار ووكالة الغورى ومنزل على كتخدا «الربعمائة» والمتحف المصرى وحمام السكرية بمنطقة باب زويلة ومسجد البجاسى الذى التهم الحريق النقوش من الخارج وقصر إسماعيل باشا المفتش والموجود به مقر إدارة المشروعات بالمجلس الأعلى للآثار بدلا من أن تكون قدوة لاخلاء الأثر!.. وهم يريدون تبديله بقصر المنيل المتوافر به اكشاك خشبية للحريق وهذا كله يحتاج إلى جهد كبير من أمين مجلس الآثار فى البكاء ومن الوزير فى الإعلان عن تخصيص الملايين لإعادة البناء!! آدامه الله وزيراً للثقافة.. والآثار.. وخلافه!!.

مفتاح المدينة كان حقيقة مع أبواب القاهرة وليس رمزا

الأبواب حاليا مربط للخيل وجراجات سيارات ومخازن للبصل!

لو كان سور القاهرة وأبوابها فى أية دولة لتحولت إلى أكبر مزار سياحى!

ما حكاية مفتاح المدينة الذى يقدمه المحافظون لكبار الضيوف كرمز للصداقة؟! وهل كان للقاهرة أبواب فعلا؟ وما طبيعة هذه الأبواب وأين هى الآن؟..

تؤكد الحقائق التاريخية أن مفتاح المدينة وبوابات القاهرة كانت حقائق قبل أن تصبح الآن مجرد رموز، فأبواب أو بوابات القاهرة كانت بوابات فعلية وعددها أحد عشر بابا، وكان يحيطها سور يستحيل عبوره، وبالتالى لم يكن الدخول إلى القاهرة ممكنا إلا من خلال هذه الأبواب، وهذه الأبواب يتبقى منها الأن باب النصر، وباب الفتوح، وباب زويلة، وبوابة المتولى، وأندثر الباقى بفعل الزمن والزحف العمرانى.

بداية يقول د. حجاجى إبراهيم - رئيس قسم الآثار الإسلامية بكلية آداب طنطا - : عندما استقر المقام بالفاطميين بمصر المحروسة واتخذوا القاهرة عاصمة لهم، وأحاطوها بسور ضخم عظيم، وأقاموا فى هذا السور عدة أبواب للمدينة، ففى الجهه القبلية بابان متلاحقان وهما باب زويلة وفى الجزء الشمالى بابان متباعدان باب الفتوح وباب النصر، وفى الجهة الشرقية ثلاثة أبواب متفرقة، باب البرقية والباب الجديد والباب المحروق، أما الجهة الغربية فكانت تضم ثلاثة أبواب.. باب القنطرة وباب الفرج وباب سعادة.. وباب آخر يعرف بباب الخوخه، وترتبط معظم الأبواب بقصص وحكايات تشم منها عبق التاريخ يوضحها لنا سيد رشاد خبير الآثار الإسلامية، فباب زويلة تم بناؤه أكثر من مرة..

الأولى بناه جوهر القائد عام ٣٥٨هـ، وفى المرة الثانية بناه بدر الجمالى عام ٤٨٥هـ ويقال إن الأهالى أطلقوا عليه «باب زويلة» بعد ما شنق العثمانيون الأمير «طومان باى» وعلقوه به عدة أيام، حتى تعفنت جثته وخرج الأهالى فى جماعات تطالب بإزالة الجثة ودفنها فسمى باب زويلة لهذا السبب، بينما تؤكد مصادر أخرى أن اسمه نسبة إلى قبيلة زويلة إحدى قبائل البربر التى جاءت مع جيش جوهر الصقلى.. وفى إطار التسمية يطلق أيضا على باب زويلة اسم باب المتولى وعرفت البوابة بهذا الاسم لأنه كان يجلس على هذا الباب متولى الحسبة.. وهو المسئول عما يدخل أو يخرج من خلال هذه البوابة من السلع التموينية وغيرها! ويعتبر باب رويلة أو باب المتولى أحد أبواب ثلاثة فقط بقيت من أبواب مدينة القاهرة الفاطمية حتى اليوم، وهو يتكون من بوابة عرضها ٤,٨٢ متر وعلى جانبيها برجان مقوسان.. ويقال إن قلفيه كانتا تدوران على سكرجه من زجاج، أما باب النصر والذى يقال إنه كان خارج القاهرة فى زوام جوهر القائد، ولما جاء أمير الجيوش بدر الجمالى نقل الباب إلى موضعه الحالى ليكون أول باب يقيمه الأمير الجمالى فى محرم سنة ٤٨٠هـ، وأطلق على البوابة هذا الاسم، فقد كانت معدة لدخول الجيوش بعد انتصارها فى معاركها وعودتها ظافرة منتصرة، حيث يستقبلهم الأمراء والخلفاء وأهالى القاهرة، والطريف أن الفرنسيين أقاموا بأعلى البوابة وكتبوا أسماء كبار قادتهم من باب التيمن والاستبشار بالنصر!..

أما أقرب الأبواب لباب النصر فهو باب الفتوح والذى يرتبط معه كالتوأم.. حيث ربط بدر الجمالى بينهما عند البناء بسور يوصل بينهما بطريق وسرداب.. ويتكون الباب من برجين مستديرين يتوسطهما المدخل ويتصل باب النصر بباب الفتوح بطريقين أحدهما من أعلى السور والآخر من أسفله.. وضعه جوهر القائد إلى موضعه الآن خارج جامع الحاكم، وحتى التسمية قريبة من طريقة تسمية باب النصر، فبوابة الفتوح اشتهرت بهذا الاسم لأن الجيوش المصرية كانت تخرج منها استعداداً للدفاع عن المدينة أو لفتوحات جديدة، وقد انطبعت الأسماء القديمة لبابى النصر والفتوح بشدة فى عقول المصريين وتعارفوا على أسمائها التى اشتهرت بها فى ذاكرتهم، حتى إنهم لم يقبلوا الأسماء الجديدة لها.. فعندما قام بدر الجمالى بنقل البابين (النصر والفتوح) من الموضع السابق لجوهر القائد أطلق عليهما اسمى «العز والإقبال» بدلا من «النصر والفتوح».. كما أطلق اسم باب التوفيق بدلا من المتولى، ولكن ظل المصريون يطلقون الأسماء القديمة، ولم يرددوا الأسماء الجديدة! على جانب آخر هناك أبواب مازالت يرتبط اسمها فى ذهن الناس، بينما اندثرت الأبواب الحقيقية مع الزحف العمرانى.. ومن هذه الأبواب.. باب الشعرية والذى يعرف به حتى الآن فى حى باب الشعرية القريب من الأزهر والحسين،

ويقال إن الاسم فى بدايته ينسب إلى طائفة من البربر وفدت من المغرب يقال لهم بنو الشعرية.. ثم باب سعادة والذى يقال إن التسمية ترجع إلى سعادة بن حيان غلام المعز لدين الله الفاطمى، والذى قدم مع المعز بعد بناء جوهر القائد ودخل المعز ومعه سعادة من هذا الباب فعرف باسمه، أيضا باب الخلق والذى يقع الآن فى شارع بورسعيد عند المتحف الإسلامى ودار الكتب ومديرية أمن القاهرة، وكان يطلق عليه أيضا بوابة الخرق.. أما باب القنطرة فقد بناه جوهر القائد أعلى قنطرة فوق الخليج الذى يظهر القاهرة للمشى عليها إلى منطقة المقس (ميدان رمسيس أو باب الحديد الآن) وذلك عند مجىء القرامطة إلى مصر عام ٣٦٠هـ. ومن المعروف أن هناك أفرعا للنيل وترع وخلجان كانت تسير وسط القاهرة القديمة ومنها خليج يمر بشارع بورسعيد وشارع مجلس الشعب الآن، ولذا أطلق على بعض أسماء المناطق أسماء ترتبط بالمياه مثل منطقة فم الخليج بمصر القديمة أو بركة الفيل بالسيدة زينب، أما الباب المحروق فإن اسمه يرجع إلى قصة تاريخية فقد كان أسمه السابق باب القراطية، فلما زالت الدولة الأيوبية واستقل بالملك عز الدين أيبك سنة ٦٥٠هـ وقتل الفارس أقطاى.. أضطر أتباع وأهالى الفارس أقطاى للخروج من بيوتهم للفرار من جهة باب القراطية ففوجئوا بأن الباب مغلق فأشعلوا فيه النيران حتى سقط الباب من الحريق وتمكنوا من الخروج منه، وأطلقوا عليه اسم الباب المحروق لهذا السبب.. أيضاً كانت توجد أبواب الفراج والبرقية القريبة من أبواب النصر وباب الظفر القريب من سور صلاح الدين، والطريف أن لقب باب تم إطلاقه على أسماء أحياء بالقاهرة بخلاف المناطق المجاورة للأبواب الحقيقية مثل باب الحديد (محطة مصر الرئيسية وميدان رمسيس الآن) وباب الوزير بالقاهرة القديمة وباب اللوق والذى كان عبارة عن طرح نهر النيل وعند انتهاء الفيضان تصبح الأراضى «مشققة» وهى ما يطلق عليها لغويا أراضى اللوق وبالعامية «ملقلقة».. فسميت المنطقة بهذا الاسم.. وبدأت تحولها من الزراعة إلى القصور والتى صارت وزارات حتى وقتنا الحالى:

وأخيرا لقد تم بناء سور القاهرة ثلاث مرات.. الأولى بناه جوهر القائد وكان بالطوب اللبن، ولذا لم يستمر طويلا والثانية بناه أمير الجيوش بدر الجمالى فى خلافة المنتصر عام ٤٨٠هـ واختفت مساحته ما بين باب زويلة وباب الفتوح إلى باب النصر، وكان من الطوب اللبن مع وجود أبواب من الحجارة، أما السور الثالث فقد بناه بهاء الدين قراقوش فى سلطنة القائد صلاح الدين سنة ٥٦٩هـ حيث بناه بالحجارة وأحاط به القاهرة ومصر والفسطاط والقلعة وقد أندثر السور وبقيت بعض الأبواب.

ترى لو كان سور القاهرة وابوابها فى أية دوله ماذا كان سيحدث سوى تحويلها إلى أهم موقع أثرى وأكبر مزار سياحى؟!

الأسبلة.. تشكو الظمأ ظلم الاهمال

الدليل الأثرى الذى يجمع بين الإبداع الفنى والبعد الإنسانى للحضارة الإسلامية خرج ولم يعد!

إذا كان التراث الإسلامى خلف لنا أعظم صور الفن والإبداع وهو ما يتمثل فى العمارة والنقوش الأثرية.. فقد ترك لنا أيضا أعظم معانى الحضارة الإنسانية والرفق بالحيوان، وهو ما يؤكد على سبق الحضارة الإسلامية فى هذه المعانى.. وتجمع «الأسبلة» الأثرية المعنيين ـ الإبداع الفنى والبعد الإنسانى ـ حيث بنيت فى وقت كان يتعذر فيه توفير المياه ونقلها.. وكانت المياه تباع فجاءت الأسبلة لتوفير المياه للمحتاجين وغير القادرين وخصص بها جزء لسقاية الحيوان!

وترجع التسمية إلى تسبيل الماء بمعنى صبه، حيث الغرض من السبيل هو توزيع الماء على المارة أو تسبيله.. أما عن مكونات السبيل فهناك الصهاريج وهى الجزء المبنى تحت الأرض لخزن المياه فيه ويتبع فى بنائها طريقة لتلافى أضرار المياه الجوفية فتحاط أماكن حفر الأساسات بحواجز ويتم ترك بينها مسافات حتى يتم رفع المياه منها «الشادوف».. وللصهريج ثلاث فتحات الأولى تعرف بالمصبة وتكون فى الواجهة وبالجزء الأسفل حتى يسهل على السقايين تفريغ قربهم بها لتتخذ طريقها إلى عمق الصهريج.. وتغلق الفتحة برخام بمقبض تحمل اسم «الخرزة» وهى لمنع تسرب الأتربة.. أمام الفتحة الثانية فتسمى المأخذ ويتم عن طريقها رفع الماء من الصهريج ونقله إلى أحواض التسبيل، وتتخذ شكل نصف دائرى ثم تعلو إلى الشكل الإسطوانى أما الفتحة الثالثة فمخصصه للنزول إلى الصهريج لتنظيفه من الداخل وتبخيره.

وتمثل حجرة التسبيل الوسيط الموضوعى بين ماء الصهريج وجمهور المارة، ويوجد فى صدرها لوح رخامى لتبريد المياه التى تمر عليه قبل وصولها إلى أحواض الماد التى توجد فى أرضية شبابيك التسبيل.

أما العامل على السبيل فيسمى «المزملاتى» وكان يتوفر فيه صفات وشروط صحية وخلقية حيث يشترط النظافة والخلو من الأمراض والأمانة والرفق والنشاط والقوة البدنية ويعاونه عدد من العاملين، إضافة لموظفى السبيل الذين يأتون بالمياه بواسطة «القرب».

شهادة من مدريد

وترجع فترة بناء معظم الأسبلة إلى حكم المماليك، حيث شيدت لها مبان مستقلة بذاتها وألحقت بمعظمها الكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم ولعل فى وجود الأسبلة الأثرية

فى الأندلس (أسبانيا). ويطلق عليها «السقاية» هو ما يؤكد سبق الإسلام نوحضارته بالمشاعر الإنسانية، بل ومن الطريف ما أكده العلماء من أن كلمة مدريد (عاصمة أسبانيا) أصلها مجريط بالعربية، وأنها اكتسبت أسمها من مجارى المياه إلى قلب المدينة عبر عدة كيلومترات من المرتفعات!

أيضا تنتشر الأسبلة فى تركيا والدول العربية.. ولاشك أن انتشار بناء الأسبلة فى الدول الإسلامية مدين بالفضل لنظام الأوقاف الإسلامية الذى كان يضمن ريعا ثابتا ينفق منه على السبيل والعاملين به.

مطلوب التصدى للوزارات!

والآن تستولى وزارة الأوقاف على جزء من الريع وتوزعه مكافآت على العاملين بالأوقاف، ويبارك الوزير هذا الهراء كما يصمت وزير الثقافة ازاء طمس النقوش فى الأسبلة، بل وصل الأمر إلى الإعلان عن بيع بعض الأسبلة والآثار بالمزاد العلنى ومنها سبيل نفيسة البيضاء وتحويل بعضها إلى كافتيريات!.. وهو محل طلب إحاطة للنائب محمود زينهم، وإذا كانت الأسبلة الأثرية المنتشرة بشوارع القاهرة تلاقى الأهمال فإنه من المفارقات أن يرجع السبب إلى عدم استخدامها بعد دخول المياه للمنازل.. فى الوقت نفسه أدى تسرب المياه من «المواسير» إلى إنهيار الآثار.. أما الأعجب فهوإرجاع بعض المسئولين لإهمال الآثار الإسلامية بأنها أثار «حياتية» أى يستعملها الناس وبالتالى يؤدى الاستعمال إلى التهالك وهو أمر محير، لأن الأسبلة لم تعد تستعمل بينما الإهمال يحيطها حتى انطمست زخارفها وتحولت أركانها إلى مقالب للقمامة!!

وإن كان هناك جهد مشكور لبعض رجال الآثار لإنقاذ بعض الأسبلة ونذكر منهم ما قام به د. حجاجى إبراهيم فى إبراز وإنقاذ سبيل الست مباركة.

وأخيرا نذكر أن الأسبلة كانت تقام من أجل الثواب ولعلنا نجد ما يحمل نفس المعنى من قيام البعض بوضع عدد من «الأزيار» على الطريق.. قد انقرضت مهنة «السقا» تماما ولم يبق منها إلا اسم حارة السقايين والتى تتغنى بها شريفة فاضل فى أغنيتها الشهيرة!!

ترى من ينقد الأسبلة الأثرية والتى تحمل أعظم النقوش وإبداعها من ناحية وتحمل أسمى المعانى الإنسانية من ناحية أخرى؟ أم أن الغرض من بيعها بالمزاد العلنى هو التعمد فى إخفاء تلك الإبداعات والمعانى الإنسانية؟!

جلال مآذون مصر المحروسة
وقاهرة الألف منذنة

تعد المآذن واحدة من صور الإبداع فى الفن والعمارة والجمال بما تحمله من نقوش

وأشكال مختلفة، خاصة أنها ترى للجميع ومن مسافات بعيدة... وقد أطلق على القاهرة مدينة الألف مئذنة لكثرة المساجد بها وبعيداً عما صارت إليه حال الكثير من المآذن وانهيارها فإننا نتجول مع ما تحمله المآذن من تاريخ وفن وإبداع... أو كما يقول د. حجاجي إبراهيم - أستاذ الآثار الإسلامية - إنه يمكن لنا بسهولة معرفة تاريخ كل مئذنة، بل ويمكن ما حدث لها من ترميمات عبر الصور.

فالمآذن الفاطمية عبارة عن مربع يعلوه مربع ثم قبة وقد تزيد المربعات أو تقل، وإنما الفكرة واحدة تعتمد على مربع وقبة متأثرة فى ذلك بالمآذن المغربية الأندلسية، ولاسيما أن الفاطميين جاءوا من المهدية بتونس..

أما المآذن فى العصر الأيوبى وبداية العصر المملوكى البحرى نسبة إلى سكان جزيرة أو بحر الروضة، فقد كانت مآذنهم على شكل «مبخرة» بعكس المآذن فى نهاية المملوكى أى عصر المملوكى البرجى نسبة إلى سكان أبراج القلعة، فكانت على شكل «قلة» يعلوها غطاء كمثرى الشكل .. ثم تطور الأمر فى عهد السلطان الغورى وأمرائه وأصبح شكل «القلة» مزدوجا...

أما فى العصر العثمانى فكا شلك المئذنة أشبه بقلم رصاص تأثرا بمآذن تركيا عامة والسليمانية خاصة.

أما مآذن العصر الطولونى فهى حلزونية الطراز متأثرة فى ذلك بالمآذن العراقية العباسية عامة والسامرائية خاصة، ولعل فى وجود تلك «الطرز» من المآذن فى البلاد العربية والإسلامية المختلفة دليلا على وحدة البلاد ليس فى الدين واللغة فحسب بل فى مظاهر الحياة والفن والإبداع.

وفى تطبيق للطرز المعمارية للمآذن نجد أن مئذنة جامع أحمد ابن طولون من الأسفل على شكل حلزونى أى طولونية الطراز، ومن أعلاها على شلك مبخرة أى من بداية العصر المملوكى البحرى... وبذلك تكون المئذنة تحمل بصمات معمارية لعهدين... ولو قرأنا كتاب المقريزى - المؤرخ الشهير - لوجدنا تفسير هذا فى أن قمة المئذنة تم ترميمها فى عهد المماليك البحرية وبالتحديد فى عهد السلطان لاجين (لاشين)... وياحسرتاه على حرم الجامع الطولونى المهدد بهبوط مثل مجموعة قلاوون وقد تاه المسجد خلف كافتيريا ومحال ولم يستجب أحد لنداءات العلماء والغيوريين.

ولو نظرنا إلى مئذنة مشهد الجيوشى بالمقطم لوجدناها مربعا يعلوه مربع ثم قبة، لأنها فاطمية الطراز.. وظلت المئذنة بهذه الروعة إلى أن جاء «البهرة» ليقوموا بالترميم دون رقيب بحجة أن فلوس الترميم من جيبهم، فقاموا بطلائها باللون الأسود ثم الأبيض!

وكلما اقترب مفتش آثار ردوا عليه بعبارتهم الشهيرة «امش ياولد»!.. وانتهى الحال بانتقادات لليونيسكو ولكن بعد فوات الأوان!

ولو نظرنا إلى مئذنة جامع الحاكم بأمر الله لوجدنا أن أسفلها مربع كبير لاعلاقة له بقيمتها ذات القمة المبخرية، أى أن الجزء الأسفل فاطمى الطراز والأعلى مملوكى بحرى، وهو ما أكده المقريزى إذ أنه عقب زلزال ٧٠٢هـ قام بيبرس الجاشكيز بتكليف من السلطان الملوكى البحرى الناصر محمد ابن قلاوون بترميمه وطبعا وفقا للنظام المعمارى السائد ـ نظام المباخر ـ وياحسرة على ما جرى لمسجد الحاكم وغيره من المساجد فى مصر فسروا فيه نظام «المباخر» على طريقتهم الخاصة بالتقرب إلى الوزير وعدم التصدى لما يجرى من تخريب فى الآثار الإسلامية وآخره مشروع فندقه بالقلعة وطمس سور صلاح الدين بالدراسة من أجل نفق وجراج!!

ولو نظرنا إلى مئذنة المدارس الصالحية نسبة إلى الصاح نجم الدين أيوب «الزوج الأول»! لشجرة الدر، لوجدنا أنها من طراز المباخر وهذا ليس بغريب فهى من نهاية العصر الأيوبى وبداية المملوكى البحرى.

... أما فى العصر الحالى فقد تحولت المدرسة الصالحية إلى أنقاض بعدما شرع الحاج الحسينى فى بناء برج ضخم مكانها لتتحول المدرسة الوحيدة التى تضم المذاهب الأربعة إلى بازارات وذهب ومذاهب أخرى وكم نادى العلماء حتى توفى الأستاذ الجليل د. محمد النصر متحسرا على ما جرى للمدرسة الصالحية وغيرها.

ولو نظرنا إلى مئذنة مدرسة سنقر السعدى لوجدنا أنها طراز مباخر، وهذا ليس بغريب.. فالأمير سنقر وزير داخلية ودفاع الناصر محمد بن قلاوون، وقد قام د. فانفونى ـ رئيس المركز الإيطالى بأعمال ترميمية بعزل حوائطه عن الرطوبة والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحى.

ولو نظرنا إلى المئذنة المزدوجة بالجامع الأزهر لوجدنا أنها من عهد الغورى.. وقد جرى ما جرى فى ترميم الأزهر أو بنائه من جديد وهو ما أكده د. حسنى نويصر ود. محمد الكحلاوى ود. مختار الكسبانى ود. أحمد الصاوى وغيرهم من أساتذة الآثار الإسلامية وشاركهم فى تلك الغيرة أساتذة الترميم وعلى رأسهم د. ياسين زيدان ود. محمد عبدالهادى وغيرهم.

ولو نظرنا إلى مئذنة قايتباى الرماح أمير أخور الغورى بالناصرية لو جدنا أنها مزدوجة وقد سقطت بعد أخطاء فى الترميم ولم يحاسب المتسبب حتى الآن!!

وقد تكرر هذا الهدم للمآذن بل وصل الأمر إلى اندثار بعضها أما عن المآذن المنهاره

فيأتي على رأسها عـدد من المآذن التي تم فكـها ولم تتم اعـادة بناؤها وضاعـت في طي النسيان ومنها: ـ مئذنة مسجد حسن باشا طاهر ببركة الفيل ـ مدخل ومئذنة الامير حسين بالمناصره والتي ذابت أحجارها بعد أن تم فكها وتخزينها في مخزن طالته مياه المجارى!! ـ مئذنة مسـجد الزاهد بباب الشعـرية ـ مئذنة مسجد سيدى مدين بباب الشعـرية ـ المئذنة المملوكية والتـي تشبه الوقوف على عود من الكـبريت ـ مئذنة مسجد قايـتباى الرماح ـ أما ماذنة مسجد قايتباى المحمدى بالصليبة فقد تم عمل خوذه جديدة للمآذنة فأصبحت جزء على الطـراز المملوكى وجزء علـى طراز عصر فاروق حسـنى مع ملاحظة اغـراض مقشو الاثار.. يضاف إلى ذلك مآذن مساجد أثريه وللاسـف لم تسجل رغم أثر فيها وتم تركها للاوقاف لهرم ما تراه دون مـراعاة الأثار ومنها مآذن مسجد أبو الحسـن الشاذلى والمعروف باسم جـامع الخواص بشارع الجمهـورية ومئذنة مسـجد المطراوى بالمـطرية ومئذنة مـسجد الطباخ ومئذنة مسجد البرامون بعابدين... وبالطبع فإن المساجد التى سقطت تاماً سقطت أيضاً مآذنهـا!.. وحتى مئذنة مسجد الحـسين سبق أن حدث بها ميـل وتم عمل عكازات عبارة عن خوازيق إبريه.. وأمتدت الكارثة إلى محافظات مصر.. ولعل فى مئذنة البهنسا التى تشـبه الوقوف على عود كـبريت مثالاً لما يجـرى لمآذن مصر فى عهد فـاروق حسنى وزير الثقافة!

* **مئذنة مسجد الأميرحسين الأثرية ذابت فى مياه المجارى!**
* **الهيئة فكت احجار المئذنة وتركـتها فى مخزن تغرقه مياه المجارى فإذا بت احجارها الأثرية!**

كل يوم تتكشف وقائع جديدة تؤكد تدمير الآثار وتبديد المال العام على أيدى فاروق حسنـى وزير الثقافـة وأعوانه.. أحجـار مئذنة مسـجد الأميرحسـين الأثرية الـنادرة ذابت وتحولت إلـى بودرة بعد أن غطـتها مياه المجـارى، أثناء تخزيـنها لمدة طويـلة دون إجراء تفتيش دورى أو مجرد المرور عليها من المسئـولين عن الآثار! وبدلا من محاسبة المتورطين أخذ مجلس «المال السايب» بالحل الأسهل وهو اعتمـاد مبالغاً لبناء مئذنة بأحجار جديدة ولا تهم القيمة الأثـرية أو حتى كيفية إهدار الأموال! فماذا عن هـذه المأساة والتى ضاعت معـها النقـوش الجصية الـبديعـة بينمـا وزير الثقـافة مشـغول بالمهـرجانات والمشـروعات المشبوهة؟!

تقـول المذكرة التـى عرضت علـى مجلس إدارة الآثـار بخصوص إعـادة بناء مئـذنة مسجد الأمير حسين «بالمناصرة» بالقاهرة: إن معـظم أحجار المئذنة تعرضت للتلف نتيجة ارتفاع مـنسوب ميـاه الرشح المفاجـىء، وإن شركة السـد قامت بعمـل اختبار لـلأحجار

الرئيسية بالموقع - بعد أن أغرقتها المياه - فى مختبرات مصلحة الكيمياء فجاءت النتيجة سلبية ولم تعد الأحجار صالحة.. واقترحت المذكرة حلا هو تنفيذ بناء المئذنة بأحجار جديدة بدلا من الأحجار التالفة من المياه أثناء التخزين!!

وحتى نوضح مدى فداحة الخسارة يقول شيخ الأثريين - عبدالرحمن عبدالتواب - : إن مئذنة مسجد الأمير حسين تتميز عن غيرها بوقوعها فوق المدخل «يكاد أن يكون الجامع الوحيد الذى تعلو مئذنته المدخل».

ويضيف د. إبراهيم عامر - صاحب رسالة «العمائر الدينية بالقاهرة».. مؤكدا أن المسجد أنشأه الأمير حسين أبى بكر أحد أمراء الناصر محمد بن قلاوون، وقد اتبع فى تخطيطه نظام المساجد الجامعة، بحيث يتكون من صحن أوسط مكشوف تحيط به أربع مظلات وكان للمسجد صهريج يُملأ من النيل كل عام ومئذنة من الحجر دقيقة الصنعة وغاية فى الجمال، وقد أدركته لجنة حفظ الآثار العربية زمن حكم الخديو عباس حلمى الثانى، وهو فى حالة سيئة جدا فرفعت الأتربة وهدمت أفران مستوقدات محال مجاورة، وقامت بترميمه وإعادة تخطيطه بصورة جمالية بديعة.. أما ما حدث له فى العصر الحديث فكما يؤكد الأستاذ عبدالرحمن عبدالتواب فإن الأهالى «نحروا» الكتفين وظلوا ينقلون حجارته، فتقرر عرض الموضوع على اللجنة واقترحت إعادة بنائه إلا أن المهندسين قرروا فك المئذنة.

ويضيف عالم الآثار الكبير: أنه ذكر أثناء عرض الموضوع على اللجنة الدائمة أن المئذنة محمولة على عقد، والعقد محمول على أكتاف وأن الأهالى أخذوا من حجارة أحد الأكتاف وطالب بإعادة الحائط كما كان حتى تحل مشكلة المئذنة إلا أن اللجنة قررت فكها، وأوكل المشروع للدكتور صالح لمعى ثم حدثت عقبات بينه وبين الهيئة. وتم فك الحجارة وعندما غمرتها المياه لم يتم رفعها والآن يبحثون البناء بأحجار جديدة! فأين قيمة الأثر فى ذاته ومن يتحمل هذه الأموال الضائعة؟!

ويرى: أن الفرق بين ما يحدث فى عهد لجنة الآثار العربية وما يحدث الآن، وأن الأولى كانت تضم علماء لديهم خبرة والأخيرة لاتتوافر فيها نفس الصفة.

غرقت فى المجارى

ويوضح د. معاذ عبدالله - استشارى مشروعات الآثار الأسبق - أبعاد المأساة قائلا: حدثت حركة إهمال خطيرة فى تشوين أحجار المئذنة، فلم تتبع الأصول المفروضة، حيث أتلفتها مياه المجارى، وساعد على ذلك طول مدة التخزين.. وكان المفروض الاهتمام بها مثل التماثيل والفازات وسائر الآثار النفيسة.

وقد سبق أن طلبت ـ والكلام للدكتور معاذ ـ إجراء تحقيق حتى لايتكرر هذا الإهمال رغم أنه أخف مما حدث فى مواقع إهمال أخرى كالكنيسة المعلقة، ولكن لم يحدث التحقيق فى شىء، وهكذا تموت التحقيقات لأنهم متورطون.

ويختتم د. إبراهيم عامر مصوراً مأساة المسجد بأنه صار فى حالة من الخراب يرثى لها، حيث غطت الأرض المياه الجوفية الراكدة و«دكة» المقرىء ملقاة على أحد جوانبها فى هذه المياه بدلا من نقلها إلى متحف الفن الإسلامى لحين إصلاح المسجد، وكذلك المنبر وزخارفه الجصية والتى فقدت أجزاء كثيرة منها، مثلما حدث فى معظم أبوابه وشبابيكه، وما بقى منها فى حالة سيئة، إضافة إلى مئذنته المتهدمة.

وعلى جانب آخر.. ومع تسليمنا بأن ما تطرحه هيئة الآثار لايغنى عن محاسبة المقصرين والمهملين.. إلتقينا مع الدكتور حجاجى إبراهيم ـ أستاذ الآثار الإسلامية بآداب طنطا ـ الذى اقترح حلولا عاجلة منها معالجة المياه الجوفية باستخدام الطريقة التى نفذها د. فاتفونى فى مسرح الدراويش، التى تعتمد على «نشر» الحائط وحشره بمادة عازلة، وقد نجحت هذه الطريقة بالفعل فى وقف صعود الرطوبة والمياه بحوائط التكية المولوية.. وهى تجنب مخاطر شفط المياه بطريقة غير محسوبة، كان من نتيجتها ما حدث من سقوط حوائط بجامع قايتباى الرماح.. كما يجب نقل «دكة» المقرىء الملقاة بالمياه الراكدة! وكذلك المنبر.. وقد فقد المسجد معظم زخارفه الجصية ومعظم أبوابه وشبابيكه. ولقد سبق للجنة حفظ الآثار العربية إنقاذ المسجد، كما سبق أن جدد فى العصر العثمانى، أما الآن فهو فى حالة خراب.

أخيرا توجهنا إلى د. صالح لمعى والذى أوكل له المشروع وحدثت عقبات بينه وبين الآثار، وانتهى الأمر بضياع المئذنة الفريدة بغرق أحجارها فى مياه المجارى! فقال: إن علاقته بالمشروع انتهت وإنه لم يعد يتذكر تفاصيل الأحداث.. وإن كان يأسف لهذه النتيجة.

ترى هل سيجرؤ أمين الآثار على فتح هذا الملف ومجازاة الذين تركوا الأحجار فى المياه حتى حولت إلى بودرة وعزلهم بعد تغريمهم قيمة البناء البديل؟ أم سننتقل إلى كارثة أخرى من كوارث الوزير فى جدول الأعمال؟!

*** مئذنة مسجد المجاهدين بأسيوط تلحق بمصير مئذنة الرماح!**

*** وهدم سبيل الست مباركة بطنطا وإقامة عمارة سكنية مكانه!**

تشير التقارير الهندسية التى أعدتها مديرية إسكان أسيوط إلى تعرض مئذنة مسجد المجاهدين بأسيوط للإنهيار ولم يتحرك أحد، رغم أنها مئذنة أثرية تحمل قيمة معمارية

مهمة، حيث يعد مسجد المجاهدين من أهم مساجد صعيد مصر ويرجع إلى العصر التركى.. ويبلغ ارتفاع المئذنة ٤٦ متراً، وترجع إلى عصر يسبق عصر بناء المسجد، وتتكون من أربعة طوابق تبدأ بقاعدة مربعة ثم تنتقل إلى الشكل المثمن وبها زخارف نادرة فى الإبداع.

أما ما قامت به هيئة الآثار إزاء تلك الكارثة والتى قد تلحق نفس مصير مئذنة مسجد الرماح، فقد اكتفت الهيئة بعمل مناقصة للترميم إلا أن المقاول قام باستلام المسجد دون المئذنة!!

ولم تقم الإدارة الهندسية بأى تحرك فعلى، فالقائمون بالإشراف على تلك الترميمات غير مؤهلين للقيام بأعمال ترميم فنية دقيقة لطبيعة زخارف ونقوش الآثار الإسلامية والتى لاتحتاج فى تعاملها لمجرد شدة خرسانية.. والمحزن أن هيئة الآثار تضم مثل هؤلاء المتخصصين ولكنها تكتفى بإخلاء مسئوليتها من الجانب الإدارى عن طريق مستندات المناقصة والسعر الأرخص .. وكما أنه لم يتم صلب المئذنة، رغم نداءات الغيورين على الآثار بالمنطقة ومن بينهم : يحى حسين مدير منطقة آثار أسيوط والمنيا ومحمد رشاد كبير المفتشين بالمنطقة ومحمد صلاح محمد سالم رئيس وحدة الترميم لآثار أسيوط ومصر العليا.

سبيل الست مباركة

أما الصورة الثانية لكوارث هيئة الآثار فقد تمت بطريقة مريبة وتوحى برشوة وتساهل المسئولين بآثار طنطا، الذين لم تتم محاسبتهم أومساءلتهم من قبل الأجهزة الرقابية.

فداخل الجناح الإسلامى لمتحف آثار طنطا توجد لوحات رخامية تحمل نقوشا بديعة ونادرة تحمل اسم سبيل الست مباركة. والذى تؤكد وثائق الأوقاف موقعه بجوار كوبرى ستوته بجوار المحطة .. وقد تمت الموافقة على إزالة السبيل الأثرى. وتجرى إقامة عمارة سكنية مكانه، رغم أن الوثيقة رقم ٢٠٩٢ أوقاف لاتعطى الحق فى الإزالة، بل إن قانون الآثار نفسه يجرم هدمه.

ومما يؤكد الجريمة أنها تمت بموافقة تفتيش الآثار الإسلامية بطنطا على الإزالة فى الوقت الذى احتفظوا فيه بلوحاته الرائعة فى متحف طنطا .. أما السبيل نفسه والذى يؤكد الأثريون أهميته المعمارية والتاريخيه فهو لوصيفه دولتو خوشيار هانم والدة الخديو اسماعيل وكانت نقوشه تحمل طابع النقوش العثمانية..أما القول بأنه لم يكن مسجلاً بالآثار فإن معظم الأسبلة الأثرية فى مصر لم تكن مسلجة ورغم ذلك لم تتم إزالتها مما يؤكد الموقف المريب للذين وافقوا على إزالته.

ومن هنا جاء نـداء الغيورين على الآثار الإسلاميـة بالمنطقة ومن بينـهم أ. د حجاجي إبراهيم رئيس قـسم الآثار بكلية آداب طنطا والـباحثة فتحية دبور التـى تعد دراسة عن السبيل الأثـرى وأحمد راضى مدير عام ترميـم آثار وسط وشرقى الدلتـا وأحمد رشوان كبير مفتشى الآثار المصرية بطنطا.

المدرسة الصالحية خرجت من تعداد الآثار إلى «البوتيكات»!

من زوج شجرة الدين ورمز للانتصارات على الصليبين

وتدريس المذاهب الاربعة .. إلى بازارات وبوتيكات!

شعر د. سيف بان ضياعها من الاثار ضياعا له.. وبعدها رحل رحمه الله

المدرسة الـصالحية كانت نمـوذجاً متفرداً لـلاثار فأصبحـت نموذجاً للخروج مـن تعداد الآثار! المدرسة الصالحية أخر القائمة المتبـقية من آثار العصر الايوبى ولن يجد الطلاب إلا «البوتيكات» للشرح.. وكانت تضم المـدرسة ايوانات لتدريس المذاهب الاربعة.. المدرسة الصالحية رمز انتصارات المصريين على الصليبيين..

أنشأهـا الصالح نجم الـدين ايوب زوج شجرة الـدر عام ٦٣٩ هـ ورتب فيـها دروساً لفقهاء المذاهب المختلفة وحملت فى ذراتها عبق العلم والعلماء وعبق الأثر والتاريخ.

هذه المدرسة خرجت فى ظروف غـريبة ومريبة حتى انه تصادف تغييـر اللجنة الدائمة بعد حدوث اعتراضات لوجود آثار تحت الانقاض أكد وجودها «الريس» كمال شارد وهو صاحب خبرة عملية طويلة ومتميزاً فى أعمال الحفائر قام صاحب العقارين ٥ , ٧ بحارة الصالحية بالجمالية بهدمهم، ولان العقارين يقعان داخل سور مدارس الصالحية التى انشأها الصالح نجم الدين أيوب عام ١٢٤٨ لتعليم الفقـه على المذاهب الأربعة فقد قام التفتيش على الآثـار بمراقبة عـملية الـهدم لاحتمـال وجود آثار تحت الـعقارين وبـالفعل كـشفت عمليات الهدم عن وجـود جدار كامل بجداية القبـو وصهريج الميـاه التى كانـت تغذى المدارس الاربعة.. وايوان المدرستين الحنفية والحنبلية.

وعلى الـفور قام التـفتيش بوقف عمليـات الهدم خشيـة ضياع سور أثـرى ٨٠ مترا والمئـذنة والمدخـل وضياع الاثـار... كما قـام سيـد رشاد مديـر عام آثار شـمال القـاهرة «وقتذاك» بتقـديم مذكرة للجنة الـدائمة بطلب نزع ملـكية العقارين من المـالك لكشف الآثار وأوصت المذكرة بـاعادة بناء المدرستين.. ووافـقت اللجنة الدائمـة بالاجماع.. وتم اخطار رئيس الحى لعدم التراخى لصاحب العقارين بالبناء وبدأت محاولات المالك لاثناء التفتيـش عن تنفيذ القرار وأنـتزاع موافقة بالبناء الا أن مـحاولاته باءت جميعهـا بالفشل وتردد أن صاحـب العقاريـن أخذ فى البحـث عن واسطة لـلوزير لانتزاع مـوافقة بالـبناء وتعديل قرار اللجنة الدائمة!!.

وفجاة طلب رئيس الهيئة إعداد مذكرة عن الموضوع رغم أنه كان يرأس اللجنة الدائمة والتى وافقت على نزع ملكية العقارين.. وجاءته المذكرة مبينة الاسباب.. إلا أنه علق عليها متسائل هل اعادة بناء المدرسة يدخلها ضمن الاثار، ونسى موافقته شخصيا فى اللجنة الأولى وأضاف متعجبا هل الهيئة ستقوم ببناء مدرستين ثم تلصق عليهما اثاراً.. وطالب باعادة عرض الموضوع على اللجنة الدائمة.

يقول سيد رشاد عضو اللجنة ان مفهوم كلام رئيس الهيئة يستنكر اعادة بناء المدرستين رغم ظهور أجزاء منها تؤكد تخطيطها وان السلاطين كانوا يأخذون ريع الأوقاف للصرف على الأثار وترميمها.. وان دور الهيئة إعادة البناء للحفاظ على الآثار ما دام بنفس الأسلوب والمواصفات اضافة إلى أنه تنفيذاً لوصية منشئها.

وتم اعادة عرض الموضوع وطالب اعضاء اللجنة الدائمة بنفس ما طالبوا به فى المرة الأولى.. عدا عضوحيث رأى ان القرار السابق كان فى عجالة. وانه ليس بالامكان اعادة البناء وبالتالى لا داعى لنزع الملكية.

ورد سيد رشاد وتناول الموضوع تاريخياً وعلمياً واثرياً.. فظهر تأييد أعضاء بارزين لوجهه نظر سيد رشاد مثل د. فهمى عبدالعليم ود. مصطفى شيحه ود. يحيى الزينى ود. سعاد ماهر وغيرهم من الاساتذة.. وفجأة قطع رئيس الهيئة الحوار وامر مقرر اللجنة بطرد سيد رشاد وعدم دخوله مرة أخرى!.. واسف الجميع على الاهانة التى لحقت بزميلهم وحاولوا اثناء رئيس الهيئة عن موقفه الا أنه أصرّ عليه وأمر بتشكيل لجنة لإعادة معاينة الموقع: ووصل إلى العضو تهديد بطرده من اللجنة ونقله إلى المنيا.. وبالفعل صدر قرار رئيس الهيئة رقم ١٥٩٣ والذى يقضى بفصله من عضوية اللجنة الدائمة للاثار الإسلامية والقبطية تماما كما حدث فى اللجنة الدائمة عند محاولة تمرير مشروع الوزير المشبوه فى هضبة الأهرام حيث تم نقل جميع أعضاء اللجنة المعارضين اقرار الوزير ولا عزاء للآثار!

ثم جاء تغيير اللجنة الدائمة وجاءت اللجنة التى شكلها وزير الثقافة واخرج من عضويتها اساتذة الاثار المعارضين لسياساته.. ومرت الموافقة مرور الكرام.

الرمز فى د. سيف

وكان هناك كثير من المدافعين عن هذا الأثر الفريد - المدرسة الصالحيه - خاصة د. حجاجى إبراهيم ود. إسماعيل عبدالفتاح ود. إبراهيم عامر إلا أن دفاع د. محمد سيف النصر (رحمه الله) كان يحماس وغيرة لاحدود لها وكأنه هدم الأثر هدم لذاته وكل جزء يكسر منه يكسر من بدنه وكيانه.. رحمه الله رحمه واسعة بقدر غيرته على الآثار ومما قاله

المرحوم د. محمد سيف أبو الفتوح عميد معهد الترميم بقنا «وقتذاك»: ان الفضيحة القومية التى تصيب تاريخنا وتمحو جزءاً عزيزاً منه وهو المدارس الصالحية التى تعرضت لمؤامرة حقيرة على يد القائمين على الاوقاف فى بداية هذا القرن عام ١٩٠١ حيث تم عمل استبدال للمنزل رقم ٧ الذى يمثل جزءا من المدارس الصالحية بمنزل كان يملكه أحد الاشخاص بالدرب الأحمر وكان هذا البدل بداية الكارثة ومن هنا اتساءل من الذى يملك أن يبيع أو يستبدل جزءا من تاريخنا القومى؟ وتعد هذه المدرسة رمز القضاء على الصيلبيين بقيادة الصالح نجم الدين أيوب منشئ المدرسة.

وظل المالك ومن بعده الورثة لا يستطيعون الهدم أو الاستفادة من المنزل المذكور الى جانب المنزل رقم ٥ الذى تم شراؤه أيضاً واستمر الحال على ماهو عليه حتى عام ١٩٩١ والتى تجلت فيه الكارثة على يد هيئة الآثار المصرية ففى ذلك التاريخ قامت الهيئة بايقاف العمل بالموقع بعد الهدم وأقرت اللجنة الدائمة فى جلستها يوم ٦/ ٥/ ١٩٩١م بإجماع اعضائها التى تألفت من ٢٥ باحثا وعالما وعالم والتى كنت عضوا فيها الاحتفاظ بالموقع بعد اجراء الحفائر ومطالبة وزارة الثقافة بنزع الملكية تمهيدا لبناء المدرسة على اعتبار انها تحمل علامة من علامات الحضارة الإسلامية.

(هدم الآثار)

ويستطرد د. سيف بقوله: لو قارنا بيننا وبين أسبانيا فنجد النقيض حيث إن الآثار الإسلامية باسبانيا موجودة فى أبهى صورة لها لان اسبانيا تحترم تاريخها ولا تلغى الفترة الإسلامية منها ويسمونها أسبانيا الإسلامية أو العربية ... وعندما نفاجا بأحد الأثريين يدلى برأى بخصوص المدرسة الصاحية فقال أن الآثار غير الموجوده به ٥٠٪ من عمارته ممكن ازالته .. وفى اسبانيا يقومون الآن ببناء مدينة الزهراء المتهدمة تماما لأنهم أناس يعرفون تاريخهم جيداً ويحافظون ويدركون جيداً صناعة السياحة وقواعدها.. ومن هذا المنطلق فلماذا لا ننزع ملكية الأرض من صاحبها وتعويضه تعويضاً مناسباً خاصة أن قرار اللجنة بترك الأرض ممكن ان يتغير لو تم عرض الموضوع مرة أخرى على اللجنة الحالية.

رحمة الله عليك يا دكتور سيف وعيرتك على الآثار

*** وكالة الصناديقية: تصدى المستأجرين لهدمها من أجل الإقامة بها!**

*** كالعادة: الحى يؤيد الهدم!**

دفاع المستأجرين عن اقامتهم فى الأثر (الوكالة الصناديقية) هو الذى كشف مؤامرة الملاك لهدم الأثر! .. ولم يكشف الهدم رجال الأثار ولم يوقفه قانون الأثار! وبدلاً من

ان يتحول الصراع بين هيئة الاثار والملاك للحفاظ على الاثر تحول بين المستأجرين والملاك للدفاع عن الاثر!! هذه العجائب حدثت فى وكالة الصناديقية والمسجله كأثر تحت رقم ٤٢٣ بعد أن فشلت مساعى الملاك فى استصدار قرار بالهدم فقاموا بتحويل عملية الهدم إلى أمر واقع؟

تبدأ الأحداث بأمر مكتبى صدر من تفتيش آثار شمال القاهرة بتكليف سلامة محمود مفتش الآثار بالمنطقة بالاشراف على أعمال الترميم بوكالة الصناديقية والمسجلة آثرا تحت رقم (٤٢٣) والكائنة بشارع الصناديقية المتفرع من شارع الأزهر رقم (١٧).

اتجه المفتش وبرفقته عمال الترميم إلى الموقع وأثناء العمل فوجىء بالملاك يمنعوه عن العمل ويتهمونه بإتلاف العقار المملوك نصفه لوالتهما!..

ويقول سلامة محمود إنه أتجه على الفور لشرطة السياحة والآثار بالمنطقة حيث أصطحب أمين شرطة لتمكينه من إجراء أعمال الترميم المكلف بها.. ولكنه وجد عند عودته ضابطا من قسم الجمالية يقتاده إلى القسم للتحقيق فى التهمة الموجهة إليه باتلاف العقار وفى هذه اللحظة وفى ظل تفاوت الرتب العسكرية اختفى أمين اشرطة!.

وفى قسم الشرطة وجهت إليه اتهامات بالرشوة رغم أنه من أشرف مفتشى الآثار وينتهى هذا اليوم بتعهد يوقعه على نفسه بعدم دخول العقار (الأثر).!!!

وعندما وجد مفتش الآثار نفسه فى مأزق بين المهمة المكلف بها وبين التعهد الذى وقع عليه.. ذهب إلى قسم الجمالية فى يوم تالى لعمل محضر يلزم ملاك العقار بمسئوليتهم عنه ليرفع عن نفسه تبعة أى شىء قد يحدث نتيجة عدم ترميمه وتأمينه.

والغريب فى هذه الأحداث هو تحرير محضر لموظف يؤدى عمله.. والأغرب أن يتم كل هذا دون تدخل من المسئولين بالمجلس الأعلى للآثار..؟!! وكل ما قام به المجلس تكليف محام من الشئون القانونية للدفاع عن الموظف فى قضية ملفقة وكأنه هو الذى قام باتلاف الأثر!!

وكما ذكرنا ان المستأجرين تحركوا.. وان كنا نعارض السكن فى الأثر إلا أنه أخف وطأه ـ فى حالتنا من ضياعة تماما لعدم وجود من يدافع عنه!!

وبذل نبيل المغربى ـ أحد السكان ـ جهداً خارقاً فى جمع قوانين الأثار واعداد مذكرات الدفاع عن الأثر (وكالة الصناديقية) إلا أن المفاجأة جاءت فى تشكيل لجنة أنتهى قرارها إلى إخراج الوكالة من قائمة الأثار مع الاحتفاظ بالبوابة (اثرية)!!.. «ربما تنفع الوزير فى متحف الابواب»!

وتضامن ثروت عبدالحميد وأحمد رمضان حزين ومختار عبدالوهاب مع جميع المستأجرين اضافة للدفاع الكبير الذى قام به نبيل المغربى إلى أن صُدر حكم قضائى باعتبار العقار اثراً والغاء قرار حى وسط بهدم الوكالة ولا نعرف لماذا الابقاء على موظفى الحى الذين يؤيدون هدم الآثار؟!..

وتحرك بغيره وطنية د. حجاجى إبراهيم وكان عضو باللجنة الدائمة «وقتذاك» وقدم مذكرة لمعاينة الوكالة والحفاظ عليها وتصويرها واثبات تاريخ التصوير حتى يمكن محاسبة من يشرع فى هدمها وطلب بازالة «الفاترينة» التى تخفى ورائها رقم الأثر وان كان للأسف وجد فى اللجنة الدائمة للاثار من يقلل من قيمتها كأثر!.. ورغم هذا الصراع والدفاع حدث الانهيار وقد سبق ان سُرقت البوابة وأعيدت مرة ثانية!! وتحسر علماء الاثار على ضياع الاثر.

وحول أهمية وكالة الصناديقية تقول د. آمال العمرى أستاذة الآثار الإسلامية ووكيلة كلية الآثار بجامعة القاهرة: إن الوكالات من المنشآت التجارية الهامة والتى لا يوجد منها غير نماذج قليلة من العصر المملوكى حيث ظهرت فى أواخره وكذلك العصر العثمانى. وتضيف د. آمال وتعد وكالة الصناديقية أحد النماذج العثمانية وكانت مخصصة لإقامة التجار القادمين من البلاد الأخرى لتوزيع بضائعهم أو شراء بضائع أخرى وكانت تضم غرف للاقامة وهى أثر، ومن واجبنا الحفاظ على الاثار، بينما ما يحدث للاسف هو خروج الاثار من تعداد الأثار وهى جريمة وطنية يجب التصدى لها.

خمسة آلاف شاهد أثرى بالصعيد تلقى بالوداع الأخير!

رحلة مع أقدم أثر إسلامى بصعيد مصر

إقامة مصنع للمكرونة وسط الآثار الإسلامية!

*** شاهد قبر يرجع إلى عصر الصحابة الأوئل .. النقوش لآخرمراحل الخط النبطى**

فى أسوان فى أقصى صعيد مصر.. تم الكشف عن شاهد قبر مكتوب عليه سنة ٣١ هجرية.. أى أن صاحبه من عصر الصحابة أو التابعين .. ولما كانت هذه المعلومات تشد الانتباه لرجل من أوائل المسلمين ..وأن يدفن فى اقصى صعيد مصر .. كان لنا أن نبحث عن هذه الرحلة الجميلة، والتى لم يعكر صفوها سوى إقامة مصنع للمكرونة وسط القباب والشواهد الأثرية الإسلامية!

فى محافظة أسوان سبق أن اصطحبنا اللواء صلاح مصباح ـ محافظ أسوان «وقتذاك»

ـ وهو رجل يهتم باستغلال إمكانيات محافظته خاصة للجذب السياحى وماتحتويه من كنوز الآثار.. ليست الفرعونية فحسب والتى اشهرها معبد رمسيس الثانى بأبو سمبل بل والتاريخية الحديثة حيث سبق أن شاهدنا الترميم والتجميل لمقبرة «ولد النجوم» والتى تضم رفات الشهداء فى الحروب منذ أكثر من قرن من الزمان!!..

أما عن الآثار الإسلامية فتضم محافظة أسوان عشرات المساجد والمقابر الأثرية .. أعجبها هذا الشاهد المكتوب عليه عام ٣١ هجرية.. أى أنه من عصر الصحابة أو التابعين..

إلتقينا بأساتذة الآثار الذين أكدوا أن هذا الشاهد الحجرى هو شاهد قبر مكتوب عليه بالخط الكوفى مؤرخ فى عام ٣١ هجرية.. وتتركز قصته إلى أن صاحبه من أوائل المسلمين الذين دخلوا مصر ضمن القبائل العربية التى وفدت مع عمرو بن العاص.. وأن التاريخ المؤرخ عليه هو فى ولاية . عبد الله بن سعد» على مصر (٢٣ ـ ٣٥ هجرية).. ولعله توفى أثناء مرافقته لبعض حملات عمرو بن العاص على الصعيد.

أما أهميته الأثرية فتتضح من النقوش التى على الشاهد، حيث تعد المحاولة الأولى من نوعها فيما هو معروف لنا حتى الآن للكتابات التذكارية!.. وإن الخط المكتوب يعد أقدم كتابة أثرية فى مصر على شاهد قبر .. وتمثل هذه النقوش آخر مرحلة من تطور الخط النبطى على شواهد القبور وفق النظريات العلمية المعروفة حاليا.. ويرجح أنه أول صناعة لهذه الكتابات فى وادى النيل .. والصناعة هنا ليست المقصود بها صناعة الخط فحسب. فقد كان يتحتم على صانع الكتابة التذكارية أن يكون ملما بصناعة الخط وصناعة الحفر فى المواد الصلبة فى وقت واحد.. وربما جاءت هذه الكتابة التذكارية نتيجة لتعاون الخطاط والحافر!

تقول سجلات الآثار: وسواء أكان الحال هو هذا أو غيره، فلا بد لمنجز الكتابة ـ رقماً أو حفراً ـ من خطة يتبعها، وقد تكون هذه الخطة «تصميما» مثبتا بالمدار على الحجر، كما قد تكون تصميما ملحوظاً فى الذهن.. وقد درس هذا الموضوع عالم الآثار د. عبدالرحمن عبد التواب.. وأصدر ثلاثة أجزاء عن جبانة أسوان نشرها المعهد العلمى الفرنسى.

خمسة آلاف شاهد!

أما عن الآثار الإسلامية الأخرى ففى مدن الصعيد توجد بقايا مآذن وقباب ومساجد ووكالات .. وصور للعمارة الإسلامية ..وهى موجودة فى مدن أسوان، وقوص، وإسنا، وإدفوا بشكل واضح.. ومعظمها يرجع إلى العصر الفاطمى من القرن ٤ـ٥ هـ وعدد

آخر من قبـل ذلك فى القرنيـن ٢ـ٣ هـ وقليل فى العـصرين الأيوبى والممـلوكى .. وقد وصل عدد الشواهـد الأثرية الإسلامية التى عـثر عليها فى أسوان حـتى الآن نحو ٥ آلاف شاهد..! ومـعظم تلك الشـواهد والقباب ترجـع إلى العصر الفـاطمى فقد كانـت هناك حروب فـى صعيد مـصر بالـصحراء الـشرقية، كـما كانـت هناك حـروب من الناحـية الجنوبـية.. وحروب الصعيـد كانت مع قبائـل البحياه لحـصول على المعادن.. إضـافة إلى الحروب ضد الخارجين على الفاطميين ممن يـريدون الاستقلال بالاحتماء فى الصعيد .. ولكن بـدر الجمالى القـائد الخاص للخـليفة المسـتنصر بديـن الله الفاطمى(وبـانى أسوار القاهرة» استطاع أن يهزمهم ويعيد الحكم للفاطميين.

مصنع مكرونة!

وأخيرا رغم سبـق اعتماد مجلس الآثار لمليونى جنيه لإقامة سور حـول جبانة أسوان الأثرية لحمايتها من التعديات والحفاظ على الطابع الإسلامى فى مبانيها ونظمها فى إعداد مقابر الموتى.

إلا أن د. حجاجى إبراهيم ـ أسـتاذ الآثار الإسلامية ـ انتقد التفكيـر فى اعتماد مثل هذا المبلغ وبناء السور دون إزالة مصنع المكرونة الكائن وسط الآثار!فالمصنع الغريب قابع وسط الآثار منذ بـنائه فى غفلة من الزمن، والـغريب أنه تم تطويره أكثر مـن مرة بما يشوه الآثار! ليعّرض الجبانة الفاطمية التى تضـم أول شاهد قبر لعبد الرحمن بن خير الحجرى نسبة إلى حـجر بالسعودية ـ والمؤرخ سنـة ٣١ هـ يعرضها للضـياع.. ومن المؤسف أن مصنع المكرونة المذكور تم تشييده على أنـقاض بعض قبابها وفى حرم الآثار ونخشى أن يمتـد العبث إلـى الحفائر المـكتوبة عـلى الشواهـد فيتم طـمسها ونجـد بدلا منهـا أنواع المكرونة!

ترى ماذا سيـفعل فاروق حسنى ـ وزيـر ا لثقافة ـ لحمـاية اّثار، أم أنه بحكم ثـقافته وإقامته الطويلة فى روما سوف تجعله ينحاز إلى المكرونة؟!

أكبر مذبحة القصور والفيلات وتحويلها الى غابات أسمنية..

*** رغم مهمة «وزير الثقافة» فى التنسيق الحضارى!.**

*** وزارة الثـقافة لا تمـلك حصـر دقيق لـلقصـور.. والمحليـات استغـلت الاعتماد على وصف «مطاطى»!**

*** قصور الـقاهرة تحولت إلى مـخازن للموبيـليات واسطبلات.. ولـدينا مجوهرات تكفى ٥٠ متحف!**

* هل يمكن إخلاء وزارة الخارجية ومحافظة القاهرة وقصر عابدين والصحة والتعليم وتحويلها إلى قاهرة المتاحف؟!
* الوزارة حولت القصور إلى مدارس ومصالح حكومية والجيزة تصدرت قائمة تدمير الفيلات!
* محافظ يحول حديقة قصر إلى عمارة والمنيا تتقدم المحافظات!
* حفيدة السكاكينى استغاثت من وزارة الثقافة.. وقصر يوسف كمال تحول إلى غزو للفئران!
* قصر السكاكينى.. ومليون جنيه بأمر من الرئيس مبارك لترميم القصر..

مع مجيء فاروق حسنى وزيراً للثقافة رحلت القيم الجمالية رويداً رويداً.. فرغم ان المسمى الوظيفى لوظيفة فاروق حسنى هو وزير الثقافة والتنسيق الحضارى أى أضافة لمسئوليته عن الثقافة تأتى مسئوليته عن التناسق الحضارى والجمالى إلا أن فى عهده تم تدمير أكبر عدد من القصور والفيلات لتتحول إلى غابات أسمنتية وورش سيارات ومن نجا من التدمير من القصور المسجلة تحول إلى غزو للفئران والأهمال. وتتكشف المفاجأة فى ان معظم القصور والفيلات لا يوجد حصر لها وتعتمد أجهزة المحليات على وصف مطاطى «الابنية ذات الطابع المميز» أستغله ضعاف النفوس فى هدمها مقابل رشاوى! وبالطبع تم اخراج القصور والفيلات والموافقة على هدمها!

منذ سنوات قليلة وبعد «تسرسب» تصريحات هدم الفيلات والقصور إلى أن بدأت الصورة الجديدة تفرض نفسها على أى عابر فتحولت القصور إلى عمارات شاهقة وحدائق الفيلات إلى غابات أسمنتية!..

ورغم صدور قرار من رئيس الوزراء بعدم هدم الفيلات والقصور لإيقاف هذا النزيف إلا أن عدم وجود حصر للقصور والفيلات وتوزيع المسئولية على جهات عديدة أمكن لاصحاب النفوذ من الإستمرار فى جرائمهم ضد الجمال والبيئة والاثار.

وللأسى والأسف لم يقتصر الأمر عند الأفراد بل أنضمت الوزارات إلى هذه الجريمة وفى مقدمتها وزارة التربية والتعليم بدعاوى وحجج ومبررات على رأسها انهم يرفضون هدم طوبة واحدة فى قصر ولكن ما العمل وامامنا آلاف التلاميذ يحتاجون إلى أى مكان ولا توجد اماكن خالية.. وللإسف لم يقدم أى مسئول حل للمشكلة رغم وجود عشرات «الخرابات» فى كل الأحياء وان اضعف الأيمان الإبقاء على القصور بتقسيمات داخلية

بحواجز خشبية مادامت ستستغل كمدارس وليست هدمها تماماً كما حدث فى المدرسة الخديوية ومدرسة شبرا... بل وفى مبانى ومقر وزارة التربية والتعليم نفسها... وتلى التربية والتعليم الوزارات الاخرى فوجدنا ضياع وزارة الرى والمتحف الجغرافى بحجة اعمال مترو الانفاق رغم احتجاج وإيضاح وتقديم البديل من العلماء وعلى رأسهم د. على صبرى استاذ ميكانيكا التربة وللاسف انتقلت وزارة الرى لتقيم مبنى يكون من نحو ١٥ دور على النيل لتحجبه رغم انها مسئولة عن حمايته وعدم التعديات عليه!... ويبدو ان المسئولين بها عز عليهم عدم الاكتفاء بهدم قصر الوزارة بجوار مجلس الشعب فأكملوا المهمة بمبنى الوزارة بالوراق ليحجب النيل!.. وكذلك وزارة الخارجية بعد بناء مبنى عملاق لماذا لا يتحول مبناها بموقعة المتفرد إلى متحف؟!

أما محافظة القاهرة فقد وافق بعض المسئولين باجهزتها على منح التراخيص والتى وصلت إلى منح ترخيص لبناء مبنى من ٤٥ طابقاً بالزمالك بينما عارضت جهة أخرى.. وما يحدث عادة هو تحول الأمر للقضاء لينتهى بالبقاء على المبنى مع دفع غرامات يتوقعها صاحب المبنى ويضيفها على السكان!!

وهكذا تحولت مناطق جاردن سيتى والزمالك والمعادى من مناطق متميزة إلى ناطحات للسحاب.. فلا حصر للفيلات والقصور من قبل وزارة الثقافة رغم ان مسمى وزير الثقافة مضاف إليه والتنسيق الحضارى والجمالى.. إلخ.. ورغم ان كثير من هذه القصور مضى عليها أكثر من مائة عام مما يعتبرها أثراً بحكم القانون.. يضاف إلى ذلك ان وصف الابنية ذات الطابع المميز هو وصف فضفاض يسمح لضعاف النقوس باستغلاله فصاحب القيم الجمالية يراه فى القصور وبعض المقاولين الذين يتولون مناصب يرون عكس ذلك!

رغم المحاكمة!!

أما فى الجيزة فقد أصبح الأمر مرتبطاً بأشخاص المسئولين وليس بالقوانين.. ولنترك الحديث لحيثيات حكم المحكمة التأديبية بادانة كبار المسئولين بمحافظة الجيزة وتقاعس المحافظ ماهر الجندى على عكس سابقة د. عبدالرحيم شحاته وهو ما يؤكد ما ذكرناه بان المسألة ترتبط بالاشخاص وليس بالقوانين!.

جاء فى ختام حيثيات الحكم: «هناك ما هو قائم فعلاً على الطبيعة وبخلاف ما قدرته اللجنة وهو ما يؤكد ان المعاينات كانت صورية أو انها لم تثبت الحقيقة فى محاضرها.

كما كشفت المستندات عن وجود اخطارات صادرة من مدير الشئون القانونية إلى رئيس حى وسط (عضو اللجنة) تتضمن موافقة محافظ الجيزة على هدم بعض العقارات ويطالبه باصدار تراخيص الهدم الخاصة بها، وذلك فى الوقت الذى لم تكن اللجنة ذاتها

قد وافقت على هدم تلك العقارات، وهو ما يشير إلى وجود ثمة تلاعب فى المكاتبات الرسمية الخاصة بتلك العقارات وما تتضمنه من بيانات.

كما كشفت التحقيقات ـ والحديث لحيثيات الحكم ـ أن محافظ الجيزة الأسبق (د.عبدالرحيم شحاته) كان حريصاً على القيام بالمعاينة على الطبيعة للعقارات التى وافقت اللجنة على هدمها وذلك قبل اعتماد قرارات الهدم على النحو الذى قرره المحال الثانى رئيس حى الجيزة والمحالة الثامنة مدير الإدارة الهندسية بالحى بتحقيقات النيابة الإدارية، ولعل ذلك ما يفسر أن العقارات التى اعتمد قرارات هدمها محافظ الجيزة (الجندى) لم ينطبق على أى منها وصف الفيلا على النحو الذى انتهت إليه المحكمة، وذلك على خلاف جميع العقارات الأخرى الأحد عشر التى انتهت المحكمة إلى انطباق وصف الفيلا على كل منها وجميعها اعتمد قرارات هدمها محافظ الجيزة (المستشار النزيه ماهر الجندى).

غايات غير مشروعة!

وإذا كنا لا نعرف سر تأخير مساءلة المحافظ ماهر الجندى ـ وقد ترك موقعه هل لأنه أحد رموز الحكومة (الصالحة) أم أن المحافظين والوزراء من طينة أخرى لا يمكن مساءلتها أو محاكمتها؟! فإننا نعرض لمحاكمة أتباع المحافظ من وكيل الوزارة ورئيس الحى ورئيس الضرائب العقارية وأعوانهم والتى قالت فيهم حيثيات حكم المحكمة التأديبية بالحرف الواحد إنهم ارتكبوا أخطاء جسيمة فى اداء عملهم بما يجاوز الاستخفاف أو الغفلة أو اللامبالاة، وبما يكاد يصل إلى مرتبة العمد، ترتب عليها نتائج خطيرة تحقيقاً لغايات غير مشروعة (!!!) وقد وضح من سرد الحيثيات الإعتماد على معاينات أمينة متمثلة فى م. هناء محمد عبدالمنعم ـ مديرة الإدارة الهندسية ـ وزملائها بشجاعة ونزاهة وأمانة تستحق كل تقدير، لأنه من الطبيعى أن تتعرض وزملاؤها للإغراء أو التهديد والوعيد، فالقضية تمس عدداً من أصحاب المراكز الحساسة وهو ما يعنى التصدى لأهل السلطة، كما تتناول أصحاب الفيلات والعقارات بأرقى الأحياء وهو ما يعنى التصدى لأصحاب المال والثراء.. ولكن ليست كل النفوس تتساوى فى التقوى والأمانة ولو أمام كنوز الدنيا وهو ما يؤكد فشل ما يردده المفسدين من أن كل شىء فى مصر قابل للبيع والشراء.

تضيف حيثيات الحكم: إن كان ما أثبتته اللجنة فى محضرها من أنها عاينت العقار ووجدت أنه لا يوجد به حديقة لا يتفق مع ما هو ثابت بالمستندات الرسمية بوجود حديقة فعلاً وهو ما يكشف عن إخلال أعضاء اللجنة بواجباتهم وعدم الأداء بأمانة «بالضبط مقابل ماذا؟!)

وتتكرر عبارات الكشف المستخرج من سجلات الضرائب العقارية مرات عديدة وتندفع الاتهامات نحو البحراوى وشركاه والذين يحاولون التملص بحجة أنهم يقدمون توصيات والأمر يرجع إلى موافقة المحافظ (!!) ثم موافقة الوزير على إعادة البحراوى.

وانتهت المحكمة التأديبية برئاسة المستشار السيد نوفل وعضوية المستشارين محمد الشيخ وعبدالرحمن سعد وطلعت الشربينى وأمانة سر فوزى عباس إلى فصل العديد من الخدمة وتوقيع جزاءات بالخصم على آخرين.. وعدم اختصاصها بالنسبة لدكتور آثار فما هو المصير الذى لاقاه حكم المحكمة التأديبية؟!

أسكندرية - المنيا!

ولم يتوقف الأمر عند القاهرة والجيزة فقد شاركت الاسكندرية فى هذه المآساة على يد محافظ سابق.

فقد كانت عروس الفيلات المملوكة لاحدى بنات النبيل عباس حليم فى منطقة جليم ثم تحولت إلى مقر حكومى لإقامة المحافظ فى شارع أحمد يحى بجوار متحف المجوهرات الملكية.. فجأة تمت اضافة مبنى خرسانى غريب وعجيب انشىء على حديقة الفيلا: رغم ان الفيلا من الأبنية المسجلة كأثر معمارى يجب الحفاظ عليه وصممها المعمارى الايطالى براندانى فى الثلاثينات على الطراز الزخرفى «ارديكو». يضاف إلى ذلك ان حديقة الفيلا تحمل تنسيقاً مكملاً لجمال المبنى فمن المعروف ان أى قصر أو فيلا تمثل مع حديقتها وحدة فنية متميزة لا يجوز الاضافة إليها إلا اذا سمحنا مثلاً باضافة بعض الاشكال إلى لوحات كبار الفنانين.. ولكن من كان يستطيع ان يوقف هذا القبح الذى جاء بتصريح أعلى سلطة بالمحافظة وهو المحافظ سواء بالأمر المباشر أو التغاضى والسكوت على ما جرى!

وان كان احقاقاً للحق - فيما بعد - تحولت الاسكندرية على يد المحافظ عبدالسلام المحجوب أو المحبوب كما يجب ان يطلق عليه أهل الاسكندرية تحولت إلى لوحة جمالية اعادت لعروس البحر رونقها واهتمت باثارها.

وفى المنيا عروس الصعيد تحولت القصور إلى «وليمه» لمجلس المدينة من تقسيم أو تركها ليُهدم اجزاء منه أو تحويلها إلى محلات خاصة فى ملوى مثل قصر بيت السنجة وقصر المنتدى وقصر الشيخ عبدالحكيم وبيت قاضى القضاه وقصر حياة النفوس وقصر عرفان باشا الذى شهد محاكمة «خُط» الصعيد أشهر محاكمة معروفة... وكل هذه القصور تتميز بالشكل المعمارى والابداع الفنى... فقصر حياة النفوس بناه زوجها المحامى والاديب أمين تونى على شكل سفينة تحيطها القوارير والاعمدة والحديقة الخاصة فإذا به

يصبح بوتيكات وورش لاصلاح سيارات!.. وقصر محمد بك والى والذى استقبل فيه سعد زغلول فتم تقسيمه وتدميره.

وفى كفر الشيخ سبق أثاره هدم ٢١ فيلا وتحويلها إلى مساكن شعبية رغم اتساع مساحات الاراضى غير المستغلة.. وانها فيلات قديمه والقدم يمنحها الآثرية وانها كانت تابعة للبساتين مما يفترض وجود بها الاشجار النادرة، وإن القول بأنها كانت مصدراً للتلوث كان يجب على الأجهزة القضاء على التلوث وليس القضاء على الفيلات!

ومن جانبنا أنتقلنا إلى كفر الشيخ حيث أكدت المصادر إلى أن الفيلات المذكورة لاتحمل أية سمات أثرية حيث انها ترجع الى أقل من ٧٠ عاماً فقط ولا تضم أية نقوش أو ابداعات فنية أو طرز نادره كما انها لم تكن تضم أشجاراً نادرة أيضاً..

واشارت المصادر إلى ان م. محمود أبو الليل محافظ كفر الشيخ الأسبق والذى أنتقل محافظاً للجيزة كان يهتم بإبراز النواحى الحضارية وقد وضع العديد من أثار كفر الشيخ خاصة مدينه فوه وما تتميز به من أثار اسلاميه وغيرها على الخريطة الاثرية والحضارية والسياحية للمحافظة.. وللدكتور حجاجى ابراهيم بحث قيم يشير فيه الى أثار كفر الشيخ.. كما ان بناء المساكن مكانها جاء كاستغلال أمثل لإفادة الاهالى وتجميل المنطقة.. وكم نأمل ان يسير المحافظ الجديد على نفس الدرب.. ولعل فى انتقال م. محمود أبوالليل إلى الجيزه يمنح الأمل فى التصدى لظاهرة هدم الفيلات فى الجيزة وقد أدلى بتصريحات تمنح هذا الأمل، وتضفى معانى جميلة فى حب الوطن ورفعته نشعر من خلالها الوطنية.. وان كنا نعرف ان هذا يستلزم مزيداً من العبء بمراقبة دائمة للمحليات والاحياء ومادامت القدوة صالحة نأمل التوفيق باذن الله.

وعلى جانب اخر كنا نأمل من الاهتمام بمنزل الزعيم سعد زغلول بابيانه. والذى شهد اجتماعات تاريخية تحول إلى مقر المدرستين ابتدائتيين تهدد هذا الأثر التاريخى وكأن الأراضى ضاقت بمكان لبناء المدارس!.. وكان الأولى الاهتمام به ووضع تمثال على مدخل القرية فى مواجهة قناطر ادفينا وتحول الموقع إلى مزار سياحى وتاريخى.. ننتقل إلى القصور المسجلة كاثار بالقاهرة..

السكاكينى والضياع

وأمامنا قصر السكاكينى أشهر القصور والذى تحول إلى حقل تجارب لهواة وزارة الثقافة!

ومازالت حفيدة السكاكينى تتردد على مصر خاصة مدينة بورسعيد وفى روايتها لقصة جدها صاحب القصر رواية لجزء من ذكريات القاهرة.

فوالدهـا حصل علـى لقب «كونت» وشـيد قصر الـسكاكيـنى. وقد التقـينا بالـسيدة هنيريت الـسكاكينى وريثه واحد من آثار القاهـرة الفنية الرائعة، قصر السكـاكينى، وقصة هذا القصر غريبة.. ففى سنة ١٩٢٧ حولـه الملك فؤاد إلى أول متحف فى مصر شاركت فيـه دول كبرى ومنـها فرنـسا والمانـيا وانجلتـرا.. وبعد سـنوات امتـدت اليه يد الأهـمال فاستولت عليه هيئة الاثار.. ورغم أنه تحفة فريدة فى البناء والمقتنيـات إلا أنها اهملته هى الاخرى..

تقول السيدة هنيريت:

حصل والدى علـى الدكتوراه فى القانون مـن جامعة السوربون بفـرنسا عام ١٩١٠.. وكان ثـريا يمتـلك أكثر مـن ٦٠ فدانا بالـقاهرة والإسكـندرية تحولـت إلى مبانـى وقرر اشقائى الـهجرة الا اننى تزوجـت من مصر.. وزوجى مسلـم توفى.. اسمه محـمد سيف الدين البـكرى.. ولى ابن هاجر إلـى أمريكا وابنتـى أسماء البكرى مـخرجة التليـفزيون المعروفة وهى تعيش بمصر.

تقول الدكـتورة هنيريت حـبيب سكاكينى: تم بـناء القصر عام ١٨٩٦م علـى قطعة أرض دائرية وعلى احدث طرز فـى منطقة الشيخ قمر جنوب منـطقة غمره ـ وكان جدى سكاكينى باشا قد أصبح المهندس الاستشـارى للخديوى إسماعيل بعد أن أوكل إليه من الأعمال الكبيرة والتى قام بادائها على خـير وجه قام جدى بانشاء المرافق فى الحى المحيط بالـقصر كمـا خطـط الطـرقات عـام ١٨٩٥ عنـدما شـرع فى بـناء الـقصـر مع الحـى بالسكاكينى.

وتألف القصر مـن أربعين غرفة موزعة على ثلاث ادوار وبـدروم وبالاضافة إلى برج عال كـان جدى يفضـل الجلوس فيـه لتدخيـن «الشيـشة» وقراءة الكـتب كما أنـه أدخل الكهرباء عن طريق مولد كهربائى خاص وصار المصعد بداخل السراى صالحا للعمل منذ أول يوم وبلغ عدد الخدم ٢٥ خادما يسكنون فى غـرف خاصة بهم أما المربيات وكان لهن سكنهن المـنفرد وكنا نلعب ونحن صـغار مع ابناء الخدم فى الحديقة وقـد أصر أبى على تعليمهم على نفقته الخاصة ومنهم اليوم مهندسين وأطباء ومحاميين.

أنا غير محتاجة لشىء.. أقضى كل وقتـى فى زيارة الملاجىء والمستشفيات وفى رعاية الفقراء والمساكين لكن مايؤلمنـى هو أن أرى قصر جدى وأبى على هذا الحال من الأهمال لقد وهـب شقيقاى حـبيب وجبرائـيل نصيبـهما للدولـة محبة فى مـصر التى هى بـلدنا ووطنا... لكن للاسف القصر أصبح فى حالة يرثى لها حتى الحديقة باشجارها والتماثيل التى عند مدخل القـصر وبداخله كل ذلك سقط حزنا واصابة التلـف والكسر والتخريب

وفى النهاية قالت سيدة القصر بعد ان اشرق وجهها بابتسامة رقيقة لا تخلو من الكبرياء والاصالة الرئيس محمد حسنى مبارك قد أمر بتخصيص مبلغ مليون جنيه لترميم القصر.

على جانب آخر ويستمر هذا النزيف فى قصور أخرى وامامنا عمارة «ماتـنيا» بالعتبة والتى تمت تسويتها بالأرض وما يهم المحافظة هو تعويض السكان وأخذ المكان لتوسيع الميدان لاعمال نفق الازهر!

ولم يبق لنا من هذا الجمال سوى عدة عمارات بشوارع عماد الدين وطلعت حرب تحمل طرز جميلة نخشى ان تحولها عوامل اهمال الصيانة إلى عرضه للتصدع والازالة!

وليمة للمقاولين!

قصر أخر من أروع القصور والحدائق وهو قصر محمد على بشبرا والذى تم تحويل معظمه إلى كلية ومعهد زراعى وحتى الجزء المتبقى من الأثر فبدلاً من ترميمه تحول إلى صراع للمقاولين!

فمثلما يحدث فى كافة المواقع ان تأتى الشركة تلو الأخرى وكأن الموقع حقل تجارب أو بالأدق وبالبلدى «سبوبة» تكرر هذا فى قصر محمد على دون حساب.. وآخر الأنباء مساعى لترميم جديد وملايين جديدة بينما اجزاء القصر من الحرملك حتى الساقية فى اندثار وقد ينشأوا بدائل جديدة ويطلقون عليها أثار وكله «استرزاق».. ومن المحزن أنهم بحثوا عن أى سارق لستائر القصر ـ ليس لاستردادها ـ بل لمعرفة طرازها لعمل مثيل لها ولم يصلوا بعد إلى طرز الستائر.. وها هى النوافير معرضة لنفس المصير!

وما حدث من أهمال فى قصر محمد على امتد إلى كثير من قصور احفاده وها هو قصر الجوهره والأهمال الذى يملأ ارجاءه ومن العجيب ان السيدة احسان راسخ عثرت على لوحة نادرة وبمساحة كبيرة جداً لمحمد على ومذكور بها افتتاحة لأول خط سكك حديديه بمصر والذى يربط بين القاهرة والسويس وهو ما يصحح معلومة تاريخية متداولة بان أول خط حديدى بمصر كان القاهرة ـ الإسكندرية ورغم ان اللوحة فنية رائعة وتعد وثيقة فنية وتاريخية وترجع لما يقرب من مائتى عام إلا أنهم اخذوها منها والقوا بها على احدى السلالم معرضة للتآكل من تأثير الشمس والاتربة بل أن بعض امناء الاثار ضجروا لانها ستضاف على عهدتهم!!

أما متحف جاير اندرسون فهو من وقت إلى آخر يصبح مكدساً بالموبيليات كمخزن لاحد المحلات وإذا ما تعرض لحريق ـ لاقدر الله ـ يصعب الوصول إليه.. وقد سبق الحديث عن سرقة ١٨٠ سجادة ومحاولة اللجوء إلى حيلة بتمزيق عدد من السجاجيد إلى قطع لسد هذا العجز!!

أما قصر أوركن فاروق بحلوان فقد تحولت بعض حجراته إلى حجرات للموظفين!

وهكذا لم يكن غريباً ان يحول مواطن منزل الأمير قايتباى الاثرى إلى ثلاث أنشطة الأول صالة افراح والثانى مخزن موبيليا أما الجزء الخلفى فقد تحول ـ لامؤاخذة ـ إلى حظيرة مواشى ولم يكن غريباً فى هذه الهوجة محاولة مقاول تبديل مئذنة مسجد قايتباى المحمدى بمئذنة جديدة على طراز من اختراعه!!.

أثر أخر تعرض لما حدث له من اهمال... فأثر الحريق الذى تعرض له مبنى إسماعيل باشا المفتش ـ الأثرى ـ طالب مجلس الآثار بإخلائه وترميمه ترميماً أثرياً.. وبالفعل تم إخراج ونقل وزارة المالية من المبنى وبدلا من أن يكون مجلس الآثار قدوة إذا به يبقى فى المكان ويزيد من موظفيه بالمبنى.. أما عن الترميم فهو ـ كالعادة ـ يستحق وصف دهانات شقة ولا يرتبط بالترميم الأثرى من قريب أو بعيد وإن كانت أرقام مبالغ الدهانات المذكورة تناهز دهانات فنادق بأكملها، حيث أكد عدد من مهندسى الآثار أن الدور الذى تم دهانه بلغت تكلفته نحو ٨٠٠ ألف جنيه.. والأغرب من ذلك أن ألف باء أى عمل أن يبدأ من الأساسات لتدعيمها ثم الدور الأول فالذى يليه، بينما بدأ المقاول بدهانات الدور الثالث إلى أسفل!.

أما عن شاغلى المبنى فهو قطاع المشروعات والمفترض فيه أن يكون قدوة ويقدم وينفذ المشروعات المنفذة لآثار مصر فإذا به يحتل مبنى أثرى يفشل فى ترميمه ـ على الذمة ـ لنجد شروخاً وعدم علاج الفواصل، بل تم سدادها بخشب ودهانات ومجموعة إكسسورات صورية ودورة مياه تحتاج إلى مراجعة..

أما عن أرضية المبنى فهى تصلح لجحور الثعابين من الأتربة والقمامة والحشرات.. وسقف الدور الأول بالطرق الرئيسية به «ترخيم» وشروخ اكتفى القطاع بإغلاق الباب الفاصل بينه وبين صندوق تمويل الآثار!.

وبدلا من أن يبحث القطاع عن موقع ـ كما أشاع ـ عن الشراء بعمارات الفسطاط وجد من الأسهل التعدى على الآثار بالبقاء بمبنى إسماعيل باشا المفتش أو البحث عن موقع بالقلعة ليكمل سيمفونية زين الرجال بإهدار القلعة الأثرية ورمز الانتصارات!.. حتى قيل أخيراً عن التفكير فى استغلال جزء بقصر المنيل أى مواصلة التعدى على الآثار بدلاً من الحفاظ عليها أو تقديم القدوة.

مجوهرات تكفى ٥٠ متحف

وإذا كان هناك اهتمام بقصر عابدين واستغلال جزء كمتاحف متنوعة فكم نتمنى ان تزيد متاحف المجوهرات وهو ما اشار إليه تقرير المجالس القومية المتخصصة خاصة ان مثل

هذه المقتنيات تستأثر بمجموعة من قيم فنية ومادية وتاريخية تبلغ غاية السمو والرفعة وهو ما يجعل هذه المتاحف محل جذب كبير وهناك متاحف عالمية للمجوهرات الملكية ومنها متحف مجوهرات التاج البريطانى ببرج لندن ومتحف فيكتوريا اند البرت بلندن ومتحف الفاتيكان بروما وغيرها وتؤكد احصائية تقرير المجالس القومية ان عدد القطع من أطقم المجوهرات والعملات الذهبية والنياشين والاوسمة واللوحات وغيرها يصل عددها إلى أحد عشر ألف ومائتى قطعة وهناك مجموعة أخرى تصل إلى ٨٠٠ قطعة مودعة بخزائن ادارة الأموال المستردة وهى مجموعة مجوهرات الملكات.

وهذا بخلاف الاف العملات الاثرية ومنها ما تعرض للطمس من طول «الركن» مثل العملات المحتفظ بها فى دار الكتب.

كل هذا يكن استغلاله فى متاحف كثيرة واستغلال القصور خاصة المستخدمة كمقار للوزارات مثل وزارة الخارجية والصحة والتعليم ومحافظة القاهرة وغيرها ونقل هذه الوزارات فمع كل التقدير للمتاحف الجديدة بقصر عابدين إلا أنها لا تستوعب سوى ٢٥٪ فقط من هذا المخزن ومتحف الاسكندرية يستوعب ٥٠٠ قطعة والقطع الباقية تزيد عن ١٢ ألف قطعة تكفى ٢٥ متحف للقضية والكريستالات والعملات الاثرية تكفى لمثل هذا العدد.. والتحف والمجوهرات إذا كنا جادين فى الجذب السياحى الذى يعتمد على مقوماتنا الثرية والرائعة وهذا ما أكده العديد ممن التقينا بهم من العلماء الغيوريين ومن بينهم عبدالرؤوف على يوسف وأحمد دسوقى وغيرهم.

هذا وقد أوصى تقرير المجالس القومية المتخصصة باعلان محتويات المتاحف المقترنة كتسراث قومى لا يمكن بيعه أو تداوله ولعل فى هذا اشارة إلى التبديد والاستيلاء على اضعاف اضعاف المجوهرات والاكسسوارات المتبقية وبيع الكثير فى المزادات وهو موضوع آخر سنعرض له بالتفصيل وأخيراً فان القصور التى تحولت إلى متاحف وقصر الفنون وغيرها أصبحت تعج بالمشاكل الادارية وهو ما سيحولها إلى طريق الدمار إذا ما تركت للتراكم وأتباع الخواطر والمجاملات فى توزيع الغنائم والمناصب وكذلك تسلم اعمال المقاولات بما فيها من مخالفات!.

*** نداء عالمى لإنقاذ الفسطاط من أهمال وزارة الثقافة وتحويلها الى متحف عالمى فريد.**

*** الفسطاط أول عاصمة إسلامية فى أفريقيا ومجمع الديانات وآثار العصور المختلفة تحولت إلى مقلب للقمامة!**

* **أهمال العلاج أدى إلى تكلفة بإضافة عشرات الملايين لصالح شركات المقاولات!**

* **متى تتحول الفسطاط إلى أجمل موقع سياحى؟!**

هنا القاهرة.. هنا عبق التاريخ، وحضارة العصور ومجمع الديانات، وتعانق الهلال والصليب.. هنا جامع عمرو بن العاص أول مسجد فى مصر وأفريقيا.. والكنائس المعلقة وأبى سرجة والقديسة بربارة ومارجرجس.. المعبد اليهودى.. حصن بابليون الأثر الرومانى الباقى.. البوابة التى اجتازتها جيوش عمرو بن العاص.. الآثار الفرعونية المنقولة إلى المتحف.. عشرات المساجد والكنائس.. الآثار الحديثة المحيطة بالمنطقة من مقياس النيل إلى قصر المانسترلى.. هنا الفسطاط أول عاصمة إسلامية فى أفريقيا.

هنا القاهرة.. هنا ينتشر الأهمال والفساد واللامبالاة.. هنا تستقر المياه الجوفية المحملة بكيماويات المدابغ.. وأعمدة الأدخنة المتصاعدة من صناعة الفواخير.. وأكوام القمامة التى تطمس نسور صلاح الدين وحصن بابليون.. وتجمّع الزبالين فى حرم الآثار..هنا تحول باب المقوقس إلى محجر وأماكم لنشر الغسيل، وتحولت أرض الآثار إلى أبنية قميئة تحجب جلالها وروعتها.. هنا عزبة أبى قرن والجيارة والبلطجية والخارجون عن القانون..

هنا القاهرة الماضى بأمجاده والحاضر بإفساده.. ذهبنا نبحث عن المستقبل بين حلم الماضى وضياع الحاضر.

عن الأهمية الأثرية والتاريخية لمنطقة الفسطاط تؤكد المصادر الأثرية والمراجع التاريخية أن المنطقة تضم أثارا لكافة العصور المختلفة. وإضافة إلى القيمة التاريخية والأثرية والحضارية والمعمارية للمنطقة فإنها تؤكد معانى سامية وسمحة لعل أهمها سماحة الإسلام فى إقامة أصحاب الديانات الأخرى لدور العبادة، وهو ما يؤكد على أصالة وتأصيل الوحدة الوطنية الطبيعية فى هذا الشعب.. فالمنطقة تجمع معابد الديانات السماوية الثلاث. ترى كيف كان استغلالنا لهذا الموقع ونحن نتباكى على الدخل السياحى؟!

أوجه الإهمال والقصور وتقاعس أجهزة الدولة تسببت فى الأتى:

المياه الجوفية والمياه المتسربة من مخلفات المدبح والمجازر والجيارات والمصانع وغيرها بما تحتويه من أملاح مواد كيماوية ضارة تأكل فى جدران الآثار.. ويلاحظ أن الدراسات والإجراءات حتى الآن لم تقدم أية حلول عملية لاخطر مشكلة تهدد المنطقة.

مقلب قمامة القاهرة، والغريب أنه بعد تحويل مكان جزء كبير من القمامة إلى حديقة

نموذجية تم ترك مقلب خلفها ليحيط بالمنطقة الأثريه، ويلاحظ أن القمامة تهدد نمو نباتات الحديقة ذاتها.. ونظراً لأن القمامة أدت إلى ضياع معالم جزء من سور صلاح الدين الأيوبى، وردم أجزاء من الحفائر التى قامت بها الهيئة.. فقد قام التفتيش بإرسال خطابات إلى كل من: محافظ القاهرة، الهيئة العامة للنظافة والتجميل، نائب المحافظ للمنطقة الجنوبية، رئيس الحى، رئيس المجلس المحلى، مستشار المحافظ للمتابعة الميدانية، رئيس جهاز شئون البيئة ولم يتخذ أياً منهم إجراء فلمن يلجأ تفتيش الآثار؟!! هل يلجأ للأمم المتحدة؟!

يتجمع يوميا مئات «الزبالين» على بعد خطوات من الآثار مما يهدد مخازن الآثار ومخازن البعثات الأجنبية الأمريكية واليابانية والفرنسية.. إضافة للمواقع الأثرية.

صناعة الفواخير وما تتركه من تلوث خاصة الأدخنة المتصاعدة وسبق تخصيص أرض بديلة بالقطامية منذ عهد يوسف أبوطالب، ولعدم إجبار المليونيرات على التنفيذ ضاعت الأراضى مع إقامة إسكان بالقطامية وليبدأ المسئولون رحلة جديدة!

يقام بالمنطقة سوق الإثنين، وإن كانت المقاومة نجحت فى عدم إقامة نشاطه داخل تفتيش الآثار!.. إلا أن الحمير تحيط بالآثار وتربط بالقرب منها.. ومازالت مباحثات رئيس الحى والمأمور مستمرة!!

تعديات المساكن بالمخالفات فى حرم الآثار: لايكتفى الحى بموقف المتفرج بل يبدو أنه يحرسها ويحافظ عليها بعد فشله فى الحفاظ على الآثار!!

شركة مقاولات كبيرة تقع خلف الآثار لم تستطع المحافظة مجابهتها فتركت القمامة تقضى على الآثار!

رغم ذكر قرارات بنقل المدابغ عشرات المرات إلا أنها لاتنفذ!

رغم أن عزبة أبو قرن تضم فئة تهدد أمن المنطقة التى نأمل منها الجذب السياحى وإحياء التراث الحضارى، إلا أن الدولة تزكيهم رغم علمها بأنها تضم الخارجين عن القانون، ويكفى ما ينشر عن تجار المخدرات فى الجيارة وغيرها!.

ذكرت المصادر أن السعودية سبق أن قدمت مشروع تمويل لجامعة الفسطاط الإسلامية.. وهو ما يتطلب إزالة عزبة أبو قرن والقمائن.. إلا أن الدولة تحتفظ بها!

إما عن الجرائم التى ارتكبتها هيئة الآثار فى المنطقة والمنوط بها حماية الآثارفأبرزها:

* سبق بناء مبنى مركز الدراسات القبطية بارتفاع ثلاث طوابق، وتؤكد المصادر على ارتكاب أكثر من جرم فى شأن هذا المركز ومنها أن بداية بنائه لم تكن لهذا الغرض بدليل أن تصميمه يتضح منه أنه خاص بالترميم!.. كما أن المبنى مخالف للتنظيم

وللقانون فهو داخل حرم الحصن الأثرى وتم بناؤه دون الحصول على ترخيص بناء .. إضافة لمخالفة الارتفاع المسموح به فى المناطق الأثرية.. وحتى فى إزالة الطابق الثالث يكون هناك إهدار للمال العام فى عمليتى البناء والهدم دون محاسبة أحد!!. وقد تمت إقامة المبنى فوق انقاض مدينة قديمة دون تنقيب مما يهدد بكارثة الهبوط كما حدث بمكتبة المتحف!

إن لكل أثر حرم.. فالحصن له حرم والكنيسة لها حرم والمتحف له حرم والمفترض الشوارع القائمة حاليا حرم للحصن أو ترك حرم ٥٠ متراً للمواقع التى لايوجد بها شوارع والمبانى والآثار الموجودة بداخل الحصن تظل كما هى عليه، لأن الحصن ذاته حرم لها وعدم التصريح بإقامة أية مبان داخل أسوار الحصن وقد خالفت الهيئة مراعاة ذلك.

استخدام المساحة الواقعة أمام برجى الحصن الجنوبى كمحجر للآثار، وعمل مخزن المقوقس .. وهو تعد على حرم وسور الحصن.. وكان الأولى إعدادها للزيارة لأهميتها التاريخية لأنها المدخل الطبيعى لتاريخ مصر الإسلامية، وخاصة أن الأبراج مازالت تحتفظ بكامل ارتفاعها وتفاصيلها، وبها الحصن الرومانى العسكرى الوحيد الباقى بحاله جيدة فى العالم.. فهل لا «تطبق» الهيئة أن يكون لديها أثر باقى؟!!

* مدخل نفس الموقع تحول إلى سكن يعلق به الغسيل والأثاث المتواضع لأسرة خفير كان يعمل بالموقع وتوفى.. فإذا كانت الهيئة تترك أسرته لظروف إنسانية فكان عليها أن تخاطب المحافظة فى منحهم شقة وهدم الحجرة السكنية وما يحيطها من انحطاط!

* الباب الحديدى الخارجى المؤدى للموقع مصمم بحيث أنه يصلح لورشة أو ملجأ وليس لموقع أثرى!

هناك تعديات داخل المواقع الأثرية خاصة القريبة والمحيطة بالمتحف القبطى.. ويبدو أن الهيئة تفضل عدم إثارة حساسيات على تطبيق القانون بحسم.. ففى النهاية تطبيقه لصالح الأثر ولحماية المنطقة، خاصة أن المصادر الأثرية تؤكد على وجود أثار تحت هذه التعديات إضافة إلى تعديها على حرم الأثر وهو مخالفة صريحة للقانون.

* أكدت المصادر سبق القيام بردم المعالم الأثرية الرومانية وطمسها.

* تؤكد المصادر الأثرية سبق ان قام مهندس تحت دعوى الترميم بالبحث عن مقبرة البطاركة فى الحصن الرومانى.. علما بأنه مهندس وليس أثريا وأنه غير مسئول عن الحفائر وغير مأمور بهذا وظل ينفذ ويرفع الأتربة والأحجار لتفريغ الموقع مما هدد الأثر.. ورغم اعتراض الأثريين لم يبال بأحد.. وكاد الأمر يرجع بكارثة خاصة مع الزلزال.

* وكاد الأمر يتكرر فى الفيوم وكنيسة أبوقا مجاملة لنمساويين لولا إصرار عالم الآثار عبدالرحمن عبدالتواب وتوجه د. على غالب ود. فتحى خورشيد للمعاينة.

سبق ارتكاب خطأ مماثل ترميم الكنيسة المعلقة بوضع كميات من الأخشاب فناءات بالأحمال والتى تسببت فى تشققات.

رأى الخبراء

تقول مذكرة شيخ الأثريين عبدالرحمن عبدالتواب لأنقاذ الفسطاط من عثرتها:

«يتحسر الإنسان عندما يرى تاريخ بلاده يطمر تحت القمامة وتزداد حسرته عندما ينطبق ذلك على إطلال أول عاصمة للإسلام فى مصر.. ومن عجب أن تكون الدولة صاحبه اليد الطولى فيما تتعرض له الفسطاط من طمر لتاريخها تحت أكوام القمامة.. والأمر لايغتفر لما قامت به هيئة الآثار من إلقاء مخلفاتها فوق جزء من تلك الاطلال».

وسبق ان تقدم الأستاذ عبدالرحمن عبدالتواب بالعديد من المقترحات لإنقاذ المنطقة منها: إتمام السور حول تلك الاطلال على أن يكون العمل فيه بمنتهى السرعة والحزم حتى نحمى بقايا الاطلال من الاندثار. طمرت أجزاء من سور صلاح الدين الأيوبى والذى بناه حول الفسطاط، وكشف عنه المرحوم على بهجت بك، والأمل فى إنقاذ الأجزاء الباقية بعمل سور لحمايتها من زحف القمامة على السور ولنا فى حماية سور مجرى العيون أسوة حسنة، ونرجو أن يعهد ببنائها لإحدى الشركات الجادة. وضع خطة للتعامل مع تلك الاطلال.. يتوازى العمل فيها مع بناء الأسوار وتتخلص الخطة فيما يلى:

إعادة الكشف عن المنطقة التى كشفها المرحوم على بهجت بغية إظهار الشوارع والأبار واستخراج القطع الأثرية التى وضعت فى الآبار لضيق المخازن!.. مع كشف الآبار حتى نهايتها وإظهار ا المعالم المختبئة، والتى تتمثل فى المدافن التى كانت موجودة قبل العصر الإسلامى.

العمل على تنقية الموقع من الأتربة التى خلفتها حفائر الهيئة ومركز البحوث الأمريكى والبعثة اليابانية ـ وضع خطة لاستكمال الحفر ـ وضع خطة لترميم كل ما كشف عنه من بقايا المدينة الخالدة ـ دراسة ما ظهر من مبان أثناء الحفر ـ استكمال حفر السقايا التى كشف عنها د. مصطفى شيحة تحت إشرافنا ـ وضع خطة لترميم سور صلاح الدين ـ إنشاء متحف به تتبع لمراحل الصناعة فى الفسطاط وما يرد للمدينة من خارج وداخل البلاد.

إنشاء مركز الصناعات الأثرية والحرف البيئية لنقل مركز الستارى إليه ـ إنشاء استراحة للعاملين والسائحين ـ إنشاء مكتبة يجمع فيها كل ما كتب عن مدينة الفسطاط،

ولايفوتنى أن أنوه إلى أنه سبق أن شكلت لجنة فى عهد المرحوم د. أحمد قدرى ووضع تقرير للنهوض بالفسطاط ويمكن الاستعانة به وإضافة مقترحات والتنفيذ ـ دراسة وضع المياه الجوفية والتى تحول دون ما تصبو إليه أنفسنا من إنجازه.

الآثار القبطية

عالم الآثار عبدالرحمن عبدالتواب أن التاريخ يؤكد سماحة الإسلام وبناء دور العبادة للديانات الأخرى، حيث أن كثيرا من الكنائس بنيت فى العصر الإسلامى، كما سمح المسلمون ببناء المعبد اليهودى ابن عزرا.

أما عن الحفاظ على الآثار القبطية فقد انشئت لجنة حفظ الآثار العربية عام ١٨٨١ برئاسة مرقص سميكه والذى طلب من اللجنة رعاية الكنائس القبطية ومنذ عام ١٨٩٧ سجلت اثريا، وأصبحت فى رعاية اللجنة والذى قال إنه لولا ضم الكنائس لإدارة حفظ الآثار العربية لرممت على غير أصولها القديمة هذا وقد أصبح المتحف القبطى أحد متاحف الدولة..

ويضرب عبدالرحمن عبدالتواب مثالا للتسامح والمودة «قائلاً» كانت لجنة حفظ الآثار تضم: م. حسن توفيق والذى كان مسئولاً عن ترميم الكنائس ووصلت درجة صلته القوية بالأخوة الأقباط إلى أنهم كانوا يداعبونه يتسميته حنا توفيق.. وحتى عام ١٩٥٠ كان قد انتهى من ترميم كل الكنائس وبدأ فى مرحلة التجميل والتى توقفت منذ بداية الثورة إلى أن جاء المرحوم د. أحمد قدرى وهو الذى جعل الدنيا كلها تعرف الآثار الإسلامية والقبطية وإذا كانت هناك انتقادات للترميم فهى ترجع للأجهزة الفنية.

أما عن رأى العاملين بالمنطقة فقد اجمعوا على سبق إرسال عشرات الخطابات والمذكرات للمسئولين عن النظافة والمحافظة دون جدوى.

ويطالب حسام حسن مفتش الآثار بضرورة إجراء دراسة حقيقية لبحث حركة المياه الجوفية ومعالجتها مع إزالة الفواخير والجيارات والقمامة وعزبة أبو قرن كمدخل لإنقاذ المنطقة الأثرية.. وهى نفس الآراء التى أكدها سيد رشاد سبق الاثريين ومنهم زينب عبدالرحيم وعبدالكريم مبارك ونور الدين مرسى وغيرهم.

إعادة التخطيط

ويرى الخبير الإستشارى أ.د على صبرى أن المنطقة تحتاج لإعادة التخطيط وإزالة المبانى التى تحجب الأثر مع تعويض أصحاب المساكن بالبديل.. أيضاً سرعة إصلاح شبكات المجارى أو المدابغ.. وضرورة نقل مقلب القمامة إلى الصحراء بما تمثله من تلوث بيئى.

ومن هنـا يمكن إظهـار الآثار وترميمـها وإحياء الفسـطاط القديمـة وتجميل المنـطقة المحيطة بها بإنارة المنطقة كلها ليلاً وإلغاء البؤر السيئة المحيطة بالمنطقة وإقامة أبنية خدمية على طراز عربى (خارج المـنطقة الآثرية) وهذا الطراز موجود فى تونس عـلى سبيل المثال بما فيه من طراز الجو العـربى من القباب والمشربيات وغيرها. وبهـذه المناسبة سبق عرض ترميـم عدد من الآثار بـالمنطقـة القريبة ومـنها البـيت الطولـونى ومدفن رضـوان والحمام الفاطمى ومسجد السويدى وجامع عبيدى بيه وهى لاتحتاج إلى أموال كثيرة بقدر ما تحتاج إلى صدق العزيمة واتخاذ القرار.

ويفجـرخطاب د. حجـاجى إبراهيم إلـى مدير عام المـتحف القبـطى مفاجـأة حيث يتضمن سبق قيام د. حجاجى ود. محمد غيطاس والريس كمال شارد بحفائر فى دير أبو حنس بالمنيا سنة ١٩٧٦ تحت إشراف العالم الجليل عبدالرحمن عبدالتواب وأنهم عثروا على قرابه ٣٠ شاهد قبر قبطيا رخامياً وبـعضـها من الحجر الجيرى والرملى بالإضافة إلى جلود كتب قـبطية أثرية وتحف عاجية عـليها صور قديسين ورهبـان.. ومنذ سنة ١٩٧٦ وحتى الآن وهذه الآثار فى مخازن الفسـطاط.. وقد سبق أن تقدم د. حجاجى بطلب إلى مدير المتحف القبطى لضم تلك المجـموعة الهامة إلى المتحف إلا أنه ـ ودون الرجوع إلى أحد ـ كتـب تأشيرة تـفيد بعـدم وجود أماكن خالـية تتسـع لهذه التـحف وأن المخازن مكدسـة.. والسؤال من المسـئول عن تلف تـلك التحف الـقيمة والتى يعتقد أن الـرطوبة أبادت معظمها!!

هذا وقد سبق ان كـشفت أعمال التنقيب عـن بقايا قناطروساقية إضـافة إلى عملات وقطع خزفية فخارية أثرية ترجع إلى العصور الأولى فى الإسلام.

ويضيـف د. عبدالحليـم نور الدين اثنـاء رئاسته لـلآثار بقوله: تحـدثت مع اليونـسكو مؤخراً فى شأن التـدخل باعتبار المنطقة كـمحمية حضارية فى إطار الـتراث العالمى.. وأنا أعتبرها مجـمعا للأديان ومجمعا للتـراث والحضارة يجب الحفاظ عليهـا وسرعة إنقاذها ونأمل أن يوفقنا الله وأن تتضافر الجهود لتحقيق هذه المهمة الوطنية.

ضرورة الأنقاذ العاجل

توجهنا إلى الأستاذ سيد حسب الله ـ الخبيـر السياحى وصاحب الاراء والخبرة الوطنية الصادقـه والذى أكد على ضرورة إنـقاذ المنطقة وإحـيائها كمنـطقة جذب سياحـى لأنها أمجاد وحضارات لمصر، للـعالم كله، ومن بين الآثار التى نتحدث عـنها الآثار الإسلامية والقبطية وما أثرت به فى حضارات العالم ولها أهميتها عند السائحين.

ويؤكد الخبير السياحى سيد حسب الله على الـدور التاريخى للإسلام والمسيحية مشيراً

إلى التغيرات التى طرأت بعد دخول الإسلام على المنطقة.. ومن هنا فإن الاهتمام بها يؤكد تأثير مصر على الحضارات.

*** جامع عمرو.. الوليمة الأخيرة لوزير الثقافة والتكلفة ١٣ مليون جنيه!**

*** المسجد يحتاج الى ترميم بعض العقود فقط.. والسبب الحقيقى الترميمات الخاطئة فى عهد فاروق حسنى.**

*** علماء الآثار: أرفعوا أيديكم عن جامع عمرو.. ومن يرد السير فى «البيزنس» فليتق الله!**

*** سبق انهيار ١٥٠ متراً من السقف وانهيار الأعمدة.. فأين الحساب؟!**

*** نتحدى السماح لدخول علماء الآثار والصحفيين للمسجد بعد ازالته وقبل بناء مسجد جديد!**

مغامرة جديدة لوزير الثقافة تستنزف نحو ١٣ مليون جنيه، رغم سبق صرف عدة ملايين وفى فترات متقاربة على نفس المشروع إلى أن جاءت الوليمة الأخيرة!

جامع عمرو بن العاص ـ والذى لايختلف أحد على ترميمه ـ استغلوا حاجة بعض العقود للترميم نتيجة خطاهم وتخبطهم فى الترميم بإرسائه على شركات غير متخصصة .. فإذا بهم يقرروا إعادة هدم وبناء المسجد!!..

أما عن مصير الملايين التى أنفقت فى ترميمات خاطئة .. تارة يتم ترميم السقف وإغفال الأساسات فيسقط السقف والأعمد .. وتارة وضع مواد عازلة فتتساقط على رؤوس المصلين .. و تارة يعلنون عن مناقصة للمياه الجوفية رغم وجود مشروع آخر لنفس الموضوع!.. فلايعرف أحد أين الحساب؟!

بداية نشير إلى الانهيار السابق والذى مر دون حساب.. ففى عام ١٩٩٦ أكثر من ١٥٠ متراً من سقف مسجد عمرو بن العاص ـ أول مساجد ـ أنهارت نتيجة استهتار القائمين على أمور الآثار .. الشركة المنفذة للمشروع تعمل ليلاً وبالمخالفة لشروط العقد ..ومهندس المشروع يقيم بالإسكندرية ومهندسة المشروع كان آخر أخطائها الأثرية سد فتحات سور مجرى العيون بالمخالفة لطبيعتها، مما حول خلفيتها إلى مقالب للقمامة!

أنهيار سقف المسجد جاءفى وقت لايوجد فيه أثرى أو مهندس معمارى واحد بالموقع! كما أن تقسيم المناقصة إلى عملية للسقف وأخرى للعقود الحاملة أضاع المسئولية بين شركات المقاولات ! لتنتهى الأمور بتصريحات .. وتمر كارثة انهيار سقف المسجد

كمجرد رقم فى مسلسل التخريب الذى يجرى للآثار فى عهد فاروق حسنى وزير الثقافة دون حساب!

وبعيداً عن هذا التقسيم المريب الذى يضيع المسئولية عند حدوث أى انهيار - وقد حدث - فإن الأقرب للمنطق كان البدء فى إقامة العقود وتقوية الأعمدة، بينما تم البدء فى عمل سقف المسجد!

وهنا نكتفى بدعاء المصلين فى خطبة الجمعة عندما سال على رؤوسهم «البيتومين»، وهو المادة العازلة المستخدمة فى السقف.. كما نشير إلى ما أثاره العبث من ظهور الشروخ وتساؤل الآخرين: أين أخشاب السقف قبل التغيير؟!

أما بالنسبة إلى الجزء الأخر المتعلق بالعقود الحاملة للسقف فقد كشف الانهيار الأخير عن مستوى التنفيذ، وهنا نذكر أن التسليم النهائى كان بعد شهرين فقط وكان السيد الوزير سيقوم بعمل حفل الافتتاح!

دون إشراف!

ويتساءل المصدر الأثرى فى حسرة : هل اشتملت المقايسة على مواصفات دقيقة لقوة السقالات؟! وكيف سمح مهندسو الآثار للمقاول بعمل سقالات ضعيفة؟ لقد أدى تقسيم العملية إلى شيوع المسئولية فحال السقف يؤكد المثل الدارج فى مجلس الآثار «وراء كل مصيبة الشركة التى ادانتها فتوى مجلس الدولة»! . وحال الأعمدة والعقود ثبت أنه حال «مائل»!.. والمسئولون بالآثار يبدو أن لديهم شركات مقاولات خاصة، إذا لم تنجح فى أخذ العملية من الباطن فمصيرها الإنهيار ..ولينضم المسجد إلى «إخوته» فى قائمة الآثار المفقودة، وشماعة الزلزال تخفى شماعة الإهمال!

أما الدكتور على صبرى الاستشارى المعروف فقد ألقى المسئولية أولاً على الإشراف الفنى .. ويضيف أن أية عملية تتضمن تصميماً سليماً ومراجعة جيدة وإشرافاً فنياً متخصصاً تنتهى بنجاح، فإذا حدث خلل فى أحد أجزاء التقسيم كان الإنهيار طبيعياً.

وكان من الضرورى إعطاء العملية متكاملة لشركة واحدة حتى لاتضيع المسئولية مثلما ضاعت فى حالة قيام مقاول بالاساسات وآخر بالبناء، فإذا حدث إنهيار ألقى كل منهما بالمسئولية على الآخر... ومن الواضح أن «الصلبة» كانت سيئة وضعيفة لذا عندما «مال» العمود أتى بمن فوقه ولو «خوخت» الأرض تحت «الصلبة» لوقع السقف لأن العمود ضعيف، وهذا كله يشير إلى أهمية الإشراف الفنى المستمر لأى عملية .

أما د. حجاجى إبراهيم - رئيس قسم الآثار بكلية آداب كفر الشيخ - فيتساءل قائلاً: لقد حدث الإنهيار بعد العاشرة مساءً فلماذا تقوم الشركة بالعمل ليلاً دون النهار؟ هل

عمال الشركة مرتبطون بأعمال أخرى؟! أما عن دور المشرفين من هيئة الآثار فقد حدثت الواقعة ولم يكن أحد منهم موجوداً بالموقع سواء مفتش الآثار أو المرمم المعمارى أو المهندس المعمارى، فكيف يترك لعمال المقاولات القيام بأعمال فى «شيخ المساجد» وأقدمها بأفريقيا كلها دون أى إشراف ؟! رحم الله د. قدرى الذى كان يفترش الأرض حتى الصباح أثناء ترميم قلعة صلاح الدين، وينهى د. حجاجى إبراهيم حديثه بالإشارة إلى مأساة إصابة ثلاثة من العاملين بالشركة ووفاة أحدهم بالمستشفى.

فى المغارة

من جانبنا حاولنا لقاء أى مسئول بالآثار إلا أن جميعهم تهربوا من المواجهة، فالمهندسون والأثريون بالموقع لديهم تعليمات «صارمة» عدم الحديث فى هذا الموضوع خصوصاً مع «الشعب».

ومسئولو مجلس الآ ثار يتنقلون من مبنى العباسية إلى مبنى تسجيل الآثار وقد أغلقوا على أنفسهم الأبواب بطريقة «الوزارة فى المغارة» . ولانعرف علام يعكفون بعد خراب «مالطة» وتبين قيام شركة المقاولات بجميع الأعمال دون وجود أثرى واحد بالمواقع؟!

ولم يكن أمامنا إلا قراءة تصريحات أمين مجلس الآثار «وقتذاك» الذى شدد على ضرورة ألا تتم أية أعمال هندسية أو ترميمية بالمسجد دون وجود أثرى أو مهندس من الآثار، وأنه سوف يجازى المتسببين فى الخطأ مع تحميل الشركة المنفذة نفقات الإصلاح.

ومن جانبنا نسأل أمين الآثار : ما معنى هذا «التشديد» الذى جاء بعد أنهيار الأثر سوى أنه بكاء على اللبن المسكوب؟! إن لم تكن تستطيع أن تحاكى د. قدرى فى المبيت بالمواقع أو على الأقل المرور عليها .. فعلى الأقل اختر معاونين أمناء يتميزون بالنزاهة .. فلا نفاجأ بأن الشركة تعمل ليلاً دون علم أو إشراف من أحد؟! لقد كنا نذكر لكم مروركم على المواقع فى بداية العمل فهل انتهى «المنظر» عند هذا الحد؟!

إن الشواهد تؤكد أن التصريح بمجازاة المتسببين فى الخطأ ينتهى إلى لا شىء .. بل ربما انقلب إلى مكافآتهم .. تماماً مثلما حدث فى الأقصر، حيث تم تشتيت الذين أبلغوا عن السرقات وتصدوا للتهديدات بل الإغراءات لينتهى الأمر بالانتقام منهم ومكافأة المتورطين! وهى قضية ستظل دليل إدانة ووصمة عار فى جبين أمين الآثار، أما عن تحميل الشركة المنفذة نفقات الإصلاح فمن يعوضنا عن العمود الأثرى والعبث بالآثار؟!

وتنقلنا هذه التصريحات إلى تصريح «خائب» للمهندس المسئول بقوله: إن السقوط جاء أثناء قيام العمال بأعمال التنظيف وليس أثناء قيامهم بأى أعمال ترميم! ولانعرف كيف يصرح بذلك وقد أكد الجميع عدم وجوده بالموقع أثناء الحادث؟! إذن بماذا

نصفه؟! ولربما أرجع الأنهيار إلى عمليات النظافة مثلما صرح مسئول عند حدوث خلل أعلى كوبرى أكتوبر بمنطقة شارع الجلاء ورمسيس بأن السبب هو استخدام الناس المواقع خلف الأعمدة كدورات مياه!!.. وأخيراً أكد الوزير فى تصريحاته أن الجزء المنهار من الأعمال الحديثة عدا جزء أثرى يرجع إلى العصر المملوكى!.

.. ونحن نوضح للوزير أن العمود الأثرى الذى «ترنح» يرجع للعصر اليونانى الرومانى، وهو عصر يختلف تماما عن العصر المملوكى!.. و استخدام كلمة عدا تأتى من باب التهوين.. وهو أمر أصبح عادياً فى عصرك المنكوب بالانهيارات بـ «الجملة» .. وعمود أثرى واحد لا يمثل أية أهمية فى نظرك!

وحتى الأوقاف عز عليها عدم اغتنام «الوليمة» فأعلنوا أكثر من مرة عن الترميم، بينما ما يحدث هو مجرد استخدام جير وأسمنت وزفة إعلانية وإهدار الأموال!.

ومن هنا فإن علماء الآثار نادوا بأعلى صوتهم: ارفعوا أيديكم عن جامع عمرو والترميمات الخاطئة .. ومن يرد السير فى «البيزنس» يتق الله .. فالآثار الإسلامية فى حاجة إلى كل قرش قبل أن تندثر!

ننتقل الى ما يحدث الآن من ترميمات.. وبداية يعرف خبراء الآثار أن آخر تجديد فى عمارة مسجد عمرو بن العاص حدث فى عهد مراد بك قبل ١٧٩٨ .. وما حدث من ترميمات فى السنوات الأخيرة ليس له علاقة مطلقاً بالمعنى العلمى للترميمات أو علم الآثار، فقط تحصيل أموال وإعلانات وزفة إنجازات وهمية بدليل أنه تم الإعلان عن عمل السقف أكثر من مرة مما يعنى أن المرة السابقة كانت سيئة وها هم يسعون لعمل ما يسمى بإعادة إعمار وترميم المسجد بتكلفة ١٢,٨ مليون جنيه، وطبعاً الملايين التى صرفت مؤخراً ليس لها شأن فقد صرفت وانتهت مهمتها!!.

وما حدث فى عهد مراد بك أن أحد الأشخاص ـ يقال إنه يهودى ـ أخبره بوجود كنز تحت أحد الأعمدة وهناك عائلة ستتوارثه .. وعليه تظاهر مراد بك بترميم المسجد وإعادة عمارته، فقام بفك إيوان القبلة بأكمله دون جدوى.. ويقال إنه وجد صندوقاً تحت أحد الأعمدة وعندما فتحه وجد مصحفاً قديماً بالخط الكوفى فتركه، وقد عثر عليه مارسيل رئيس البعثة العلمية مع نابليون وأخذه معه «مذكور فى تاريخ الجبرتى» وعلى عجل أعاد مراد بك إنشاء الإيوان وجاء بناء العقود عكسياً فبدلاً ما تكون صفوف موازية لإيوان القبلة عملها متعامدة على القبلة .. ولكنها لاتعوق الصلاة، فأصبحت نموذجاً فريداً جداً.

وبعد الترميمات الصورية وإنهيار السقف وسقوط أحد الأعمدة.. إلى آخر الصور التى

التى حدثت فى عهد الوزير الحالى أعلنوا مؤخراً عن إعادة ترميم المسجد وفك الإيوان بالكامل وإعادته إلى عصر ما قبل مراد بك... والسؤال الآن:

نعم أن المسجد يحتاج لترميم لبعض العقود، ولكن من الذى أفتى بأن تلقى الأموال هكذا فيأتوا بمشروع خبيث لصرف الأموال بالملايين؟!

إن ترميم بعض العقود لاخلاف عليه، ولكن على أن يكون استغلال المبالغ الباقية وهى ملايين عديدة فى انقاذ آثار إسلامية أخرى تكاد أن تندثر. كما أن شكل المبانى على هذا الحال أصبح مسجلاً فى جميع المراجع الأثرية فى العالم لأنه أول مايذكر فى عمارة القاهرة .. فهل نجمع كل الكتب التى تم طبعها بهذا الرسم ونعيد طباعتها ثانية ؟!

إن عمارة مراد بك ذاتها أصبحت أثراً وأمراً واقعياً ولايجب المساس بها بل يجب الحفاظ عليها خاصة أنها لا تعوق الصلاة على الإطلاق..

شماعة مراد بك

ويتسائل مصدر بالاثار أن ما يحدث هو تغيير من طبيعة الآثار، ولو مشينا على هذا المنوال لأنفقنا عشرات الملايين ليس للترميم ولكن لإعادة فك أعمدة وتغيير وضعها، وبعد ذلك ننقد فى السلطان حسن وغيره وغيره.. والكل يعلم أن مابين عصر وآخر أو سلطان وسلطان تحدث إضافات وأمامنا مساجد فى عصر مآذن فى عصر آخر .. فنجد مآذن فى العصر المملوكى تصدعت فى العصر العثمانى وعملوا بدلا منها على الطراز العثمانى .. فهل تقوم بفكها وإرجاعها للعصر المملوكى.. إنها شاهد أثرى على تغيير معمارى، وإذا كانت هذه رؤيتهم .. والوزير يهوى التعديل والبعض يزعم الترميم السليم .. فماذا عن الجامع الأزهر ولما لم يرجع إلى أصله وقاموا بتشويهه؟!.

إن مايحدث فى جامع عمرو بن العاص هو فى حقيقته «سبوبة» لصرف نحو ١٣ مليونا بخلاف ماسبق إنفاقه من ملايين فى السنوات الأخيرة وما حدث من إنهيار السقف .. وبعدها يلحق جامع عمرو بمسجد الأزهر .. وتهديدات اليونيسكو من تحويل الآثارإلى مبان حديثه بينما ينعم البعض «على حس» المناقصة بالآف الجنيهات مكافآت وحوافز.. وتنعم الشركات وأنصارها بالملايين .. ويبدو أن هذا هو بيت القصيد!..

وقد سبق عمل مناقصة للسقف وأتضح أنها «فلاش» ومناقصة لعزل السقف وتغيير فى العقود وإنهار السقف وبعض الأعمدة ..ومناقصة عن المياه الجوفية للمسجد والكنيسة القبطية وحصن بابليون وبعدها أعلن معهد البحوث التابع للمحافظة والصرف الصحى أن أمامه مشروع مقدم من المعونة الأجنبية!.

ويطالب د. أحمد الصاوى ـ أستاذ الآثار الإسلامية ـ بالشفافية لإمكانية إدلاء

أساتذة الآثار الإسلامية والعمارة بأرائهم .. والمطلوب الإعلان الخطة الموجودة ومن سينفذها والتكلفة الحقيقية ولكن ما يجرى الآن فى مجلس الاثار أشبه بالأسرار الحربية أو التستر على سرقات مقننة وإلا فليعلنوا عن التفاصيل، فالأثر ليس ملكهم..

د. علي صبري ـ أستاذ ميكانيكا التربة والخبير الاستشاري المعروف يؤكد أن مايحدث من ترميم جامع عمرو بن العاص خطأ .. خاصة أن ترميم الآثار حالياً تحول إلى ترميم مبان وليس ترميماً أثرياً!.

فمن المفروض أن يكون الترميم الأثرى باستخدام نفس المواد وأمامنا نموذج مسجد قايتباى الرماح بالناصرية، وأكد على ضرورة العمل بمواصفات المسجد الأولى حيث اعدناه من جذوع نخيل، وكنا نستطيع عمل خشب أو مسلح ولكن المسألة تتوحل إلى مسجد جديد، ويكون من الأفضل هدمه وبناء مسجد جديد وهو ما يحدث الآن وأمامنا نموذج الجامع الأزهر.. والقواعد الأثرية تؤكد على منع استخدام الأسمنت، بينما ما حدث فى الأزهر آلاف الأطنان من الأسمنت .. نفس الأمر فى سور عين الصيرة من قبل.. ومن هنا فإن عملية الترميم الأثرى يجب أن تكون بطرق أثرية وليست ترميما حديثاً وأرجو الالتزام بعدم «الاستسهال» واستخدام الأسمنت والمسلح!.

ويقول د. حسنى نويصر ـ أستاذ العمارة الإسلامية ـ إن هناك دراسات مستفيضة قامت بها لجنة حفظ الآثار ووصلت إلى القرن السابع الهجرى لما قام به ابن دقماق ..وقد دوّن هذا كله محمود باشا أحمد عام ١٩٣٧ فى كتاب.. أما عن الترميم الحديث فإنه منذ حوالى خمس سنوات فقد تحول المسجد إلى «الفرخة التى تبيض ذهباً» لوزارة الأوقاف .. كل سنة يعلنون عن صرف مبالغ ويقومون بشراء أسمنت وجير ويعلنون أنهم رمموا الجامع ويأخذون حوالى ٣ ملايين جنيه مع عمل مرمات صورية فى السقف... إلى أن حدث منذ ثلاث سنوات أن تأثر السقف من كثرة استخدام المواد العازلة فسقط ناحية يمين القبلة..ومع المطر الشديد تخلخلت العمدان والعقود» وانشطرت» بمساحات ٤ سنتيمترات، وأصبح السقف أشبه بما هو معلق هو الهواء.وصرخ الناس.. فهو أول مسجد وأصل العقيدة فى مصر. أما عن الترميم الذى حدث منذ نحو ٨ سنوات فكانوا يسعون لعمل ميدان أمام المسجد .. وتسبب هذا الترميم فى إزالة المحاريب الأصلية، حيث كانت على الحائط بالشارع.. وانهدام محربان أحدهما محراب سلار «الناصر محمد» والآخر محراب الظاهر بيبرس..

أما عن السقف فقد سقط منذ حوالى ثلاث سنوات، وقام مجلس الآثار بصلب العقود لحين النظر فيها إلى أن قام مركز هندسة الآثار بعمل دراسة ومشروع وافقوا

عليه.. وسوف يبدأون فى فك الأعمدة والعقود لإعادتها إلى الأماكن الأولى على أصول سليمة.. ولكن هل سيتم هذا نرجو ذلك!!.

الأستاذ عبدالرحمن عبدالتواب ـ شيخ الآثار الإسلامية ـ انتقد الصراعات بين رجال الآثار وروى لنا صوراً من تاريخ المسجد قائلاً: طول ما الآثار فى شد وجذب النتيجة فى النهاية خراب على الآثار... فجامع عمرو بن العاص كان حتى عام ١٩٧٣ ـ كان الحجر فى الصحن إلى أن جاء د. عبدالحليم محمود ـ رحمة الله عليه ـ وم . عدلى أباظة ـ مدير الإدارة الهندسية بالأوقاف ـ ومحافظ القاهرة حمدى عاشور. وقد اتفقنا على إعادة جامع عمرو كما كان حول الجامع أتربه تصل بنا حتى سطح الجامع، فقام المحافظ برفع الأتربة من حول المسجد بـ ٤٠ مترا وأصلحنا الإيوانات الثلاثة وتبقى إيوان القبلة.

البعض قال نترك شغل مراد بك كما هو، كان قد ضحك عليه واحد يهودى بدعوى وجد كنز ثم أعاده بأى طريقة! .. وأرى أن يعود كما كان.. ولكن كان هناك ترقيع وإصلاحات فى السقف وصرف أموال بلا طائل..

اجتمعت اللجنة الدائمة وقررنا إعادة الجامع إلى ماكان عليه لأكثر من سبب! الأمير محمد على توفيق طلب من اللجنة الدائمة إخراج المسجد من الآثار وبناء مسجد مكانه يليق ببناء أول مسجد، إلا أنه حدث اعتراض شديد ..وفى سنة ١٩٢٦ عملت مسابقة دولية لإعادة المسجد إلى ماكن عليه فى عهد بهائه القديم .. وتوقف الأمر إلى أن جاء عهد د. عبدالحليم محمود، وقلت: نحن ملتزمون بالمسابقة الدولية ومواثيق اليونيسكو، وأصلحنا الإيوانات الثلاثة من قبل والمطلوب إعادة المسجد كماكان .. فهناك ضرر بالعقود الحالية لأنها تغلق بعض الشبابيك كما أنها تحرك حائط القبلة حتى أن هناك دعامات حتى لا يقع!. فتقرر إعادة المسجد، كما كان وإلا إذا ظلت متعامدة تظل الخطورة. اللجنة الدائمة للآثار كان رأيها أن يكون السقف خشبا كالأصول وهم غير مخطئين،ولكن رأيت أن تكون خرسانة لأن الأسقف الثلاثة خرسانية فيكون المكمل لهاخرسانة وتجلد بالخشب، وهناك سوابق منها لماجاء هرتس باشا عندما أكمل جامع الرفاعى عمل السقف خرسانة وجلده خشبا، هذا الكلام ما بين ١٩٠٨:١٩١٠ ولم يحدث تسرب مياه..ولما جدد الملك فؤاد مسجد أحمد بن طولون عمل السقف خرسانة وجلده بالخشب .. وإن كانت اللجنة الدائمة ـ أخيراً ـ استقرت على عمل الخشب وإن كنت شخصياً ليس لدى أمان للمطر ولكنى ملتزم بآراء الأغلبية. إن المشروع لو تم عقب تركى الموقع مباشرة لقلت التكلفة كثيراً ويكفى أن أجرة العامل زادت نحو ٢٨ مرة بخلاف زيادة أسعار جميع المواد والمهمات!!.

الآثار والبيزنس!

د.حجاجى إبراهيم رئيس قسم الآثار الإسلامية بآداب طنطا وكفر الشيخ يصرخ قائلاً: ارفعا أيديكم عن جامع عمرو شيخ الجوامع من يرد أن يستثمر أمواله فى عالم «البيزنس» يتق الله .. قام البعض منذ سنوات بترميم خاطئ فى جامع عمرو فوقعت كارثة لم يحاسب عليها أحد حتى تاريخه .. ثم استعمل البعض بغباء شديد «البيتومين» فسال «البيتومين» من حرارة الشمس وتساقط على المصلين رغم أن البيتومين يوضع على سقف الأثر ليعكس أشعة الشمس بعد طلائه بالجير ويوضع أسفل السقف بعد طلائه بالجير حتى لايتساقط البيتومين على الناس وكل من يشرع فى ترميم جامع عمرو بن العاص، ويقع فى خطأ يلقى بالعبء على مراد بك، ويقول مراد السبب فيماحدث رغم أن ما قام به مراد أخذ صفة الأثرية، ويبدو أن بعض رجال الآثار لا يحترمون الصفة الأثرية فيكفى أنهم نفذوا للهبرة ما أرادوا فدمروا فى جامع الحاكم «الأنور» كل ما يمت لأهل السنة بصلة .. أى كل ما تعاقب من العصر الأيوبى ثم المملوكى البحرى ثم المملوكى البرجى ثم العثمانى وتركوا ما بناه الفواطم رغم أن كل ما دمر كان له صفة الأثرية.

يقول د. محمد الكحلاوى ـ أستاذ الآثار الإسلامية بجامعة القاهرة ـ.. إذا رجعنا إلى تاريخ المسجد وعمارته .. ومررنا على الجامع فى عصر إنشائه أو فى عصر «الزيادات» الأموية حتى وصلنا إلى العصر العباسى عام ٢١٢ هـ فى عهد عبدالله بن طاهر، والذى ضاعف المساحة لتصل إلى حوالى ١٥٠ ×١٧٠ متراً.. وأصبح الجامع مكوناً من صحن وأربع أروقة.. وإذا نظرنا إلى رواق القبلة لوجدنا عدد العقو به مساوية لعدد العقود فى رواق المؤخرة ..وهو نموذج فريد .. والصحن يتوسط الرواقين..

فقد كان للمسجد فى العصر العباسى سمة معينة ..وهويمثل العمارة العباسية التى أمتازت بعظم المساحة وعلو الأسوار إلى أن جاءت المفاجأة عام ١٢١٢ هـ حيث بدأت اتجاهات العقود تأخذ شكلا مختلفاً عن عصر عبدالله بن طاهر.. فالعقد الذى كان موازيا أصبح عموديا فى عهد مراد بك، وقد عرفنا ذلك من فتحات النوافذ التى أغلقت ..ولذا نقول : إن أقدم ما فى الجامع من عناصر معمارية هى الفتحات والعقود.. وهى أقدم الفتحات فى مصركلها.

وعما يجرى الآن وما يعد له من ترميمات يقول د. محمد الكحلاوى : لقد ظهر رأى يطالب بإعادة المسجد إلى وقت عبدالله بن طاهر ..وهذا الأمر سيترتب عليه تفكيك كل جدران المسجد .. إذن سيعيدون ماعملوه فى الأزهر .. وبالتالى تعاد عمارة مساجد مصر ليفقدوا طابعها الأثرى ويشكلوا أبنية جديدة بالأسمنت والمسلح، فالقضية طمس المعالم

الأثرية العميقة!!.. ولو أن القضية ترميم أثار فإن هناك آثار تداعت وأولى أن تمتد اليد إليها مثل الاثار الفاطمية ..و الأثر الوحيد الأخشيدى الباقى.

إن أعمال مراد بك ذاتها أثر ..ونحن مسجلون آثاراً بعد ه ..وإذا كانوا يريدون إعادته إلى عصر عبدالله بن طاهر فأولى إعادته إلى عصر عمرو بن العاص الصحابى الجليل !

أخيراً لقد أكد أحد مفتشى الآثار الشرفاء عن منع دخول الأثريين للموقع وقد تم هدم أجزاء المسجد تماما وتحولت إلى برك مياه يقوم بها البط إضافة للاتربة .. ويبدو أنهم رأوا أن بهذه الطريقة يعود المسجد إلى قبل عهد عمرو بن العاص!

ونحن نطلب السماح للصحفيين واساتذة وعلماء الآثار لزيارة الموقع على الطبيعة والكشف عن ما قيل فى تغيير الأعمدة الأثرية للمسجد بأعمدة جديده من «المازيكو» وقواعد وتيجان جديده.. وفى هذه الحالة اين ذهبت بالضبط الأعمدة الآثرية قبل أن تتكرر جريمة ترميم الأزهر ببناء مسجد جديد تماماً ثم يدقون طبول الترميمات والانجازات المزعومة وماهى إلا أعمال مقاولات تضيع معها الأثار!.

نداء عاجل لانقاذ اثارنا القبطية

- تعانق الهلال والصليب فى ابتلاء زلزال تدمير الاثار
- فى الكنيسة المعلقة «المخالفات لم تتوقف عند اهدار الملايين!
- ما يجرى فى الكنيسة المعلقة عملية «تلميع» لحفل الافتتاح على حساب تدمير الأثر!
- قرار مريب للجنة الدائمة بالغاء تسجيل كنيسة مار جرجس من تعداد الأثار!
- الأيقونات القبطية فى خطر وتحتاج إلى مرممين مؤهلين!
- تصدع الكنائس يحتاج إلى ترميم وحلول عاجلة
- وجود المساجد والكنائس دليل التسامح فى مصر والرد على زيف المغرضين

تعانق الهلال والصليب فى ابتلاء زلزال تدمير الآثار

*** تصدع الكنائس يحتاج إلى ترميم وحلول عاجله.**

*** وجود المساجد والكنائس دليل التسامح فى مصر والرد على زيف المغرضين.**

وجود المساجد والكنائس فى مصر دليل التسامح والمحبة ومتانة النسيج الذى يربط أبناء الوطن وقد تعانق الهلال والصليب فى ابتلاء الزلزال.. ففى منطقة مصر القديمة أقدم مناطق مصر الأثرية سقط هلال مئذنة مسجد عمرو بن العاص، وأصيب الكثير من الأعمدة والحوائط بشقوق وتصدعات.. فى الوقت الذى التوى فيه صليب الكنيسة المعلقة وأصيبت العديد من الكنائس بأضرار وتصدعات..

بداية يوضح د. فتحى خورشيد عالم الآثار الإسلامية والقبطية أهمية المنطقة قائلاً:

مصر القديمة هى واحدة من مراكز التراث الثقافى والحضارى ذات الأهمية الخاصة فى مصر والعالم لما تحتويه من تاريخ وثقافة فنية ومعمارية فريدة.. ويضيف القمص مرقص عزيز - راعى كنيسة العذراء المعلقة - قائلاً: إن الكنيسة يرجع تاريخها إلى القرن الثالث الميلادى كما أن هيئة الآثار قامت بتحليل جزء من أخشاب الكنيسة بالكربون المشع فوجد أنها تعود إلى ١٥٠ قبل الميلاد.

توجهنا إلى العديد من الكنائس لنقف على ما تتعرض له الآثار القبطية من مآسى من آثار الزلزال والتى ظل تأثيرها حتى الآن!

يأتى على رأس الكنائس التى أصابها التصدع من تأثير الزلزال - إضافة إلى العوامل الأخرى المتراكمة - الكنيسة المعلقة. اصطحبنا القمص مرقص عزيز راعى الكنيسة لتفقد العديد من الأماكن التى تأثرت بالأضرار ومنها: تصدع واجهة الصالة المكشوفة، حيث يمكن أن تتعرض للسقوط من تأثير أية هزة.. وهبوط فى العديد من الأماكن بأرضية المدخل والصالة الداخلية، وسقوط بعضها من تأثير المشاه بعد الزلزال.. وحدوث تشققات وشروخ فى مناطق عديدة، منها الحوائط التى فصلت عن بعضها والأعمدة.. ووجود شرخ رأسى من أعلى الحائط الفاصل بين الكنيسة والمتحف حتى الأرضية، وتصدع أرضية المنارة ووجود شقوق فاصلة بجسمها وشروخ فى كتف الحصن، وتصدعات أعلى جسم الصالة، وشروخ بقباب سطح وسقف الكنيسة والتواء فى الصليب.

ويوضح القمص مرقص عزيز راعى الكنيسة أبعاد هذا التصدع قائلاً:

إن الكنيسة قائمة أعلى أسطوانة عمقها ١٣ متراً وسط المياه الجوفية، والكنيسة ترتكز

على مجموعة من الأحجار لو اهتزت لانهارت الكنيسة المعلقة، فالأخشاب سقطت وتلف معظمها بالفعل.

وقد سبق ترميم الكنيسة، ولكن الترميم كان ظاهرياً فقط وهذا هو سبب الضرر.. فبدلاً من أن يبدأ العلاج من أسفل الكنيسة اكتفوا بترميم سطحى وظاهرى للجزء الأعلى.. وقد ذكروا أنه تم حقن أرضية الكنيسة بالخرسانة المسلحة وهو مالم يحدث وقد كشفت هزة الزلزال كذب هذا الإدعاء!..

أما الواجهة وأعلى الكنيسة فإن مندوب الأمم المتحدة خشى من الصعود فوقها وقال أنها معرضة للخطر.

وأضافت د. نبيلة ميخائيل عضو المجلس المحلى وم. فيلى جبره جرجس: أن هيئة الآثار قامت بعملية صلب منذ سنوات، ومن هنا تأتى خطورة أى تحريك كما يوجد جزء علوى صدر له قرار إزالة منذ سنوات ولم تتم إزالته.. كما أن الجزء الأمامى الخاص بالهياكل أخشابه غير متواجدة.

أما الكنائس الأخرى والتى أصابها التصدع فمنها:

* الملاك القبلى: شروخ فى القبو.. رغم الترميم الجارى بها، وشروخ بالجدران العلوية والحائط الغربى للمقصورة العلوية.

* الأنبا شنودة: شروخ بالسفينة الخشبية ووجود فواصل بينها وبين الحائط.. وشرخ نافذ بالواجهة الرئيسية للكنيسة.. ووجود فاصل وميل بالحائط الشمالى الداخلى، إضافة للتدمير والخلل القديم الموجود بالكنيسة.

* أباكير ويوحنا: شروخ رئيسية جديدة واتساع الشروخ السابقة.

* بابليون الدرج: شروخ فى القبو.. وإتساع جميع الشروخ.

* أبو سيفين: شروخ عديدة فى الهياكل وشروخ جديدة فى مواضع مختلفة.. وشروخ فى حليات مغارة الأنبا برسوم.

* العذراء الدمشرية: شروخ رأسية خلفيفة بالهياكل.

* الأمير تادرس: شروخ عديدة نتيجة الزلزال.

* القديسة بربارة: شروخ فى الواجهة البحرية والهيكل الأوسط للكنيسة.

* أبو سرجة: شروخ رأسية فى بئر السلم.

* نارمينا العجايبى: رغم أنه جار ترميم المنارة إلا أن حالتها متأخرة.

* الست العذراء بحارة الروم: غارقة فى المياه رغم تركيب موتور لشفط المياه.

* معبد بنى عذرى: فواصل بين الجدران وانفصال الشرفة والسقف الرئيسية.

* المتحف القبطى: شروخ طولية وعرضية ومائلة فى الحوائط.

* جانب آخر يجب التنبيه إليه رغام أنه لايتعلق بإهمال الترميم فقد تم توجيه رسالة لإنقاذ كاتدرائية القديس نيكولاوس المقدسة والمزار التاريخى والأثرى والمقر البابوى البطريركى فى الحمزاوى وهى تقع خلف جامع الأزهر وترمز إلى التلاحم بين الإسلام والمسيحية منذ مئات السنين والرد على مزاعم الحاقدين.

وللآسى والأسف جاءت الشكوى عن قيام مشترى لعقار مجاور للكنيسة والشروع فى إنشاء سوق للمحلات التجارية وهو ما يؤثر على «بانوراما» والوجه الأثرى للكنيسة إضافة إلى تأثير المبنى الخرسانى على المظهر الحضارى والآثارى للموقع.

* كنيسة الحيز بالواحات البحرية وهى أقدم كنيسة فى مصر والعالم متداعية وتكاد أن تضيع تماما ولم تراع وزارة الثقافة أنها مبناه من الطوب اللبن ولا تتحمل سنوات وسنوات انتظاراً للإنتهاء من المهرجانات!

أما عن مشاكل الآثار القبطية عامة فيلخصها خبراء الآثار فى التراكمات، أى أنها ترجع لسنوات طويلة.. إضافة لعدم وجود الخبرة الكافية والاعتماد على شركات غير متخصصة فى ترميم الآثار الإسلامية والقبطية رغم أن أعمال الترميم فى حاجة إلى دقة وتخصص ولاتحتاج إلى موعد إفتتاح سياسى يحدد فيتم التسرع فى الترميم!..

أما عن مشاكل حصن بابليون كما يوضحها المتخصصون فأهمها مشكلة المياه الجوفية وخطورتها تكمن فى أنه ليس كما يعتقد البعض بأنها مياه متسربة من النيل قد تساعد على غسل الأملاح بالأثر، أو أنها مياه عذبة فتكون أضرارها قليلة.. ولكن حقيقة المياه التى تغمر الحصن هى مياه مالحة مصدرها بحيرة عين الصيرة، والتى تبعد بمسافة كيلو متر واحد فبعد إلقاء الحجارة بالبحيرة ارتفع منسوب المياه لتتسرب إلى الأراضى المنخفضة.. كما أن دك أرضية المترو منع مياه النيل من الوصول للحصن ومنع مياه الحصن من التسرب، أى جعلها محاصرة راكدة، بالإضافة لمياه الصرف الصحى المحملة بمواد كيماوية ناتجة عن مخلفات المصانع بالمنطقة، وقد وصل ارتفاع منسوب المياه أسفل الحصن إلى حوالى متر ونصف متر من المياه الأسنة والمختلطة بالمواد الكيماوية الضارة.

ويرى القمص مرقص عزيز راعى الكنيسة المعلقة للحفاظ على الكنيسة المعلقة ضرورة تخفيف الأحمال بهدم الجزء الزائد خاصة أنه دور سكنى ولا يمثل جزءا من

الآثار.. وأيضاً دعم الحصن الرومانى الحامل للكنيسة، وترميم حوائطه.. كذلك تدعيم أسفل الأرضية السفلية للكنيسة والحاملة للبراطين وفلوق النخيل.. وتغيير أرضية الكنيسة خاصة أن أخشابها متهالكة.. أما عن المياه الجوفية فيجب أن يكون شفط المياه على أسس علمية، حيث أن الأخشاب تأثرت بأبخرة المياه الأسنة من الغازات والبكتريا التى خلقت ديدان أكلت الأخشاب.

تلاحم وطنى

على جانب آخر فإنه رغم هذه المآسى فإن هناك نقاط مضيئة.. وتضرب د. نعمات أحمد فؤاد مثالاً حياً للتلاحم الوطنى وعشق الآثار الإسلامية والمسيحية على السواء قائلة: أننى أدرّس الفن الإسلامى والقبطى فى كلية الفنون الجميلة وأذهب مع الطلاب إلى المنطقة للدراسة والتفقد وعشق أثارنا وتاريخنا وحضارتنا.

وأذكر أنه منذ سنوات وأثناء تنفيذ مشروع كوبرى علوى بالمنطقة.. أثير التخوف من تأثير حركة المرور الثقيلة على كنائس المنطقة وأنها قد تتعرض لتشققات.. وفى جولاتى بالمنطقة أحسست بمدى الخطورة الفعلية.. وأذكر أننى تناقشت مع قسيس راعى كنيسة مارجرجس.. وكان سعياً حثيثاً مما جميعاً وقد لاقينا تعاوناً بناء من محافظ القاهرة وقتذاك اللواء يوسف صبرى أبو طالب ومن المهندس سليمان متولى وزير النقل «وقتذاك» والذى وافق على إيقاف المشروع رغم أنه سبق صرف نحو مليونى جنيه.

وتضيف د. نبيلة ميخائيل عضو المجلس الملى بأنها سبق أن تقدمت بتقرير إلى رئيس الوزراء عن المشاكل التى تحيط بكنائس المنطقة من مياه مجارى اسنة وغيرها من المشاكل وقد استجاب سيادته وحدثت طفرة تجميل الشوارع الخارجية.

وتضيف د. نبيلة ميخائيل.. أن حالة الكنائس الآن ليس فيها خطورة على الأرواح، ولكن يمكن أن تؤثر مستقبلاً على الأثر وتكون خسارة فادحة على مصر. ولذا لابد من الانقاذ السريع حتى لاتتراكم المشاكل ويصعب علاجها.

ويضرب عبدالرحمن عبدالتواب شيخ وراعى الآثار الإسلامية والقبطية مثالاً آخر فيذكر أنه أثناء عقد المؤتمر الأول للقبطيات فى مصر عام ١٩٧٦ كنت مسئولاً عن الآثار.. وقمت بتحويل ميزانية الآثار الإسلامية والقبطية إلى التنقيب عن الآثار القبطية وقمنا بالتنقيب فى خمسة مواقع حتى ألفت أنظار العالم الغربى لهذه الآثار ونعمل دعاية حسنة للآثار القبطية.. فذلك يعود علينا ويحدث التعاون العلمى والتنقيب والكشف عن الآثار والحفاظ عليها.

أخيراً يشير د. أحمد دراج أستاذ التاريخ الإسلامى: أن الأهتمام بترميم الكنيسة المعلقة

جاء بسبب الحديث عن رحلة العائلة المقدسة وليس من أجل انقاذ الآثار وإلا لماذا تركوا عشرات الآثار مهملة لسنوات وتتعرض للضياع؟!

فى الكنيسة المعلقة ..المخالفات لم تتوقف عند إهدار الملايين بل و صلت إلى الترميم!

*** المناقصة الأولى شركة إيطالية نفوز بالمناقصة بـ ٢٨ مليون جنيه ورفض شركة بـ ٧ مليون جنيه**

ولجنة البت (الموظفين) أجتمعت دون وجود أثرى أو متخصص واحد وغياب مندوبى المالية ومجلس الدولة!

* المناقصة الثانية : الشركة صاحبة السبعة ملايين زادت المبلغ إلى ٢٣ مليون جنيه وفازت بالمناقصة!!!

* رغم ترميمات المناقصة الأخيرة:- انتقادات لاستخدام مواد كيمائية تؤدى إلى تآكل الأثر والمطالبة بالاستعانة بالمتخصصين!

مع التأكيد على أهمية كافة الكنائس إلا اننا نعرض لحالة «الكنيسة المعلقة» كنموذج صارخ لفساد مجلس الآثار سواء المالى أو فى ترميم الآثار .. علماً بأن الاهتمام بترميمها كما يقول د. أحمد دراج استاذ التاريخ الإسلامى ـ جاء بسبب الحديث عن رحلة العائلة المقدسة وليس كنمهاج لانقاذ الآثار!

أما عن الفساد المالى فبعيداً عن تصريحات وزير الثقافة بأنه يرصد ميزانية مفتوحة للقضاء على المشاكل التى تعوق ترميمها رغم وجود المناقصة وإرساءها على مبلغ يكفى لبناء كنائس جديدة وليس ترميم الكنيسة المذكورة!!. وهذا هو ما جعلنا نشيرإلى الفساد المالى رغم أن موضوع كتابنا يتركز على اهمال الآثار وعلى كل مظاهر الفساد كلها مترابطة. ونحن نشير إلى عرض سريع لمناقصات ترميم الكنيسة التى حدثت فى عهد ذات الوزير وما يشوبها من «شبهات».

ففى مناقصة لكنيسة المعلقة عام ١٩٩٤ بعد أن وصل الإهمال مداه خاصة مع تداعيات زلزلزال ٩٢ .. تم طرح مناقصة لترميم الكنيسة المعلقة وحصن بابليون والمتحف القبطى. فجاءت مناقصة مليئة بالشبهات منذ تقرير الحالة الانشائية والتى تكشف عن ان الخطر يمكن معالجته دون صرف كل هذه الملايين فلاتوجد عيوب خطيرة مثل عدم الاتزان أو زحف أوهبوط التربة أسفل الاساسات أو تآكل اساسات الحصن وغيرها.. وجاء تشكيل واجتماع لجنة البت يكشف عن شبهات التلاعب فاللجنة عبارة

عن موظفين والاثريان (بالعدد) تصادف عدم حضورهما لجنة البت والتى لم يحضرها أيضاً مندوب مجلس الدولة ومندوب وزارة المالية رغم أن حضورهما وجوبى وإلا فسدت المناقصة كما لم ينضم للجنة أى خبير فى ميكانيكا التربة رغم أن المشكلة الأولى هى مشكلة التربة والمياه الجوفية!! .. ومن الغريب ما أكدته المصادر من ابداء مندوب المالية لملحوظات مهمة فى المقايسة السابقة ومنها عدم وجود مقايسة ومواصفات للعملية وعدم وجود الارتباط المالى الكافى ورغم هذا كله تم عقد الاجتماع للموافقة على شركة إيطالية تقدمت بمبلغ ٢٨ مليون جنيه وأهمال شركات أخرى تقدمت بمبالغ ما بين ٧ و١١ مليون جنيه! ثم جاءت المفاجأة على محاولة تمرير المناقصة بهذا المبلغ الضخم (٢٨ مليون جنيه) بأن الترميم يشمل حل مشكلة المياه رغم أن المحافظة أعلنت عن مشروع للمياه فى نفس الوقت.

وانتهت المناقصة مثل غيرها إلى الإلغاء عن طريق تدخل الرقابة الإدارية وجاءت المناقصة المعادة ويبدو أن الشركة التى تقدمت بسبعة مليون علمت بأن هناك غرائب وعجائب فتقدمت بنفس مبلغ الشركة الإيطالية فى العملية الأولى وهو ٢٧,٣٧٢ مليون جنيه ربما وزارة الثقافة تتفاءل بالارقام الكبيرة .. وعلى طريقة الأوكازيونات الوهمية يمكن تخفيض المبلغ ٤ مليون جنيه وتكون كسبت ١٦ مليون جنيه زيادة عن المناقصة الأولى وبالطبع فوق المناقصة الأولى:

وجاءت المفاجأة فى ملحوظة واردة فى محضر فتح المظاريف عن وجود «تصليح» فى خطاب الضمان مذكور فى بند المخالفات وتم نقلها إلى «الهامش» مع وجود أوراق مدون بها بعض أسماء العاملين بالمجلس وخارجه.. ورغم مطالبة الصحافة بنشر الأسماء المذكورة أو الغاء المناقصة المشبوهة مع وجود العديد من الملحوظات والاعتراضات القوية ورغم ذلك تم إرساءها على الشركة المذكورة والتى فازت بها شركة ادانتها فتوى مجلس الدولة لعدم وجود خبرة لها فى ترميم الآثار!!.

ومن جانبنا نشرنا وتعاون معنا النائب البدرى فرغلى فى تقديم استجواب شديد بالمستندات وللأسى والأسف التقى بنا بعد الاستجواب متأثراً بالهجوم عليه نتيجة «لوبى» الشركة المذكورة وكأنه هو المذنب أو مرتكب «الشبهات» والكل يعرف أن إعادة بناء الكنيسة والمتحف لايتكلف نصف هذا المبلغ فما الحال والأمر يتعلق بالترميم؟!.. وإهدر «الاستجواب» لتنتهى الجلسة بقصائد مدح للوزير!!

ولم يتوقف الأمر عند مبلغ الـ٢٣ مليون جنيه بل أعلن وزير الثقافة عن استعداده لوضع أى مبالغ من أجل هذا الترميم وكأنه لا احكام للصرف !..

وإذا كان هـذا عن المخالـفات المالـية .. بإهـدار ٢٣ ملـيون جنـيه تكـرار المناقـصات المشبـوهة فإن المصيبـة الكبرى إذا كشـفت الأمور بعد صـرف الـ ٢٣ مليون جنـيه .. بل واستعجال وزير الثقـافة بنفسه صرف أحد الشيكات للشركـة المدللة بعد اعتراض وزارة المالية فإن الـكارثة إذا انتهت الأمور إلى ترميـم خاطىء مثلما تكرر صـرف الملايين عدة مرات على ترميم جامع عمرو والمجاور للكنيسة ثم يتضح خطأ الترميم !!

من جانبنا تركنا الحديث للمرمم الـفنان قدرى كامل والذى قال: مع زياراتى المتكررة لموقع العـمل لاحظت فى البدايـة قيام الشركة «المندمـجة أوراسكوم والمقاوليـن» والمنفذة للمشروع بـأخذ عينات من المياه الـراشحة والتى تغمر مـعظم الفراغات بحصـن بابليون أسفل الكنيسة المعلقة، وقد تبين من تحـليل هذه المياه ـ حسب ما صرح به أحد المهندسين بالمشروع ـ وجد بها ميكروبات وجراثيم كثيرة ومنها ميكروب الكوليرا.

وكان الحل ـ حسب تصريح المهندس المسئول ـ وبتوجيهات من معامل الصحة القضاء على الميكروبات والطفيليات والطحالب باستخدام غاز الكلور بغمره فى الماء بكميات كبيرة علـماء بأن استخدام الكلور ووجـود الميكروبات والجراثيم فى حـد ذاته هو سبب كاف لتدمـير الصخور والأحجام المكـونة للتربة والمبـانى لأنه توجد بعض الجراثـيم التى تتغذى على مكونات الصخور، والقضاء عليها بغاز الكلور وسيلة أخرى مدمرة للصخور ومكونات الأثر وخصوصاً أنه من الأحجار الجيرية التى تتحلل بهذا الغاز نتيجة تفاعله مع مكوناتها.

ويضيف قدرى كامل: هنا أدركت خطورة هـذا الموقف ونبهت المهندس لخطورة هذا التصرف .. وسألنى ماهو البديل لغاز الكلـور ؟! وأجبته باستعمال حامض الخليك وهذا يستبعد فى حالة حصن بابليون لأنه عامل مؤثر أيضاً على بعض مكونات التربة بالضرر. والحامض المؤثر دون أى خطورة هو حامض الستريك آسيد «حامض الليمونيك». فيوضع بكميات كبيرة للقضاء على الميكروبات والطفيليات والجراثيم.

ولكن للأسـف ولعدم علم بعض المـهندسين بخـطورة بعض المواد على الآثـار فيتم استخـدام الكلور بكمـيات هائلة فى تـطهير المياه الـراكدة. علماً بأنـنى أعطيتهـم فكرة أخرى والحديث لـلمرمم قدى كامل وهـى وأحضار الجير الحى بكـيمات كبيرة مناسبة لحجم المياه واطـفاءه بها حيث أنه عند تفـاعله يولد درجة حرارة أعلى من الـغليان وهى كفيلة لقتل معظم الميكروبات.

وعند سحب المياه من مواقع خارج الحصن تحل المياه المذاب بها الجير المطفـى مكانها حيث أن احد أنواعه وهو الجـير السمالوطى يذوب إذابة كاملة بالمـاء وفى هذه الحالة يسد

الفراغات البينية والمسامية بالأحجار ويقوى التربة بامتصاصه ثانى اكسيد الكربون من الجو وتحوله إلى كربونات كالسيوم التى لاتذوب فى الماء وهذا الاستعمال أقتصادى جداً لاستخدام الراسب الأبيض من اطفاء الجير فى تركيب مونة البناء والملاط وهى المونة المناسبة لترميم الآثار الحجرية. ولكن للأسف مرة أخرى قيل لى أنه يوجد استشارى لعلاج هذا الموقف ومكلف بسحب المياه وعلاج الموقع.. وللأسف بعد استخدام غاز الكلور فى تطهير مياه الرشح المغمور فيها الحصن تم سحب هذه المياه بماكينات شفط قوية وخاصة بوجود الكلور الزائب فى الماء فساعد فى توسيع ممرات المياه سواء فى مسامية الصخور أو فى الفراغات التى بينها مما كان له الأثر فى تدفق المياه بصفة مستمرة منذ بدء المشروع وعلاج هذه المياه فى فبراير ١٩٩٨..

ولدّى صور فوتوغرافية توضح تراكم المياه عند سحبها وبغزارة وأصبحت الان فى تزايد.... جانب آخر من اخطاء الترميم فى الكنيسة المعلقة يوضحه خبير الترميم قدرى كامل وهو أنه كان يوجد مجموعة درجات من السلالم الصاعدة الموصلة إلى باب حصن بابليون .. هذه السلالم عند زيارتى الأخيرة للموقع لاحظت عدم وجودها هل تفتتت استخدام غاز الكلور المباشر عليها وتشبعها به وعدم غلسها منه بعد إنحصار المياه عنها.. مماساعد فى اضعاف تماسك التربة ومازالت المياه تنساب بغزارة حتى الآن (سبتمبر ١٩٩٩) ثم تم سؤال مهندس المشروع إلى متى يترك هذا الانسياب للمياه وهو فى زيادة مستمرة قيل إلى أن يتم مشروع الصرف الصحى للمنطقة التى تحيط بحصن بابليون لان هذه المياه مصدرها عين الصيرة معنى ذلك أن مشروع الصرف الصحى للمنطقة سوف يقضى على هذه المياه الراشحة!! ويتساءل المرمم قدرى كامل متعجباً. هل هذا منطق؟! هل أصبحت مواسير الصرف الصحى أسفنجية لسحب المياه التحت سطحية إذا كانت متسربة فعلاً من عين الصيرة التى تبعد كثيراً عن الموقع؟!

وإذاكانت الصورة لاتكذب فإن امامنا عشرات الصور منها صور تصور التحف الفنية الرائعة بالكنيسة والتى لاتحتاج مطلقاً لأى ترميم أو بالأدق لأى عبث بها خاصة مع تكرار استخدام مواد النظافة والإزالة وكأن الأمر يتعلق بغسيل ملابس ؟! كما أوضحت الصور أجزاء من أعلى مدخل الحصن سبق ترميمها فكيف يتم حسابها فى المناقصة والاخطر هو التحذير من امتداد العبث إليها.. نفس الأمر فى ظهور سلالم الكنيسة المعلقة بعد انحصار مياه الرشح عنها عند سحبها والأمر نفسه فى سلالم حصن بابليون والممرات وكلها مصورة فى نهاية فبراير ١٩٩٨ .. أما الآن فقد اصبحت الصورة .. صورة أخرى!! ومن جانبنا نتساءل إذا كانت الشركة المذكورة سبق أن إدانتها فتوى مجلس

الدولة لعدم وجود لهـا خبرة فى ترميم الآثار .. وإذا كانت هناك شبـهات فى التعاون مع شركة أخرى من أجل تمريـر هذا الانتقاد الخطير.. ففى كل الأحوال لماذا يتم تجاهل كبار الخبراء فى ميكانيكا التربة واساتذة وخبراء ترميم الآثار ؟!

ما يجرى فى الكنيسة المعلقة عملية «تلميع»

وابهار لحفل الافتتاح على حساب تدمير الأثر!

* **دعوى قضائية لايـقاف الترميم المزعوم.. ودراسات علمـية كان يمكن ان تنقذ الأثر!**
* **المطالبة بلجنة من اساتذة الاثار والخبراء لمراقبة الترميمات الجارية**

مسلسل تدمير الكنيسة المعلقة وحصن بابليون تحت ستار الترميم لم يتوقف بعد!

ففى الوقت الذى كشف فيه المرمم قدرى كامل عن اخطار واخطاء جديدة فى الترميم تأتى بهـدف أظهار الأثر بصورة جمـالية على حساب الأثر نـفسه وهو ما يعنـى ان المظهر الجمالى أو «التلميع» سوف ينهار بالأثر بعد الافتتاح و«بروبجندا» وافراح الترميم المزعوم كشف العـالم الكبير د. على صـبرى ـ استاذ ميكانـيكا التربة عن دراسة سـبق ان اعدها لمعالجة أهم مشـاكل أثار الكنيسـة المعلقة وحصن بابـليون والمتحف القبـطى وهى أرتفاع منـسوب مياه الـرشح وامكانـية علاجه. وفـى غيرة وطنـية على الآثـار أقام مدوح نخـلة المحامى دعوى مستعجلة لوقف الأعمال المخالفة فى الترميم الجارى بالكنيسة المعلقة فماذا عن آخر ما يرتكب فى الكنيسة المعلقة؟!

المرمم قـدرى كامل والذى سـبق ان توجـه إلى الموقع وقـدم العديـد من الملحـوظات خاصة عن سحب المياه بـطريقة خاطئة واستخدام مواد ضارة تنتهـى بتدمير الآثار.. جانب آخر أشـار إليه المـرمم قدرى كامـل يتعـلق بعـلاج الرخام والأحـجار.. حيـث لاحظ ان الأهتمام الأكبر يجرى بهدف أظهارها بصورة جـمالية على حساب الحجر نفسه أى على حساب الأثر.. فتنظيف العناصر الرخامية يجرى بصورة مبهرة لدرجة اظهار «الكريستال» المكونة للحجر بصـورة براقة.. وهو مخالف للعرف العالمى للترمـيم ويعد إتلافاً وتدميراً للأثر..

ويطالب المـرمم قدرى كامل بتوجه أى لجـنة محايدة ولتـكن من كلية الأثر لـمراقبة ما تقوم به شـركات المقاولات هـناك وليتفحصوا السـلالم الأثرية والتـى كانت متواجده وكان يمكن علاجها والابقاء عليها..

لان هذه الصـوره البراقة لاتتم إلا بـاستخدام حامض أو اسـتخدام مواد قلويـه شديدهً

تؤثر علـى تآكل الحجر فى المدى القـريب والمدى البعيده فتـدمره نهائياً كما ان الـعناصر الحجريـة الخاصة بالحـجر الجيرى وهـو الأكثرية المطـلقة بالـعناصر الجـمالية بـواجهات الكنيسة المـعلقة والمتحف القبطـى لاتحتاج إطلاقاً لهذا الأبهار لأن هذا الابـهار يجئ على حساب تدمير الأثر..

وهنـاك نظرية عـلمية تـؤكد على ان الأحـجار الجريـة والصخور المـتحولة، وخـاصة العناصر الرخامية تحمى نـفسها بنفسها نتيجة القدم حيث تتكون عـليها بمرور الزمن طبقة «باتينـا» حامية لـها من العـوامل الخارجية المـؤثرة مثل: عوادم الـسيارات والتـلوث الجوى وجميع المواد الحمضية المـتعلقة بالجو التى تؤثر تأثيراً إتلافيـاً على الحجر إذا كان مبللاً أو نتيجة رطوبة الجو أو نتيجة هطول الأمطار، حيث تكون هذه الملوثات مواد حمضية شديدة التأثير على الاحجار الجيرية ومكوناتها.

علاج العَرض وترك المرض!

نقـطة أخرى يشـير إليـها المرمم قدرى كـامل وهى ان الشـركة المنـفذة لعلاج حـصن بابليون والكنيـسة المعلقة أدركت خطورة سحب المياه «التـحت سطحية» دون إحلال مادة تحل مالئـة تحل مكانها لغـلق المسام المتسربـة من خلالها الميـاه، فقد قامت الشركـة المنفذة بعمل «ميدات» خرسانية لتحزيم الجدران تحت سطح الأرض مباشرة بعمق يقرب من متر ونفس الأمر فى العـرض.. لمنع الجدران من الأنهيار أو الهبـوط مرة أخرى.. مع عزل هذه «الكمرات» أو «الميدات» الخرسانية بمواد العزل المختلـفة لمنع تسرب المياه «التحت سطحية» اليهـا.. وأغفال ان عمق هـذه الجدران الأثرية تمتـد أسفل هذه «الميـدات» بعمق كبـير مما يساعد على أستمرار الخاصية الشعريـة خلال الجدران الأثرية لترتفع أعلى هذه «الميدات» بالجدران الأثريـة وتدمرها.. وهذا ما يـؤكد عدم التخصص فـى الترميم والاعتـماد على علاج العرَض دون المرض واستخدام اساليب «الفهلوه».

كما أن العناصر الخشبـية جميعها والمكونة للشبابيك والأبـواب والأسقف وغيرها يتم تنظيـفها بمواد قلوية مدمـرة لألياف الأخشاب على المـدى القريب وهو يأتى فى مـسلسل استخدام أسلوب الأبهار مما يؤكد أن الإهتمام «بالـتلميع» على حساب الحفاظ على الأثر ومطلوب مراجعة هذه الاخـشاب الأثريه خشية تبديلها بأخشـاب جديدة ونفس الأمر فى الرخام.

ويشير قدرى كامـل إلى أن وزارة الأوقاف استخدمت نفس هذا الأسـلوب فى نظافة وتجميل المـقرنصات وواجهات الـوزارة والعناصر الحجـرية والزخارف المكونـة لها.. ومع استخدام أسلوب «الحـك» أيضاً والذى شوه الصورة الجماليـة لواجهة وزارة الأوقاف وهو

مبنى كان يضم عناصر معمارية جميلة وأصبحت الآن فى صورة مشوهه.. وهذا ما يتم أيضاً فى معظم المساجد التى يتم تجديدها ليجيء «التلميع» على حساب تدمير الأثر..

جانب آخر يشير إليه وهو التقرير الفنى الذى سبق أن أعده د. على صبرى أستاذ ميكانيا التربية والخبير الإستشارى عن تأثير مياه الرشح المتسربه على مشروع ترميم الكنيسة المعلقة والمتحف القبطى وحصن بابليون ـ بمصر القديمة وجاء فيه:

من المشاكل الأساسية فى مشروع ترميم الكنيسة المعلقة والمتحف القبطى وحصن بابليون بمصر القديمة هو ارتفاع منسوب مياه الرشح فى الموقع بحيث أصبح ارتفاعها حوالى ٢٠,٣ متر أعلا من منسوب الأرضيات لذلك تطلب الأمر دراسة علمية لعملية تخفيض هذه المياه حفاظا على الآثار من التصدع أو الإنهيار نتيجة لذلك.

أما عن الدراسة فيقول د. على صبرى:

(١) تم عمل خمسة جسات فى موقع المشروع لمعرفة طبيعة وخواص التربة وكذلك مناسب مياه الرشح وتبين أن التربة عبارة عن ردم حتى عمق ٢٠ متر من سطح الأرض (منسوب الصفر الاعتبارى عباره عن مطبق أمام باب المتحف) والردم يتكون من رمل وطمى وزلط وشقف وحمره وكسر حجرى جيرى وطينية وكسر طوب أحمر إلخ.. ومبين مواقع هذه الجسات وكذلك مواقع زخذ عينات المياه لتحليلها كيميائيا بالإضافة إلى مواقع سبعة بيزومترات لمراقبة منسوب مياه الرشح على مدار السنة.

(٢) تمت دراسة مناسيب مياه الرشح فى الموقع والمناطق المجاوره مع الأخذ فى الإعتبار منسوب الصفر الاعتبارى والجدول التالى يبين مناسيب الرشح فى موقع أبراج الحصن والمناطق المحيطة به ومقارنتها بمنسوب المياه فى نهر النيل.

وقد تبين من هذه المناسيب بالإضافة إلى مناسيب مياه الرشح فى مواقع الجسات التى تم تنفيذها بالموقع أ ارتفاع منسوب مياه الرشح يرجع أساسا إلى مياه الصرف للمساكن العشوائية للتجمعات السكنية المجاورة للموقع والتى تصرف فى الأرض مباشرة هذا بالإضافة إلى تسرب المياه من شبكات مواسير التغذية المتهالكة. ويبين التحليل الكيميائى لعينات من المياه مأخوذة من مواقع مختلفة وكذلك من مواقع الجسات. كما أنه بالرجوع إلى المصادر التاريخية تبين أن منسوب مياه الرشح لم يكن بهذا الارتفاع من قبل مما يؤكد أن السبب الرئيسى لها هو مياه الصرف الصحى.

ملحوظة أخرى يضيفها د. على صبرى وهى أن جميع عينات المياه رائقه عديمه اللون والرائحه فيما عدا المياه المأخوذه من البئر الرومانى القديم فهى عكره وكريهه وعينه المياه من بئر بمدينة الفسطاط فلونها اصفر. ولذلك بعد عمل الدراسات التى يمكن شرحها

بعد ذلك للوسائل المختلفه والتى يمكن التفكير فى استخدامها لتخفيض منسوب مياه الرشح بالمنطقة تبين أنه يصعب المحافظة على منسوب مياه رشح منخفض عن أرضيه الحصن (حوالى - ٠٠, ١١) بصفه دائمه الا بتكلفه عاليه جدا أو بتعريض المنشآت الحالية للخطر والبدائل التى تم دراستها لتخفيض منسوب مياه الرشح هى كالآتى:

(أولا) استخدام نظام الضخ عن الآبار العميقه أو الابريه: فى هذا النظام يتم توزيع عدد من الآبار العميقه بالمنطقه المراد خفض مناسيب مياه الرشح فيها وعن طريق طلمبات غاطسه يتم سحب المياه من الآبار بمعدلات كبيرة ويتم صرفها فى المجارى العموميه، وهذا النظام يكون مناسبا لعمليات خفض مناسيب مياه الرشح المؤقته وليست الدائمه مثل حالتنا هذه حيث أن عملية سحب المياه باستمرار تعمل على وجود خط سريان دائم للمياه بالتربه أسفل المبانى مما يشكل خطوره كبيرة على هذه المبانى الأثريه.

(ثانيا) استخدام نظام مواسير انحدار صرف مغطى: وفى هذا النظام يتم تركيب شبكه من المواسير المثقبه على مسافات متقاربه وعلى عمق من منسوب إرضيه الحصن لا يقل عن ٢ م (حوالى - ٠٠, ١٣) وهذه الشبكه تصب المياه المجمعه بالانحدار على مواسير رئيسيه (مجمعات) أخرى حول المنطقه المراد خفض مناسيب المياه بها مع عمل غرف تفتيش كل مسافه لا تزيد عن ٥٠ م أو عند انحراف الخط الرئيسى للشبكه.

وهذا النظام يعتبر نظام صرف دائم لمياه الرشح ولكن عند تنفيذه يجب عمل خنادق حفر بالعمق المطلوب (حوالى ١٣م) وتجفيف الخنادق ثم تركيب شبكه المواسير وتغليفها بفلتر من الزلط المتدرج ونظرًا لاتصال المبانى ببعضها فإنه يكون من الصعب ربط الشبكة ببعضها واستحاله عمل شبكه تحت المبانى ويمكن تنفيذها على حدودها فقط وبالتالى لاتكون كافيه لخفض منسوب مياه الرشح بالقدر المطلوب علاوة على أنه عند تنفيذ خنادق الحفر وتجفيفها قد يعرض هذه المبانى لفروقات هبوط نتيجة أعمال الحفر العميق مما يؤدى إل تصدعها وزيادة الشروخ بها علاوة على أن الحالة الدائمة لانخفاض منسوب مياه الرشح مع استمرار عملية ضخ المياه ينتج عنها حالة من الأحمال المستجدة على اساسات المبنى مما يعرضه إلى هبوط وفروقات هبوط ينشأ عنها تصدع المبنى.

كما تم دراسة اقتراح استعمال ستاره من الخوازيق المستمرة أو diaphram wall حول المنطقة المراد خفض مناسيب مياه الرشح بها ونزح داخلى سطحى من خلال فلاتر مقلوبة إلا أن استمرا عملية ضخ المياه تؤدى إلى الأضرار السابق ذكرها.

الخلاصة: نؤكد أن سلامة هذه الآثار تطلب تنفيذ مشروع صرف متكامل للمساكن العشوائية وما توجد من مبانى فى منطقة المشروع واستبدال مواسير التغذية المتهالكة بأخرى

جديدة وبذلك يتحقق انخفاض منسوب مياه الرشح إلى وضعه الطبيعي والتخلص نهائياً من مشكلة مياه الرشح المتسربة وعدم حدوث أي اضرار للمنشآت الأثرية .

من جانبنا كم كنا نأمل أن يتم الترميم على اساس علمى ، ولدينا كبار العلماء فى كافة التخصصات قبل أن نتباكى على ضياع الآثار ولعل هذا ما دفع ممدوح نخله المحامى بإقامته دعوى «مستعجلة» لوقف الأعمال المخالفة فى بالكنيسة المعلقة حيث جاء فى عريضة الدعوى أن الطالب مواطن مصرى يعتز بوطنه وهو غيور على بلده وحريص على وحدته الوطنية إلى أبعد الحدود،وقد هالة أن يرى أثراً مصرياً نادراً وفريداً من نوعه ومن أعرق الآثار المصرية القديمة على الأطلاق وهو الكنيسة المعلقة بمصر القديمة والتى شيدت فى بداية القرن الرابع الميلادى على إطلال حصن بابليون الذى يرجع إلى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد.. هالة أن يتعرض هذا الصرح الشامخ لعملية تخريب وتدمير تصل إلى حد المؤامرة التى لايعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى / فعلى الرغم من صدور فتوى من مجلس الدولة بأدائة شركة أوراسكوم (التى رسا عليها عطاء ترميم الكنيسة المعلقة وحصن بابليون) وذلك لسؤ اعمالها وقلة خبرتها فى عملية مسجد الحنفى على الرغم من ذلك اسند المعلن إليه الأول بصفته مناقصة ترميم الكنيسة للشركة المذكورة يجىء ذلك فى الوقت الذى كانت فيه الشركة قد تقدمت بعطاء سابق بمبلغ ٧,٥ مليون جنيه والذى تم الغاؤة بينما العطاء الجديد يصل إلى ٢٣ مليون جنيه !!

وقد نسب للشركة المذكورة ١٦ مخالفة - والحديث لعريضه دعوى الاستاذ ممدوح نخله - ارتكبتها تلك الشركة فى عمليات ترميم الآثار الإسلامية والقبطية أهمها: سقوط الجوسق الرابع لمسجدا الحنفى. حيث تبين للجنة الفنية أنه لم تثّبت الجوسق جيدا ضد افتزازات الزلازل وجذر التقرير الفنى من احتمالات سقوط الجواسق الثلاثة الباقية لوجود ميل ملحوظ .. بها حيث أنها لم تثّبت بطريقة سليمة وآمنة ضد الزلازل بخلاف تغير بلاط صحن المسجد«الموزايكو» والذى كان بحالة جيدة ولم يكن موجوداً أصلاً فى المقايسة إلى بلاط حجرى بدون دراسة أثرية وغير مطابقة للمواصفات... ومن ناحية أخرى فقد أكدت التقارير الهندسية عن وجود مخالفات جسيمة فى عملية ترميم مسجد عمرو بن العاص حيث يوجد ميل فى أغلبية الأعمدة الرخامية بأيوان القبلة، وإن هذا الميل أعطى إزاحة أفقية. عند رأس العمود والذى سقط ما بين ٨ سم إلى ٢٠ سم مما أدى إلى أنهيار جزء كبير من سقف الجامع مع سقوط أحد الأعمدة الحاملة. ومن ناحية أخرى فأن هذه الشركة حديث العهد فى ترميم الآثار الإسلامية القبطية وإن خبرتها فى المجال ضعيفة ودودن المستوى طبقاً لفتوى مجلس الدولة والتى أشارت إلى عدم وجود

خبرات لها فى ترميم الآثار الإسلامية علاوة على أن العطاء المقدم من الشركة التى رسا عليها العطاء حدد مواسير الشفط بطول ١٥٠ متر وطالب بحساب خاص على ا لمسافة الزائدة التى تصل إلى حوالى ١٧٧٥ متر بينما باقى الشركات التزمت بالشروط المعلنة سلفا وحددت مقدار المواسير بطول ١٩٢٥ متر (بطول ٢ كليو متر).

وحيث أن الطالب يهمة ألايتداعى هذا الآثر وينهار فوق المصلين ورواد الكنيسة لاسيما وهو أحد روادها وعضو فيها فقد أقام هذه الدعوى بغية الحكم له بصفة مستعجلة بوقف عمليات الترميم المخالفة والتى أسندها المعلن إليه الأول بصفته بالاشتراك مع المعلن إليه الثانى بصفته إلى شركة أوراسكوم والمقاولون العرب وإعادة المناقصة من جديد لتتولاها أى شركة أخرى ذات خبرة فى مجال ترميم الآثار الإسلامية والقبطية.

وأخيراً .. أن الأمر أكبر من الملايين التى صعدت بها المناقصة .. ثم أن كلمة مناقصة تعنى تخفيض المبالغ وإذا قيل أن الكفاءة قد ترفع بالمبالغ قليلاً فما حدث هو القفز بنحو ١٦ مليون جنيه مرة واحدة!. بل وأعلن الوزير أنه على استعداد لتخصيص ميزانية مفتوحة من أجل ترميم الكنيسة المعلقة ولكن أين هو هذا الترميم الذى خصصت من أجله كل هذه الملايين؟! أن طبقة «الباتينا» التى تمنع تأثر الأثر بالتلوث الجوى وإضراره الجسمية جارى تأكلها .. وهو مأكده المرمم قدرى كامل ..وهناك تقارير عملية يمكن مناقشتها للوصول الى ترميم علمى وعلى رأسها تقرير . دعلى صبرى ..و فى كل الأحوال يجب الاستعانة بلجنة من كليات ومعاهد الآثار . والعلوم المتعلقة بها مثل ميكانيكا التربة.

ولكن ماذا نفعل ومشكلة الوزير أنه يعادى العلماء؟ ولك الله يا آثار مصر!

قرار مريب للجنة الدائمة بإلغاء تسجيل كنيسة مار جرجس من تعداد الآثار!

*** أعضاء اللجنة الدائمة تجاهلوا تعديات مجلس الآثار على الموقع وانشغلوا بتبادل الاتهامات!**

وسط ظروف مريبة قررت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية إخراج كنيسة مار جرجس من تعداد الآثار!

يجىء ذلك رغم وجود عشرات التعديات على الموقع أبرزها تعديات أقامها مجلس الآثار نفسه إضافة إلى أبشع مظاهر الإهمال..

يأتى هذا كله بينما وزير الثقافة يواصل تخريبه فى الآثار الإسلامية وآخرها نقل المتحف الإسلامى، بينما أعضاء اللجنة الدائمة مشغولون بتبادل الاتهامات!

بداية نشير إلى الأسباب والظروف المريبة التى أحاطت بقرار اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بإخراج كنيسة مار جرجس من تعداد الآثار ومنها:

ـ أن أمين مجلس الآثار «وقتذاك» صرح عقب توليه منصبه بأن أول مهامه ترميم الكنيسة المعلقة وجامع عمرو بن العاص.. أى الاهتمام بمنطقة الفسطاط.. فهل من مظاهر بداية الاهتمام إخراج كنيسة من سجل الآثار؟!

ـ من المتبع فى اللجنة الدائمة للآثار تنبيه الأعضاء بالموضوعات المقترح مناقشاتها قبل الاجتماع بوقت كاف مع إرفاق الأوراق المتعلقة بالموضوع، بينما تم عرض هذا الموضوع بشكل مفاجىء وهو ما يعنى عدم إرفاق أوراق أو منح فرصة للتفكير أو قراءة تقرير التفتيش المختص والذى له موقف معروف!

ـ القول بأن الموضوع تم عرضه فى خطة ما يستجد من أعمال جاء على غير الحقيقة حيث تم طرحه كموضوع أساسى لبداية الاجتماع!

ـ المتبع هو تقديم التفتيش المختص باقتراح إخراج التسجيل بينما التفتيش بقيادة الأثرى المحترم عبدالكريم مبارك سبق أن طلب تسجيل الكنيسة وذكر الأسباب التى أيدتها اللجنة الدائمة للآثار من قبل!

ـ معنى عدم تقديم التفتيش بمثل هذا الطلب فإن الاعتماد بالاساس كان لصاحب المصلحة وهو فى هذه الحالة المليونير فإذا فرض أنه تقدم بشكوى فما السبب بالضبط لتجاهل التفتيش المختص؟!

ـ عرف المواطن «المليونير» صاحب المصلحة بنتيجة القرار فور اجتماع اللجنة الدائمة بل إنه ذهب لتسلم القرار فى اليوم التالى لصدوره ـ وأكد لنا حدوث ذلك وبرره بأنه يتابع الموضوع كأى صاحب مصلحة ـ فهل كل أصحاب الشكاوى يعرفون بالقرارات فور صدورها؟!

نأتى إلى الكنيسة التى تم صدور قرار بإخراجها من الآثار بحجة عدم أثريتها!

أكد د. فتحى خورشيد ـ أستاذ الآثار الإسلامية والقبطية ومدير عام الآثار القبطية سابقا ـ «أى أنه متخصص وبشكل دقيق» أكد أن الكنيسة المذكورة أثرية ووردت إشارات عنها فى العديد من الكتب والمراجع ومنها كتاب «التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق للبطريرك اليونانى أوتيخا (٨٨٧ ـ٩٤٠م) وسير الآباء البطاركة يساويرس فى نهاية القرن العاشر وفى كتاب تاريخ المعروف بكنائس وأديرة مصر للمؤرخ الكنسى أبو صالح الأرمنى ١٢٠٨م وأشار إليها ابن دقماق المتوفى سنة ١٤٠٦ فى كتابه الانتصار لواسطة عقد الأمصار وأشار إليها المقريزى فى خططة إلى دير سان جورج ومقياس النيل

وأشار الرحالة دانيال متى إقسوس إلى احتوائها على دير البنات ومستشفى وملجأ.. وأوضح عشرات المصادر التى تؤكد أثريتها، فكيف يتم تجاهل كل هذه المراجع؟!

وإذا كان هناك تجاهل أو تشكيك!! فماذا عن الكتاب الذى أعده مجلس الآثار عن المتحف القبطى للتعريف به والدعاية له والذى يوزعه أمين مجلس الآثار بنفسه على زوار مكتبه وقد جاء فى مقدمته بالحرف الواحد: إن أهمية الموقع ترجع لوجوده وسط ست كنائس قديمة ذات أهمية خاصة هى المعلقة وأبو سرجه والست بربارة ومار جرجس ودير السيدة العذراء وكنيسة قصرية الريحانه! فما معنى صفه كنائس قديمة؟ وما مدلول وصف ذات أهمية خاصة..؟ فهل سيقوم المسئول وأعوانه بإلغاء هذا الوصف أم ماذا؟!.. «وبالبلدى» من أجل من؟! ولنفترض تمسك لجنة الآثار بأن الكنيسة احترقت عام ١٩٠٣ وتم تجديدها عام ١٩٠٩ أى أن الحريق وتجديدها قطع أثريتها فهل سنرى قريبا إخراج كل آثار مصر لأنها تعرضت للدمار فى زلزال ١٩٩٢!!

وإذا كان المتحف القبطى أنشأه المرحوم مرقص سميكه عام ١٩٠٨ ـ ١٩١٠ فهل سيتم إخراجه أيضا من الآثار ضمن خطة إزالة آثار مصر القديمة؟!

وإذا كان أعضاء اللجنة الدائمة يبررون قرارهم بأن الكنيسة متعدية على الحصن فلماذا لم يرو ـ من باب أولى ـ تعديات مجلس الآثار القمينة على الحصن ومنها وجود مخزن قمىء تم بناؤه لحين إصلاح مخزن المقوقس وبقى الحال دون إصلاح ليبقى التعدى القمىء.. وبالمناسبة فإن باب المقوقس معروف بأنه الباب الذى دخل منه عمرو بن العاص إلى مصر وقد أصبح هذا الباب غارقا فى المياه العفنة، بطرق فنية صحيحه فهل تتكرم اللجنة الدائمة بإخراجه، من المياه العفنه وليس من تعداد الآثار؟!

ومن تعديات مجلس الآثار حجب ارتفاع مركز الدراسات القبطية لبانوراما المعبد اليهودى فهل لم ير أعضاء اللجنة هذا الارتفاع؟!

ـ لقد أشارت المصادر الأثرية إلى وجود متحف تحت الكنيسة فما مصير هذا المتحف؟ ألم يكن الأولى إصدار قرار بتسجيله؟! وبالمناسبة سبق أن طلب د. فتحى خورشيد ـ عند تنكيس مبنى المليونير ـ التحفظ على أحجار بواجهة البيت تضم زخارف عثمانية نادرة فهل تدلنا اللجنة على موضع هذه الأحجار أم أنها مشغولة بأشياء أخرى؟! نعود للزعم بالتعدى على الحصن ونفترض أن جزءا من الكنيسة حديث، فما القول والقرار المذكور فى الوقائع المصرية بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥١ يقول: المبانى والآثار الموجودة بداخل الحصن تظل كما هى عليه لأن الحصن ذاته حرماً لها مع عدم التصريح بإقامة أى مبانى داخل أسوار الحصن.. فهل لم تكن الكنيسة مبنية أيضا وقت هذا القرار؟!

للأسف جاء قرار إخراج الكنيسة من التسجيل فى الوقت الذى يطالب فيه الجميع بتسجيل كل قيمة أثرية أو فنية ولو لم يمر عليها مائة عام.. ومن هنا جاءت المطالبة بتسجيل قصر السكاكينى وقصر البارون ووزارة المالية وقصر حبيب باشا بأسيوط وعشرات من البيوت التاريخية.. وقد سبق أن نددنا بعدم ضم العديد من المساجد ذات القيمة الفنية والأثرية والمعمارية ومنها مساجد الخواص والشامية والمطراوى والبرامونى والطباخ والتى رفضت هيئة الآثار ضمها حتى لا تتحمل تكلفة الترميم وأخذتها الأوقاف ليدمرها المقاولون حتى يحققوا أكبر قدر من الهدم وإعادة البناء والأرباح ولا تهم القيمة المعمارية أو الأثرية بمنطق أنهم ليسوا ملكيين أكثر من الملك وصاحب الشأن! وللأسى والأسف دافع بعض أعضاء اللجنة عن أنفسهم بطريقة «لاتعايرنى ولا أعايرك» فكالوا للجان السابقة فى عدم ضم الآثار وأحالت اللجنة السابقة على التى قبلها فضيحة خروج آثار مسجد الصالحية والذى جاء فى «سيناريو» طبق الأصل ليؤكد نظرية التاريخ يعيد نفسه!.. وكم نتمنى أن تكون لدى اللجنة الشجاعة فى إعادة فتح ملف هذا الموضوع.

وإن كانت الأمور سوف تنتهى إلى مصادفات غريبة مثل ادعاء مسئول الآثار بأنه لم يوقع القرار أو إحالة أحدهم للتحقيق وفى كل الأحوال نطالب بإلغاء القرار ولك أن تتصور إطلاق اسم مار جرجس على محطة مترو الأنفاق القريبة من الموقع ونعتقد أنه فى حالة الإصرار على إخراجها من الآثار وعدم الاعتداد بأهميتها سوف يطلقون الاسم الأكثر شهرة بالموقع لتصبح محطة مترو الأنفاق باسم محطة المليونير!

ولان من واجبنا دفاع المواطن عن نفسه فقد قال؟ إننى قمت برفع دعوى تعويض لأن هدم المنزل لم يكن قانونياً فالأرض موضوع المنزل كانت عقارين من قبل والبناء تم بموافقة الآثار والحى وبعد ستة أشهر كاملة جاء الهدم المفاجىء دون إخطارى لأسباب مريبة! ولم يكتفوا بهذا الانتقام فأقاموا «كشك» تذاكر أمام المحل الخاص به وأقمت دعوى وكسبتها.. لقد كان أمين الآثار السابق يرى «المونة» فى المتحف القبطى والزلط والطوب أمام مدخل المتحف بل كان يصعد فوق الزلط دون معارضة وكان يقول لى اشتغل ولو تعرض لك أحد تعالى... إلى درجة أن مدير المتحف كان يضرب لى سلام بسبب موقف الأمين السابق ثم انقلب فجأة ضدى لتجيء قوات من إحدى الشركات لمجاملته ضدى.. ويتهم مسئولاً سابقاً باللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بمساومته وأنه رفض المساومة فاشتد الانتقام.. ثم تم عمل نزع ملكية على أساس منفعة عامة وهو

خطأ، لأن المنفعة العامة لا تكون على بيت وترك آخر.. كما أن الإزالة جاءت على أساس أنها أرض آثار بينما قدمت مستندات تؤكد الملكية الخاصة ولم تجحدها الجهة الإدارية.

أما عن إخراج كنيسة مار جرجس من الآثار فيقول إن الكنيسة مبنية حديثا وهناك خلط بين الكنيسة الخارجة والداخلة فالكنيسة مبنية على أرض كانت لدير اللاتين وتم هدمها وبناؤها كوتسيكا لليونانيين وللعلم سور بيتى أقدم من الكنيسة!

وللاعتراف بحق الرد فقد جاءنا تعقيب من د. حجاجي إبراهيم عضو اللجنة الدائمة للآثار على ما سبق أن أثير جاء فيه: بداية أقسم بالله بأن الوزير وأمين مجلس الآثار لا ناقة لهما ولا جمل فى موضوع كنيسة مار جرجس.. بل وكنت أنصت بإعجاب لإدارة أمين المجلس «وقتذاك» لهذه الجلسة فى اللجنة الدائمة للآثار.. وسامحك الله فيما قلته بشأنى ولا تعليق فى عهدك إننى سبق أن استحلفتك منذ سنوات أن تهاجمنى إن أخطأت وستظل الصداقة باقية.. وسامح الله من نقل إليك وعزائى أنك تعرف أن ذمتى لا تشترى.. ورأيت حين جتبارى فى إحدى الجرائد فيتهم أمين مجلس الآثار بأنه غير متخصص فى القبطيات ويدعى لنفسه أنه متخصص فيها رغم عدم علمه بعلم «الكبتولوجى» والبعض الآخر يدعى أن مئات الآثار عليها تعديات وأقول له: هل هذا مبرر لتعد جديد؟ ومازلت أؤيد الرأى القائل بأن «كوتسيكا» هو الذى تعدى بالبناء رغم أن هذا خارج الموضوع والموضوع هو أن الكنيسة حديثة وغير مطلوب من أثرى أن يوافق على تسجيل كنيسة حديثة، ولم تقم اللجنة السابقة بإنهاء إجراءات تسجيلها ولكنها وافقت على التسجيل لتصفية حسابات.. فقد سبق أن تم الاعتداء على اثنين من أعضاء اللجنة السابقة بالضرب لأسباب مريبة» وكيف أنزع ملكية أصلا هى حرم للحصن الرومانى الذى وافقت اللجنة الدائمة السابقة على بناء حديقة «لونا بارك» فيه!!.. فلو نزعت الملكية سأحمل الدولة ما لا داعى لإهداره.. ثم كنت أتمنى من أعضاء اللجنة السابقة وهو الأغلبية الحالية الدفاع عن وجهة نظرهم أو من باب الأمانة عرض الموضوع برمته على اللجنة الحالية.. كما أن الكنيسة بنيت أصلاً لاستقبال رفات الشهيد مار جرجس بعد نقلها من فلسطين ودفنها فى كنيسة الحيز بالقرب من الواحات البحرية ثم نقلها إلى الفيوم ثم نقلها إلى مكانها الحالى فى مصر القديمة ولم تكن اللجنة نائمة كما استظرف أحد الصحفيين وقال مصطلحا سبق وأن رددناه على لجان سابقة!

ومن جانبنا نطالب د. حجاجي إبراهيم الذى نعتز به ونعرف صدره الرحب وتقبله للرأى الآخر وهو سلوك محمود فيه ـ نطالبه وغيره من العلماء تنحية تبادل الاتهامات جانبا ونسأل سؤالا محددا وصريحا.. وهو: إذا كانت اللجنة الدائمة قد قررت التعقيب

على موافقة لجنة سابقة فى موضوع كنيسة مار جرجس فما موقفها الآن مما يحدث لمتحف الفن الإسلامى؟.. وما موقفها من التخطيط لبناء فندق سياحى داخل حرم القلعة؟!

الايقونات القبطية فى خطر وتحتاج إلى مرميين مؤهلين

*** هل هناك اخطاء فى ترجمة المخطوطات القبطية؟!**

جانب آخر من الآثار القبطية يعد هاماً للغاية وهو الايقونات القبطية فلأسف الشديد ظلت «الايقونات» محللة وفى أحسن الاحوال صارت «حقل لتجارب» الهواه من غير المخصصين من خريجى الفنون الجميلة.. رغم انها تعتبر ثروة اثرية وقومية فنية وتحتاج إلى مرميين دارسين ومؤهلين.. وكم نأمل أن تزيد أقسام الترميم من اعداد هؤلاء الخريجين.. وان يتم حصر دقيق عن طريق مسح شامل للكنائس الاثرية وتسجيل جميع الايقونات تسجيلاً دقيقاً ولا سيما مع وجود أجهزة الكمبيوتر.

وفى حديث للكاتبة جورجيت صادق مع أ. صبحى شنودة مدير ترميم الآثار بالمتحف القبطى ورئيس مجموعة البحث العلمية للايقونات قال: للأسف الشديد أنه حتى عام ١٩٨٠ لم تكن الايقونات القبطية أو ترميمها موضع اهتمام وكان هناك تشويه وعبث بهذه الايقونات على أيدى بعض غير المتخصصين من خريجى الفنون الجميلة. رغم أن الايقوتة القبطية لها سمات خاصة بها سواء فى ملامح وأشكال الوجوه أو المناظر التى تعبر عنها الايقونة، وهناك خلط بين أن تكون الايقونة قبطية وبين أن يكون من رسمها أصلا مصرى قبطى، فهناك فنانون غير مصريين قاموا برسم ايقونات قبطية مثل أنسطاسى الرومى، ولكن تم رسم هذه الايقونات فى مصر، وملامح الوجه تعبر عن الشخصية القبطية أو خلفية الصورة، فمثلا فى ايقونات رحلة العائلة المقدسة قد تظهر فى خلفية الصورة الأهرامات والنخيل أو نهر النيل، ويوجد بالمتحف القبطى عدد من الايقونات الاثرية بعضها يرجع إلى القرن السادس الميلادى وتعتبر الايقونة أثرية بمرور مائة عام على رسمها. ومعظم الايقونات الموجودة بالكنائس والأديرة ترجع إلى القرون من الرابع عشر حتى التاسع عشر. ولأن معظم هذه الايقونات غير مسجل لدينا فنحن نقوم بعمل مسح للكنائس الأثرية لحصر الأيقونات التى تحتاج إلى ترميم، ولابد أن يكون المرمم لها على دراية كاملة بالفن القبطى.

أما عن المخطوطات القبطية.. فتقع فى صدارتها مجموعة وثائق نجع حمادى عن الغنوسية ويقال ان تاجراً اكتشفها وهو يوقد الفرن ثم سلمها إلى هيئة الاثار وأخذها المتحف القبطى وأودعها حيازته وقام بتصويرها فى مجلدات.

ويلاحظ أنه سبق للاثريين ان أكدوا فى ندوة عقدت بالقرية الفرعونية عن اكتشاف اوراق بردى أثرية بعد ان تبين ان الأهالى يستخدمونها فى وقود الافران!!.

نعود إلى المخطوطات القبطية حيث تولت هيئة اليونيسكو دراستها وأناطت بلجنة دولية تضم عدد من علماء اللغة القبطية ومنهم ليتون وروبنسون وكراوزة وغيرهم وان كانوا للأسف قاموا بترجمتها إلى لغات غير العربية.

والغنوسية هى اساطير قبطية ظهرت ـ على الارجح ـ فى القرن الثالث الميلادى وتتميز بالمزج بين العقائد المصرية القديمة والديانة المسيحية وأبرزها وثيقة بلا عنوان قام بترجمتها العالم الكسندر بوليج ود. باهوز لبيب وهى فى ربة نور الايمان «البستيس صوفيا».

وإذا كان كثيرون تماموا بترجمة وثائق الغنوسية فان هناك نصوص أخرى مهمة بالمتحف القبطى ومنها مجموعة «مورجان» وتتضمن موضوعات عديدة منها الابوفريقيا عن قصة استفانوس أول الشهداء وقام بترجمتها المرحوم يسى عبدالمسيح وتحرى فيها الدقة والصحة إلا ان اسلوبه للترجمة حرفياً.. كما يوجد بالمتحف القبطى أيضاً رقائق جلدية مكتوباً عليها قصص من هذا القبيل وهناك قصصاً منقوشة على قطع حجرية وهناك مخطوطات كثيرة بالمتحف مثل كتاب مجموع أصول الدين لا ابو اسحاق بن العسال.

ومن باب الغيرة على المخطوطات القبطية والتراث يوضح مينا يسى عبدالمسيح على وجود أخطاء عديدة فى المخطوطات المختلفة وقع فيها مترجمو القداس القبطى وهو ما يستوجب تصحيح تلك الاخطاء النحوية والإسلوبية.

وأورد مينا يسى عبدالمسيح أمثلة عديدة للاخطاء التى وقع فيها المترجم نتيجة الترجمة الحرفية وعدم الفطنة إلى تعدد معانى بعض الكلمات ونتيجة للترجمة الخاطئة لبعض الكلمات المترجمة حرفياً فقد أصبحت تلك الكلمات لا تتناسب مع سياق الجملة لتنتهى بمعنى معاكس تماماً ولا يستقيم مع معنى العبارة.

ويضيف مينا يسى عبد المسيح انه متخصص فى القبطية، وسعى مرارا فى سبيل نشر التراث القبطى وترجمة المخطوطات القبطية إلى العربية لكنه للأسف لم تجد مساعية استجابة وكأنهم يحرمون على المصريين العمل بالتراث القبطى وعنى الأجانب بترجمة التراث القبطى إلى اللغات الأجنبية مثل الأنجليزية والألمانية والفرنسية، ولم يتطرق أحد إلى النقل للعربية، من هذا التراث تراث الغنوسية المدونة فى وثائق نجع حمادى ووثائق دروسة التى ترجمها فالترثيل العالم القبطى المشهور.

ويضيف قائلاً: على هيئة الأثار تعيينى خبيرا للمخطوطات القبطية، وقد تقدمت بطلبات إليها أشرح فيها كيفية توظيف معرفتى باللغة القبطية لترجمة التراث القبطى، وكانت الطلبات مشفوعة بترجمات لنصوص قبطية ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل

طلبت من الهيئة أن تلى أهتماما إلى المخطوطات الأثرية غير العربية وأيضا تعرضت إلى إبراز بعض الأخطاء التى وقع فيها علماء اللغة القبطية أثناء الترجمة، وأعمل ذلك بانصرافهم عن عقد مقارنة بين الكلمات القبطية مع الكلمات العربية النظيرة.

- وتنقسم اللغة القبطية إلى لهجات عديدة أهمها الصعيدية والأخميمية والفيومية والتحت اخميمية والفيومية، وتعتبر كل لهجة بمثابة لغة مستقلة لها قواعد خاصة بها، وأشار العالم الألمانى فالترثيل إلى هذا فى كتابة قواعد اللغة القبطية، وأيضا ذهب إلى تأليف كتاب قواعد اللغة الاخميمة، ومع ذلك لم ينح أحد صوب ترجمة التراث القبطى إلى العربية بلغة رصينة مثلما فعل المرحوم محرم كمال فى ترجمة حكمة قدماء المصرين.

- أرفق جزء من نص قبطى قد قمت بترجمته - وهو من كتاب قواعد اللغة القبطية للعالم الألمانى فالتر.

ولهذا العالم أعمال كثيرة باللغة القبطية مثل ترجمة الأسطورة القبطية ربة حكمة الأيمان، البستيسى صوفيا وهى كلمة يونانية بمعنى الحكمة، وملحق بها بستيس بمعنى اليقين - الايمان - وذكر فى كتابه أنه قد جعل عليها فى تاجر قد أعطاها لشخص يترجمها إلا أنه يستوف الترجمة، لما لديه من قصور فى معرفة الترجمة القبطية تعينه على الترجمة الصحيحة - وله أعمال كثيرة أخرى مثل عقود العمل عند الأقباط - ولم يذهب أحد إلى ترجمتها.

«ملحوظة»: أرجو أن يتلاش الخلط بين معنى اللغة القبطية لتراث قبطى وبين اللغة القبطية المخصصة للاستخدام الكنسى فالاستخدام الكنسى قاصر على بعض النصوص «البحيرية» المنطوية على الصلوات وقطع من الانجيل، عموما اللهجة البحيرية تعد لهجة فقيرة فى زخائر التراث، لذا لا يعيدها العلماء إلا قليلا من الاهتمام، أو بمعنى أصح ليست بخليقة أن يصرفوا فيها جهدا، لأنها قاصرة على الاستخدام الكنسى من جهة ومن جهة أخرى تشوبها نزازة، القدر من المعلومات عن تاريخ القبط وعقيدتهم.

ويرى فالترثيل أن اللهجة «الأخميمية» أكثر اللهجات ثراء أو ذخرا، بما تحفله من معظم التراث القبطى، ثم تليها اللجهة الصعيدية، فهى تضم كماً لابأس من التراث.

ترى هل يستجيب مجلس الاثار لما يطالب به مينا يسى عبدالمسيح من تصحيح للاخطاء؟!

ويظل السؤال.. من ينقذ الايقوات من الخطر؟!

الآثار اليهودية المزعومة.. والاعيب الصهاينة

* هدية وزير الثقافة للصهاينة.. تاريخ واثار وقطاع للأثار اليهودية المزعومة!
  - رئيسة الجالية اليهودية تحمل مفاتيح المعابد بدلا من مجلس الآثار!
  - المركز الأكاديمى الإسرائيلى والصهاينة يشرفون على ترميمات الآثار اليهودية المزعومة!
* محاولة مشبوهة لاختراع تاريخ للصهاينة على أرض النيل!
* الصهاينة سرقوا برديات المتحف .. والبعثات المشاركة فى المخطوطات مشكوك فى جمعها للمعلومات!

هديه وزير الثقافة للصهاينة.. تاريخ وآثار وقطاع للحضارة اليهود المزعومة فى مصر!

*** رئيس الجالية اليهودية تحمل مفاتيح المعابد بدلاً من مجلس الآثار!**

*** المركز الأكاديمى الاسرائيلى والصهاينة يشرفون على ترميمات الآثار اليهودية المزعومه!**

جريمة جديدة «لزين الرجال» وزير الثقافة وبمعاونة ومباركة د. جاب الله أمين مجلس الآثار. الوزير ومعاونه قدما لليهود والصهاينة حضارة مزعومة وتاريخاً مزورا على طبق من فضة ..ومسمار جحا يهدد بتكرار كارثة أبو حصيرة..

أساتذة الآثار أكدوا عدم وجود أية آثار يهودية فى مصر .. وأن أوراق «الجنيزا» قاموا أنفسهم بتسريبها.. ومعابدهم قاموا ببيعها ..وما تبقى منها لايعد من الآثار ويرجع بناؤه إلى هذا القرن!

وللأسف نجحت رئيسة الجالية اليهودية فى التحكم فى مفاتيح الآثار وإجبار المسئولين المتخاذلين على اختلاق تاريخ وحضارة مزورين من مدخل التهديد بأن الحكومة تفرق بين الحفاظ على معابد الديانات المختلفة رغم أن هناك فارقا بين الدين والآثار .. ومن هنا بدأ التخطيط لتوسيع معبدهم بالبساتين بإنشاء متحف جديد ليسيطروا على المنطقة كلها أو يحولوها إلى ثكنة عسكرية مثل أبو حصيرة! كما أصبح المركز الأكاديمى الإسرائيلى هو الذى يدير ويرمم المعابد اليهودية فى مصر!.

وها نحن ندق ناقوس الخطر إزاء تخاذل «وزير الثقافة» ومعاونه والذى وصل إلى درجة التفريط الوطنى بإعطاء العدو اللدود مالايملكه الوزير ولا يستحقه العدو وكأنه يقوم بأداء دور «بلفور» من جديد!.. فما أبعاد الكارثة ؟!

بداية انتقلنا إلى كليات الآثار والتقينا بأساتذة الآثار الإسلامية .د.أحمد الصاوى أستاذ الآثار الإسلامية أكد أن المركز الأكاديمى الإسرائيلى هو الذى يدير الآثار المزعومة حيث لا آثار يهودية فى مصر وكل ما هناك مجرد مبان حديثة أنشئت هذا القرن.

فالمركز الأكاديمى الإسرائيلى هو الذى يتدخل وينظم مكتبة المعبد اليهودى فى شارع عدلى و(القرائين) فى الظاهر .. كما تتدخل إسرائيل بشكل مباشر فى الترميمات الخاصة بالآثار اليهودية المزعومة وليس مجلس الآثار !

ويتساءل د. أحمد الصاوى : هل المسألة أديان أم آثار؟!.. من قال إن هناك آثارا يهودية فى مصر؟!.. إن رئيسة الجالية اليهودية طالبت بعمل متحف للحضارة اليهودية

فى مصر .. وهم بلا حضارة، فما سبب قرار د. جاب الله؟! .. وعن ماذا يبحث ؟!.. إن المنشور الذى أخرجه د. جاب الله يقول «مقتنيات» أى اعترافات بأنها ليست آثار ! وكل مايعد ويجرى هو ملامح لنشاط الحركة الصهيونية!.. وإذا قيل إن لهم مقتنيات فلم يكن لهم سوى «الجينزا» وقد قام اليهود بتهريبها خارج مصر فعن ماذا يبحث ؟!.. «لافتة» «أو دعوة للصهاينة . أو إعلان عن حفل موسيقى لليهود فى الإسكندرية .. أو دعوة لحفل زفاف .. فهل هذه آثار.. وحتى الصناديق المطعمة فهى آثار إسلامية .. فليس هناك آثار يهودية .. وإذا كان الأمر كذلك فكان من باب أولى أن ينظم قطاع للآثار القبطية وهى الموجودة وكثيرة .. ولكن القطاع الموجود يضم الآثار الإسلامية والقبطية وما يسمى بالآثار اليهودية!

خوفا من الإحراج!

د. حسنى نويصر ـ رئيس قسم العمارة بكلية الآثار ـ أكد أيضاً أن الآثار اليهودية «المزعومة» ليست ذات قيمة تذكر ولاتعتبر آثار إلا ماندر وحتى معبد ابن عذرا كان فى الأصل كنيسة وقاموا بشرائه بالفلوس وحولوه إلى معبد.

ـ ويبدو أن اليهود دخلوا من باب أنهم يريدون إحراج الحكومة المصرية بأن مصر بها عنصرية وتساعد على هدم المبانى الدينية غير الإسلامية .. ويبدو أن الحكومة خضعت للابتزاز وأرادت تفادى هذا الإحراج (!!) فقررت تسجيل هذه المناطق كآثار رغم أنها تتراوح مابين عامى ١٩٠٢و ١٩٣٠ أى لاينطبق عليها قانون الآثار. ولكن حتى لاتؤخذ ورقة، فتم تسجيل المبانى التسعة وهى ليست ذات قيمة أثرية .. ولكن يتم الحفاظ عليها حتى لاتباع علما أن اليهود هم الذين كانوا يبيعون معابدهم!!

مفاتيح الكرار

ويكشف د. مختار الكسبانى أستاذ الآثار الإسلامية عن نجاح محاولات رئيسة الجالية اليهودية فى السيطرة على مقدرات مجلس الآثار ويقول : فيما يتعلق بإقامة متحف يهودى فالأمر عبارة عن مشروع متكامل، لإقامة معبد ومتحف للحضارة اليهودية فى منطقة جبانة اليهود بالبساتين أو استخدام الأرض الفضاء المجاورة لمعبد ابن عذرا لإقامة هذا المتحف، والمعروف أن هذه الأرض قد اقتطع جزء منها لإقامة مكتبة موجودة الان ومركز للتراث اليهودى، كل ذلك تحت إشراف كارمن انشتاين صاحبة مكتبة انشتاين بشارع شريف وزعيمة الطائفة اليهودية فى مصر هذه والتى بحوزتها مفاتيح كل المعابد اليهودية الحديثة التى ضمت للآثار، على الرغم من عدم أثريتها، وأنه لايجرؤ أحد على دخول المعابد إلا بإذن منها، وقد قام الأمين العام بالمجلس بعمل لجنة لحصر هذه المعابد

وتوصيفها تمهيدا لإقامة المتحف، وعندما وجه للوزير سؤال بهذا الخصوص من جريدة «الميدان» ادعى الوزير فى البداية أن هذا الكلام محض افتراء وتخاريف من معارضيه، وعندما قال محاوره إن لدينا قراراً من الأمين العام بتشكيل هذه اللجنة ادعى الوزير أنه ليس لديه علم بهذا القرار وهو رئيس المجلس الأعلى للآثار!! ومن الطريف أن هذا القرار فى مكتب السيد الوزير وإنكاره العلم بالأمر ماهو إلا تضليل وإحساس بفداحة الجرم.

ويتعجب د. محمد الكحلاوى أستاذ الآثار الإسلامية من وصول التطبيع إلى اختلاق تاريخ مزيف قائلاً: أن تحدث محاولات التطبيع بين مصر وإسرائيل على المستوى الاقتصادى والسياسى والعلاقات الشبابية رغم خلافنا عليه .. فهذا أمر .. أما أن نعطى تاريخاً للعدو فهذه الكارثة الكبرى، فمعنى أن نعطى لهم متحفاً للآثار اليهودية ليجمعوا فيه كل ما نقش على جدران المعابد الفرعونية من لوحات ويعطوا لأنفسهم هذا البعد التاريخى والحضارى!.. معنى ذلك أن مصر تعطيهم تاريخا وماضيا لم يكونوا فيه ولذا نهيب بالسيد رئيس الوزراء بالتدخل لأن هذا الموضوع خطير .. ويمس جوهر الصراع.. وقلت ذلك فى لجنة مكونة من د. مصطفى شيحة .د سعيد الجوهرى و د.مختار الكسبانى وأنا وبرئاسة د. رأفت النبراوى وأعددنا كتاباً .. والقصة ترجع إلى أنه بعد حادث الأقصر فكرت وزارة السياحة فى خلق سوق سياحية جديدة لأن مصر بها مكونات الديانات الثلاث .. بها مزارات دينية تخدم المسلمين فى كل أنحاء العالم وكذلك تضم أديرة قديمة تخدم الإخوة الأقباط .

ولم نجد فى اللجنة قرارات يهودية تاريخية، فكل المعابد أنشئت فى بداية هذا القرن فكيف نجامل ونتقرب من إسرائيل على حساب التاريخ، ماذا سيضم هذا المتحف؟!

لذا فإننا نعتبر أن قيام د. جاب الله بتشكيل لجنة قطاع للآثار اليهودية .. هو سقطه كبرى .. وهذا الدور الذى يلعبه فاروق حسنى فى مصر .. قد تجاوز الحد.

أما الصهاينة فإذاكانوا يصنعون حاضرا ويخططون للمستقبل فلماذا لا يجدون من يصنع لهم تاريخاً!!

عودة أبو حصيرة

أما د. حجاجى إبراهيم - أستاذ الآثار الإسلامية - فيحذر من تغلغل اليهود واستغلالهم للقرار قائلاً: رغم عدم تعصب رجال الآثار سواء للآثار الإسلامية أو القبطية أو اليهودية إلا أننى أحذر مما يلى: ما يفكر فيه أمين عام المجلس الأعلى للآثار فى هذا الموضوع سيكون بمثابة مسمار جحا لليهود، ويكفى ما يفعله اليهود فى مولد أبو حصيرة

علاوة على أن هذا الموضوع سيجر مشكلات عديدة المجلس الأعلى للآثار فى غنى عنها ويكفى أننا نقوم حاليا بالأهتمام بالآثار المنسوبة اليهم زورا!!

ليس لليهود آثار فى مصر

على جانب آخر التقينا بأساتذة ترميم الآثار .. يقول د. ياسين زيدان أستاذ الترميم بكلية الآثار: لاشك أن اليهود عاشواعلى أرض مصر مثل قوم سيدنا موسى عليه السلام، وخلال بعض فترات أخرى، ولكنهم عاشوا كأفراد،ولم تكن لهم دولة أو كيان قوى يستطيعون من خلاله إنشاء حضارة. وبالنسبة للمعابد اليهودية فى مصر فهى حديثة لايتعدى عمرها مائة عام وبعض هذه المعابد كانت فى الأصل كنائس مثل معبد ابن عزرا فى مصر القديمة.

إن صدور القرار رقم ٢٣١١ من المجلس الأعلى للآثار تمهيدا لإقامة متحف للحضارة اليهودية بمصر بجوار مقابر اليهود بالبساتين فكرة عجيبة فى هذا الوقت كالأفكار التى يفاجئنا بها وزير الثقافة . لقد حاول اليهود الإدعاء دائما بأنهم هم بناة الأهرام، وعندما فشلوا فى إقناع العالم بهذا الادعاء يحاولون الآن خلق تاريخ ليس له أساس فى مصر ووزير الثقافة يقدم لهم هذه الهدية على طبق من ذهب بكل سهولة ودون تفكير فيما يدور بعقولهم من استغلال هذه الفكرة بتثبيت الادعاءات الكاذبة التى لم يصدقها العالم، وكنت أتمنى من وزير الثقافة الاهتمام بالآثار المصرية والإسلامية المنتشرة على مستوى الجمهورية والتى قارب بعضها على الاندثار وأنصحه بالذهاب إلى مسجد زغلول برشيد ليرى على الطبيعة بنفسه الحالة التى وصل إليها المسجد بدلا من التفرغ للتهجم على المثقفين فى كل الصحف وخلق مفردات فى اللغة مثل «المهلبية» و«الهاموش» و«غيطان الذرة» وكلها كلمات لايليق أن تخرج من أى إنسان عادى فما بالنا بوزير للثقافة .. وكأن الظروف كتبت علينا فى مصر أن نتحمل ليس فقط الظروف المعيشية الصعبة ولكن أيضاً علينا أن نتحمل كل من تسلل فى غفلة من الزمن ويحتمى فى هذا الكرسى الرفيع المستوى .

مزاعم بناء الأهرام

ويضيف د. محمد عبدالهادى أستاذ الترميم وعميد معهد ترميم قنا إن هذا القرار الذى أصدره مجلس الآثار يعتبر طامة كبرى وكارثة حضارية، لأننا أعطينا للعدو ماليس له فى حضارتنا فأين هى حضارة اليهود فى أى بقعة فى العالم ؟ إن اليهود على مر التاريخ عرفوا بسفك الدماء والخروج عن الشرعية الدولية وما كان لهم فى يوم من الأيام مستقر فى أى بلد وجدوا فيه أو مستقر يدلل على تطورهم حضاريا أو المساهمة فى الحضارة الإنسانية.. فكيف نعطيهم مثل هذا الحق؟!

إن ذلك يذكرنا بالكذب الذى زعمه مناحم بيجين عندما قال للسادات إن اليهود هم بناة الأهرامات .وهذا افتراء يتكرر لا لشيء إلا لأن إسرائيل قد عجزت عن مواجهة مصر حضاريا وثقافيا وعسكريا.. ومن هنا يحاولون أن يضربوا المصريون فى مقتل ألا وهو سلبهم تراثهم الحضارى ونسبته إلى أنفسهم اغتصابا ، هذه هى الكارثة والتى لم تخرج من إسرائيل وإنما خرجت من بين مكاتب المسئولين عن حماية تراثنا.. وللأسف الشديد لم أجد تكذيبا من الوزير عندما نُشر الخبر فى الصحف، وكأنه مقتنع بذلك .. فماذا ننتظر بعد ذلك ونحن نرى عدونا اللدود يحاول أن يشوه تاريخنا الوضاء، ويحاول دوما أن يمسخ العطاء المصرى الخالد فى مضمار الحضارة الإنسانية ؟!

أخيراً .. ترى هل هى مصادفة أن يقوم الوزير ومعاونه بهذا العمل فى وقت يعقد فيه مؤتمر مشبوه تحت مزاعم السلام المشبوه؟! أم أنه التداعى الطبيعى لتدمير تراثنا وتاريخنا وآثارنا.. والبقية تأتى؟!

محاولة مشبوهة لاختراع تاريخ للصهاينة على أرض النيل

***إطلاق اسم للوحة «الإسرائيلية» على لوحة مرنبتاح خطأ تاريخى ووطنى.. إذا أحسنا الظن!**

*** وزارة الثقافة أصابها الخرس رغم وضوح الزيف والتزوير!!**

*** اسم إسرائيل ورد فى مصادر التوراة بعد أربعة قرون كاملة من لوحة النصر!**

فى الوقت الذى أصبح معروفًاللجميع أنه لا فارق بين الصهيونى واليهودى وأن جميعهم يعمل من أجل هدف واحد ضدالعرب والمسلمين.. نجدتقاعس وتهاون وزارة الثقافة... فبعد «مهزلة» تخصيص قطاع للآثار اليهودية نجد الادعاء بأن لوحة مرنبتاح» تخص الإسرائيليين ويطلقون عليها لوحة إسرائيل!

علماء الآثار والتاريخ نددوا بهذه الأقاويل الغريبة وكشفوا حقيقة هذه الإدعاءات، وأهدافها! والشعب تواصل كشف مخطط أنصار الصهاينة فى وزارة الثقافة.

بداية يقول د. جلاء إدريس- أستاذ الدراسات الإسرائيلية بكليات الآداب بالجامعات المصرية: تتلاشى الفوارق بين يهود العصر الحديث والصهاينة وإن كانت هناك علاقة جدلية بين الديانة اليهودية- ممثلة فيما بين أيدينا من نصوص - والصهيونية فيما نعرفه من تاريخها الحديث.

فهرتزل أبو الصهيونية الحديثة لم يكن يعرف عن اليهودية شيئًا ولم يخطر بباله أن

يحقق وعد الله المزعوم بالعودة إلى فلسطين وإنما كان جل همه أن يجد مكانًا يجمع فيه الشتات اليهودى فى العالم، لذلك لم يكن عنده مانع من أن يكون الوطن يهوديًا فى أفريقيا لكنه عندما أستقر رأيه على فلسطين كان بدافع استغلال بعض الرموز التاريخية لتدعيم قيام مثل هذا الكيان اليهودى. وإنه من الصعوبة بمكان أن يطلق على هذا الجمع المتنافر فى إسرائيل اسم اليهود، فهم فى رأيى صهاينة أكثر من كونهم يهودًا.

د. رمضان عبده - الأستاذ بكلية آداب المنيا وصاحب مقالات وأبحاث معروفة عن ذات الموضوع منها ما ورد فى كتاب «تاريخ مصر القديم» وكذلك فى مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة المنيا فى أكتوبر -٩٥- قال: اللوحة ذات النصين ليست لوحة إسرائيل .. دراسة وثائقية جاء فيها : إن ما جاء بالسطر ٢٧ من لوحة «مرنبتاح» بخصوص قيامه بحملة تأديبية ضد بعض القبائل فى جنوب فلسطين تقول: إنه ليست هناك صلة على الإطلاق بين أحداث الخروج وهذه اللوحة، وإن مما يؤسف له أن أغلب العلماء عندما تعرضوا لهذه الفقرة فى كتابتهم ترجموا كلمة «يزريل» بإسرائيل وهذا ما يخالف قراءاتها وترجمة الكلمة، ومما يؤسف له أن البعض يسمون اللوحة عن خطأ بلوحة «إسرائيل»، وهذا يخالف ما جاء على وجهى اللوحة من نصوص فهى تحتوى على وجهها الأمامى على نص من عهد الملك أمنحتب الثالث ويسجل فيه أعماله بالنسبة لمعابد طيبة، وعلى ظهرها يوجد النص الخاص بمرنبتاح، والذى يتحدث فيه عن حملته على الحدود الغربية وجنوب فلسطين، ولهذا فمن الأصح علميًا تسميتها باللوحة ذات النصين أو لوحة أعمال أمنحتب الثالث وانتصارات مرنبتاح، ولم يذكر لنا النص أنهم كانوا من نزلاء فلسطين كما أشار أ.د عبدالعزيز صالح فى كتابه، وهناك نص مؤرخ فى العام الثامن من حكم رمسيس الثانى جاء فيه ذكر التعبير الجغرافى «يزاريل» الذى كان يعنى المنطقة جنوب فينقيا أو جنوب لبنان، كما يشير النص إلى «لم يعدلهم بذور» والمقصود أنه لم يصبح لديهم ما يمكن أن يقتاتوا به.

أن اسم إسرائيل لم يرد إلا فى مصادر التوراة فى منتصف القرن التاسع ق.م حين ذكر أن ميشع ملك مؤاب حارب إسرائيل وأن لوحة مرنبتاح ترجع إلى القرن الـ١٣ ق.م (١٢٣٠ق م) إذن فارق أربعة قرون كاملة .

إن نص مرنبتاح ليست له صلة على الإطلاق بأحداث الخروج وذلك لأننا نعلم أن الظروف التى مهدت للخروج وأسبابه معروفة فى آيات القرآن الكريم .. وكذلك المعجزة «انفلاق البحر» التى وقعت خلال الخروج .. فكلمة خروج أو طرد أو انفلاق البحر لم ترد منها أى كلمة بالنسبة لقبائل «يزريل».

د. على رضوان - أستاذ الآثار المصرية القديمة - وعميد كلية الآثارالأسبق - أكد إن إطلاق البعض على لوحة مرنبتاح «باللوحة الإسرائيلية» هو نوع من التزيد لا محل له .. فلم يكن هناك بلد اسمه إسرائيل أو دولة أو كيان أو حتى مكان أو موقع .. بل كانوا عبارة عن «شرذمة» قبيلة صغيرة قضى عليها.

د. محمود عبد الرازق - رئيس قطاع المتاحف بمجلس الآثار«الأسبق» والاستاذ بجامعة قناة السويس: قال: قبيلة «أرسر» التى حرفها الأجانب أنها إسرائيل بينما لم تكن دولة ولم يقرن ذكرها بعلامة المخصص لاسم الدولة ولكن الاسم لرجل وسيدة أى أنها كانت حتى لو صحت أنها لإسرائيليين كانت عبارة عن أسرة فقط، أنها إسرائيل فهو مزايدة وتحميل الموضوع أكثر مما يحتمل وحتى لو صح ذلك فإنها أسرة خارج مصر لم يعرف مكانها وإلا لكان المصرى القديم قد وضع لها المخصص الخاص بالدولة حيث كان يوضع مخصص بشكل مدينةأو لشكل مجموعة من العلامات المحددة لذلك مثل الجبال وغيرها ولكن فى هذه اللوحة وضع رجل وسيدة وهو ما يدل على أنها قبيلة فى مكان ما غير محدد وغير ثابت وقضى عليها أو على بذرتها والتعليق باللوحة يقول إنه قضى على هذه القبيلة وبذرتهم.

د. على الخولى - مدير عام الآثار المصرية للوجه البحرى والقاهرة بهيئة الآثار (الأسبق) وأستاذ الآثار المصرية بجامعتى طنطاوكفر الشيخ قال: بالنسبة إلى العدد فنحن نعرف جميعًا أن موسى -عليه السلام - وأتباعه خرجوا من مصر هاربين، وقد قدر عدد هؤلاء ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ وإن كان البعض يزعم أنهم بالآلاف فليس من المعقول أن تهرب مجموعة مكونة من آلاف الناس دون أن يشعر بها أحدوكانت هذه اللوحة الأولى التى ذكر بها اسم «بنو إسرائيل». إنها كانت تتعلق بقبيلة مثيرة للشغب قضى عليها ضمن انتصاراته على البلاد والقبائل الخارجة التى صادفته فى حروبه وإطلاق اسم «لوحة إسرائيل» على هذاللوحة هو خطأ علمى .. والصواب هو تسميتها بلوحة «مرنبتاح» والأمر مثلما يقولون إن إسرائيل لم تبن الأهرام وهى حقيقة وهل يسعى أحد لإثبات وجود الشمس؟!

د. محمد عبد الهادى - أستاذ الترميم بكلية الآثار - يلقى بالتقصير على المسئولين عن حماية تراثنا قائلاً:للأسف الشديد لم أجد تحركًا من وزير الثقافة عندما يتردد ذلك وكأنه مقتنع بذلك.. فماذا ننتظر ونحن نرى عدونا اللدود يحاول أن يشوه تاريخنا الوضاء ويحاول دومًا أن يمسخ العطاء المصرى الخالد فى مضمار الحضارة الإنسانية.

فليس هناك دليل مادى على أن اليهود شاركا ولو بجزءضئيل فى حضارتنا المصرية

.. بل إن اللوحة التى اتخذت دليلاً على ذلك لم تنص بصدق وبموضوعية على أن الإسرائيليين هم الذين أقاموها .. لأن اسم إسرائيل لم يكن معروفًا.

نفس المعانى أكدها د. ياسين زيدان - أستاذ الترميم قائلاً: إذا كان هناك بعض اليهود عاشوا فى مصر فى فترات مختلفة فإنهم عاشوا كأفراد ولم يكن لهم كيان يستطيعون من خلاله إنشاء حضارة وأية مزاعم هى عملية مكررة وساذجة!

نور الدين عبد الصمد - كبير مفتشى الآثار بسقارة يقول: لماذا الإصرار عدى ذكر كلمة إسرائيل وهى اللفظة الوحيدة التى ذكرتها النصوص المصرية القديمة على عكس الفلسطينيين الذين ذكرتهم النصوص المصرية القديمة مرات عديدة ، وكانت لهم دولة مستقلة فى حين أنهم الآن يحاربون من أجل حكم ذاتى غير كامل!!.. لماذا تزييف التاريخ وإلقاء الأضواء على نقاط معينة تخدم الصهاينة داخل مصر والإيحاء بأنهم كانوا قوة ، ونسيان أو تناسى الفلسطينيين وتاريخهم الموغل فى القدم فى منطقة الشام هذا باعتراف العلماء اليهود الأثاريين أنفسهم .

هل هناك نية فى إنشاء ياميت بديلة فى قلب القاهرة؟! أما أنها استمرار للمحاولات اليائسة البائسة لاختراع سند تاريخى للوجود الإسرائيلى فى فلسطين لدعم الدولة الصهيونية فى محاولتها إضفاء الشرعية على اغتصاب فلسطين العربية؟!.

درس من اللواء مصباح

وأخيراً إذا كنا حديثنا عن الآثار الإسلامية وعن الصهاينة فإننا نشير إلى موقفين وطنيين للواء صلاح مصباح محافظ أسوان السابق وقد شهدتهما بنفسى.

الأول: يتعلق بالحفاظ على الآثار خاصة الإسلامية فقد لاحظ ان شركة المقاولات الانجليزية التى أسند إليها تنفيذ العرض المتحفى وتجميل المنطقة المحيطة بالمتحف.. تخطط لإزالة بعض الآثار الإسلامية القديمة وبعض الكهوف الطبيعية التى تضم «مخربشات» ترجع إلى العصر الحجرى.. فأصدر - أى اللواء صلاح مصباح - قراراً بعدم المساس بآثار المنطقة وأمّر بتحرير محضر لاثبات الحالة وتسجيل الموقف حتى يمكن محاسبة الشركة إذا قامت بمثل هذا العمل.. وأخطر مجلس الآثار والذى من المفروض انه أول من يعلم بالواقعة.. كما ان اللواء مصباح لم يتردد - كما يفعل أخرون - لان الشركة المخالفة أجنبية!

الموقف الثانى: وهو يتعلق بالصهاينة.. حيث جاءت المفاجأة فى أحدى احتفالات تعامد الشمس بـ «أبو سمبل».. وفجأه حضر السفير الإسرائيلى.. وإذ باللواء صلاح مصباح يتجاهله تماماً ويرفض استقباله أو حتى تحيته ولو بصفته «سائح»!

مواقف عديدة للواء صلاح مصباح للحفاظ على الآثار والوطنية الصادقة ليس آخرها تأييد د. نعمات فؤاد فى التصدى لتأثير مشروع الصوت والضوء على آثار معبد «أبو سمبل»..

ونحن نعرض الموقف الوطنى ليكون درساً لمن يفضلون الدعاية للصهاينة على آثارنا وتراثنا.

الصهاينة سرقوا برديات المتحف والبعثات المشاركة فى المخطوطات مشكوك فيه لجميع المعلومات

*** سفر مومياء رمسيس كان للبحث عن فرعون موسى .. والسياحة الصهيونية تستغل الآثار المصرية.**

لم يكتف الكيان الصهيونى بسرقة آثار سيناء بعد عدوان ١٩٦٧، فتحت ستار السلام المزعوم سلك الكيان الصهيونى سبلاً جديدة للسرقة لتنفيذ مخططه كهدف الأول من سرقة الآثار هو محاولة اختلاق تزييف للتاريخ من التلاعب فى النقوش الأثرية وتزييف الآثار.. ونحن نتعرض لبعض صور وأساليب الصهاينة فى نهب الآثار المصرية.

فى اجتماع للجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية عرض مسئول الآثار على اللجنة - فى أسى ومرارة - أن رئيس البعثة البولندية العاملة فى ترميم مجموعة الأمير كبير بصحراء المماليك تلفظ ببذاءات ضده تسىء لشخصه ولبلده .. وهنا ثار أعضاء اللجنة الدائمة وطالبوا باستبعاد رئيس البعثة وإخطار السفارة البولندية، إلا أن الثورة هدأت واستمرت البعثة فى عملها ورئيسها فى موقعه .. وبعد أسبوع تلقى مسئول الآثار دعوة لزيارة بولندا - والتسامح من شيم الكرام - وفى السفر سبع فوائد!

على جانب آخر أشارت أعمال لجنة جرد المتحف المصرى إلى اختفاء برديات هامة سبق أن طلبها الباحث النمساوى «بيتاك» لتعاونه فى أبحاث عن وجود اليهود فى مصر!

وأكدت لجنة الجرد: أن البرديات الهامة والمسروقة من المتحف .. مسجلة بالكتالوج العام للمتحف فى الوقت الذى لم تكن مخصصة (عهدة) لأى شخص وغير مسجلة بالكتالوج الداخلى بالقسم الخاص بها، وهى البرديات أرقام ٥٨٠٦٤، ٥٨٠٦٦، ٨٠٩٤. ومن المعروف أن «بيتاك» سبق أن قام بعمل معرض داخل المتحف عن الآثار اليهودية بموافقة وزير الثقافة ورئيس الآثار.

ورغم نفى د. «بيتاك» والسفارة النمساوية لإجراء دراسة عن هذه البرديات، إلا أن

المستندات أكدت حصوله عليها ومنها طلب مقدم من د. بيتاك للمتحف المصرى برقم ١٢٣١ فى٤/٤/١٩٩١ لتصوير هذه البرديات والتى تحتل نفس الأرقام، وذلك لإجراء دراسات أكاديمية عليها .. وخطاب آخر بتاريخ ٥/٥/ ٩١ يطلب فيه المتحف من المعهد النمساوى تعليقًا على طلب «بيتاك» بشأن البرديات المطلوبة أن يحرر شيكًا بقيمة الاطلاع عليها وتصويرها!..

أما عن البعثات الأجنبية فى مصر والخطر اليهودى فإن ضعف الرقابة على البعثات الأجنبية التى تعمل فى مجال التنقيب عن الآثار يعتبر أحد المداخل التى تمكن الكيان الهصيونى من نهب آثارنا وتزوير تاريخها!... والخطر الذى يجب أن ننتبه إليه هو مجىء اليهود تحت أسماء بعثات دول أجنبية أخرى حتى لا يكتشف أمرهم.

وسبق أن نبه د. «أحمد قدرى» - رحمه الله - إلى هذا قائلاً: كنت أرفض التصريح لأية بعثة أثرية يهودية بالعمل فى مصر، رغم الطلبات الكثيرة والمتكررة، فإلى جانب رفضنا للتطبيع مع العدو، فإن حفائرهم تركزت على مناطق خروج اليهود من مصر ليحققوا أغراضهم!.. وكم كشف د. قدرى عن الآثار التى نهبتها إسرائيل وها هم اعادوا بعض «الشقاف» وزعموا عودة كل الاثار المسروقة:

ويحذر علماء الآثار الوطنيون من الأجانب الذين يعملون فى التنقيب عن الآثار ويحملون جنسية مزدوجة لدولتهم والكيان الصهيونى أو ينتمون للديانة اليهودية إذ لا فارق الآن بين اليهودية «والصهيونية».

ويلاحظ أن معظم أبحاثهم تدور حول طريق الخروج فمنهم باحث كندى يعمل بمنطقة «المسخوطة» للبحث عن طريق الخروج، وآخر فرنسى يعمل بمنطقة سقارة وينقب بمنطقة خطرة تحت استراحة كبار الزوار بدعوى أن العبرانيين كانوا يحكمون مصر ، وأقاموا فى هذه المنطقة، وثالث تمكن من تمويل أملاك منطقة آثار «تل الضبعة» الخاصة بالأهالى من الفلاحين إلى هيئة الآثار - رغم اعتراض الهيئة من قبل - ونجح أخيرًا فى الحصول على موافقة اللجنة الدائمة للآثار .. وهذا الباحث كان قد سبق له الحصول على برديات تتعلق بالتاريخ اليهودى فى مصر!..

وقصة «الجنيزة» المصرية المخزونة فى المعابد اليهودية بمصر .. هى قصة لمحاولة الكيان الصهيونى فرض سيطرتها على الآثار الموجودة حتى فى داخل مصر، بل وإخضاعها لفتوى الحاخام الصهيونى! والجنيزة هى مخطوطات عربية مكتوبة بحروف عبرية تتصل بحياة مصر ونشاط يهودها خلال العصور الوسطى- أى ما قبل عهد صلاح الدين الأيوبى - وقد أنشأت كثير من الجامعات فى أوروبا مراكز علمية لدراسة وتحقيق تلك المخطوطات.. مما يعنى أن كثيرًا منها خرجت من مصر!..

وقد سبق أن قام شمعون شامير رئيس المركز الأكاديمى الصهيونى السابق بمحاولات للحصول عليها تحت اسم مشروع باسم البروفيسور مارك كوهين من جامعة برنستون الأمريكية!... وأخذ وقتها يلوح بغضب أمريكا، ثم هدد بإدخال القضية فى إطار دينى بضرورة موافقة الحاخام!.. وحاول الكيان الصهيونى أن يبرهن على أن كل ما هو يهودى فى أى مكان فى العالم هو ملك لها!

ورغم أن موضوع الجنيزة علمى وبحثى وليس دينيًا، إلا أنهم حاولوا توظيفه سياسيًا.. فالجنيزة أوراق مرتبطة بحياة اليهود الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، وتهم الباحثين حيث تخص حقبة من التاريخ، والتاريخ يدور حول موضوعات عديدة وأقوام مختلفين، ومثلاً كثير مما جاء فى سفر الأمثال اليهودى مستقى من حكم الحكيم المصرى «أميموبى» فهل لنا أن نطالبهم برده إلينا بحجة أن أصوله مصرية؟

سفر مومياء رمسيس الثانى إلى فرنسا لم يكن للعلاج بل كان للدعاية الصهيونية، هذا ما أكده علماء الآثار، وقالوا: السفر كان عملية سياسية فى إطار بحث الصهاينة عن مومياء الفرعون بزعم أنه أخرج موسى - عليه السلام- وبنى إسرائيل .

وتم السفر بقرار سياسى دون أخذ رأى المختصين فى الآثار، وبعد سنوات بدأت المومياء تتعرض للخطر ويتغير لونها، وليس لدى هيئة الآثار فكرة كاملة عن البحوث التى تمت، ورغم دفاع الأثرى والذى كان مرافقًا للمومياء ، وإعلانه عن مجيئ الفرنسيين ليردوا على مزاعم علماء آثار مصر! - وكأنه أصبح تابعًا للأجانب - ومر المولد ولم يجيئ أحد وما زالت المومياء تتحلل!

وتؤكد وقائع قضية هضبة الأهرام، والتى قادت حملتها د. نعمات فؤاد، أن ثلاثة من النصابين تمكنوا من الحصول على عشرة آلاف فدان فى هضبة الأهرام و١٢٠ ألفًا فى رأس الحكمة رغم أن أرض الأهرام أثرية، ورغم أنهم لم يكونوا يملكون شيئًا إلا أنهم باعوا جزءًا بسيطًا من الأرض فحصلوا على أرباح خيالية!

وتحولت القضية إلى المحاكم الدولية رغم أن شروط العقد تخضع للقانون المصرى، ورغم أن القضاء الفرنسى لم يحكم لصالحهم، إلا أنهم تمكنوا من عرضها على هيئة التحكيم بمركز تسوية منازعات الاستثمار ، وهى خاضعة للبنك الدولى ومقرها أمريكا وكان رئيس هيئة المحكمة أمريكيًا وأيد الحكم بترجيع كافة النصابين، (حيث تأخذ المحكمة برأى أغلبية القضاة)فحكم بأحقيتهم فى تعويض قدره ٦, ٢٧ مليون دولار، أى نحو ٩٣ مليون جنيه مصرى!

هناك صور أخرى لإمكان استمرار الصهاينة فى سرقة الآثار المصرية نحذر وننبه إليها ومنها:

فقد قامت مؤسسة سيمو شوينان بتمويل مشروع لعمل فهرست المخطوطات العلمية بدار الكتب المصرية، وجمع الأبحاث التى أجريت فى تاريخ العلوم الإسلامية بمركز البحوث الأمريكى، وبمشاركة المؤسسات العلمية، بواشنطن والجمعية الفلسفية الأمريكية ومؤسسة فورد، وهى مؤسسات تهتم بجمع المعلومات عن مصر ! .. ليتم الخلط بين الأمور العلمية والأبعاد القومية، ويمكن من خلال ذلك سرقة مخطوطات نادرة .. كما فعل الفنان التشكيلى «محمد سامى» والحاصل على الجنسية الأمريكية من سرقة مخطوطات نادرة تضم ١٤ مصحفًا ، والنسخة الأصلية من كتاب كليلة ودمنة، وكتاب صفات العاشقين وهى مخطوطات يقدر ثمنها بـ ١٤ مليون جنيه، كما اعترف بسبق قيامه بتهريب مصاحف نادرة إلى أمريكا، وانتهى الأمر بتمكينه من الهرب إلى أمريكا قبل الحكم بحبسه!

لوحظ فى مؤتمر الاستا، بل فى كل مؤتمرات السياحة سعى الكيان الصهيونى لتأكيد أنهم بناة الأهرام، كما حدث أثناء زيارة بيجين للقاهرة ، وكانت المحادثات تجرى فى فندق ميناهاوس بجانب الأهرامات .. قال الصهيونى بيجينللسادات بخبث ودهاء: إن أجدادى هم الذين بنو الأهرام! .. وضحك السادات ضحكة باهتة ولم يعلق! .. كما لم يعلق أحد من الصحفيين أو الدبلوماسيين المتواجدين..

ويبدو أن الكيان الصهيونى اختلق «الكذبة» وصدقها، فمنشورات الدعاية الصهيونية خاصة المنتشرة فى أوربا تقول : «تعالوا لزيارة الأهرامات ومن بناها» ولم تقتصر الدعاية الإسرائيلية على الإشارة للهرم فحسب .. بل تشير أيضًا للاثار التى سرقتها من مصر !.. لتحقق مكسبين اكتساب سوق سياحى على حساب آثار مصر .. ومحاولة تزييف التاريخ باستمرار تلك الدعاية دون معارضة منا!

وفى احتفالات الألفية الترويج لرموز الماسونية «الهريم والعين الواحدة» وقد أكد صفوة علماء الآثار المصرية وعلى رأسهم د. على رضوان ود. عبدالحميد زايد ود. على الخولى ود. عبدالحليم نور الدين وغيرهم عدم وجود «هريمات» فوق الأهرام أثرياً!.. علماً بان طريقة عرض الاحتفالية لا تكتفى عند الترويج للصهاينة فحسب بل وتحاول محو ١٤٠٠ سنة عمر الحضارة الإسلامية فى مصر حيث تتجاهل الدعوات والإعلانات أى اشارة اليها!

سرقات وتهريب وتزوير المخطوطات الإسلامية

- تراث مصر للبيع .. والمتبقى فى غرفة الأعدام!
- المخطوطات الاثرية تتعرض لتسرب مياه المجارى.. وعلاجها «بالنشر» على السطح!
- مخطوط بستان سعدى سافر وحيدا وعاد مشكوكا فى تزويره!
- هروب الفنان لص المصاحف الأثرية إلى أمريكا!
- تهريب ثلاثة من كتب التراث والاكتفاء بصور «فوتوكوبى»!
- محاولة لإستخراج فتوى لانقاذ امر عربى بعد تهريب أثار اسلامية!
- اثار حكام مصر تباع فى المزاد العلنى.. ومقتنيات الرواد رسيت على الحيتان والراقصات!
- فاروق حسنى دخل موسوعة «جينز» للاستجوابات!
- من أقوال الوزير واعوانه!

تراث مصر للبيع.. والمتبقى فى غرفة الإعدام

* ثلاثة الاف بردية نادرة تعرضت للضياع.. وأندر المخطوطات معرضة للتزوير

* الانتقام من مرمم حاول إنقاذ المخطوطات .. وتهديده بالحرمان من إعداد الدكتوراه!

في الوقت الذي كادت أن تظهر فيه بارقة أمل فى إنقاذ مقتنيات التراث المحفوظة بدار الكتب، بدأت أنباء الفساد تتسرب وكأنه يعز على البعض إنقاذ تراثنا وحضارتنا من الضياع. فالمصادر المتخصصة أكدت توقف أعمال الترميم وتعرض ثلاثة آلاف بردية نادرة للضياع وفى الوقت نفسه تم السماح بسفر أندر المخطوطات، وعلى رأسها مخطوط «بستان سعدى» المخطوط الإيرانى النادر ـ والذى لا يوجد فى إيران نفسها ـ ليتعرض للتزوير، حيث سافر بلا حراسة وطنية!.

ومن هنا يطالب الوطنيون والمهتمون بالحفاظ علي التراث بالتحقيق فوراً فى هذه المهازل .. سواء على مستوى سفر المخطوطات النادرة أو توقف إجراءات إنقاذ التراث القومى وسعى البعض لتحويلها إلى إجراءات صورية، تهتم بإعادة طلاء الجدران وتغيير بلاط الأرضية ووضع السجاجيد الفخمة والثرايا الأنيقة والديكور العالى دون الاهتمام بالأصل الذى يجب أن يكون هذا الديكور فى خدمته وهو تراثنا القومى..

فالعلماء الوطنيون يؤكدون توقف إجراءات إنقاذ التراث القومى وتوقف أعمال الترميم .. فتعرضت ٣ آلاف بردية للتلف، وهى من أندر ما خلفه الدهر من تراث .. حيث بلغت حدا من التلف لايمكن بعده ترميمها..وكأنه إتلاف عمدى مع سبق الإصرار والترصد .. والذي يعطيك هذا الإحساس هو الفوضى فى سبق تكديس أجهزةالترميم بدار الكتب فى كشك خشبى من سنوات وإلى أن يشاء الله لتظل أجهزة الترميم بلا استخدام، وسط أكوام من الأتربة والفئران والسحالى والصراصير.. بخلاف أنها تعرضت طوال هذه السنوات لحرارة الشمس.. ومياه المطر.. وكانت تقدر بخمسة ملايين جنيه قبل أن تتضاعف أسعار الأجهزة الدقيقة .. فهل هذه مؤامرة للقضاء على التراث الثقافى المصرى.. وهل هى خطة مدبرة لمحو ذاكرة الأمة.

فمنذ فصل دار الكتب عن هيئة الكتاب تندثر المخطوطات وتتلف الأجهزة ويتحول التراث الإنسانى إلى أكوام من الأتربة والعفن.. فى المخازن المهملة البالغة السوء.

ونشرت الصحف عن مطالبة الباحث الكيماوى الحريبى بقدر من الاهتمام، اعتبروا ذلك تطاولا عليهم وبدأت رحلة تكديره لإبعاده عما يتم رغم أنه كأبعد دراسته

للدكتوراه، فى صيانة المخطوطات والوثائق ومعالجتها.. لذا نطالب بتشكيل لجنة تقصى حقائق قبل أن تفنى وثائق تراثنا القومى..ولجنة محايدة لمعرفة سر إتلاف أجهزة الترميم فى أحد الأكشاك وعدم إصلاحها .. حتى لو كان هذا فى فترة ماضية..

أما عن حصر المخطوطات فقد طلبت الإدارة عمل حصر بعد عشرة أعوام وتتساءل المصادر: كيف يأتى الحصر سليما بينما كان آخر حصر استمر لنحو عامين وشارك فيه أكثر من ٤٠ فرداً. وتضيف المصادر فى حسرة أنه للأسى والأسف عادة مايسفر التطوير عن مجرد مظاهر فى اللمبات والكراسى والديكور دون الأصل، ولذا فالخوف كل الخوف من المشتريات وتبديد الأربعين مليون حنيه المرصودة للتطوير.

يأتى ذلك فى الوقت الذى تحولت فيه بعض المخطوطات إلى «بودرة» وتم تزوير العديد من اللوحات النادرة أو تهريبها للخارج ، كما حدث فى سرقة الفنان محمد سامى لعدد من المصاحف النادرة والنسختين الأصليتين لكتابى كليلة ودمنة وصفات العاشقين.

وعن المستوى الإبداعى العالى للفن الإسلامى يقول أ. د. حجاجى إبراهيم ـ أستاذ الآثار الإسلامية بالجامعات المصرية ـ بالنسبة لمدارس التصوير الإسلامية يمكن تقسيمها إلى الآتى:

١ـ المدرسة العربية (المدرسة السلجوقية)، وتمتاز رسومها بأن أرضية الصورة عبارة عن خط مستقيم علاوة علي هالة (دائرة) حول الرأس بالإضافة إلي شريط حول العضد بالإضافة إلى نص كتابى..

٢ـ المدرسة المغولية فى التصوير وقد امتازت بسمات منها أن السحنة ذات طبع صينى .. وانقسام الخط إلى خطوط علاوة على وجود مقدمة ومؤخرة فى الصورة.. أى أرض وسماء والأرض عبارة عن خطوط والسماء عبارة عن سحب نهارا ونجوم أوقمر ليلا وستارة إذا كان المنظر داخليا بالإضافة إلى ابتداء «الطرطور» أو «قلنصوه» ومناظر الخطف والسلب والنهب ويكفى أن جنكيز خان القائد المغولى الشهير لم يتزوج بالطريقة التقليدية فقط خطف عروساً من زوجها ليتزوجها كما أنه اختلف مع شقيقه في تقسيم ما اصطاد من سمك فذبح شقيقه مقابل سمكة واحدة!! كما اتسمت هذه المدرسة باليأس وفقدان الأمل والانتحار.

٣ـ المدرسة التيمورية (نسبة إلى تيمور لنك) وهى عكس المدرسة المغولية تماما إذا اتسمت بالرومانسية ومناظر العاشقين والاهتمام بالحدائق والزهور وأشجار السرو فكانت الأرضية عبارة عن حزم نباتية ومن أروع ما وصل إلينا منها مخطوطات خمسة نظامى ومخطوطات الشيرازى وكمال الدين بهزاد..

٤ـ المدرسة الصفوية الأولى وهى تشبه التيمورية ولكن أضافوا عصى لونها أحمر فوق غطاء الرأس وهو شعار الصفويين.

٥ـ المدرسة الصفوية الثانية وهى تختلف عن الصفوية الأولى وتمتاز بقلة رسومها علاوة على استخدام الحبر الشينى وتوقيع الرسام وكان أشهرهم المصور رضا عباس تلميذ كمال الدين بهزاد السابق الإشارة إليه علاوة على تصوير مناظر التعليم والكتاتيب والكاريكاتير..

٦ـ المدرسة الهندية وهى تذكرنا بالوقفة الجانبية لقدماء المصريين علاوة علي ارتداء السيدات للساري وارتداء الرجال لتيجان مرصعة بالجواهر والحلقان واستطالة السوالف والتحامها بالشارب، علاوة علي كثرة رسوم الأفيال ومناظر اليوجا والسحرة.

٧ـ المدرسة التركية وانقسمت إلى قسمين: الأول وهو تصوير الصور الشخصية «البورتوريه» تأثر أ بالمدرسة الإيطالية، والقسم الثانى تأثروا بالفرس ولكن بروح تركية اتسمت بكبر حجم العمامة والقفطان ورسم الأكشاك والخيام والأعلام والأهلة وتصوير المدن والنافورات الثلاثية وتصوير أصحاب الحرف كالسقايين والنجارين إضافة للمواكب والاحتفالات،وأحيانا نلاحظ فى الصورة زيا مختلفا عن الزى العثمانى بجوار الملابس العثمانية ليؤكد الفنان أن السلطان العثمانى له امبراطورية ويستقبل بصفة دائمة سفراء من بلدان مختلفة.

على جانب آخر نشير إلى توصيات الورقة الأولى لمؤتمر الوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية في الوطن العربي« عمان ـ ديسمبر/ كانون ١٩٧٦» فقد تم وضع مشروع القانون المرفق لحماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها لتسترشد به الدول العربية عند وضع تشريعاتها القطرية الخاصة بهذا الموضوع.

والأهم هل يمكن التطبيق خاصة بعدم جواز اخراج مخطوط خارج حدود الدولة إلا باذن الجهة المختصة مع اتخاذ كافة الاجراءات التى تضمن سلامة عودته أو تطبيق المادة السادسة والتى تنص على: مع عدم الإخلال بأية عقوبات أشد تنص عليها قوانين أخرى. يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتزيد على «مايعادل ألف دولار أمريكى بالعملة الوطنية» كل من خالف حكم الفقرة «٥» من المادة الثالثة من هذا القانون وكل من أتلف مخطوطا أو شوهه بصورة متعمدة. وتضاعف العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة في حالة العودة. ويقضى فى هذه الأحوال فضلاعن العقوبات السابقة بمصاردة المخطوط موضوع المخالفة.

المخطوطات الاثرية تتعرض لتسرب

مياه المجارى.. وعلاجها «بالنشر» على السطح!

*** ما مصير اللوحات وكتب التراث المسروقة والمخطوطات التى تعرضت للتلف؟!**

*** أمريكا صورت «ديسكات» لكافة المخطوطات لتكون تحت أمرها عند الطلب!**

*** كيف تخضع اللوحات الفنية لفاروق حسنى للتقييم وأعضاء اللجان مشاركين بأعمال على طريقة الخصم والحكم؟!**

إذا كان الحال فى قطاعات المجلس الأعلى للأثار ينتهى إلى تدمير الأثار وسرقتها وتهريبها فان الأمر فى القطاعات الأخرى ليس أحسن حالاً.. وكأن الأمر يتعلق بالتنسيق والتكامل بين الهيئات والاجهزة التابعة لفاروق حسنى وزير الثقافة وعلى رأسها دار الكتب، والمخطوطات، والوثائق، وقصر الفنون وقاعة أفق فرغم ما يقال بان هناك محاولات للاصلاح بدار الكتب إلا أننا إذا نظرنا للجوانب المختلفة نجد عشرات التساؤلات وعلامات التعجب عن أمور تعوق الأصلاح فإذا جاءت محاولة لإيقاف تصوير المخطوطات الأصلية وتعرضها للتأكل رغم وجود «الميكروفيلم».. تكشفت المصادر عن كارثة تعيد المعادلة والتى تنتهى بهلاك المخطوطات!..

فمخازن دار الوثائق تمر بها مواسير للصرف الصحى.. ومن المعروف علمياً وعملياً ان أية مواسير للصرف.. ومهما أتُخذت من احتياطات فإن إمكانية التسرب قائمة ومن هنا فقد تعرضت العديد من المخطوطات لمياه الصرف الصحى.. وتم «تجفيفها» أعلى سطوح المبنى مثلها مثل «غسيل الملابس».. وكله «نشر»!

ولا تتوقف الانتقادات عند هذا الحد.. فالمخازن علم وفن وتحتاج إلى تنسيق وحسن عرض «وفهرسه»... إلخ إلا أن ما يجرى هو عبارة عن عمليات «تستيف» فوق الأرفف مثل ملفات وأدابير المصالح الحكومية والمحاكم!

سؤال أخر ومهم للغاية وهو ما مصير اللوحات السابق ضياعها أو تلفها؟! هل يتم التعامل معها بطريقة «اللى فات مات» أم اتباع ـ المفروض ـ وهو العمل على أعادتها أو ترميمها ومحاسبة اللصوص والمهملين؟!.

والأمثلة لا حصر لها.. المصاحف الأثرية التى سرقها الفنان محمد سامى وهرب بها إلى أمريكا هل يتم ابلاغ الانتربول لإعادتها؟!

ـ مخطوط بستان سعدى المشكوك فى تزويره هل يتم تشكيل لجنة للتحقيق؟..

ـ لوحة العدل أساس الملك وهى لوحة جصية كبيرة للخطاط عبدالعزيز الرفاعى.. كسرت اثناء نقلها من دار الكتب.

ـ لوحة «بسم الله الرحمن الرحيم» بخط سلطان عثمانى حيث كان السلطان نفسه هو الخطاط.. اللوحة من القماش حملتها عاملة لنقلها وقد «اتخرمت» اللوحة من موضع رأس العاملة.. ولم ينبهها أحد عن الفارق بين حمل لوحة أثرية تحمل قيمة فنية وبين قفص عيش أو «مشنة»!!

ـ وعلى هذا المنوال ما بين كتب أو مخطوطات سرقت أو هُربت وما بين مخطوطات تلفت من الأهمال وكم ضاعت كتب ومخطوطات بحجة الإعارة ويصعب ردها لمكانة المستعير أو سفره حتى ان أحد المتبرعين بمكتبة وجدوا بها مخطوطات «مختومة» بخاتم دار الكتب.. أى على طريقة ذه بضاعتنا رُدت الينا.. ولو لم يتبرع هذا الشخص بمكتبة لما عرفوا بالمخطوطات!!

ننتقل إلى المبنى نفسه.. فمركز ترميم المخططات بدار الكتب والذى أفتتحه فاروق حسنى وزير الثقافة والرئيس الأسبانى كارلوس فى فبراير ٩٧ كان يحدونا الأمل فى أن يكون «حسنة» تستوجب الشكر ـ رغم انتقادتنا للوزير ـ ولا سيما ان لدينا عشرات الالاف من المخطوطات تتعرض إلى التآكل والهلاك، وإنقاذ تلك المخطوطات يعنى امكانية احياء التراث والمساهمة فى اعادة كتابة جانب مهم من الحضارة الإسلامية، والتصدى للغزو الثقافى الذى تلاعب بشباب أمتنا بعد الابتعاد تماماً عن الهوية، وعدم التفرقة بين الغث والثمين فيما يمكن نقله عن الحضارات الأخرى وسط قاهرة الألف مئذنة!

إلا أن ما حدث مجرد «بياض» وصرف أعمال مقاولات.. وحتى التصميمات والرسومات التى أرسلها الجانب الاسبانى (!) لابداء الملحوظات يبدو ان المسئولين لدينا قالوا كله تمام.. وهو ما أنتهى إلى عشرات السلبيات فى بلاط المعمل ومدى مقاومته للأحماض ونفس الملحوظات فى مداخن المعامل وتقليص الأحواض وفى خطوط تغذية المواقد والتوصيلات الكهربائية وفى مكتبة «الميكروفيلم» والقرار العشوائى بنقل مخزن «السالب».. ومن الغريب وضعها مع «النسخ الموجبة» فى مكان واحد مما يهدد بكارثة لو حدث حريق ـ لاقدر الله ـ وهنا نشير إلى ضرورة مراجعة أعمال المقاولات فى أماكن عديدة تابعة للوزارة منها قاعة أفق ومراجعة الأجهزة الرقابية بدقة لمشروع القبة السماوية.... وأخيراً تجدر الاشارة إلى ما قام به الأمريكان بعد تولى فاروق حسنى ـ

حيث أعدوا «ديسكات» لكافة المخطوطات ويمكن ان يطلبوها بالاسم! أو بالأدق تكون تحت أمرها عند الطلب!

ننتقل إلى العنصر البشرى لنجده مطابقاً تماماً لما يجرى فى مجلس الآثار فهناك إعلان «لرئاسة» الموقع.. ظاهرة أنه أعلان تفصيلى وتأمل مراعاة كافة الجوانب من كفاءة وخبرة وعلم وهو ما طالب به د. أيمن سيد استاذ التاريخ الإسلامى والحاصل على درجة الدكتوراه فى العلوم الإنسانية وجائزة الدولة التشجيعية فى التاريخ وجوائز وأوسمة عديدة ولديه مؤلفات.. كما ان عمله لسنوات طويلة أكسبه خبرة فى المخطوطات..

ومن جانبنا نترك التزكية والتقييم ولكننا نؤكد على الحياد فى الاختيار على أسس قويمة.. لأن فى النهاية دار الكتب هى ذاكرة تراث مصر ودرع أمنها الثقافى والفكرى.. وإذا كان هذا يمكن أن يحدث فى موقع القيادة فهناك شكاوى فى العاملين بعقود والتعيينات البديلة... إلخ.. وان كان هذا ليس موضوعنا إلا ان العنصر البشرى فى النهاية له تأثير على الموضوع.. موقع آخر يتبع وزارة الثقافة وهو قصر الفنون.. والمكان مسئول عن اللوحات الفنية إلا ان هناك ملحوظات عديدة منها:

المعرض القومى العام المفترض فيه ابراز ابداعات الفنانين بطريقة محايده أصبح موقعاً للمجاملات فأعضاء اللجنة المنوط بها أختيار الأعمال معظمهم مشاركين فى المعرض وهو يجعلهم خصم وحكم!.. وإذا كانت اللجنة بهذا التشكيل فمن المنطقى أن يمرروا أعمالهم دون تقييم حقيقى.. وتستمر المجاملات مع موظفى القصر فهم أيضاً بشاركون فى المعرض.. ومن هنا ليس متصوراً أبداً ان تخضع لوحات الوزير أو اعوانه للتقييم.. لترسو مسألة التقييم على ابعاد من له خلافات شخصية!.. وقد حدث هذا بالفعل مع الفنان مصطفى كامل رغم علم الجميع بوجود قضية بينه وبين النقابة أكد فيها على وجود مخالفات جسيمة وكان طبيعياً ان تُرفض أعماله ـ فى هذا الجو ـ رغم انه لم يسبق رفض أى عمل له من قبل!.. ومن الطريف ان اللجنة وافقت لمن سبق ان رفضت لهم أعمال بصورة تثير التساؤلات وعلامات التعجب. أما الأكثر غرابة هو تشكيل اللجنة فمعظمهم ليس له خبرة فنية حقيقية بل كل ما فى الأمر ان لديهم خبرة وظيفية أو خبرات فى المسالك والطرق!. وهوأمر يستوجب إعادة تقييم من يتولوا المواقع بقصر الفنون دون استحقاق؟!

وهنا نود أن نشير إلى أن هذا لا يقلل من الاعتراف بقدرات وابداعات د. أحمد نوار الفنية.

وأخيراً بالطبع فإن الوزير ليس بعيداً عن هذا.. فالمعارض كلها تتبع وزارة الثقافة

وأغلبية الفنانين من موظفى الوزراة.. والنقابة تحصل على دعم مادى من الوزارة ورغم هذا لم يتحرك سواء فى تشكيل اللجان أو التحقيق فى مخالفات النقابة ولو من باب الاحاطة!

وإذا كنا نتناول الجوانب والمعارض الفنية الحديثة فنحن نأمل تواصل الأجيال.. وإذا كان موضوعنا يتركز على المخطوطات الأثرية «ذاكرة الأمة» فنحن نعرض لأبرز ما تعرضت له المخطوطات والكتب النادرة من سطو وتهريب وتزوير..

مخطوط بستان سعدى سافر وحيدا وعاد مشكوكا فى تزويره!

*** المخطوط الأثرى سافر لأمريكا وظل وحده بدون حراسة خمسة أشهر!**

*** ضجة بعد عودته وتخوف امناء العهد من استلامه لوجود شبهات بتزويره!**

*** لجان صورية وافقت على سفر المخطوط بعيداً عن الخبراء والمتخصصين!**

تقرر سفر مخطوط «بستان سعدى» التحفة النادرة إلى أمريكا دون موافقة أو حراسة مصرية، وظل هناك وحده خمسة أشهر قبل السفر لتسلمه! وهو مخطوط لاتقدر قيمته الفنية والأثرية بملايين الدولارات.. ويكفى أن نشير إلى قيمة تأمين الصورة الواحدة به بلغت مليون دولار! فماذا عن هذه الكارثة التى تم تمريرها ـ بليل ـ بمعرفة لجان غير متخصصة ودون وضع بصمات سرية على المخطوط واحتمال تزويره أمر وارد؟!

بداية نشير إلى مخطوط «بستان سعدى» وأهميته.. فهو يعد قمة الفن الفارسى الإسلامى الكلاسيكى.. والنسخة المذكورة تعتبر نسخة فريدة لأنها الأولى ونادرة فى جميع دور الكتب فى العالم ولا تماثلها نسخة أخرى.. وهى مخطوطة فى مجلد أثرى نفيس مزين بنقوش هندسية مذهبة من الخارج وملونة من الداخل، وبين الأسطر تذهيبات مجدولة بماء الذهب والخضرة والمداد الأزرق، تضم «٥٥» ورقة.. شارك فى إعدادها قمم الفن الفارسى فهى من أهم مؤلفات السعدى الشيرازى، ورسم لوحاتها كمال الدين بهزاد الملقب بروفائيل الشرق، وهذه اللوحات تعتبر أجمل ما رسمه الفنان الكبير، وقام بكتابتها أعظم خطاطى عصره وهو الخطاط الشهير «سلطان على الكاتب» الذى لقب بسلطان الخطاطين فى عصره.. كما قام بتذهيبها «يارى الهروى» إمام مذهبى عصره. ولا تتوقف القمم الفنية المشاركة فى المخطوط عند حد التحفة الفنية فى أبوابها سواء من ناحية الخط أو التذهيب أو التشعير، وهى تحتوى على مائة وعشر لوحات نفيسة ونادرة جميعها قمة فى الإبداع.. فموضوع المخطوط يحمل نهجاً راقياً من حيث رقة قصصه وجودة نصائحه وسلاسة شعره ككتاب أخلاقى اجتماعى يقع فى عشرة أبواب تشتمل على

حكـايات ونـوادر ومواعـظ وخلافـه وهو مـا أكده د. حـجاجـى إبراهـيم أسـتاذ الآثـار الإسلاميـة.. ومن هنا يـتضح أن قيـمة المخطوط الـفنية والأدبـية لا تقل عـن قيمة أعـظم لوحات «فان جوخ» أو «بيكاسو» إضافة إلى قيمته الأثرية كتراث نادر يكفى أن تراه بعد مرور نحو ألف عام كأنه مرسوم اليوم، فإذا كان قد تم تزوير لوحات كبار الفنانين النادرة رغم شدة الحراسة والمراقبة عليها فكيف نترك هذا «الكنز» النادر بلا مصاحب أو حارس من وطنه، شهـوراً كاملة؟! بل كيف وافقت اللـجان «الصورية» على سفره ليـعتمد وزير الثقافة هذا العبث، معرضاً أندر الثروات وأغلى التراث للضياع؟!

وهذه ليـست المرة الأولى الـتى يسافـر فيها المخـطوط، فقد سـافر المخطوط فـى عهد فاروق حسنى المجيد أكثـر من مرة... ففى الثمانينيات سبق أن سـافر المخطوط النادر إلى أمريكا لمدة خمـسة أشهر أيضا.. وتكرر الأمر بصـحبة رئيس قسم المخطوطات إلى إسبانيا عام ١٩٩٣ ليظل هـناك نحو ستة أشهر أخـرى.. ثم جاءت الكارثة الأخيرة بـسفره إلى اطلانطا مـن يونيو إلى أكتوبـر.. ولأن السيدة المرافقة للـمخطوط عادت «بسلامـتها» إلى أرض مصر بعـد مصاحبة المخطوط.. فإن المخـطوط ظل نحو أربعة أشهـر كاملة دون أى رقابة مصرية حتى تعـود تلك السيدة لتسلمه وإعادته..! وهنا يتـساءل العلماء: إذا كانت لوحة أمنـمحات كانت تحت بصـر مرافقى المعرض المـصريين لأكثر من ١٢ ساعـة يوميا ورغم ذلك تم تزويرها فى نصف اليوم الآخر.. فكيف لا يتم تزوير هذا المخطوط النادر، خصوصا وأنه لا يوجد مصرى واحد يراقبه طوال هذه الأشهر الطويلة؟!

ويكشـف العلمـاء عن كارثة صـعوبة كشـف التزوير خـصوصاً مع الـتقدم العـلمى الرهـيب، واسـتخدام أحـدث الوسـائل، ووصول الأمـر إلى حـد تزوير لـوحات أشـهر الفنانين.. فدار الكتب المصرية ـ الجهة المسئولـة عن المخطوط ـ لا يوجد بها البتة لجنة فنية أو جهاز فنى على مستوى عال يستطيع الـكشف عن المخطوطات العائدة ليتأكد من عدم تزويرها! وحتى الأمل الـضعيف الذى أعلن عنه المسئولـون من قبل.. وهو وجوب وضع بصمات سرية بمعرفة أجهزة الداخلية عـلى الآثار أو المخطوطات النادرة المسافرة للخارج، فقد تبدد هو الآخر، حـيث أكدت المصادر عدم استخدامها مع هذا المخـطوط.. علما بأنه سبق أن سافرت مصاحف نادرة ومخطوطـات أخرى إلى معارض خارجية ولا يعلم أحد ماذا حدث لها فى الخارج؟ وهل النسخ العائد هى النسخ الأصلية أم نسخ مزورة؟!

لجان صورية

وينقلنا هذا إلى خطوات سفر المخطـوطات النادرة إلى الخارج.. فالخطوة الأولى لـسفر المخطـوط تأتى عادة بـناء على مـكاتبات أو أحـاديث من أصحـاب المعارض مع الـوزير

المسئول.. وقد أثبتت تجارب الماضى أنه ليس لديه مانع من أن تسافر آندر الآثار أو التراث إلى الخارج بل إنه يهزأ بمن يعارضه ويصفهم بالمتخلفين والجهلاء..

وهنا يتم عرض الأمر على مجلس إدارة دار الكتب الذى يضم خبراء فى كل شىء.. من شئون مالية وإدارية وشئون مكتبات ورؤساء قطاعات، ولكننا لا نلحظ من بين هذه «التشكيلة» وجود خبراء فى المخطوطات من ذوى الحس الفنى العالى والمتخصص! ثم يعرض القرار على وزير الثقافة ليرفعه إلى مجلس الوزراء الذى يوافق فى الغالب بناء على الموافقات السابقة.. لينتهى الأمر عند الفرح أو التخصص بالسفر وعائده!

أما عن الاحتياطات الأمنية فيبدو أن دار الكتب معتمدة تماما على الأمن الأمريكى، ولا بأس إذا تزامن ذلك مع النظام العالمى الجديد!!.. وإذا فرض وتم اكتشاف تزوير المخطوط فشركات التأمين خصصت مليون دولار تأمينا للصورة الواحدة، وإن كنا نرى أن هذا أدعى إلى تزوير المخطوط طمعاً فى الحصول على ملايين الدولارات حيث يضم المخطوط العديد من الصور النادرة!!

القانون فى إجازة!

على جانب آخر كان علينا أن نعرض الجوانب القانونية، حيث أكد أساتذة القانون انطباق قانون الآثار على هذه الحالة حيث لا يجوز سفر الآثار النادرة والفريدة التى يخشى عليها.

ومن المفارقات الغريبة أن يأتى سفر المخطوط عقب الانتهاء من المؤتمر العالمى للحفاظ على المخطوطات، الذى عقد تحت رعاية السيد فاروق حسنى!.. وقد اشتملت توصيات المؤتمر على الحفاظ على المخطوطات وضرورة وضع تشريع لحمايتها.. خصوصاً فى الدول الإسلامية استكمالاً لقانون حماية المخطوطات العربية! كما ذكرت النشرة التى أعدتها وزارة الثقافة لتغطية المؤتمر تحت عنوان «القانون النموذجى لحماية المخطوطات فى البلاد العربية»: أنه لا يجوز التصرف فى هذه الثروة بأى شكل من أشكال التصرف المادى بيعاً أو نقلاً أو إخراجاً.. خارج حدود الأقليم مع تشديد العقوبات عند تعريض المخطوط للتلف أو الضياع.

ويقول مصدر مسئول بوزارة الثقافة ـ رفض ذكر اسمه ـ: سبق أن عرضت إحدى دور النشر فى المانيا تصوير مصحف مخطوط مقابل ٢٥٠ ألف دولار، ولم توافق الجهات المعنية فى مصر على التصوير خشية على المخطوط من تعرضه للفساد نتيجة تسليط أضواء الكشافات عليه. وكانت النتيجة أن لعبت يد مافيا الفساد للحصول على المخطوط ذاته حيث تمت سرقته ضمن المخطوطات الثلاثة التى هُربت إلى أمريكا! ويضيف: إذا كان

هدف وزير الثقافة تعريف الناس بكنوزنا ودعوتهم إلى زيارتنا، فمن الممكن أن يتم تصوير تلك المقتنيات دون إرسال الأصل. ولا شك فى أن التصوير الحديث وصل إلى درجة الإتقان تضاهى الأصل.

ويتساءل د. خليل عبدالمجيد أبو زيادة ـ أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر فى مرارة: إذا كنا فى القاهرة نأمر الباحثين بالاطلاع، على ألا يتحرك المخطوط من موضعه، فكيف نسمح للمخطوط بالتعرض لمخاطر السفر التى لا تعوضها مبالغ التأمين مهما عظمت؟! وهل لو طلبنا من أمريكا عرض مخطوط فى مصر حتى ولو كان هذا المخطوط قد سبقت سرقته من بلادنا سوف يعيرونه لنا؟! بالتأكيد لا.. وقد سبق أن طلبت تصوير مخطوط فى فرنسا لمعاونتى على أحد البحوث العلمية إلا إنهم رفضوا تماما.

ويفجر د. خليل أبو زيادة مفاجأة بقوله: لقد سبق الكشف عن مخطوطات مزورة فى دار الكتب، منها مخطوطات تركية يوجد مثلها تماما فى تركيا.. فأيهما الأصل؟!

وأخيراً يتساءل د. خليل أبو زيادة قائلا: إن معنى ارتفاع قيمة التأمين هو علم الجميع بقيمة المخطوطات العالية، فكيف سمحوا له بالسفر؟! ويضيف: المفروض فى هذه الحالة تشكيل لجنة علمية وطنية محايدة للسفر إلى أمريكا وإعادة المخطوط، وإن كنا نعلم أن الأمور لدينا لن تصل إلى هذا المستوى.. فعلى الأقل نمنع خروج المخطوطات النادرة مثل هذا المخطوط، والذى لا يوجد مثله فى مكتبات إيران نفسها.

ويعلق د. حجاجى إبراهيم على أهمية مخطوط بستان سعدى النادر، والذى يتعرض للتزوير بسفره للخارج قائلاً: يكفى أن راسم أو مصور صورة الفنان الكبير كمال الدين بهزاد وهو أول من جرؤ ووقع باسمه وتبعه تلاميذه حيث كان يخشى المصور كتابة اسمه لكراهية التصوير.. وكان الرسام يظل صامتاً إلى أن يفرغ الخطاط من كتابة المخطوط ثم يقوم المذهب بالتذهيب بماء الذهب، ثم تأتى مرحلة المصور الرسام مخفيا شخصيته تماما، بل كان يحدث أحيانا أن يتذكر الخطاط بعدما يفرغ من كتابه المخطوط ويسلمه للمصور أنه نسى اسمه، فيكتبه مشوهاً ما يقوم به الرسام!! علاوة على أن بهزاد امتازت صورة أحيانا برسم الإنسان الأسود فى صورة.

ومن جانبنا انتقلنا إلى دار الكتب لنتعرف على مدى عودة المخطوط سالماً خاصة أنه كان عرضة للتزوير لعدم وجود مرافق له لخمسة أشهر كاملة رغم قيمته الفنية النادرة.. وكانت المفاجأة العلم بعدم وجود المخطوط الأثرى النادر فى الدولاب الخاص به مع المخطوطات النادرة بمخزن المخطوطات وعلمنا أنه ظل لفترة موجود بعد تاريخ عودته من معرض اطلانطا ـ أى ـ بخزينة بحجرة مسئول الأمن!!

ولأننا لا نعرف معنى لبقاء المخطوطات فى حجرة الآمن.. فقد سألنا مسئول العهدة عن المخطوط وكانت المفاجأة بأنه لم يتسلمه بعد مما يعنى رفضه التسلم، وكان طبيعياً أن تثار التساؤلات وما يتردد فى دهاليز دار الكتب عن احتمال تزوير المخطوط فى أمريكا خصوصا مع هذه الملابسات.

رغم ما تردد عن وجود نحو ١٣ إختلافاً واضحاً بين المخطوط الأصلى والمخطوط العائد.. أبرزها وأغربها أن مقاس المخطوط الأصلى كما أكدته جميع المصادر والفهارس والبطاقات المسجلة عليها لموافات يبلغ ١٧× ٢١سم بينما المخطوط العائد يتبين بمجرد النظر زيادة حجمه إلى ٢١ × ٣١ سم فهل الأمريكان قاموا بوضعه فى «ردة» أو قاموا بتغذيته وعلفه حتى كبر حجمه أم قاموا بتزويره؟!

هذا بخلاف بعض الملحوظات مثل وجود علامات خاصة بالقلم الرصاص لم يتم العثور عليها.. ويبدو أن أصحابنا حاولوا تأكيد أن المخطوط قديم فرضعوا بعض «البقع» فى الصفحات وقطعاً فى بعض الأوراق!

ورغم هذه التساؤلات المهمة إلا أن الجميع تهربوا من الإجابة، الكبار رفضوا المواجهة، والصغار رفضوا تحمل المسئولية بل إن بعضهم أشار إلى الاضطراب الذى حدث منذ عودة المخطوط من نقل الموظفين والتهديد والوعيد ووصل الأمر بالبعض إلى التلميح بالحرمان من المشاركة فى إمداد مركز المعلومات بمجلس الوزراء وهو مشروع يعود على عدد من موظفى دار الكتب وقسم المخطوطات ببدلات ومكافآت مجزية!

وأخيراً تم استلامه!

إن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ فإذا كان قد تم تشكيل لجنة «صورية» لإنقاذ ماء وجه الوزير فى لوحة امنمحات فإن حتى مثل هذه اللجنة الصورية لم يتم تشكيلها لبيان حقيقة مخطوط بستان سعدي.. إننا نطالب النائب العام بتشكيل لجنة تضم خبراء المخطوطات ـ وليس مسئولى الأمن والمعارف ـ للتأكد من هذه الكارثة؟!

الكنز الوهمى

وإذا كان هذا ما حدث بالفعل لمخطوط بسات سعدى فإنه لم يكن غريباً أن تجد ادعاءات بالعثور على كنز أثرى يضم ١٣ ألفا لإخفاء أثر الفضيحة.. وهو أمر معروف فى كثير من الجهات الحكومية لإلهاء الجماهير عن تأثير القرارات السياسية أو ارتفاع الأسعار بمباراة كرة أو مسابقة للراقصات وسط ضجة إعلامية.

فقد سألنا العاملين بدار الكتب عن تصريحات ـ رئيس هيئة دار الكتب ـ التى ملأت الجرائد وشاشات التلفزيون عن هذا الاكتشاف الرهيب وكانت المفاجأة خجل الجميع من تضارب التصريحات وهو ما أثر فيهم بالخجل والبلبلة!

فقد ذكرت إحدى الصحف عثور العمال على خزانة قديمة فى إحدى قاعات القراءة موضوعة بإهمال فى أحد الأركان وعند فتحها فوجىء العمال بوجود كنز من العملات الذهبية.. وهو تصوير ساذج وكأنه كشف أثرى جديد بينما هذه الخزينة موجودة بالدار منذ أوائل القرن الحالى وكل العاملين بالدار يعرفونها وهناك موظفون مسئولون عن عهدتها! وكان هذا مكانها منذ جىء بها إلى الدار فى موضع تحت أعين المسئولين عن القاعة والتى تعد أكبر قاعات دار الكتب القديمة بباب الخلق، كما تم جرد عهدة هذه الخزينة مرات عديدة، وأشهر عمليات الجرد فى عهد سمير سرحان كما تم فتحها أثناء ضم الهيئتين، وأثناء حضور وفد أمريكى وبعض المهتمين بدراسة العملات الإسلامية.

ومن المضحك أن يقال عند فتح الخزينة فوجىء العمال بوجود كنز، فالخزينة ليست دولاباً مغارة تفتح بطريقة افتح يا سمسم، ولكن لها مفاتيح مخصصة فكيف فتحها العمال؟ وإذا كان ما قال صحيحاً فماذا فعل العمال بالعملات الذهبية قبل أن يعلن عن هذا الكشف المهم ويصدر أوامره بالتحفظ على الكنز؟!

ومن الطريف أن يتمادى فى تخيلاته ويعلن عن وجود كنز آخر ـ فى نفس الموقع ـ على شكل أكوام ـ أكوام من الكتب النادرة الثمينة ولا يدرى أحد عنها شيئاً وهى طعنة أخرى له دون أن يدرى ولزملائه وللرؤساء السابقين.. وإذا كان بالفعل يهتم بالكتب الضائعة فسوف يجد «بلاوى» فى عمليات نقل الكتب وتدمير المخطوطات.. ونتساءل: هل تم تشكيل لجنة لجرد هذه الكتب أم تم تكديسها فى «كراتين» بمخازن دار الكتب بمنطقة «الميضة» لتأكلها الفئران والحشرات إذا أفلتت من النهب والسرقة أم أنها فى انتظار «الفرصة» كما سبق أن حدث فى فضيحة سابقة كشف عنها د. يوسف زيدان؟!

واستكمالاً للملهاة أصبح مديراً الأمن متفرغاً لعد العملات ولا نعرف هل كان موجوداً مع العمال عند العثور على الكنز من عدمه؟!

أما آخر التصريحات «وقتذاك» فهى أن الخزينة تم صنعها عام ١٩٣٣ فى عهد هتلر بينما المصادر تؤكد جردها عام ١٩١٤ وقت رئاسة لطفى السيد لدار الكتب!

وبعيداً عن هذه التصريحات العنترية والتى تخفى الفضائح التاريخية نتساءل: إذا كان هناك كنز من العملات الأثرية النادرة محفوظاً بخزينة فى دار الكتب وفى حجرة بالبدروم وسط دواليب حديدية مهملة أى أسوأ من الموقع الأول! فلماذا لا يأخذه مجلس الآثار ويقوم بعرض هذه العملات ولو بإنشاء متحف خاص للعملات خاصة مع وجود آلاف من القطع الأخرى فى أكثر من موقع منها المتحف الإسلامى، ومتحف المضبوطات؟ وأين رئيس قطاع المتاحف وأمين المجلس الجديد من مثل هذا الاقتراح؟ أم أن حفظها بالخزائن أهون من تعرضها للسرقة خاصة مع مسلسل سرقات المتاحف وأبواب الصاج؟!.

مفاجآت جديدة فى حادث الفنان ولص المصاحف الأثرية

هروب المتهم إلى أمريكا بعد الأفراج عنه بكفالة ٢٠٠ جنيه فقط!!

المتهم سبق سرقته١٤ مصحفاً بالإضافة إلى النسخة الأصلية

من كتابى «كليلة ودمنة» و«صفات العاشقين»!

كشف حادث سرقة المصاحف الآثرية من دار الكتب عن مفاجآت جديدة منها. العثور على مصحف أثرى جديد بشقة المتهم محمد سامى الفنان التشكيلى وكان قد اخفاه عن أجهزة الآمن وطلب من زوجته الأمريكية بيعه فى أمريكا، واعترف المتهم بقيامه بسرقة مصاحف أثرية عام ١٩٨٥، وأن الحراسة لا تتناسب مع قيمة المخطوطات النادرة.

قام وكيل نيابة بولاق بالتحقيق فى القضية والاستماع إلى أمناء العهدة والمسؤولين بدار الكتب بعد اعتراف المتهم محمد سامى بارتكابه الجريمة بمفرده، وذكر رأفت عبد العزيز السيد أمين العهدة المسؤول عن المصاحف المسروقة بأنه تصادف حضوره بمفرده يوم لتغيب زميله أحمد محمد قطب عن العمل، كما تصادف حضوره متأخرا اكتشاف الحادث حيث لاحظ رغم وجود الشمع الأحمر على الأبواب، إلا أنه تم اختفاء ١٤ مصحفاً أثريا من مجموعة مصاحف طلعت إضافة إلى النسخة الأصلية من كتاب «كليلة ودمنة » وكتاب « صفات العاشقين»!.. فتوجهت على الفور إلى قسم شرطة بولاق، وقمت بتحرير محضر كما قدمت مذكرات إلى كل من د. سمير سرحان رئيس مجلس الإدارة مدير عام دار الكتب وسيد عبدالقار ومدير أمن الهيئة ، ولكننى فوجئت بأن الاتهام وجه لى لوجودى بمفردى يوم الخميس قبل الحادث وحضورى متأخراً يوم اكتشاف الحادث، واختفاء مفاتيح «الفاتيرينة» والتى كانت موجودة بمكتبى وأنه لم يثبت وجود كسر فى فتح درج المكتب. وقد دافعت بالرد بما هو معروف عن نزاهتى إضافة إلى وجود نشر بالباب إلا أن الشرطة اعتبرت هذا من احتمالات التمويه، وتم احتجازى عدة أيام وتفتيش منزلي، إلى أن تم ضبط المتهم محمد سامى والذى اسفر التحقيق معه عن مفاجأة جديدة هى اعترافه بأنه سبق له سرقة مصاحف أثرية من المجموعة نفسها ومن الموقع نفسه عام ١٩٨٥ وأنه لم يتم ضبطه وقد أحيل - وقت ذاك - مسؤولا العهدة ، إلى جهات التحقيق وأصيب أحدهما بحالة شلل نصفى بينما توفى الآخر بعد فترة قليلة.

اعتراف المتهم!

على جانب آخر اعترف محمد سامى الفنان التشكيلى بارتكابه جريمة السرقة بأنه كان مكلفا بعمل لوحة كبيرة لدار الوثائق المصرية تعبر عن الوضع الوثائقى التاريخى لمصر، وأنه قام ومعه مدير أمن الهيئة بتفقد المتحف للتفكير فى استخدام أشكال زخرفية تخدم

تصميم اللوحة وكانت هذه بداية تفكيره فى سرقة المصاحف لاسيما أنه سبق أن نجح فى عملية سابقة للسرقة.

وأنه يوم تنفيذ العملية ذهب إلى الهيئة صباحاً ودخل مكتبه فى قسم النشر وظل من الواحدة و النصف موعد انصراف الموظفين وإغلاق معهد القرآن الكريم ثم قام بفك وكسر المرايا ونشر الحديد واستولى على المسروقات وقام بوضعها فى كيس من البلاستيك وخرج بها من باب الهيئة ولم يلحظ أحد ذلك، ثم توجه إلى الفيلا التى تقيم بها شقيقته فى مصر الجديدة وأخفى المسروقات فوق السطح، إلى أن تم ضبطه.

وهناك احتمال وجود شركاء آخرين مع المتهم رغم ا عترافه بارتكابه الجريمة وحده فقد ذكر العاملون بالهيئة أنه يصعب على شخص بمفرده أن يقوم برفع «الفاترينة»، خاصة أنه لم يقم بكسرها، بل برفعها وسحب المصاحف، فالفاترينة مصنوعة على شكل كوخ من الحديد والزجاج كبير الحجم وتحتاج إلى أكثر من شخص لرفع الزجاج وسحب المصاحف. وقد يكونوا من خبراء الآثار وبعض العاملين بالهيئة الذين يدركون أهمية هذه الكنوز!.

٦٠ ألف مخطوط!

أما عن قيمة المسروقات وحجم المخطوطات بالهيئة فيقول مسئول «وطنى» بالمكيروفيلم بهيئة الكتاب أن المصاحف من مجموعة « طلعت » نسبة إلى أحد الباشوات يدعى طلعت باشا وكان قد قام باهدائها ورثته إلى الهيئة، إضافة إلى كتاب كليلة ودمنة فهو النسخة الأصلية الوحيدة الموجودة فى العالم وكان قد أهداها شاه إيران لزوجته.

أما كتاب صفحات العاشقين فهو ملحمة شعرية الكاتب إيرانى وأن المجموعة قدرت بنحو ١٤ مليون دولار والتقدير الحقيقى لقيمتها يبلغ نحو ٧٥ مليون دولار خاصة أنها مزخرفة بماء الذهب، إضافة إلى قدمها.

وكمسؤول بمركز المعلومات قام بتسجيل مخطوطات على الميكروفيلم وبلغ عددها حتى الآن نحو ٥٢٥٠٠ مخطوط وأن أجمالى المخطوطات بالهيئة يصل إلى نحو ٦٠ ألف مخطوط وإن من بينها مخطوطات نادرة مثل كتاب الرسالة للإمام الشافعى والمكتوب على ورق البردى والشهنامة وهى النسخة الوحيدة فى العالم والتى دفع تأمين لها عند سفرها إلى أميركا مليون دولار واضاف: إلى أن استخدام الميكروفيلم يؤد إلى عدم استخدام النسخ الأصلية مما يحفظ قيمتها ويحافظ عليها.

على جانب آخر تمكن المتهم محمد سامى من الهروب إلى أمريكا عقب أفراج النيابة عنه بمبلغ ٢٠٠ جنيه فقط ودون أدراج اسمه فى قوائم الممنوعين من السفر.. كما تقاعست

وزارة الثقافة بتقـديم طلب لاستدعائه عن طريق «الانتربول» ويبـدو أن السبب يرجع إلى أنه لم يسرق معه مبنى دارالكتب وهيئة الكتاب!!

تهريب ثلاثة من كتب التراث للخارج ..

ودار الكتب تكتفى بصور «فوتو كوبى»!!

*** المطالبة بتشكيل لجان فنية محايدة لتقييم الكتب والمخطوطات**

جرائم تهريب أهم المقـتنيات الأثرية لم تتوقف بعد! كما لا تـتوقف - أيضًا شبهات المخالفات الماليـة.. ويبدو أن الهيئات التابعـة لوزارة الثقافة تتنافس فـي هذا المجال المريب مستغلة مهامها في الحفاظ على الآثار والمخطوطات والتراث ..

فعدوى فـضائح المجلس الأعـلى للآثار انـتقلت تمامًا إلى دار الكتب .. وفـي الوقت الذي أحاطت فيه الشكوك بتزوير مخطوط بـستان سعدي - العائد من معرض بأمريكا - تثـار شكوك أخـرى حول خـروج ثلاثة مـن أصول أمهـات الكتـب واكتـفاء دار الكـتب بالاحتفاظ بـصور «فوتوكوبيا» منـها ! أما عن الشبهات المـالية فهناك عشرات مـن فواتير الشراء التي تحتاج إلى التدخل العاجل من الأجهزة الرقابية؟!

فماذا عن آخر «غرائب» وزارة فاروق حسنى؟!

ولأن التساؤلات لـن تتوقف حول حقيقـة ما يدور في أعز ما نملك مـن تراث فسوف نعرض لتساؤلات جديدة حول مدى حقيقة تمـكن مواطن عربي بالخروج بأصول ثلاثة من أمهات الكتب وترك لنا مجرد صور «فوتوكوبيا» لنحتفظ بها على أنها تراث!!

وموضوع التساؤلات هـو حول ورود خطاب من جمرك مطار القـاهرة إلى دار الكتب يفيد باحتجاز طرود بـها كتب ذات قيمة ثقافية وتراثية بصحـبة مواطن سعودي، وأنه بعد ورود هذا الخطاب توجـه إلى مسئولة كبيرة بدار الـكتب وطلب منها خطـاب عدم ممانعة للسماح له باصطحاب الكب إلى السعوديـة وبالفعل تمكن من الحصول على هذا الخطاب الغريب والمريب على أن يكوم مندوب دار الكتب بـتصوير عناوين الكتب وإعادة الكتب إلى باقي الرسالة بعد التصوير.

هذا وقد تم استدعاء مسئولة دار الكتب وأمين بالهيئة وتم تشكيل لجنة - على شاكلة لجنة فحـص أعمال البعثة الفـرنسية في الكرنك !- تـؤكد أن هذه الكتب عديمة الـقيمة الثقافية!! ودفعت بأن دار الكتب لم يسبق لها التعرض لمثل هذا الأمر !

وتبعًا لهذا التصور وهذه «المهزلة» فإن هنـاك العديد من التساؤلات وعلامات التعجب عن كيفية تـشكيل مثل هذه اللجان التـي تقوم «بتقييم» الكتب وتحـدد هل هي ذات قيمة

ثقافية من عدمه ؟! وهل مصادفة انتقاء المواطن السعودي لهذه الكتب بالتحديد ؟! وإذا كانت غير ذات قيمة فلماذا لم يجدها هذا المواطن على الأرصفة وفي المكتبات العادية؟! وهل هناك علاقة بين هذا «التقييم» الغريب وما يدخل من كتب في «المفرمة» وهو ما سبق الكشف عنه ؟! وكم حجم الكتب التي يمكن إخراجها بدعوى عدم احتوائها على قيمة ثقافية في نظر اللجنة «الموقرة» وإلا يمكن التربح من مثل هذه الأمور؟! وكيف يقال إن دار الكتب ليست لديها خبرة أو لم تتعرض لمثل هذه الأمور - في خروج الكتب المهمة - وقد تعرضت لوقائع عديدة؟! وكيف تتعامل دار الكتب مع أوائل المطبوعات؟! وهل تحتفظ دار الكتب بمخطوطات وكتب غير مهمة ؟!!

إننا نطالب بلجنة فنية عاجلة تضم كبار المتخصصين بإعادة بحث الكتب «الثلاثة» التي تمكن المواطن السعودي من الخروج بها وترك صور «فوتوكوبيا» لتحتفظ بها دار الكتب الموقرة!! وبحث مدى مكانتها من التراث والعلم والثقافة وإعادتها عن طريق «الإنتربول» ومحاكمة المتسببين دون الاكتفاء بمجرد دفوع هزيلة! والكتب الثلاثة التي أشارت إليها المصادر هي: «قواعد الأصول الطبية المحررة عن التجارب لمعرفة علاج الأمراض الخاصة ببدن الإنسان » تأليف الحكيم فرانسويسقوفاقا- أستاذ المدرسة الجامعة لجميع العلوم في مدينة بيز، وكتاب «تقريظات لبعض الأدباء على كتاب نسيم الصبا» كتبه: أبو عبد الله محمد بن أحمد على الهراوي المعروف بشمس الدين بن جابر.. والكتاب الثالث هو «شرح متن الشمسية» لحضرة قطب الدين الرازي.. وربما ما خفي كان أعظم ما دامت الأمور تسير على طريق «سرقوا الصندوق يا ابو لمعة وتركوا مفتاحه معايا»!

إن القانون رقم ١١٤/ ١٩٧٣ والذي جاء بناء على انضمام مصر إلى اتفاقية اليونيسكو يستوجب حجز مثل هذه الكتب والفحص الدقيق .. كما أن مواد قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تستوجب معاقبة كل من يتسبب بإهماله في ضياع آثارنا ..؟! أليس هناك أمثال أبو الوفا وأعوانه في دار الكتب مثلما في المجلس الأعلى للآثار ؟! وبالمناسبة هل نأمل يومًا في ربط الثراء السريع والقفز بالممتلكات دون مبرر منطقي مع كل ما ينشر بصورة يومية عن عشرات الحوادث المتعلقة بتهريب الآثار؟!

بالأمر المباشر

ولا تتوقف التساؤلات حول خروج الكتب والمخطوطات للخارج.. بل هناك عشرات من علامات التعجب حول عمليات شراء الهيئة للكتب.. بطرق لا تحدث بمثل هذا الحجم إلا في وزارة الثراء السريع المسماة بالثقافة!

والشراء بالأمر المباشر مخالف للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ - كما أكدت ذلك المصادر القانونية ويثير علامات الريبة إذا تكرر لمرات أو لسنوات! كما أن الصرف - كما أكده أصحاب المكتبات - يشير إلى تحصيل على خصم يصل إلى ٢٠٪ ويزيد مع مراعاة سنوات الإنتاج ويصل في حالات الجملة إلى ٤٠٪ أو أكثر بينما فواتير الشراء لا تزيد بها نسبة الخصم على ١٠٪ فقط !.. مع ملحوظة أن مبالغ الشراء وصلت في بعض المرات إلى أكثر من ٣٥ ألف جنيه وقد تصل إلى ما يقرب من مائة ألف جنيه في السنة الواحدة رغم أن المعلومات تشير إلى مخصصات شراء الكتب من كل المكتبات بمتوسط ١٦٠ ألف جنيه - بخلاف الدوريات والصحف فهل من المنطقي أن تحتكر شركة واحدة كل هذه النسبة من المشتريات ؟!

إن كتابة المسئولة إقرارًا بأن هذه هي المكتبة الوحيدة التي تبيع الكتب هو - لا مؤاخذة - أشبه بكلام «المصاطب»! فهذه الكتب منتقاة - بالتأكيد- من كتالوجات الجهات الناشرة لها في لندن .. ولو افترضنا جدلاً- دون اقتناع - بأن هذه الشركة تمكنت من أن تكون الوكيل الوحيد ألا يمكن لدار الكتب - والتي تمثل مصر بأكملها - أن تستوردها مباشرة من جهاتها الأصلية دون أي وسيط ومن هنا فإن أبسط قواعد المنطق تؤكد أن الجهة الأصلية سوف ترحب بهذا «التعامل» ولا سيما مع جهة تمثل دولة ولديها تعاملات على المدى الطويل..

محاولة استخراج فتوى لإنقاذ أمير عربى بعد تهريب آثار إسلامية!

فجرت قضية تهريب كتب ومخطوطات أثرية لصالح أميرة عربية العديد من القضايا.. على رأس هذه القضايا ما سبق ضبطه من آثار إسلامية نادرة أثناء تهريبها لصالح أمير كويتي تم محاولة استخراج فتوى لمجاملته وإنقاذه ..

بداية نشير إلى تحفظاتنا على بعض ما أوردته التقارير عن تهريب كتب ومخطوطات عبر مطار القاهرة لصالح أميرة عربية فمع اختلافنا مع د. عبد الحليم نور الدين - أمين مجلس الآثار «وقتذاك» - إلا أن أمانة الكلمة والتأني في قراءة التقرير يوجبان مساءلة المسئولين بهيئة الكتاب أولاً .. هذا إذا كانت هذه الكتب أثرية بالفعل !..

فللأسف وجد خصوم نور الدين أن التقرير فرصة لذبحه ولا سيما أنه أوصى بنقله.. وجاءت هذه «الشماتة» ليست من باب الحرص على آثار مصر وتراثها بل جاءت بطريقة «عبده مشتاق» والطمع في القفز على المناصب .. بينما هؤلاء أيضًا متورطون ومدانون في عشرات المواقف التي تمس أعظم آثارنا! تناسوا أن تغييرات الوزير تجيء بإحلال موظفي

الوزارة وممن ليسوا لديهم أية خبرة بالآثار لتولي تلك المواقع !.. وفي كل الأحوال فإن توصيات الأجهزة ليست الفيصل في تعيين وفصل المسئولين كما ان معظمهم تولى مواقع ولم يكن أحسن حالاً فلمَ الشماته؟!.

أما عن قضايا تهريب الآثار أو مجاملة أمراء الخليج فنشير إلى مسئولية أمين مجلس الآثار عن ترشيح أشخاص بلا خبرة للعمل الوحدة الأثرية بالمطار التى تعد أخطر وأهم منافذ التهريب! فقد سبق تم ترشيح محمود أبو الوفا - أخطر لص آثار - ليكون ضمن أعضاء لجنة المطار، والطريف أن نقله لوحدة آثار المطار جاء لإبعاده عن منطقة عمله بسقارة بعد الشبهات التى دارت حوله فى سرقة ستة تماثيل بالحجم الطبيعى على بعد خطوات من مكتب واستراحة مدير المنطقة!

ولم تتوقف المهزلة عند هذا الحد فأعضاء وحدة آثار المطار من الأثريين كثيراً ما يكونوا حديثى التخرج الذين ليست لديهم خبرة وهو ما يعنى إمكانية خروج آثار حقيقية وفى أحسن الأحوال يكون تعنتهم أمام كل الطرود التى تأتى لجنة من مجلس الآثار للتحقيق !.. ويبدو أن آثار مصر والحفاظ عليها من جهة .. وسمعة السياحة والتعنت من جهة أخرى لا يستوجبان فى نظر وزير الثقافة وأعوانه اختيار أعضاء وحدة آثار المطار من أصحاب الخبرات الطويلة والسمعة الطيبة حتى يتمكنوا من التمييز بين الآثار الحقيقية والهدايا المقلدة.. فمسألة الاختيار لهذا الموقع الهام تخضع للتنقلات العادية!

على الجانب الآخر نشير إلى تساهل كثير من كبار المسئولين بالآثار .. ولعل أوضح مثال على ذلك هو إبلاغ وحدة المطار عن الشكوك حول تهريب طرود أثرية إلى ألمانيا فى حين جاء التفاعس إلى أن سافرت الطرود بالفعل وكان من بينها التمثال المسروق من الهرم أثناء الاحتفال بزيارة رئيس عربى!

أمراء الآثار!

أما عن مجاملة الأمراء العرب أو تهريب أندر المخطوطات.. فنشير إلى ما سبق من محاولة إخراج مشربيات وعدد من القطع الأثرية الإسلامية النادرة لصالح أمير عربى وعندما تكشفت الأمور ، وتفجرت القضية إذ بالمسئولين بالآثار يحاولون مجاملة الأمير العربى بأغرب حيلة لإنقاذه من الحبس والغرامة طبقًا لقانون الآثار إذ عرض الأمير التنازل عن الآثار المضبوطة مقابل حفظ القضية.. وأيد بعض المسئولين هذا الاقتراح بحجة أنه من دولة صديقة ولها مواقف متعاونة معنا!

فى حين أصبح التنازل عن الآثار المضبوطة أمرًا طبيعيًا ومصادرتها بأمر القانون إجراء لا يوقف المحاكمة والحبس والغرامة!

ومن هذا كله لـم يكن غريبًا أن تتناقل الأنـباء إقامة أكبر المعارض الأثريـة فى العالم من آثار مصر المنهوبة.. وآخر هذه المعارض ما قام به مـليارديـر إيطالى بتأجير معظم الآثار المسروقة الموجودة فـى جميع متاحف العالم لـيقيم معرضًا تحت دعوات ملـيئة بالاستفزاز والاستهانة إذ يقول فيها: «بدلاً من الذهاب إلى مصر.. شاهد مصر بأمان أكثر»!!

جانب آخر نعرضه مـن سجلات المحاكم، حيث قضت محكمة جنـح عابدين بحبس رجل أعمال يستغل شقتين بوسط القاهرة فى الإتجار بالآثار.. وكشفت عملية الضبط عن حيازته وبـيعه روائع الآثار الإسلاميـة .. والطريف مصادفة قوة الـضبط لفنى التـرميم آثار يقوم بترميم الآثار لصالح التاجر!

إن القضية أكبر من تقرير أو توصية.. فالقول الصحيح أن السمكة تفسد من رأسها!.

أثار حكام مصر تباع بالمزاد العلني.. ومقتنيات الرواد رسيت على ‹حيتان› البيزنس والراقصات!

- **المزادات تـتم باجـراءات رسميـة بعلم وبمـوافقة الـدولة.. واستـمرار المهزلة حتى اليوم!**
- **مقتـنيات فؤاد وفاروق ونـازلى ونريدة ونـاريمان تتكـرر فى صالات المزادات!**
- **سيارة عبـدالناصر التى اهداها كـنيدى تحولت لزفة الافـراح.. واسئلة عن مصير أوراقه؟!**
- **المشتـرون راقصات ورجال أعـمال جدد يحـرصون على شـراء براويز صور لشخصيات واختلاق قرابتهم!**
- **المتاحف الأجنبية تفاوضنا فى الشراء.. والمعيار عندنا لمن يدفع أكثر!**

أثار حكام مصر تبـاع بالمزاد.. من الممكن لأى تاجر مواشى يمتلـك مائة ألف جنيه ان يسدد التأمين ويقوم بالشراء.. فهذا المبلغ لم يعد يساوى ثمن قيراط أرض أو هامش ربح لبعض «صبيان الحيتان». وان كان يلاحظ ان اغلب المشترين من الراقصات!

وهكذا أنتقلت ممتـلكات أسرة محمد على حتى فاروق بل وبعـض ممتلكات الرئيس جمال عبدالناصر إلى التجار والراقصات وغيرهم!..

أما المضحك فان بعض «الحيتان» الذين لا أصل لـهم عقب شراء بعض هذه المقتنيات الملكية يتوجهون إلى سوق الجمعة لشراء «براويز» بها صورة لاشخاص يرتدون الطربوش ثم يعلقونها بمنازلهم بدعوى الانتسـاب اليهم.. وإذا كانت ظاهرة غسيل الأموال انتشرت فى العالم فقد سبقهم البعض عندنا بظاهرة غسيل الأصل! بينما أصول مصر كلها تضيع

على يد أهمال وزارة الثقافة والتى لو أحسنت استقلال هذه المقتنيات ووضعتها فى متاحف لعادت على الشعب باموال مضاعفة والاهم من ذلك الحفاظ على تراث مصر فى كل الفترات حتى لو أختلفنا مع الفترة الملكية.. هذا بخلاف المزادات العالمية التى تباع لاثارنا المصرية (الفرعونية) والتى يعلن عنها فى المجلات والجرائد العالمية!

البيع بخطابات رسمية!

يقول الخطاب الموجه إلى المواطن سراج الدين أمين: إيماء إلى الطلب المقدم منكم مرفقا به تصريح محكمة المعادى باستخراج شهادة بأن المضبوطات مباعة من إدارة الأموال المستردة.. نحيطكم علماً بأنه تمت مصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على وبيعها بالمزاد! .. ومن جانبنا واجهنا المواطن خالد على محمد سالم (صاحب شركة الفراعنة لترميم الآثار) أحد أفراد الأسرة التى اشترت آثار محمد على . فأكد أن أسرته اشترتها فى مزاد علنى بعلم الحكومة ونُشر عنه فى المجلات والصحف فى حينه، وضمت المنقولات أشياء من قصور: عابدين وعبود باشا والنحاس باشا وغيرها، ومن بين ما اشتراه سرير الملك أحمد فؤاد وهو طفل ودولاب الملك تشارلز الثامن وحجرة نوم الملكة فوزية وأطقم صينى خاصة بالملك ونموذج بالصدف لمسجد محمد على، وعدد من التماثيل والقطع الفنية الرائعة والنجف والساعات وأدوات المائدة وغيرها.. وأن مجلس الآثار عرض شراء بعض هذه القطع إلا أن الطلب رفض.. وقد أجرت نيابتا عابدين وسيدى جابر تحقيقات معه إلا أنه قدم شهادات تؤكد شراءه هذه المقتنيات فى مزاد رسمى وبعلم الحكومة وانتهى الأمر بالاقتراح بالاحتفاظ بهذه المقتنيات النادرة بمنزل الأسرة.

جانب آخر نعرضه من سجلات المحاكم، حيث قضت محكمة جنح عابدين بحبس رجل أعمال يستغل شقتين بوسط القاهرة فى الاتجار بالآثار.. وكشفت عملية الضبط عن حيازته وبيعه روائع الآثار الإسلامية.. والطريف مصادفة قوة الضبط لفنى ترميم آثار يقوم بترميم الآثار لصالح التاجر!.. فالتاجر يهمه الاستعانة بالمتخصصين فى الترميم وليس مثل المسئولين بالوزارة!!

مزاد آخر عام ١٩٩٨ لممتلكات الأسرة المالكة مع قصر تاريخى بالهرم يعد تحفة معمارية تمزج بين الطرز الأوربية وبين الطراز المعمارى الإسلامى بمشربياته وخشبة المعشق والابداع المتميز على الأرابيسك والأعمدة الرخامية وترجع إلى اوائل الثلاثينات.

أما عن المقتنيات الملكية والتاريخية التى عُرضت للبيع فأبرزها حجرة صالون أوبيسون فاخرة وكانت من محتويات الملك فاروق بقصر عابدين وهى مشغولة كاملها بشغل يدوى على أعلى مستوى من الفن والابداع.

من محتويات القصر الأخرى التى ضمها المزاد ـ حسب إعلان المزاد: ـ موبيليات فرنسية وإنجليزية قديمة، الون أوبيسون برسوتاج نابليون الثالث، كومود ترانزسيون صناعة فرنسية قديمة، غرفة مكتب بجميع محتوياتها صناعة انجليزية قديمة، بها كريدنس انجليزى ماركتزى نادر، وكذلك تابلوهات قديمة، اثنان منها تعودان إلى عصر النهضة الأوروبى (Renaissance) غرفة نوم فرنسية بالبرونز، فوتيهات وكراسى أوبيسون، صناعة فرنسية قديمة، فازات وعمود وبونبنيرة سيفر، سجاجيد إيرانية قديمة: كاشان، كيرمان، أصفهان، وتريزيزد، وهذه السجاجيد مصنوعة صناعة يدوية، ويستغرق صنع الواحدة منها أكثر من عام كامل! قطعة صينى كبيرة مصنوع منها بارافان رائع، يعود لأكثر من ١٢٠ سنة، فازات المانية يصل سعر الواحدة منها إلى أكثر من ١٠٠ ألف جنيه، تابلوهات تاريخية قديمة جدا لرسامين عالميين، تماثيل العبيد، وتعود لأكثر من ١٥٠ عاما، مصنوعة فى فينيسيا بإيطاليا، سرفيس شاى فضى من عام ١٨٢٠، تماثيل وتحف شديدة القدم لحيوانات وطيور، يدخل فى صناعتها سن الفيل.. وهى مصنوعة فى أندونيسيا، وبيانو ألمانى قديم، بالإضافة إلى مكتبة تضم مجموعة من نفائس الكتب التاريخية والنادرة، وبيانو أخر أمبير فرنسى قديم، عمره أكثر من ١٠٠ سنة، وكان البيانو قطعة أساسية فى كل قصر.

يقول سعد المصرى المشرف على العديد من المزادات: أنه تمكن مؤخراً من بيع مجموعة نادرة من أدوات التجميل التى كانت تستخدمها الملكة «نازلى» زوجة الملك فؤاد (داخل سيارتها الخاصة فقط) وقد اشترى المجموعة بأكملها أحد رجال الأعمال بعد أن دفع فيها ١٥٠ ألف جنيه بدون تردد، وقد صنعت فى إنجلترا من الفضة، وتحمل طراز القرن الثامن عشر، وتشمل المجموعة بدارة وزجاجة بارفان وقلمين روج بالمرآة وقلما مزيلا للعرق وعلبة مبطنة بالجوخ يطلق عليها علبة الحظ والزهر، وجميع هذه الأدوات عليها التاج والهلال رمز العائلة المالكة المصرية. ولما كانت الثورة قد أقامت مزادا علنياً شهيراً لبيع متعلقات الأسرة العلوية السابقة فى قصر عابدين، فقد انتقلت هذه المتعلقات إلى الأفراد لتظهر بعد ذلك فى المزادات بين فترة وأخرى!

ويذكر ان سعد المصرى قام من قبل بالإشراف على مزاد لبيع محتويات فيلا الملكة السابقة ناريمان فى شارع العروبة عام ١٩٨٩ وكانت حصيلة المزاد ثلاثة ملايين جنيه. ويستعد المصرى لبيع سيارة رولزرويس حمراء موديل ١٩٣٨ كان يمتلكها الملك «فؤاد» وينتظر أن تحقق رقما فلكيا فى البيع! وبالنسبة لهذه السيارة فيقول انها بحالة جيدة، ويمكن تشغيلها والتنقل بها. ومن المقرر بيعها فى القريب العاجل فى صالة المزادات.

وحول ابرز المقتنيات التى عرضها المصرى خلال أكثر من خمسين عاما فى هذا المجال قال: إنه صادف كل ما يمكن ان يتصوره العقل، ولم يعد شىء يدهشه! فقد شهد بيع مقتنيات الأسرة المالكة (فؤاد ـ فاروق ـ نازلى ـ فريدة ـ ناريمان.. إلخ) من أثاث ومجوهرات وملابس ومتعلقات شخصية وتابلوهات وتحف وسيارات.. وخلافه، وكذلك شهد بيع مجموعات أسلحة وملابس من الحربين العالميتين الأولى والثانية فضلا عن إداراته لأكثر من مزاد عالمى خارج مصر.

موقف الراقصات وموقف الاجانب!

أما عن المشترين فبالاضافة إلى عدد من الفنانات والراقصات فقد أصبح (رجال الأعمال الجدد) أحد زبائن المقتنيات الملكية للفخر.. ويقول مشرف المزاد أنه قام ببيع مجموعة ماكياج الملكة نازلى مؤخراً..

أنه عرض المجموعة فى صالة المزادات، وبيعت المجموعة بالكامل لأحد رجال الأعمال حيث قرر إهداءها لزوجته، ولا ندرى هل ستستخدم زوجته هذه الأدوات، أم أنها تفضل الاحتفاظ بها للتذكار ولقيمتها المعنوية! وقال إن رجل الأعمال هذا مولع أشد الولع بمقتنيات الملك فؤاد على وجه التحديد، ويعمل على جمعها واقتنائها من مختلف المزادات التى تقام فى مصر وفى تركيا كذلك!.

ومن الغريب ان المتاحف والجهات الرسمية الأجنبية المهتمة بالفنون تقوم بمفاوضتنا لشراء بعض التحف والمقتنيات التاريخية لمعرفتهم وتقديرهم للقيم الفنية والتاريخية والتراث بينما نحن نعرض كل التحف فى المزاد ولا معيار للمشترى إلا وفقاً لمن يدفع أكثر!!

طبلة فوق سيارة عبدالناصر!

وإذا كانت مقتنيات الأسرة الملكية بيعت بالمزاد العلنى فإن نفس المصير تعرضت له مقتنيات الرئيس جمال عبدالناصر!

فقد نشرت الجرائد عن بيع بالمزاد العلنى لسيارة عبدالناصر «كاديلاك» موديل ٦٣ وذلك امام كافتيريا «ماستر» بطريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوى وانتهت على سعر ٧٥٠٠ جنيه.. وقيل ان السيارة استخدمت فى زفة احد اثرياء الإسكندرية من المليونيرات الجدد... ويبدو أن هذه السيارة وغيرها بيعت وتناقلت من مزاد إلى آخر!

فقد نشرت مجلة الوطن العربى تحقيقاً خبرياً تحت عنوان مثير هو طبلة فوق سيارة عبدالناصر! وقد علق على هذا الموضوع د. مصطفى الفقى فى لقاء نظمة د. حسن نافعه

بنادى هيئة التدريس وتعرض الحديث لمضمون التحقيق الذى نشرته المجلة وهو التقارب بينه وبين جمال عبدالناصر من خلال الرسائل المتبادلة بينهما والتى أظهر فيها الرئيس الأمريكى تفهما واضحا للقضية المصرية.. وظل عبدالناصر يستخدم هذه الكاديلاك حتى يوم رحيله.. وبعدها فى بداية ١٩٧٥ وقفت احدى النائبات فى مجلس الشعب بتحريض من سيدة كانت لها مكانتها تتحدث عن سيارات الرئيس الراحل «أى عبدالناصر» وانها تكلف الدولة ما تكلفها!

وبالصدفة اذيع هذا الذى طالبت به النائبة ضمن نبأ عن مجلس الشعب فى نشرة الساعة الثانية والنصف ظهرا وسمعته السيدة الجليلة قرينة جمال عبدالناصر.. فماذا فعلت؟

لقد قررت على الفور اعادة السيارات بسائقيها إلى الرئاسة لتكون تحت تصرفها.. مع شكر رقيق واصرار على عدم استعمالها!.. وبالفعل فشلت كل الجهود لكى تعدل عما قررته.. لقد تحدث اليها السيد حسن كامل الذى كان رئيسا للديوان وقتها لكنها رفضت عودة السيارات!... وأيضا توسط زوج ابنتها الدكتور أشرف مروان متحدث باسم الرئيس أنور السادات لكنها أيضا رفضت!

وأخذت فقط تستعمل سيارة مرسيدس كانت لديها منذ عام ١٩٦٨ ومكتوبة باسمها ودفعت عليها وقت اهدائها لها الجمارك المستحقة ولا تزال فواتيرها معها حتى الان!

وكان كلام عضو مجلس الشعب فى الحقيقة ضمن حلقات مخططة للضغط على أسرة جمال عبدالناصر.. قبلها مثلاً قيل ان خالد عبدالناصر رفض اعادة سيارة الرئيس إلى الرئاسة وانه قام باحراقها.. وسرت الاشاعة بسرعة بل ونشرتها بعض الصحف، ولم يكن أحد يملك التصحيح ثم جاء كلام النائبة.. وهكذا على نحو ما كتبته وقتها سنة ١٩٧٥ فى كتابى «حوار مع هدى عبدالناصر»، الذى اصدرته فى ظروف رهيبة وبعدها رد على ما فيه عدد من الكتاب بأكاذيب عديدة..

المهم أنه ها هى سيارة جمال عبدالناصر التى قيل ان ابنه قد احرقها والتى اعادتها مع غيرها السيدة الجليلة قرينته.. ها هى، قد بيعت فى مزاد علنى بخس وفى ظل تعتيم اعلامى وفى اجراء يخالف القانون فقد أصدر مجلس الأمة عقب رحيل عبدالناصر قانونا بانشاء متحف للزعيم الخالد يضم مخلفاته ووقتها قيل ان مقر مجلس الثورة فى الجزيرة سيصبح متحفا فضلاً عن بيته وانه سيضم كل مخلفاته وما كان يستخدمه من السيارة الاوستن السوداء الصغيرة التى كانت معه قبل الثورة واستخدمها ليلة الثورة فى تحريك الثوار إلى السيارة الكاديلاك التى كانت آخر ما استخدمه!

وإذا عرفنا الان ان الكاديلاك مع الفنان ابو عوف يتنزه بها ـ كما قالت المجلة ليلا ويجلس فوقها بينما السائق يقودها ـ ويدق على الطبله.. فأين هى السيارة الاوستن الصغيرة الشهيرة؟! وأضاف: أننى قبل الاستطراد اطلب من الحكومة ان تستخدم حقهاالقانونى لكى تسترد هذه السيارة على الفور.. وأطلب منها ـ وقد أن الاوان لهذا ـ أن تصحح أخطاء فظيعة جرت فى السبعينات.. بلا هدف مشروع وبكل هدف غير مشروع!

أطلب منها اعادة تسمية بحيرة ناصر بهذه الاسم رسميا فهذا هو الاسم المعروف به البحيرة عالميا.. وأظن انه لا جدال ولا نقاش فى دور جمال عبدالناصر بالنسبة لبناء السد العالى!.. واطلب منها اعادة تسمية ستاد ناصر الرياضى بهذا الاسم فان دور عبدالناصر معروف فهو وليس غيره صاحب فكرة البناء وهو الذى أشرف على اقامته.. واسألوا كل المعاصرين ومنهم عادل طاهر.

وأرجو من الرئيس مبارك وهو فى موقع الأمين على ضمير الشعب والأمة ان يعيد احياء لجنة تخليد تراث عبدالناصر بفاعلية.. وبصراحة اننا نخشى ان تكون وثائق عبدالناصر ومخلفاته ومتعلقاته قت أو احرقت أو بيعت بتراب الفلوس!.. وبالمناسبة سبق جمع مبالغ لانشاء تمثال لعبدالناصر فما هو بالضبط مصير هذه المبالغ؟!

وارجو من الرئيس أن يأمر بتشكيل لجنة تفتش عن أوراق عبدالناصر التى كانت فى ملفات سكرتيره لشؤن المعلومات (سامى شرف) فهى كنوز بكل المقاييس لفترة من أخصب فترات الامة العربية بكل ما لها وما عليها ونرجو الا يكون حدث تمزيق أو اخفاء لهذه الأوراق وكذلك محاضر اللجنة التنفيذية والاتحاد الاشتراكى ومجلس الوزراء حتى رحيل عبدالناصر.

وليس معنى هذا الحفاظ على تراث عبدالناصر فقط وثورة يوليو ولكن أيضاً المحافظة على مستندات واوراق الرئيس السادات ومحاضر اجتماعاته.. وكل هذا تصحيحاً للمفاهيم واعلاء للحقيقة والا يعتمد بعض من صاروا وسموهم مؤرخين ليعتمدوا على ذاكرتهم وانطابعاتهم وميولهم بل وتصفية الحسابات!!

ثقافة البيزنس!

وازاء ما حدث لمقتنيات عبدالناصر والاسرة الملكية (محمد على واحفاده) من بيعها بالمزاد صار الأمر بدون غرابة إذا أشتمل هذا الأسلوب المهّدم ازاء مقتنيات عمالقة الفن والادب.

وقد كشف الزميل الاستاذ يسرى السيد بصحيفة الجمهورية عن صفقة من أهم

صفقات ثقافة البيزنس وكتب يقول: تكشفت أبعاد جديدة لصفقة المليونير السكندرى مع احدى سيدات المجتمع والتى اشترى بموجبها ٨ لوحات للفنان الكبير صلاح طاهر أهداها لعملاق الأدب العربى عباس محمود العقاد واحتفظ بها عملاقنا فى محرابه طوال حياته وعرضها ورثته للبيع أو بمعنى أصح أغرت السمسارة الورثة بإمكانية بيعها.. ومحاولة شراء العديد من مذكرات ورسائل العقاد لى زيادة وبعض المخطوطات.

أولى المفاجآت كانت على لسان عبير العقاد حفيدة العملاق بأن الورثة لم يقبضوا باقى مستحقاتهم التى تقاس بالملاليم بجانب ما حصلت عليه السمسارة فى الصفقة التى بلغت ما يزيد على ١٥٠ ألف جنيه.

ورثة العقاد ظلوا يبحثون عن السمسارة ولم يعثروا عليها بعد أن قبضت الشيك الأول من قيمة الصفقة. المفاجأة الثانية عبارة عن حالة من الهياج الشديد انتابت المليونير وسمسارته بعد كشف خيوط المؤامرة.. وكانت التهديدات من كل لون لكل من تصوروا أنهم وراء تسريب الخبر.

بعض رجال الأعمال فى الاسكندرية أخذوا موقفاً حاسماً من ابن مدينتهم الذى يتمسح فيها وفيهم وأعلنوا اعتراضهم على هذا السلوك.. ومنهم المهندس ياسر سيف الذى أكد اعتراض رجال الأعمال الشرفاء على سلوك بعضهم فى تعاملهم مع الأدب والفن من منطلق تحقيق مكاسب شخصية بغض النظر عن إثراء الحياة الثافية والأدبية فى مصر.... أما أخر المزادات وأعجبها فهو الذى انعقد فى اواخر أكتوبر ١٩٩٩ وبيعت فيه بعض مقتنيات أم كلثوم وكأنه لا يكفى بيع الفيلا بدلاً من تحويلها إلى متحف!..

وجاءت المفاجأة فى ان الجهة التى تمنح ترخيص المزاد والمشرفة عليه هى وزارة التموين وان وزارة الثقافة لم تعلم به! ومن الطريف ما ذكره مكتب اعلام وزير الثقافة بانه لم توجه الدعوة للوزارة وحتى ان وجهت فالوزير لا يحضر لإننا لسنا تجاراً.. وإذا قدمت لنا شكوى سنحقق فيها.. والمفروض ان ما بيع هو مقتنيات شخصية لورثة الفنانين!

كانت هذه أجابة المسئول الإعلامى المفترض فيه بيان رؤية الوزارة والدفاع عنها!.

فهو يرى ان وزارة الثقافة لن تتحرك ازاء بيع تراث ثقافى الا إذا وجهت لهم وزارة التموين دعوة... وربما لم يتحركوا إلا اذا جاءت الدعوة على بطاقة التموين.. أى هزل هذا.. وزارة التموين تشرف على بيع مقتنيات ثقافية دون علم وزارة الثقافة!.. أما عن عدم حضور الوزير فمبرره اننا لسنا تجاراً!

شىء عظيم ولكنه سيغضب الوزير ويهدم نظرياته التى عصر فيها خلاصة فكره فهو صاحب نظرية «الثقافة ـ تجارة» وهو الذى دافع عن المشروعات الجارية فى الأثار لانها ستدر ربح فكيف يدافع عنه مسئول الإعلام بانهم ليسوا تجاراً؟!..

ثم يقول إذا قدمت لهم شكوى سيحققوا فيها؟!.. أى شكوى هذه التى ستقدم وقد جاء التعقيب فى نفس الجملة ان ما سيباع هو مقتنيات شخصية للورثة.. تماماً مثلما ضاعت الفيلا.. يا سادة ألا يوجد مشروع قانون يحفظ لنا هذا التراث مع تعويض الورثة؟!

ومن المؤسف ان حصيلة المزاد خصصت لفقراء العالم ولم يخصص منها أى قرش لفقراء مصر.. أى لا فلوس ولا تراث لابناء هذا الشعب!...

والله مصر وشعب مصر لا يستحقون ما يحدث لهم على يد وزارة الثقافة.

فاروق حسنى يستحق دخول موسوعة «جينز» كأكثر وزير وجهت ضده استجوابات عن الفساد!

* **الأثار مهملة فى كل مكان على أرض مصر وكأنها ثروة بلا صاحب!**
* **ترميمات خاطئة وسرقات وتشريد الشرفاء!**
* **المقاولون عرفوا سكة الوزارة.. والوزارة استغلت شماعة الزلزال!**
* **الوزير يبرر التعدى بتعديات سابقة وكأنه يريد تعديات خاصة به!**
* **حجة إقامة الفندق فى الفراغات تعنى ان حول الأهرام يمكن إقامة فنادق!**
* **الثقافة وظيفتها التأثير فى الوجدان وليس فى المستثمر!**

بعد فاروق حسنى وزير الثقافة صاحب أكبر رقم فى تاريخ البرلمان المصرى وربما فى العالم كله وجهت ضده استجوابات وطلبات احاطة واسئله.. ولعل قراءة لسطور قليلة من بعض هذه الاستجوابات تدلل على سر كثرة الاستجوابات ضد نفس الوزير أو بالأدق تكشف عن حجم المأساة.

ولان حجم الاستجوابات أو حتى عدد طلبات الاحاطة والاسئلة يحتاج إلى حجم لا تستوعبه عشرات الكتب فنحن نشير إلى أهم الاستجوابات التى طُرحت فى عهده.

**** المذكرة الشارحة للاستجواب الموجه إلى السيد وزير الثقافة من السيد العضو محمود زينهم عن حماية الآثار.**

الأثار المصرية القديمة والحديثة. . الفرعونية واليونانية.. والإسلامية... والقبطية لا شك أنها ثروة قومية لا تعادلها ثروة... لأنها تمثل حضارة مصر... وجذور المصريين وأصولهم وتاريخهم المشرف.

ولا شك أن العبث بهذه الثروة أو الأهمال فيها.. جرم كبير لأنه يستهدف التاريخ والحضارة والأصول.

وليس هـناك جدال فى أن مـا وصل إليه حـال الآثار المصريـة فى هذه الآونة الأخـيرة يستدعى وقفة حازمة ومساءلة المسئول عن ذلك.

١ ـ الآثار مهملة فى كل مكان على أرض مصر وكأنها ثروات مهملة لا صاحب لها.

٢ ـ آثار مسروقـة ومنهوبة بطـرق غير شرعية... أو بطـرق شرعية بنسـبة ١٠٪ التى يسمح بها للهيئات المتبعة فى شكل هبات أو هدايا.

٣ ـ آثار تسافر للخارج فتعرض للضياع أو التلف.

٤ ـ مياه جوفيـة طغت على كل الآثار وأصبحـت تهددها بالانهيار... وبعـضها انهار فعلا.

٥ ـ سوء الترميم والجهل به الذى يؤدى إلى انهيار الاثر.

٦ ـ العبث بقدسية الأماكن الأثرية من تغيير أو اضافة أو السماح بالتعدى عليها سواء بترخيص أو حتى بدون ترخيص.

٧ ـ تعطيـل زيارة المتـاحف الإقليـمية حفـاظا على الآثـار التى تتـكدس بها مـخازن المحافظات وعدم تسجيل هذه الآثار.

٨ ـ عدم اسـتخدام مـواد القـانون رقم ١١٧ لـسنة ١٩٨٣ فـى مجـال حمايـة الآثار المصرية.

٩ ـ عدم الإستخدام الأمثل لصندوق وتمويل الآثار.

١٠ ـ عدم الإستعانة بالخبرات والقدرات المصرية فى مجال المحافظة على الآثار.

١١ ـ ذهب السيد الـوزير إلى حد مخالفة بعـض القرارات الجمهورية خاصة المـتعلقة بإنشاء متحف للحضارة على الرغم من درجة أهميته.

ـ وخالـف أيضـا بعض مـواد القـانون رقم ١١٧ لـسنـة ١٩٨٣ فى موضـوع هضـبة الأهرام.

ـ وصرح بـبيانات غـير حقيـقية أمام مـجلس الـشعب عن عـودة كل الآثار المسـافرة سليمة.

ـ وترك الآثار المصرية على هذا النحو من الأهمال والتسيب.

مما يدعو إلى ضرورة المساءلة والمحاسبة فى هذا المجال على الأهمال والتسيب.

**** المذكرة الشارحة للاستجواب الموجه للسيد وزير الثقافة من السيد العضو البدرى فرغلى**

مارست وزارة الثقافة انحرافات وفساداً فى مجالات النشاطات المختلفة للوزارة.. حيث قامت الوزارة بممارسة أعمال ذات طبيعة فاسدة من خلال نشاطها فى مجال الآثار.

ومنها قامت بترميم معبد الكرنك بالمخالفة لأصول الصنعة مع طمث المعالم التاريخية، وقد تركت مخازن الآثار معرضة للتلف والسرقة ودون حراسة حتى تم سرقة ٩٣ قطعة نادرة من مخزن الشيخ لبيب فقط، وتم وضع ضوابط لكل من يريد أن يمارس وظيفته فى الدفاع عن الآثار ومصيره وهو التشريد والنقل، وقد أصبح التأمين على الآثار وسيلة للكسب وهى متاحة للأجنبى فقط دون غيره من المصريين، وقد تم إعلان مناقصة عن ترميم الكنيسية المعلقة.. وتم إسناد العمل إلى شركة بإكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ المقرر رغم فتوى مجلس الدولة أن هذه الشركة لا علاقة لها بالآثار، وأصبحت الرقابة مفتقدة تماماً عن حماية ترميم الآثار وأعلنت الشركة عن عدم مسئوليتها عن أى أعمال غير سليمة ولم تتخذ الوزارة أى إجراءات.. وتم تدمير أرض أثرية فى إقامة مصايف بالمخالفة للقانون وارضاء بعض ذوى النفوذ.. وأصبحت سرقة الآثار عملا مشروعا بالوزارة طالما الإجراءات لن تتخذ وتحولت المخطوطات النادرة إلى وسيلة للكسب الحرام.. حتى أندر المخطوطات «بستان سعدى» تم ذهابه دون حراسة وعاد مشكوكاً فيه.. وتم سرقة ثمانية مصاحف نادرة من محتال ولص معروف لدى وزارة الثقافة وسافر بكفالة وانتهى الأمر بخسارة للوطن..

وقام الوزير بتعيين أحد الشباب للاشراف على تطوير هضبة الأهرام والذى حدد تكليفها بـ ٤٢ مليون جنيه وهو العضو الممثل للهيئة دون أن تكون له أى دراية بالمهمة.. وأن الوزارة قامت بشراء جهاز إنذار بعشرين مليوناً من الجنيهات.. وهو كان قادما منحة.. ثم قدم سعر بأقل من هذا بكثير.. وبعد ذلك تم الشراء.. بسعر أكبر.

وقد خالفت الوزارة القوانين واللوائح فى عمل قصور الثقافة بل وتحايلت على الأعمال الفنية. حتى تحولت بعض قصور الثقافة إلى قصور الفساد والانحراف.. وتحولت الهيئة العامة للكتاب إلى هيئة تقوم بالهروب من مواجهة الإرهاب وتوقفت عن إصدار كتاب المواجهة، بل أن الهيئة صرفت مبالغ من أجل إصدار كتب تؤكد الهوية المصرية للأراضى فى حلايب وشلاتين ولم تصدر الكتب وتربح الوزير من ممارسة مهامة الوزارية وهذا يخالف المادة ١٥٨ من الدستور.... حيث تربحتم بالمخالفة لهذه المادة.

*** من استجواب الاستاذ جلال غريب ضد فاروق حسنى وزير الثقافة**

الوزير خالف الحقيقة.. فى الاستجواب الماضى حين أعلن أن الآثار تعيش نهضة ترميمية لم تحدث فى تاريخ مصر ثم فضح مخالفته للحقيقة!! وليس كذبه على

صفحات!! تبرير لعزل رئيس الهيئة... أنه على مدار سنتين ونصف مفيش طوبة واحدة اترممت فى عهد د. بكر وأنه قام بتسريب مستندات لجلال غريب لمساعدته فى الاستجواب!!

والسؤال.. أليست المستندات حقائق؟ هل يخشى الوزير أن تخرج الحقائق من مكتبه لمجلس الشعب.. إلى نواب الشعب.. ثم أين المائة مليون جنيه التى خصصها رئيس الوزراء للآثار!!.. والستون مليون دولار من أمريكا!! والأربعون مليون دولار من الخليج!! والمليون دولار موش عارف فين فين.. راحوا فين.. عمل بيهم أيه!

الآثار مازالت كما هى مصلوبة، والصلب بيهوى ولا جدوى له ومداريه ولا حد بيشوفها ولا فيه أمل ها تعمل فيها إيه.. هاتفضل مصلوبة طول العمر،.. أنا أفهم إيه خطة.. إيه يعنى بقالنا سنة وشوية.. زى بقاء الحال على ما هو عليه.. يشوف لنا حل.

والسيد الوزير حتى موش فاضى له يعمل فيه كما يشاء وبعدين جاى النهاردة يمسك هيئة الآثار طبعا هيئة الآثار فيها صندوق الاثار وما ادراك ما صندوق الاثار.. فين الجنيه والدولار..

هذه الأموال، أموال صندوق التنمية وما هو صندوق التنمية الثقافية.. هو لتخريب الذمم.. هو لشراء هذه الذمم وتخربها.. وبعضها اتلفه تماما من ٦ سنين.. يعنى ما كانش مستنيه فترة طويلة.. وبعضها فى الطريق. والباقى فى الطريق ولا يعز عليهم إلا النفر اليسير.

تقسيم هيئة الآثار.. الله يسامحه اللى كان السبب ـ فى تقسيم هيئة الآثار.

جه الوزير قال.. أنا رئيس الهيئة الأعلى وأربعة قطاعات... و... و... وتشيل كل «الركش» ده وصندوق الآثار تبعى مضافاً إلى صندوق التنمية الثقافية وكل الصناديق.. وصرح أن جماعة الأثريين فى مركز تسجيل الآثار وجميعهم وافقوا بالاجماع على هذا النظام وهذا غير صحيح أو هذا يجافى الحقيقة لأن السيد كمال فهمى لما اعترض هاج الوزير وكتمه!! وكذلك محمود عبدالرازق أخرسه الوزير!! جه بيكلم خلاص ما بقاش وزير.. الناس دى ناس كبار وده رئيس الآثار وده رئيس موش عارف ان على طول اسكت!! هس!! هس!! اخرس! إخرس!! امبراطور!!

ـ انهارده إذا كان هو سيادته طبعا.. حصل على موافقة هؤلاء.. أتمنى أن يتقدم للمجلس بموافقة كتابية من الدكتور محمود عبدالرازق والأستاذ كمال فهمى.. عاوز موافقة كتابية للشلة يؤكد أن كل الأمور ماشية تمام زى ما بيقول..

أما رد الوزير فقد جاء محل أنتقاد وأشبه بالاعتراف بالسفة فى النفقات:

فقال: لجنة الثقافة على علم كامل بما نقوم به لذلك لا أكذب أنا على المجلس الموقر، ١٠٠ مليون و ٦٠ مليون و٧٠ مليون بيقول كلام الحقيقة.. ودناه فين.. سرقناه.. ودينا الفلوس فين يعنى؟!.. فى الآثار طبعا.. وما يقال عن الـ ١٠٠ مليون بالنسبة للآثار دى معناه أثر واحد يرمم.. بيتكلم عن ١٠٠ مليون.. اتكلم عن اثر.. يعنى جامع الغورى حياخد ٤٥ مليون.. كذلك مبنى بسيط فى القلعة ٦٥ مليون.. بيتكلم عن مبالغ ايه.. بالنسبة للآثار.. ايه المبالغ اللى بيتكلموا عليها.. دى مبالغ كلها تافهة!!

وبما قاله جلال غريب فى تعقيبه

قال جلال غريب: المستندات الدالة إنك تحصل اتفاقية أهو.. وسأوزعها أمام المجلس ١٧ مستندا من هيئة الآثار ستودع أمانة المجلس.. الـ ١٠٠ مليون وفين الـ ١٠٠ مليون ومافيش الـ ١٠٠ مليون.. آه الـ ١٠٠ مليون رمحت بهم ايه.. نسأل مين.. نسأل المقاولين اللى عرفوا السكة للوزارة وعملية الإرساء على الشركة الطليانية (الايطالية) وعمليات موش عارف إيه فيه استجواب عن الشركة الطليانية.. ومتحف النوبة.. والحاجات دى وبعدين تقول ٢١٦ أثرا إسلاميا تأثرت بالزلزال.. هه يعنى كانوا سُلام قبل الزلزال.

**** من استجواب الاستاذ/ مجدى أحمد حسين إلى وزير الثقافة**

إن هذا الاستجواب فرصة ذهبية واختبار جدى لإمكانيه التلاقى العام حول قضية قومية عامة.. فرصة ذهبية لأن موضوعنا بعيد عن الصراع السياسى والخلاف العقائدى والرؤى الاقتصادية المتباينة.

ولكن ارجو ألا يفهم أحد من هذا إننى أهون من القضية المطروحة وإلا لما تقدمت باستجوابى حولها أو أننى لا أدرك تأثر الجوانب الثقافية بالسياسة والاقتصاد والعكس بالعكس ولكننى أقصد أن هناك قيماً ومفاهيم لا يجب ان نختلف حولها.. ويقع فى القلب منها الحفاظ على تراث الأمة وشخصيتها وحضارتها بجذورها الضاربة فى أعماق التاريخ ونحن كمصريين نعتز بتاريخنا العريض الذى تشهد عليه آثار لا توجد فى العالم بأسره.. بل إن منطقة الأقصر وحدها تحتوى على آثار العالم. والقضية ليست كمية فلا يوجد فى أى بقعة من العالم اثار تشير إلى حضارة انسانية بكل هذه الكثافة وبكل هذا القدم.. ولعل الظروف المناخية والبيئية فى بلادنا ساعدت على ذلك البقاء والإستمرار.. ومع ذلك فإن الإنسان بما ينطوى عليه من نفس أمارة بالسوء.. قادر على تبديد هذه الكنوز ـ التى لا تقدر بمال إذا لم يتغلب على نفسه الأمارة بالسوء.. ونحن بتعاملنا مع الآثار اشبه بالثرى السفية الذى يمتلك كثيرا من المال فيبدده ذات اليمين وذات اليسار حتى يصبح أفقر الفقراء.

أضاف النائب قائلا: لقد شهدت هذه القاعة منذ أكثر من عشر سنوات وقفة مجيدة تذكر لهذا المجلس عندما قدم المغفور له الاستاذ/ ممتاز نصار استجوابا حول مشروع هضبة الأهرام المشبوه ورغم ان المستجوب كان يمثل المعارضة..إلا أن المجلس ظل يناقش المشروع فى سبع ساعات، ثم تمت احالة المشروع إلى لجنة خبراء قررت الغاء المشروع رغم انه كان قد صدر به مرسوم رئاسى.

أن المشروع يضيف تعديا جديدا على منطقة أثار الاهرام والطريف ان الوزير يبرر هذا التعدى بمخالفات وتعديات سابقة. وكأنه يريد أن يكون له تعديه الخاص به الذى ينسب إليه.. وذلك بدلا من إصلاح الخطأ السابق.

لا ياسيدى.. إذا كانت هناك سلطة.. وقانون فى البلد.. فلابد من إزالة التعديات هل تعلم ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الاثار ينص فى المادة (١٧) على أنه يجوز لرئيس مجلس إدارة هيئة الأثار بناء على قرار من اللجنة الدائمة للأثار دون حاجة إلى الإلتجاء إلى القضاء ان يقرر إزالة أى تعد على موقع أثرى أو عقار اثرى بالطريق الإدارى وتتولى شرطة الآثار المختصة تنفيذ قرار الإزالة، ويلزم المخالف بإعادة الوضع إلى ما كان عليه.. والإجاز للهيئة ان تقوم بتنفيذ ذلك على نفقته.

إلحاق الضرر بالآثار التى لم تكتشف بعد.

إذن فالمشروع يقع تحت طائلة قانون حماية الآثار ويخالف المواد (٢٠ و ١٧ ، ٤٢ منه)

قائمة المعارضين

وسرد مجدى أحمد حسين قائمة بالعلماء الذين يعارضون المشروع المشبوه. وطالب الوزير بعد أن ثبت ـ بشهادة العلماء ـ خطأ فكرته أن يسحب مشروعه فى هدوء بدلا من مضيعة الوقت فى الشد والجذب واتباع سياسة العناد.. وبدلا من مواصلة الضغط على اللجنة الدائمة للأثار التى يرفض معظم أعضائها المشروع.

أما الرافضون فهم: مجلس جامعة القاهرة ـ المجالس القومية المتخصصه ـ لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة ـ لجنة التاريخ والاثار بالمجلس الاعلى للثقافة ـ عميد كلية الاثار د. على رضوان ـ وكيل كلية الاثار د. محمد عبدالحليم نور الدين ـ د. جمال مختار رئيس هيئة الاثار السابق ـ معظم أعضاء اللجنة الدائمة للآثار ـ تقرير محافظة الجيزة ـ د. عمر العرينى عالم الكيمياء وعضو اللجنة الدائمة ـ إبراهيم النواوى رئيس قطاع أثار النوبة ـ د. أحمد الصاوى استاذ ورئيس قسم الاثار بآداب سوهاج ـ د نعمات أحمد فؤاد المفكرة والأديبة الوطنية واستاذة الآثار ـ د. فايزة هيكل ـ عضو اللجنة الدائمة ـ هذا وتجد

عدد أخر ضخم من خبراء الأثار.. والهندسة والعمارة على رأسهم شيخ المعماريين المهندس الراحل حسن فتحي ود. على صبرى.

وفى رده على الاستجواب استخدام وزير الثقافة الحيلة التى يستخدمها كلما تعرض مشروعة لانتقاد وهو القول بأن المشروع مجرد «فكرة» قابلة للتعديل والمناقشة المفصلة.

وقد عقب مجدى أحمد حسين موضحا أن السيد وزير الثقافة وقع فى تناقض كبير. فهو يدعى ان مشروعة مجرد فكرة فى حين انه إستفاض امام المجلس فى شرح مشروع متكامل تم رسم ماكيتاته وتم تحديد كل كبيرة وصغيرة فيه... حتى موقع نقطة البوليس تم تحديدها!.

واتهم الوزير بأنه لم يرد على اتهاماته وبخاصة علاقة مستشار شركة هونج كونج الذى كان يتقاضى ٣٠ ألف دولار كراتب شهرى بهذا المشروع. وأبدى دهشته من اصرار الوزير على تمرير المشروع رغم بيان خطورته. كما أبدى دهشته من تبرير الوزير لتعدية على حرم الأهرام بتعدى المسئولين السابقين عليه.

**** طلب الأحاطة الموجه إلى السيد وزير الثقافة من السيد العضو فؤاد بدراوى حول اقامة مجمع سياحى فندقى بباب العزب**

ان مشروع اقامة مجمع سياحى فندقى داخل قلعة صلاح الدين بمنطقة باب العزب والتى تعتبر البوابة الرئيسية للقلعة من جهة ميدان القلعة، الأمر الذى يشكل تهديداً خطيراً للأثار الإسلامية والتاريخية.

إنه إذا كانت منطقة باب العزب منطقة خراب كما يقال، وأن بها تراكمات من الأتربة والمخلفات البالية فان ذلك مسئولية وزارة الثقافة، أما أن يقال أنَّ المشروع سيقام فى الفراغات بين الآثار فمعنى هذا أن المنطقة الفضاء حول الأهرام يمكن أن يُقام بها فنادق سياحية!؟ وإذا كانت الدولة الآن تقوم بهدم كوبرى الأزهر، وتستبدله بنفق يتكلف ملايين الجنيهات بغرض الحفاظ على الآثار الإسلامية فى القاهرة الفاطمية فكيف تقوم وزارة الثقافة بالبناء فى القلعة!... وإذا كانت وزارة الثقافة نفسها طلبت من وزارة السياحة إخلاء قصر محمد على بالمنيل، وإزالة الفندق المقام بالحديقة الملحقة بالقصر فكيف يتسنى لنفس الوزارة أن تبنى فندقاً داخل القلعة؟!... أليس هذا تناقضاً؟!..

أن هناك تناقضاً بين المنطقة الأثرية بالقلعة وبين المبانى والمحلات التى ستقام حديثاً، حفاظاً على الأثار الإسلامية وتاريخ الأجداد بإلاتقام أية مشروعات تحت أى مسمى بالمناطق الأثرية حتى لو كان ذلك سيوفر عائداً للدولة لأن قيمة الآثار تفوق أى عائد.

وأنَ على وزير الثقافة أنْ يحاسب المقصرين فى حق تلك المنطقة الأثرية المهمة، وأن يبادر إلى ترميم هذه المنطقة بدلاً من اقامة فندق ومجمع سياحى يؤثر على الآثار.

** استجواب الاستاذة والكاتبة الوطنية النائبة سكينة فؤاد بمجلس الشورى: أنا لم اسمع أى شىء من الوزير حول مستقبل الثقافة فى القرن الـ ٢١، سمعنا أحلاما ومشروعات ولم نسمع عن مردود. وأوضحت أن الثقافة هى صناعة ما يؤثر فى الوجدان، أن دور وزارة الثقافة ليس صناعة أشياء جميلة من أجل المستثمر وانما صناعة اشياء من أجل التاريخ وقالت: ان احتفالية مصر الحقيقية يجب أن تكون بالشباب وبالجيل الجديد.. ورفضت سكينة فؤاد ما قاله الوزير بأن مصر مرت بمرحلة ظلام دامس فى الثقافة.. وقالت: ان مصر دائما مستنيرة ثقافيا، واكدت ان ٦ الاف قرية بحاجة إلى مكتبات وقصور ثقافة.

وأشارت إلى ان ٣٠ أثرا اسلاميا انهارت خلال ١٠ سنوات وتسائلت ما حكمة نقل المتحف الإسلامى الذى تم تطويره فى منتصف الثمانينات.. وقالت: ان اللوفر فى بمخزونه ٩٠٪ من معروضاته «قاطعها الوزير بحدة قائلا غير صحيح.. غير صحيح» وعادت لتؤكد ما ذكرته وقالت: ان اللوفر دائما يستعين بمخزونه ليجدد معروضاته.. وتساءلت: اذا كان لدّى ما أنفقه على متحف قائماً فلماذا لا أوجه ذلك إلى أثار على وشك الأنهيار مثل قبة جامع عمرو بن العاص و ٤٥٠ مركزاً للثقافة تحتاج لترميم، وأشارت: إلى ان عدد من أعضاء المجلس الاعلى للثقافة اعلنوا انهم لا يعلمون أى شىء عن خطة المجلس.. منهم محمود عبدالمنعم مراد، وأمين العالم، وفاطمة موسى.

وقالت: ان الوزير يطبق اللامركزية فى الإدارة ولا يطبقها فى الفكر. واتهمت الوزير بأنه يفتت الآثار الإسلامية بنقل المتحف الإسلامى.. «تدخل عبدالسلام عبدالغفار رئيس اللجنة ليقاطعها بحجة ان الوقت المخصص لاجتماع اللجنة على وشك الانتهاء طالبا منها انهاء كلمتها.. فتدخلت د. سعاد كامل وقالت: أنا متنازلة عن الوقت المخصص لإلقاء كلمتى للزميلة سكينة فؤاد. ولكن د. عبدالسلام رفض.. واكتفت سكينة فؤاد بعد ذلك بالسؤال عن اسماء الشركات والأشخاص الذين سيقومون بمشروع تطوير القاهرة الفاطمية».

وهاجم النائب محمد أبو الليل احتفالية الالفية الثالث وقال انها ستتكلف ١٠٠ مليون جنيه وانتقد الاستعانة بمخرج اجنبى للاحتفالية يتقاضى ٩ ملايين دولار وتساءل: أليس لدينا مواهب لاخراج مثل هذا العمل. وقال حسن بدوى ان الوزارة لها دور كبير فى توجيه الشباب لا تقوم به، ونتج عن ذلك أن أصبحت كل عادات الشباب غربية، وتساءل

عن الريف فى خطة وزارة الثقافة. وقال محمد فريد زكريا ان وزير الثقافة أكثر الوزراء مثارا للجدل فى الإعلام وأكثر الوزراء معارك مع المثقفين وانتقد تغيير مفهوم الثقافة بتغيير الوزير وقال للوزير: انت مهتم بترميم الآثار وغير مهتم بترميم العقل.. وأضاف أن الثقافة ليست مهرجانات ٥ نجوم. وارجع اسباب العنف الذى ظهر منذ فترة إلى خلل ثقافى وليس للخلل الأمنى، وتساءل ماذا سيعود على المواطن البسيط من انفاق ١٠٠ مليون جنيه على الاحتفالية.. اليس هذا شيئا مستفزة؟! وانتقد عيد خليل ادم ما قاله الوزير من ان مصر شهدت فترة بلا مثقفين.. وقال اين دور وزارة الثقافة فى مواجهة المسرح الهزيل.. وتحدث محمد مهتدى فقال ان الارهاب الذى يأتى من الريف سببه الفراغ الثقافى الذى يعيشه الشباب. واعترض على اقامة مسابقات لملكات الجمال فى مصر. وقال عادل المصرى أنه لولا حرص الرئيس مبارك والسيدة قرينته واهتمامهما بالثقافة لما تحركت المياه الراكدة فى مجال الثقافة.. واشار إلى ما أثاره د. أحمد نوار من ان المتاحف فى خطر وتحتاج إلى انقاذ، وتساءل هل تؤثر السياحة على الثقافة وطالب بانشاء هيئة قومية للترميم. وقالت د. سعاد كامل اننا استمعنا إلى بيان الوزير ولم يذكر فيه ما هى وجهة نظره فى المشكلات التى تواجه الثقافة فهذا ما يهمنا كمجلس. وأكد د. سينوت حليم دوس أنه يجب اعادة النظر فى اثارنا التى تسافر للخارج.. لان ذلك يؤثر على عمرها الافتراضى. واشار د. أسامة الغزالى حرب إلى أن كثيرا من الأعمال الثقافية أصبحت مثارا للجدل ويجب ان يتقبله الوزير بصدر رحب، وأعتب على الوزير انه ينفعل، رغم أن هذه القضايا تحتاج إلى الحلم والصبر لأنها مثارة من مثقفين، واضاف اننا نريد ان نستمع من الوزير عن القيم الكبرى التى تسعى الوزارة لتحقيقها وعقب الوزير على مناقشات الاعضاء بانفعال متخليا عن النبرة الهادئة التى بدأت بها الجلسة خلال القائة لبيانه، فقال انا سياسى هاوى ولست محترفا، وفى النهاية أنا رجل فنان ولم اكن ارغب فى أن اكون وزيراً!!

احلام النائب ونخيل الوزير!

وأخيراً نشير إلى نموذج لرد مؤيدى الوزير وأصحاب توقيعات الانتقال إلى جدول الأعمال فى مجلس الشعب.

ففى استجواب البدرى فرغلى ضد فاروق حسنى وزير الثقافة شعر النواب المؤيدين للوزير أنه مضطرب ويتعلثم وبهت من المستندات.. فبدأوا ـ كالعادة ـ فى محاولة انقاذه وإذا باحدهم يصحو من غفوته ويطلب الحديث والذى جاء كله مدح لا يتعلق بموضوع المناقشة.. فيبدو انه كان نائماً.

وإذا به يتحدث ويشبه الوزير بالنخيل عالياً وإن الحاقدين عليه يقذفونه بالطوب فيرتد عليهم!.. طبعاً العضو لم يكن يحفظ «الشعر» فنطقه هكذا.

حملة النفاق استفزت النائب البدرى فرغلى فرد على العضو ووصف حديثه بإنه كلام هابط!.. النائب المذكور «أرتبك» وكادت عيناه تفيض بالدموع.. حتى تدخّل رئيس المجلس وأكد على ضرورة شطب الوصف الهابط للعضو والمدافع عن الوزير من المضبطة!

من أقوال فاروق حسنى وزير الثقافة ومعاونيه

* حرصا على أموال الدولة أحذر من تحويل المجلس الأعلى للآثار إلى وزارة مستقلة (الاحرار ـ).

* فى العهود السابقة على مجيئى دهنوا القلعة «بالبوية».. وجامع سارية الجبل نموذج شىء.. وفى عهدى يتم انقاذ القلعة (!).

* اه من أصحاب النفوس الضعيفة.. بصراحة: أنهم ليسوا رجالاً! (الجمهوية)

* كل من هاجموا نقل المتحف الإسلامى «ماعندهمش فكرة حتى عن المهلبية (الاسبوع).

* هدف من يعارضونى ان افقد الحماس ولن اعطى لهم هذه الفرصة (أخر ساعة)

ـ ٥٠ أو ٦٠ مليون مبالغ هايفة لاتكفى لترميم أثر واحد (من رد الوزير على استجواب جلال غريب)

ـ تأخير ترميم الأثار الإسلامية يرجع إلى ضغوط المافيا.. فكلما أنتهينا من علمية يُطلب منا إعادة طرحها من جديد مع التوصيات بمقاولين جدد (د. بكر عقب اقالته)

ـ أنادى بتطبيق الخصخصة فى مجال الأثار تحت ضوابط معينة لحل مشكلة الأثار المكدسة فى المخازن (د. جاب الله ـ الأخبار).

الوعى الأثرى
المدخل الأول لإنقاذ الآثار والتراث فى مصر

- الأخطار التى تهدد الآثار فى وادى النيل ودلتاه.
- مصر عبر العصور
- صور من إبداع الفنان المسلم.
- فضل العرب على الغرب.
- أهم التو صيات لإنقاذ آثارنا قبل فوات الأوان

الاخطار التى تهدد الاثار فى وادى النيل ودلتاه

إذا كان الوعى الاثرى هو المدخل لمشاركة المواطنين فى الحفاظ على أثارنا.. فإن ادراك الاخطار التى تهدد الاثار هى من أهم عوامل الحفاظ على الاثار على طريقة «الوقاية خير من العلاج».

وفى هذا الاطار نقدم بحث رائع قدمه د. **حجاجى إبراهيم** رئيس قسم الاثار الإسلامية بكلية الاداب- كفر الشيخ. جامعة طنطا قدمه فى مؤتمر النيل فى عيون مصر.. وقدم العديد من الأمثلة للترميم الخاطىء وضرورة الصيانة والعلاج.

يناقش الموضوع الأخطار التى تواجه آثار وادى النيل وعلى رأسها التلوث وهبوط التربة والمياه الجوفية والصرف الصحى وإساءة استخدام المنشأة، والرياح والأمطار والسيول والحرائق والزلازل والحروب، والنباتات البرية والترميم الخاطىء وتحرك الجبال واستخدام طوب المبانى الأثرية فى السباخ وبناء المقابر الحديثة داخل الآثار وغيرها.

كان لعمل المؤلف مفتشاً للآثار فى حقل الآثار قبل الانتقال للعمل فى مجال التدريس واستمرار العمل فى الحقل الأثرى حتى الآن، ما مكنه وساعده على وضع يده على أهم الأخطار التى تهدد الآثار منذ الدولة القديمة (الأسرة ٣: ٦) حتى الآن وأهمها ما يلى:

الترميم الخاطىء:

الترميم هو علاج وصيانة الأثر بشرط ألا يفقد أثريته، وبشرط ألا تُستخدم مواد ضارة بالأثر على المدى البعيد، وتهيئة الظروف لحفظ الأثر بعد ترميمه. وإذا لم يلتزم بالشروط السابقة فيكون الترميم خاطئاً. ومن الأمثلة للترميم الخاطىء نذكر ما يلى:

- ما حدث فى مدخل مجموعة زوسر.
- ما حدث لبعض أعمدة الكرنك (ترميم أسمنتى).
- ما حدث فى مدرسة سنقر السعدى أيام لجنة حفظ الآثار.
- ما حدث فى معبد الأقصر (وضع خرطوش الملك رمسيس الثانى مقلوبا).
- ما حدث فى معبد سيتى الأول (ترميم أسمنتى).
- ما حدث فى مسجد الست مسكه (مرضعة قلاوون) حيث تم طلاء الزجاج المعشق فى الجص، كما سدت نوافذ المسجد بالطوب كما حدث من قبل فى مسرح الدراويش.
- ما حدث فى المشهد الحسينى عندما دمر المقاولون القبة الخشبية واستوردت هيئة الآثار قبة معدنية بدلا منها.

- ما حدث فى قصر السكاكينى.

- ما حدث فى مسجد الماس الحاجب.

- ما يحدث عندما تغسل المساجد بالماء وفرشاة البلاط (فى مسجد يوسف أغا وغيره).

- ما حدث عندما سحبت المياه الجوفية ومياه الصرف الصحى بماكينات سحب المياه (سقوط مسجد قايتباى الرماح وكذلك المتوقع فى مسجد الماس الحاجب).

- وقوع حوادث وانهيارات أثناء البناء والترميم (سقوط سقف قصر عابدين - مئذنة المؤيد- مئذنة السلطان حسن - قلعة القصير).

الحفائر الخاطئة أو عدم التخصص:

دمر بعض المنقبين الكثير من الأماكن الأثرية أثناء تنقيبهم عن الآثار، كما أن بعضهم لم ينشر ما كشف عنه من منشآت نشراً علمياً سليماً وبذلك أضاع حقائق وأدلة لا تعوض، ولا يغيب عن الأذهان أن الباحث عن الآثار لابد وأن يكون صاحب علم غزير وخبرة طويلة، ومن الجرم فى حق التاريخ والوطن أن يوكل ذلك لغير علماء أكفاء ممتازين متخصصين.

- تشويه اثار الأسلاف أثناء الترميم نتيجة لمذاهب عقائدية أو نتيجة لاختلاف الديانه:

- قام أمنحوتب الرابع (اخناتون) بغلق معابد آمون ومحا اسمه وصوره من الآثار. ثم أخذ بعد ذلك توت عنخ آمون يعيد لآمون أملاكه وعمل حور محب على ترميم ما فسد.

- ما حدث فى كنيسة أيا صوفيا وجامع قرطبة وجامع أشبيلية.

- قام الهنود أثناء ترميم جامع الأنور (جامع الحاكم بأمر الله) بتدمير ما بناه أهل السنة.

- قام الهنودس منذ شهور بتحطيم مساجد الهند.

- تشويه آثار الأسلام لاستخدام أحجارها فى البناء أو للبناء مكانها:

- منها ما هدم لإقامة بناء آخر أو لاستخدام أحجاره من جديد (هدم حور محب معبد اخناتون الذى أقامه من الناحية الشرقية لمعبد الكرنك واستخدم أحجاره فى حشو الصرحين التاسع والعاشر، هدم جوسق سنوسرت الأول وأمنحوتب الأول وأحجار مقصورة حتشبسوت واستخدمت كلها فى حشو الصرح الثالث).

- منه استخدام الأهرامات كمحاجر مما أدى إلى فقدانها بعض أحجارها وكسائها وقد

بدأ ذلك منذ آواخر الدولة القديمة إذ تقضى إحدى فقرات مرسوم دهشور من عهد الملك بيبى الأول بوقف استثمار أحجار هرم الملك «منكا وحور» أحد ملوك الأسرة الخامسة.

ـ منها استخـدام حجر الجير المشيدة به بعـض المعابد إما لبناء مبان جـديدة أو لصناعة أفضل أنواع الجير منه.

ـ فى نهاية الدولة القديمة تفككت البلاد وتوالت الاعتداءات على المعابد والمقابر ولا يخلو من مغزى ما جاء فى النصائح الموجهة للملك «مريكارع» ألا يبنى قبره مما تهدم من قبور (لا تضر أثر غيرك ولا تبنى قبرك مما تهدم).

ـ استخدمت أحجار بعض المعابد المصرية فى الدير الأ بيض بسوهاج.

ـ شرع محمد على فى هدم الهرم الأكبر لبناء قناطره لولا أن أحد مستشاريه أقنعه أن قطع أحجار من المحجر أسهل من حمل أحجار الهرم.

ـ هدم محمـد على ما بناه الأشـرف قاتيباى وقنـصوه الغورى بالقـلعه وبنى مكـانها قصر الجوهرة مستخدماً بعض الأحجار التى كانت فى مبانيهما.

ـ بعض القبض على الماس الحاجب متلبساً فى قضية آداب نزع المماليك رخام مسجده ورخام داره.

ـ هدم الحاج الحسينى منذ شهور المدرسة الصالحية وشرع فى إقامة عمارة مكانها.

ـ هدم سبيل الست مباكة بطنطا وبنى مكانه عماره شاهقة.

التخريب نتيجة للهجرة أو لظروف خاصة:

ـ من المدن ما أنشىء لأغراض مـعينة أو فى ظروف خاصة فقد شيد سـنوسرت الثانى بالقرب من هـرمه فى اللاهون عند مدخـل الفيوم مدينة صغـيرة للعاملين فـى بناء هرمه ولكنها لم تعمر سوى مدة قصيرة.

ـ خُربت معابد آخت آتن (تل العمارنة) وقصورهـا وبيوتها للقضاء على ذكرى المعبود الجديد الذى أنشئت من أجله ثم طمرتها رمال الصحراء.

ـ هجر دير القـديس سمعان بأسوان وقلـعة صلاح الدين فى طابا لـعدم وجود مصدر مياه بهما فخربا.

عدم مقاومة عوادى الزمن:

بعض المنشأت ولا سيما المنشآت المصرية المدنية كانت من مواد ضعيفة عكس المنشأت الجنائـزية والدينيـة فغدت أطلالا دارسـة، فكان المصريـون يبنون بيـوتهم وقصـورهم من

الطوب اللبن عكس إهتمامهم بمعابد الآلهة ومقابر الموتى التى اختاروا لها أفضل المواد وأقواها مهما كلفهم ذلك من جهد ومشقة أو ينحتوها فى الصخر لتكون خالدة، وهكذا لم يبق من المنشآت المدنية إلا آثاراً ضعيفة ذلك لأن كل بيت يهدم كان يستخلص منه الطوب اللبن ثم تسوى أنقاضه ليبنى عليها من جديد، لذلك تقوم كثير من القرى والمدن الحالية على أطلال قديمة وقد عبث الفلاحون ـ بحثاً عن السباخ ـ بكثير من أطلال المدن القديمة ودمروا ما بقى من بيوتها.

إساءة استخدام المنشآت:

ـ اتخذ الرهبان من بعض المعابد صوامع وأديرة وطلوها بالملاط ورسموا عليها أسلوباً دينياً قصصياً مستوحى من الانجيل وشوهت بذلك النقوش المصرية القديمة.

ـ استخدم جامع الحاكم بأمر الله حامية أيام الحملة الفرنسية ثم استخدمه الشوام مغزلا لنسج الحرير ومصنعاً للزجاج ثم استخدم مدرسة (مدرسة السلحدار الابتدائية) ثم جددته طائفة البهرة.

ـ استخدم جامع الظاهر بيبرس كمذبح أيام الانجليز.

ـ هدمت قبة جامع الناصر محمد بن قلاوون بالقلعة من العصر العثمانى وفقد منبره الرخامى وأسيء استخدامه، وفى عهد الاحتلال البريطانى استخدم كمخازن للجيش تارة وكسجن للعاصين تارة أخرى.

ـ كانت مكاتب مركز تسجيل الاثار الإسلامية فى البداية فى منزل جمال الذهبى بخشقدم وأساء الموظفون استخدام المنشأة.

ـ استخدام الجيش لقلعة صلاح الدين بالمقطم أثّر على المنطقة بأكملها.

ـ استخدام حرس الهجانة لقلعة محمد على بالقصير أثر على المنشأة.

ـ سكنى الأهالى فى التكية السليمانية فى شارع السروجية أثر على المنشأة.

ـ سكنى كبار السن والعجزة فى التكية المولوية بالحلمية أثر على المنشأة.

ـ استخدام خانقاه سعد بن عراب كمقر لتفتيش آثار جنوب القاهرة ثم انتقال الموطفين بعد ذلك إلى تكية السلطان محمود ليشاركوا قسم الرسم، كل هذا أساء للمنشأتين بسبب الموظفين.

ـ مكاتب المركز القومى للفنون التشكيلية فى سبيل أم عباس أثرت على المنشأة.

ـ تحويل معبد قفط إلى حظيرة مواشى فيه إساءة لاستخدام المنشأة.

التعدى بالسرقة أو الإهداء:

عندما جاء المأمون بن هارون الرشيد إلى مصر أراد أن يهدم أحد الأهرام بحثاً عن خبيئة بها.

- سرق المؤيد شيخ باب مدرسة السلطان حسن ووضعه فى جامعه بجوار باب زويلة.
- أهدى السلطان العثمانى واجهة قصر المشتى للألمان.
- أهدى الخديو اسماعيل دائرة الأبراج الفلكية بمعبد دندرة للمملكة أوجينى ملكة فرنسا.
- تملأ المسلات المصرية شوارع ايطاليا وباريس (فى روما وحدها ١٣ مسلة).
- سرقة الآثار أثناء الاحتلال (كما فعلت إسرائيل عامة وموشى ديان خاصة).

المشروعات القومية:

من الأخطار التى تهدد الآثار إقامة الخزانات والسدود والطرق والكبارى وشق الترع ومن أمثلة الآثار التى أضيرت ضريحى أبو الخير الصوفى «وطيفاً الطويل» وقد أزيلا بشق طريق رئيسى خلف قلعة صلاح الدين بالمقطم، كما أضيرت بعض الآثار أثناء بناء السد العالى، وكذلك ما حدث أثناء بناء كوبرى السيدة عائشة عندما أزيلت بعض الزوايا، وكذلك الحال بالنسبة لترعة السلام وما ضحى بآثار وجدت أثناء شقها، وكذلك عندما أنشئت شركة بيع مصنوعات على جدار من جدران بيت الرزاز، وعندما هدم جزء من أحد أبراج قلعة القصير لبناء جمعية تعاونية مكانه! وكذلك الحال عندما هدمت قلعة إسلامية بأسوان لبناء محطة تليفزيون مكانها!!

الحرائق:

- كان أهمها حريق جامع شيخو الناصرى أثناء الصراع القائم بين طومان باى وسليم الأول ـ(القبة الخشبية التى تعلو المحراب وسقف القبلة).
- حريق الأزبكية (٩ صفر سنة ١١٩٠ هـ/ ٣٠ مارس سنة ١٧٧٦م) ودمر بيوتا أثرية كثيرة.
- حريق قصر الجوهرة.
- حريق الحشائش فى بعض المعابد يؤثر عليها.

تفجير المحاجر:

من الأخطار التى تهدد الآثار استخدام الديناميت فى تفجير المحاجر، ونتيجة للاهتزازات تتأثر المناطق الأثرية المجاورة للمحاجر كما هو الحال فى منطقة الأهرام.

الحروب:

من الأخطار التى تهدد الآثار الثورات والحروب، فقد كان للثورات والحروب والمغيرين من هكسوس وآشوريين وفرس آثاراً سيئة على الاثار، كما قام أهل طيبة بثورة على بطليموس التاسع عام ٨٥ ق.م. فحاصرهم بجيوشه وخرّب معابدهم، كما قام الامبراطور البيزنطى ثيودسيوس بهدم معابد كثيرة، كما أصيبت معظم العمائر إثر اعتصام المسيحيين بها أيام «ديكيوس» ٢٥٠م وأيام «دقلديانوس» ٣٠٣م، ولا ننسى أيضاً ما قام به بربر النوبة عندما هدموا معظم العمائر. كما تهدّم العديد من المبانى الأثرية فى العراق أثناء هجوم الحلفاء عليهم لتأديبهم على ما فعلوه فى الكويت، كما تأثرت مبان عديدة نتيجة لهجوم الصرب على البوسنة والهرسك.

ارتفاع الماء:

من الأخطار التى تهدد الآثار ارتفاع الماء. وقد كان نتيجة لإنشاء خزان أسوان أن ارتفع منسوب الماء ثم حدثت تعلية للخزان سنة ١٩٠٢م فارتفع المنسوب، ثم أثناء السد العالى ١٩٦٠ ارتفع المنسوب أمام معابد فيلة وكاد يغرقها الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى نقل المعابد من فيلة إلى ايجيليكا.

الفيضانات والسيول والأمطار:

من الأخطار التى تهدد الآثار، لذا زودت معظم المعابد والأديرة بل والمساجد (معبد دندرة، وبعض أديرة وادى النطرون، والجامع الأزهر) بمآذيب. ولا تقاء شر السيول بنيت المقابر المصرية (مقابر وادى الملوك والملكات ودير المدينة والنبلاء بالأقصر وسرنبوت وميخوسابنى فى أسوان ومقابر الكاب الصخرية) فى منطقة جافة مرتفعة.

موج البحر:

تأثرت قلعة قايتباى بالاسكندرية لأنها من الحجر الجيرى ولسوء الاستخدام ولوقوعها على البحر فتآكلت معظم أحجارها بفعل عوامل النحر واصطدام موج البحر وكست الأملاح جدرانها.

الكثبان الرملية والعواصف الترابية:

الرمال من الأخطار التى هددت آثار ميدوم ومعبد بهبيت الحجارة وتونه الجبل بل وأبو الهول نفسه. وقد احتاط الرهبان لأنفسهم فأحاطوا أديرتهم بأسوار لعدة أسباب منها: حمايتهم من الكثبان الرملية والأخطار الخارجية، وتحديد الملكية، وشعور من بداخله بالتضامن، وكرمز فاصل بين الخارج والداخل. ومن العواصف الترابية ما يلى:

ـ العاصفة الترابية التى هبت على القاهرة فى ١٢ رمضان ١١٠٥هـ ٧ مايو ١٦٩٤م أثناء صلاة الجمعة واعتقد الناس أنها القيامة وسقط بسببها مركب منارة ابن طولون وهدمت دور كثيرة.

ـ العاصفة الترابية التى على القاهرة قبل غروب يوم ٢٢ ربيع الأول، ٢٩ أبريل ١٧١٢م وسقط بسببها العديد من المنازل الأثرية.

ـ العاصفة الترابية التى أطاحت بالقبة الخشبية الصغيرة التى بناها أحمد بن طولون أعلى منارة الاسكندرية.

البراكين والزلازل:

هددت البراكين معظم آثار ايطاليا بل ودمرت معظمها، أما الزلازل فصدعت معظم المبانى الأثرية ولتوضيح ذلك نذكر ما يلى:

ـ زلزال ٢٧ ق. م. هدم بعض آثار طيبة.

ـ زلزال ١٨ رمضان (٣٤٤هـ) هدم القمة العلوية لمنارة اسكندرية.

ـ زلزال يوم الخميس ٢٣ ذى الحجة سنة ٧٠٢هـ هدم أماكن كثيرة بالقاهرة (وجد نص الزلزال فى مزار من مزارات البجوات بالواحات الخارجة، كما ذكره المقريزى دون أن يحدد تاريخ الشهر واليوم)، لا سيما الجامع الأزهر والحاكم وجامع الصالح طلائع فرمم بيبرس الجاشنكير جامع الحاكم ورمم سلار الجامع الأزهر ورمم بكتمر جامع الصالح. كما رمم الناصر مئذنة مجموعة والده المنصور قلاوون بعد سنة من الزلزال كما هو ثابت فى النص المدّون حول المئذنة.

ـ زلزال يوم الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ أثر على العديد من الآثار نذكر منها: مسجد الطشطوشى فى باب الشعرية ـ مسجد الغورى ـ مئذنة المشهد الحسينى، وقد مال هلالها وسقطت نجفة المشهد على أحد المصلين ـ مئذنة مسجد شيخو ـ مئذنة مسجد الحنفى ـ أهلة مآذن الأزهر وبعض شرفاته المسننة ـ بعض جدران قلعة صلاح الدين بالمقطم ـ هلال مئذنة جامع عمرو بن العاص وصنجة أحد عقوده ـ جامع البنات ـ مئذنة صرغتمش التى سقط أحد أعمدتها الستة ـ مئذنة جامع الكردى ـ مسجد محمد الصغير بمصر القديمة وسبيل محمد على بالنحاسين ـ الكنيسة المعلقة.. إلخ.

ـ زلزال يوم الخميس أكتوبر ١٩٩٢ـ سقط هلال مئذنة المشهد الحسينى، وزادت الشروخ فى الآثار السابقة.

المياه الجوفية:

أتلفت المياه الجوفية الكثير من الآثار وخاصة بما تسببه من نمو للفطريات وما تخلفه مياه الرشح بعد جفافها من أملاح تتبلور فتفتت ما تتخلله من أحجار. والمياه الجوفية من أهم الأخطار التى تهدد معظم الآثار الإسلامية بصفة خاصة.

الصرف الصحى:

لا يقل خطره عن المياه الجوفية، لذا لابد من تغيير شبكة الصرف الصحى فى الأماكن التى تحتاج إلى ذلك. ورغم ذلك فإنه يجب الاحتياط، فأثناء تغيير شبكة الصرف الصحى فى شارع السيوفية وكذلك فى سكة كريم عثر على مبان من العصر المملوكى تم تدمير بعضها ثم ردم عليها مرة أخرى دون أن يدرى أحد. ويلاحظ أن تمثال أبو الهول يعانى من الترميم الخاطىء كما يعانى من المياه الجوفية والصرف الصحى لسكان نزلة السمان.

الأملاح:

ذكرنا أن المياه الجوفية والصرف الصحى يساعدان على نمو الفطريات بالإضافة إلى الأملاح التى تفتت ما تتخلله.

الغازات:

غازات المصانع والأفران وعوادم السيارات وما يخرجه جسم الإنسان من إشعاع نتيجة دخوله وخروجه من مقبرة إلى أخرى وما يخرجه من زفير أثناء التنفس داخل المقابر وغير ذلك، كلها من الأخطار التى تهدد الآثار. وللأسف ترش الآن بساتين الفاكهة بغاز ثانى أكسيد الكبريت عن طريق طائرات الرش، وهذا الغاز يعد عدواً لدوداً للآثار. وبالنسبة لعوادم السيارات يكفى أنهم فى روما قرروا تعديل مسار مرور السيارات ومنعها من المرور فى ميدان فينسيا حيث مبنى الكلوسيوم حتى لا تؤثر عليه وتلوثه أو تساعد على اهتزازه.

الحشائش البرية:

من الأخطار التى تهدد الآثار، وقد وصف توت عنخ آمون حالة معابد طيبة عند توليه العرض بأنها كانت مهجورة تنمو فيها الحشائش. وتنتشر الحشائش أيضاً فى منطقة «بوتو» ومعبد دندرة وغيرها وحدثت عدة حرائق فى بعض المعابد أثناء التخلص من تلك الحشائش.

الحشرات والآفات والزواحف:

وهى أيضاً من الأخطار التى تهدد الآثار، ويكفى أن بعض الحشرات تتغذى على الحجر الرملى للمعابد، كما أننا نلاحظ بمدرسة السلطان حسن ما يشبه السناج نتيجة

للخفافيش، وكذلك الحال فى مقابر الكاب الصخرية وكذلك فى قصر ازيك (قوصون) (يشيك من مهدى) (آق بردى) (حرفه العامة إلى حوش بردق) وكذلك كان جامع الأنور (جامع الحاكم). وقد يكون السناج أحياناً بسبب الأفران (كما كان فى قبة سمعخانة المولوية) أما منطقة العساسيف غرب الأقصر بالقرب من الدير البحرى (مقابر نبلاء الأسرة ٢٥، ٢٦) فكانت تنبعث منها روائح كريهة لوجود حشرات وهوام.

هبوط التربة:

كما هو الحال فى معبد هيبس بالواحات الخارجة، والمعبد فى حاجة لانقاذ سريع لاسيما وأنه من الآثار النادرة لدارا ملك الفرس (فى نهاية الأسرة الـ ٣٠)، وعلى جدرانه تمثلت قصة الصراع بين الخير والشر إذ نلاحظ أن حورس يطعن التنين (يطعن ست رمز الشر) وهى نفس القصة التى وجدت فى الفن المسيحى ولكنهم قصدوا بالشر «دقلديانوس».

تحرك الجبل:

كما هو الحال خلف المعبد الجنائزى لحتشبسوت الذى بناه لها «سنموت» مستوحياً فكرته من معبد بنى فى الدولة الوسطى مع إدخال بعض التعديلات عليه (حذف من التصميم الهرم الذى كان يعلو الطابق الثانى ثم أضاف طابقاً ثالثاً) والمعبد سمى فيما بعد بالدير البحرى. وقد مرت العمارة الدينية المسيحية بمراحل ثلاث: الأولى التعبد فى سراديب، والثانية تحويل أجزاء من معابد إلى كنائس، والأخيرة بناء كنائس (منها المثمن والبازليكى والمتعامد).

حنفيات الإطفاء المهملة فى المواقع الأثرية:

وهى مشكلة تهدد معظم الآثار الإسلامية.

معارض الآثار بالخارج:

وهى مشكلة من المشاكل التى تهدد الآثار وضررها أكثر من نفعها للبلاد، فقد تتعرض للكسر نتيجة لسوء التغليف أو لسرقتها وإعادة نسخها وما شابه ذلك، أو قد تغرق إذا نقلت بحراً (تمثال مقبرة نخت بمقابر النبلاء بالأقصر) أو تتلف إذا سقطت طائرة كانت تحملها جواً. وقد اقتنع المسئولون عن الآثار من قبل بخطورة المعارض وقرروا منع سفر آثار بلادهم ثم عندما استعار بعض الأجانب تحفاً مصرية رائعة من المتاحف الشهيرة كاللوفر والبريطانى وبرلين والمتروبوليتان وعرضوها وعادت على منظميها بعائد مادى خيالى، سُمِحَ بسفر التحف مرة أخرى ولكن وفقاً لقواعد وقوانين تعمل على حمايتها.

عدم الوعى الأثرى:

من الأخطار التى تهدد الآثار عدم وجود وعى أثرى لدى البعض، فقد أزيلت المدرسة الصالحية وكانت من الآثار النادرة للصالح نجم الدين آيوب الذى حارب الصليبيين. وقد أزيل سبيل الست مباركة بطنطا، ورغم أنه أثر ثم وقف، لم يعرف ورثته إلا بعد التعرض للموضوع فى المجلات والصحف اليومية. ومن عدم الوعى الأثرى ما نراه من كل الذكريات لبعض زوار المعابد لاسيما المحبين بعضها مكتوب بآله حادة والبعض الآخر بالطباشير أو الأقلام الرصاص أو بالنار أو بغير ذلك.

خطر معنوى:

من الأخطار التى تهدد الآثار الخطر المعنوى المتمثل فيما يرتكب ببعضها من جرائم أخلاقية (كما هو الحال فى بوابة السلحدار على ناصية شارع سوق السلاح، وفى الخانقاه النظامية وفى بئر يوسف وفى البيمارستان المؤيدى وفى قلعة القصير وفى بعض المغارات والكهوف القريبة من قصر رأس التين بالاسكندرية، وبعضها يستغل كوكر للخارجين على القانون وتجار المخدرات وكلها أماكن مهجورة تسهل لبعض المنحرفين ممارسة الرذيلة وأحياناً تستغل لتخزين المسروقات كما حدث عندما اكتشفت الشرطة أن اللصوص يتخذون من صهريج جامع الأمير كبير مخزناً).

المصادر:

- ابن اياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور.
- ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة.
- الجبرتى: تاريخ الجبرتى.
- السخاوى: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.
- على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة.
- المقريزى: إغاثة الأمة بكشف الغمة.

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

السلوك لمعرفة دول الملوك.

المراجع:

- السيد عبدالعزيز سلام - المآذن المصرية.
- أمال أحمد العمرى. المنشآت التجارية فى القاهرة فى العصر المملوكى.

ـ حجاجى إبراهيم محمد. نصوص جبانة البجوات.

ـ حسن الباشا. مدخل إلى الآثار الإسلامية.

ـ حسنى نويصر. منشآت السلطان قايتباى بمدينة القاهرة (رسالة دكتوراه).

ـ سامى عبدالحليم: الأمير يشبك بن مهدى وأعماله المعمارية بالقاهرة (رسالة ماجستير).

منشآت الأمير قايتباى الرماح (دكتوراة).

ـ سعاد ماهر: مساجد مصر وأوليائها الصالحين.

ـ صالح لمعى. أبو بكر مزهر (رسالة ماجستير).

ـ محمد أنور شكرى. العمارة فى مصر القديمة.

ـ محمد سيف النصر أبو الفتوح. مداخل العمائر الملوكية (رسالة ماجستير).

منشآت الرعاية الاجتماعية (رسالة دكتوراه).

ـ محمد الشرقاوى. الزلازل وتوابعها.

ـ محمد الجهينى. شارع باب البحر منذ نشأته حتى نهاية العصر العثمانى (رسالة ماجستير).

ـ مصطفى شيحة: العمائر الفاطمية فى صعيد مصر «قنا» (رسالة دكتوراه).

المجلات:

ـ أحمد فؤاد باشا. المقال فى ظاهرة الزلازل (مجلة الأزهر).

ـ حسن الباشا. جامع عمر بن العاص (مجلة منبر الإسلام).

جامع ابن طولون (مجلة منبر الإسلام).

ـ محمد محمود محمدين. الزلازل والبراكين فى جزيرة العرب (مجلة الدارة).

مصر عبر العصور

عندما تناولنا لمشكلات الآثار لابد من عرض لنبذة من أشهر المناطق الأثرية والعصور التى مرت على مصر من ناسا إلى عصر مبارك.

عصر تاسا ١ عصر البدارى ـ عصر نقاده (الأولى: العمرى، الثانية جرزه) ـ عصر ما قبل الاسرات ـ عصر الاسرات (الإسرة ١، ٢) ـ الدولة القديمة (الاسرة ٣ ـ ٦) ـ عصر الأضمحلال الأول (الاسرة من ٧ ـ ١٠) ـ الدولة الوسطى (الاسرة من ١١ ـ ١٢).

- عصر الاضمحلال الثانى (الاسرة من ١٣ ـ ١٧)
- عصر الدولة الحديثة (الاسرة من ١٨ ـ ٢٠)
- عصر الاضمحلال الاخير (الاسرة من ٢١ ـ ٣١)

[الاسرة ٢١ إنقسم الحكم بين امراء طيبة وامراء تانيس بالحسينية شرقية، الاسرة ٢٢ تمكن الليبى المرتزق شيشنق من تأسيس الاسرة رقم ٢٢ أما الأسرة رقم ٢٥ فملكها نوبى يدعى بعنخى والاسرة رقم ٢٦ اسسها بسماتيك الأول بالتعاون مع المرتزقة الاغريق والاسرة ٢٧ اسسها الفارسى قمبيز، والاسرة رقم ٢٨ أسسها المصرى أميرتى (اميرتوس)- وظل الحكام مصريين إلى ان جاء الفرس مرة أخرى فى نهاية الاسرة رقم ٣٠ ليكونوا الاسرة رقم ٣١].

- عهد الإسكندر - عصر البطالمة (١٢ بطليموس، ٧ كليوباترا) - عصر الرومان - عصر البيزنطيون - عصر الخلفاء الراشدين - عصر الدولة الأموية - عصر الدولة العباسية الأولى - عصر الدولة الطولونية - عصر الدولة العباسية الثانية - الدولة الأخشيدية - الدولة الفاطمية عصر الدولة الايوبية - عصر الدولة المملوكية البحرية - عصر الدولة المملوكية البرجية - عصر الدولة العثمانية - الحملة الفرنسية - عهد محمد على باشا - عهد إبراهيم باشا - عهد عباس حلمى الأول - عهد سعيد باشا - عهد الخديو اسماعيل بن إبراهيم - عهد الخديو توفيق ابن اسماعيل - عهد الخديو عباس الثانى بن توفيق - عهد السلطان حسين كامل بن اسماعيل - عهد الملك فؤاد الأول بن اسماعيل - عهد الملك فاروق الأول - عهد الملك أحمد فؤاد الثانى - عهد الرئيس محمد نجيب - عهد الرئيس جمال عبدالناصر - عهد الرئيس محمد أنور السادات - عهد الرئيس محمد حسنى السيد السيد مبارك.

أشهر اثار سيناء ومناطقها

أهم الطرق الاثرية:

أ - طريق حربى (طريق حورس)

ب - طريق الحج.

جـ - طريق الخروج (خروج بنى إسرائيل).

د - طرق العائلة المقدسة.

أهم المناطق الاثرية: سرابيط الخادم - وادى مغارة - دير سانت كاترين - قلعة الجندى - قلعة العريش - قلعة العقبة - قلعة نويبع - قلعة نخل - قلعة جزيرة فرعون - قلعة الطينة - اثار بلوزيوم - متحف طابا - متحف الفخار التعليمى.

اشهر اثار الفيوم

اثار مصرية قديمة: هرم سيلا (حجر جيرى) ـ مسلة سنوسرت الأول بقرية ابجيج (جرانيت) ـ هرم سنوسرت الثانى باللاهون (طوب لبن) ـ مقابر صخرية باللاهون ـ هرم امنمحات الثالث (من اللبن) يهواره ـ معبد اللابيرنت (قصر التيه) بهواره ـ مقبرة نفروتباح ابنه امنمحات الثالث (بهواره ـ تمثالها امنمحات الثالث فى قرية بيهموم (الصنم) (لم يعد لهما وجود الآن) ـ اثار كوم ماضى (بقايا معبد من الدولة الوسطى وبه أضافات من العصر البطلمى ـ معبد من العصر البطلمى).

معبد قصر الصاغة (حجر جيرى ورملى) دولة وسطى ـ كيمان فارس (اسمها مينا وازدهرت فى عهد امنمحات الثالث وبها معبد من الدولة الوسطى).

كوم غراب: دولة وسطى، بها قلعة من الاسرة ٢١.

اثار يونانية رومانية

ام البريجات (تب تونس) بها معبد لإيزيس ومعبد للاغريق

كرانيس: بها معبدين ومتحف

كوم الاتل: منازل ومعبد

بطن حريت: كان بها معبد لبطليموس الثانى تم فكه ونقله إلى متحف اسكندرية.

قصر النبات: به معبد لعباده سوبك وايزيس

اطلال مدينة القوته: لوحة الحدود

معبد ديمه ـ منازل ـ بقايا معابد اخرى).

اطلال كوم الخزانة (بها اطلال لمعبد من الطوب اللبن)

قصر قارون: به معبد من العصر البطلمى + قلعة رومانية

كوم النحاس: بها معبد للاله جحوتى

اثار قبطية بالفيوم: دير النقلون ـ دير القلمون ـ دير الشهيد تاضروس ـ دير سدمنت.

اثار اسلامية بالفيوم: وكالة المغاربة ـ قنطرة اللاهون ـ قنطرة خوند أصلباى (زوجة ينباى) ـ ضريح على الروبى ـ الجامع المعلق (الامير سلمان) ـ جامع قاية باى (خوند).

اشهر أثار اسوان ومتاحفها

معابد: أبو سمبل - معابد فيليه - معبد كلابشه - بقايا معبد رمسيس - مقابر الاشراف - المسلة الناقصة - الجبانة الفاطمية - قبة الهواء - دير القديس سمعان (انباهدرا) - متحف أسوان - متحف النوبة - المتحف النوعي - ضريح أغاخان بناء المهندس د. فريد شافعي ١٩٥٨ على الطراز الفاطمي.

في الطريق من الاقصر إلى أسوان: معبد اسنا - الجامع العمري باسنا - خان الجداوي بإسنا، دير الشهداء باسنا اينا الكاب (بين اسنا وادفوا)، حيث المقابر الصخرية، المعبد اليوناني الروماني، معبد امنحتب: بالكاب.

ادفو: بها معبد ادفو.

كوم امبو: بها معبد كوم امبو.

اشهر أثار سوهاج

في البلينا: معبد سيتي - بقايا معبد رمسيس الثاني - الاوزوريون

في جرجا: الجامع العيني - الجامع المتولي - جامع عثمان - جامع سيدي جلال - حمام علي بك ذو الفقار

في اتريب (الشيخ حمد): معبد بطليموس الزمار (اوليتومي) معبد بطليموس المنقذ (سوتير) - البازليكا الأولى - البازليكا الثانية.

في سوهاج: نفسها الدير الابيض - الدير الأحمر.

في اخميم: دير الملاك ميخائيل - دير الشهداء - كنيسة الست دميانه - كنيسة أبو السيفين - جامع الأمير حسن - جامع الأمير محمد.

اشهر اثار الاقصر ومتاحفها

معبد الاقصر - معابد الكرنك - متحف الاقصر - متحف التحنيط - وادي الملوك - وادي الملكات - دير المدينة.

[(مقابر هرمية اهمها مقبرة سنجم) - المعبد اليوناني الروماني - مدينة العمال] - الرامسيوم - مدينة حابو - الدير البحري (المعبد الجنائزي لحتشبسوت) - العساسيف - مقابر الاشراف - مقابر النبلاء - اجا ممنون ولا ننسى قبل الاقصر:

في قوص الجامع العمري

وفي حجازة دير القديسة هيلانه.

اثار الغربية

طنطا: سبيل علـى بك الكبيـر ـ سبيل الاحمدى ـ جامـع الملوانى ـ متحـف طنطا ـ جامع سيدى أحمد البدوى.

محلة مرحوم: مدرسة ومسجد محمد الناصرى البغدادى

أبيار (كفر الزيات): مسجد أحمد البجم ـ كنيسة العذراء.

كفر الزيات: التحريرية (النحارية)

برما: مسجد الحمايده.

المحلة الكبيرة (الكـبرى) ـ مسجد المتولى ـ وكاله الغورى ـ مسجـد العمرى ـ مسجد أبو الفضل ـ مسجد عـطاء السكندرى ـ مسجد أبو العباس ـ مسجـد الحنفى ـ قبة الأمير جاويسن ـ مسجد الشريف المغربى ـ مسجد عبدالله العاصمى ـ

سمنود: حمام إبـراهيم سراج ـ مـسجد الشيـخ سلامه ـ مـسجد العدوى ـ مـسجد المتولى

سنباط (زفتى): كنيسة الشهيدة رفقه.

اثار بهبيت الحجر ـ صا الحجر (سايس).

اثار كفر الشيخ - اثار فوه

ربع الخطابية ـ وكالة ماجور ـ سبيل حسيـن ـ مصنع الطرابيش ـ مصنع غزل القطن ـ مدرسة ومـسجد حسن نصـر الله ـ مسجد القـنائى ـ مسجـد الكورانى ـ مسجـد السادات السبعة ـ مسـجد الدربى ـ مسجد أبو عيسى ـ مسجد الشيخ شعبان ـ مسـجد النميرى ـ مسجد أبـو المكارم ـ مسجد الـعمرى ـ مسجد داعى الـدار ـ مسجد أبو شعـره ـ مسجد الباكى ـ مسجد العراقى ـ مسجد الشيخ نعيم.

قبه أبو النجا ـ قبة جزر.

اثار مدينة بوتو (تل الفراعين) بالعجوزين

كنيسة سخا.

اهم أثار الشرق

تانيس (صان الحجر): الاقصـر وجه بحرى وبها قبر شيشنق الليبى والد زوجة سيدنا سليمان (الحسينين شرقية)

اثار تل بسطة بالزقازيق.

اشهر أثار اسكندرية ومتاحفها

عصر يونانى رومانى:

المقابر (مقبرة الشاطبى ـ مقبرة مصطفى كامل ـ مقبرة الانفوشى ـ مقبرة كوم الشقافة).

ـ عمود السوارى ـ المسرح الرومانى.

ـ معبد السرابيوم ـ معبد قيصر ـ معبد الرأس السوداء.

اثار يهودية: معبد إلياهو

اثار مسيحية: الكنيسة المرقسية

اثار إسلامية: قلعة قايتباى ـ كوم الناضوره ـ جامع أبو العباس المرسى ـ طواحين الهواء.

قصور تاريخية: قصر رأس التين ـ قصر المنتزه.

المتاحف: المتحف اليونانى الرومانى

أثار بورسيعد

أهمها: مدينة تنيس

اثار رشيد

منزل عرب كلى ـ منزل عصفور ـ منزل عثمان الامصيلى ـ منزل حسيبة غزال ـ منزل المناديلى ـ منزل ثابت ـ منزل القناديلى ـ منزل طبق ـ منزل الميزونى ـ منزل جلال ـ منزل رمضان ـ منزل قلى ـ منزل التوقاتلى ـ منزل فرحات ـ منزل البقرولى ـ منزل أبو أدهم ـ منزل كوهية ـ منزل بسيونى ـ منزل محارم ـ منزل علوان ـ مسجد المشيد بالنور ـ مسجد على المحلى ـ زواية الشيخ قنديل ـ مسجد العرابى ـ مسجد زغلول ـ مسجد العباسى ـ مسجد أبو الريش ـ زاوية الباشا ـ مسجد الشيخ تقا ـ مسجد الجندى ـ المسجد المعلق (دومقسيس) ـ مسجد الصامت

طاحونة أبو شاهين ـ حمام عزوز ـ قلعة قايتباى

أثار البحر الاحمر

أم الحويطات ـ جبل الزيت ـ ديرأنبا انطونيوس ـ دير القديس بولا ـ الصدمين ـ عيذاب ـ الفواخير ـ قلعة العقيد ـ القصيرى القديم ـ اللقيطة ـ مرسى برانيس ـ مرسى علم ـ مونس بورفير يتوس (رصيف تحميل الاحجار، معبد سيرابيس، معبد ايزيس، قلعة ام سدرة، قلعة جبل الدخان، قلعة بشر بديع) ـ مونس ـ كلوديانوس ـ ميوس هورجس ـ وادى أبو جاد ـ وادى جايوس ـ وادى الحمامات ـ ابراج المراقبة ـ وادى دارا.

اهم أثار المنيا

تونا الجبل - طهنا الجبل - تل العمارنة - بنى حسن - الأشمونين - جامع السلطى - الشيخ عبارة - دير أبو حنس - البرشا - كنيسة العذراء - متحف ملوى.

أثار الواحات

الواحات البحرية: مقابر الباويطى

معبد اسكندر

قصور محارب

الواحات الداخلة: كنيسة الخير - مقابر المزوقة - معبد دير الحجر - عين موط - قرية القصر - بشندى - مقبرة كيتانوس - بلاط.

الواحات الخارجة: مقابر البجوات - دير الكاشف - معبد هيبس - الناضورة.

واحة باريس: معبد دوش

بين الخارجة وباريس: قصر الزيان - قصر الغويطة

ملحوظة: كلنا نعرف اثار القاهرة والجيزة وسقارة وبنى سويف.

صور من إبداع الفنان المسلم

حقيقة ناصعة تقول إن الجمال هو هبة الرحمن.. إنها قطرة من بحر الرحمة الإلهية حملتها نعمة فى الكون لتخاطب وجداننا من خلال ريشة الفنان المسلم وأزميله أو نوله.

للفن مكانة متميزة فى تاريخ وحاضر الإنسان المسلم فهو بمثابة الترجمة الصادقة لمشاعره وطموحاته وهو واحد من أهم سبل تسجيل الحضارة وتوثيقها وهو علامة على تقدم الأمم ورقيها وتهذيب شعوبها، وقد شهد التراث الإسلامى علامات على أزدهار العقل المسلم المبدع وعلى رقى مشاعر المسلمين وعلى تكامل الحضارة فى شتى نواحى الحياة من العلم إلى العمارة إلى الزراعة إلى الصناعة إلى الطب إلى الفن الذى كان له الدور المتميز فى حفظ وصيانة جوانب الحضارة الإسلامية ونقلها إلى الأجيال المتلاحقة من أبناء الإنسانية كلها.

فقد شهدت القرون القليلة التى أعقبت الهجرة النبوية عام ٦٢٢ ميلادية فتوحات عربية موسعة ومتتالية حتى وصل الإسلام الحنيف فى العهد العباسى ٧٥٠ هجرية ١٢٥٨ ميلادية إلى مناطق شاسعة فى العالم القديم من آسيا الوسطى أزبكستان وإيران وتركيا إلى سوريا والجزيرة العربية وشمال أفريقيا وجنوب إيطاليا وإسبانيا.

وقد اتسع نشاط المسلم ليغطى رقعة واسعة من العالم القديم التى تم للمسلمين فتحه والذى شمل الأراضى من المحيط الأطلسى غرباً إلى بحر قزوين شرقاً ومن آسيا الصغرى شمالاً إلى الهند جنوبا. وقد كان لاتساع الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامى وشمولها على شعوب وحضارات عريقة مثل الحضارة المصرية والهندية والصينية والفارسية ومابين النهرين الرومانية والبيزنطية، فقد اعتمد الفن الإسلامى على أساليب تلك الحضارات العربية السابقة عليه وتم له بلورة الطراز الفنى الإسلامى تدريجياً فأصبح طرازاً فريداً تشمل خصائصه كافة أرجاء العالم الإسلامى، مع بروز المميزات النوعية لكل منطقة من مناطق العالم الإسلامى، والمتأثرة بالبيئة الطبيعية والثقافية والحضارة الإقليمية، فأصبح هناك فن إسلامى مصرى وآخر إيرانى وآخر تركى وآخر أندلسى، ولكن كل تلك الفنون الإقليمية تصب فى الصرح الكبير للفن الإسلامى من العالم الذى اكتسب خصائصه من إسهام كل تلك الشعوب وإبداعها من ناحية، ومن فلسفة الإسلام من ناحية أخرى.

وقد أزدهر الفن الإسلامى أزدهاراً رائعاً فى مجالاته المتعددة فى العمارة والنقش والرسم والفنون التطبيقية جمعا، كالمعادن والخزف والتجارة والأثاث والتطعيم والنسيج والسجاد وطباعة المنسوجات وأشغال الزجاج والفسيفساء وغيرها، مما تمتلئ به متاحف العالم أجمع وتشهد بعظمة هؤلاء الفنانين المبدعين فى جميع مجالات الفن فضلا عن ابتكاراتهم الجديدة فى الكثير من الفنون التى لم تشهدها فنون أو حضارات من قبل، كابتكارات الخزافين المسلمين المعمارية، وابتكاراتهم لأنواع دقيقة من المنسوجات الحريرية والزجاج المؤلف بالجص، إلى غير ذلك من روائع التحف ونفائس المشغولات، وكان الفنان المسلم يخضع فى كل هذه لإبداعات لعقيدته الدينية الراسخة التى كانت نوراً له يهتدى به فى كل إخراجه وصياغته لهذه الأعمال.

وإذا تأملنا فى الجمال الذى أبدعه الإنسان أى الفن تأكدت لدينا هذه الحقيقة.. حقيقة تعبير الجمال من الله.

إن أروع منتجات الفن الإسلامى هى المساجد التى كانت أعظم أعمال فن العمارة بشهادة المؤرخين والنقاد المتخصصين الذين ينتمون إلى حضارة أخرى هى الحضارة الغربية المسيحية المعاصرة وقد شهدت هذه الروائع المعمارية الإسلامية بدائع الفنون التشكيلية الأخرى مثل الزخرفة والحفر على الخشب والأرابيسك والفسيفساء أى الزجاج الملون، حيث كانت أعماله الموضوعة فى جدران المساجد.

وكذلك كانت المنابر حيث يقف الإمام للوعظ والمقاعد، حيث يجلس القارئ للقرآن كانت هذه هى الكائنات التى يتجلى فيها فن «الأرابيسك». حيث اتجه الفنان الإسلامى إلى بلورة الاتجاه الفنى ذو الطابع الهندسى تجاوبا مع عدة عوامل أهمها:

ـ التقدم الهائل للمسلمين فى علوم المنطق والهندسة والحساب مما يتفق مع الأشغال الموجودة. والحاجة إلى أنواع الزخارف تصلح للمشروعات الدينية الضخمة ويمكن تكرارها وإنتاجها كمياً وإعادة توزيعها على الجدران والأسقف والنوافذ على الأثاث والأبسطة والسجاد وغيرها من المشغولات الجميلة النافعة المنفذة بمختلف الخامات.

وانقسمت تلك التصميمات إلى نوعيات كثيرة متميزة وتحمل بصمة وهوية وعلى أعلى قمم الإبداع الفنى. كذلك انتشر عند المسلمين فن زخرفة المشغولات كالأوانى والسجاد والأعمال الخشبية والمعدنية، كما تجلى مزوقوا الكتب بالصور فى إبداع أجمل الرسوم الملونة المذهبة لتوضيح المعنى الذى يشرحه الكاتب المخطوط باليد.

وقد وصل التفنن فى «تزويق» مثل هذه المشغولات بالصور الحد الذى يمكن فنان مسلم من أن يصور معركة طاحنة بكامل تفاصيلها على طبق زخرفى.. وظهر هذا الإبداع فى كل من الفن التصويرى وفن الكتابات الزخرفية وفى فن الوحدات النباتية، حيث اشتهر الفنان الإسلامى بغزارة أفكاره وبقدرته الفائقة على ابتكار وحدات زخرفية متعددة من عناصر زخرفية متعددة من عناصر البيئة مختلطة من الخيال.

والسجاد الإسلامى يحظو بمكانة خاصة. ونظراً لأهمية السجاد وجماله فقد هام به الغربيون، وقد رسم المصور الألمانى «هولبين»الكثير من هذا السجاد فى العديد من رسومه وصوره، وأطلقت التسمية على اسم الفنان لحبه وتسجيله لمثل هذا النوع من السجاد الشرقى الرائع فى تصميماته وألوانه، ثم قلدت هذه الأنواع فى الغرب بعد ذلك واشتهرت باسم «هولبين».. والسجاد الإسلامى هو ذخيرة نادرة وبعضه له شهرة راسخة مثل السجاد الأصفهانى أو السجاد التركى.

وقد ظهرت فى كثير من الزخارف الإسلامية زهرة «التيوليب».. وذلك لاهتمام المسلمين بالاسم العربى الشائع لها، وهو زهرة «اللاله» الجميلة بشكلها وألوانها، فضلاً عن العلاقة العرضية لحروفها ومقارنتها لحروف لفظ الجلالة، ومما يروى أن السلطان محمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠م) كان يهتم بهذه الزهرة وأنشأ لها المتنزهات والحدائق، وكذلك تشير الكلمة إلى كلمة هلال والهلال له رمزية فى حياة المسلمين، وقد اتخذه الأتراك رمز لعلمهم الوطنى.. وهذه الزهرة تنقش فى تصميم زخرفى رصين وفى توزيع محبك متكامل حيث تلعب الفروع النباتية دورها بحرية ونجاح فى التصميم، وعلاقتها الإيقاعية مع الزهور المتكررة، مع اهتمام الفنان بالحساب الدقيق لفراغ الأرضية وتوازنه مع وحدات التصميم واستخدمها الفنان المسلم فى كثير من اللوحات المسوجة.. وقد انتقلت نقوشها من الزخارف الإسلامية إلى كل أرجاء العالم أيضاً، وهناك أنواع عديدة من شغل

المنسوجات غير السجاد كانت موجودة وطورها الفنان المسلم ومنها التطريز.. وهو مصطلح يطلق على استخدام الخيوط الملونة وإبرة لعمل تشكيلات فنية تحدث تأثيرات زخرفية على المنسوج الأصلى.

ولعل أشهر المنسوجات الشعبية فى العالم الإسلامى هو الكليم أو البساط وهو منسوج شعبى ينفذ على الأنوال بطريقة النسيج وليس بالعقد، وعادة تتسم تصميمات الأكلمة بالروح الهندسية وألوان الصوف الطبيعى وأحيانا تصبغ بعض الأصواف لزيادة الأنغام اللونية.. وأحياناً تضع أكلمة من الخرق البالية ورغم ذلك يكون لها جاذبية!

أما الدانتيلا فهى عبارة عن شرائط منسوجة جاهزة متعددة الأشكال والمقاسات يمكن تشكيلها جمالياً فى تصميمات إبداعية على الملابس..

أما عن الإبداع على الزجاج فقد استخدام الفنانون المسلمون الألوان البديعة كثيراً فى الفن على الزجاج خاصة فى المشكاوات والقناديل الزجاجية الرائعة التصميم فى الشكل والزخرف.

كما ظهر أيضاً فى الفن الإسلامى الزجاج الملون المثبت بالجص وهو زجاج ملون يؤلف ويتماسك بالجص فى تشكيلات فنية وينفذ بطرق مختلفة خصوصاً فى النوافذ والفتحات بزخارف نباتية وهندسية وخطية وحيوانية تجديدية الأسلوب.

وقد اقتبس الفنانون الغربيون هذا الفن ونقلوه إلى أوربا، حيث استخدموه فى فتحات الكنائس والكاتدرائيات والمنازل بكثرة خصوصاً فى العصور الوسطى.. والزجاج يحفر ويقطع حسب التصميم ويعشق بواسطة اعواد مجوفة من جهتيها منالرصاص وتستخدم عجلة قاطعة خاصة بالزجاج.

أما عن الفسيفساء فهى تصميمات فنية مبنية على قطع صغيرة من الأحجار الطبيعية أو الخزفية بألوانها المتعددة أو قطع من الزجاج الملون تصاغ على حسب التصميم، وتطبق أما على الأرضيات أو الجدران أو فى لوحات مستقلة. وقد استخدم المسلمون هذا الفن وطوروه وكسوا به جدران عمائرهم ونافوراتهم الرائعة وسطوح القباب والمآذن والمحاريب مع استخدام الخط فى تشكيلاته التجريدية الهندسية الرائعة.

وقد تعددت الاتجاهات الصناعية والفنية - أيضا - للخزف الإسلامى والدليل على ذلك ما تخلف لدينا من تحف زخرفية وفخارية متنوعة.

وقد نفذ الخزاف المسلم الوحدات والنقوش بحرية تامة لم يتقيد فيها بالتخطيط الدقيق على الورق، قبل التنفيذ ليأخذ عن للتطبيق على الأوانى، بل عمل بوحى إحساسه ونفذ ما أملاه عليه خياله ولذا يندر أن نجد قطع متشابهة تماماً فى شكلها وزخرفتها.

وقد عـرف الخزاف المسلـم كيف ينفذ زخارفـه بصورة دقـيقة حيث تمكن مـن ملء الفراغات ورسم الخطوط بـشكل يدل على تمكنه وثبات يده فنرى الخـطوط لا اهتزاز فيها ولا ارتباك.

وقد عرف الخزاف السلم الطرق الصحيحة لإعداد الطلاءات الزجاجية فكون القاعدة بطريقة صـهر الخامات بعضها مع بعـض أولا ثم صبها فى الوعاء وهى فى حـالة انصهار ثم استخدمها بعد ذلك لتكوين الطلاءات الشفافة أو الملونة.

كما أعـطى الخزاف عنايـة خاصة للمـقابض فى الأوانـى، حيث صنعـت ذات سمك وعرض يتـناسب مع حجم الآنـية وقد ساعدت كثيراً على تجميـل الشكل فى كثـير من الحالات.

ومن أشهـر المدن الصناعيـة التى أمدتنا بـأنواع الخزف المختلـفة وبقايا الأفران الخـزفية أطلال المدن القديمة فى مختلف أنحاء الدولة الإسلامية وأشهرها الفسطاط بمصر وقاشان والرى بإيران والكوفة بالعراق وكوتاهيه وازنك بتركيا.

هذا بالإضافـة إلى أن الفنان الصـانع المسلم قد اسـتخدم الطرق التـقليدية التـشكيل الأوانى وهى طريقة الدولاب والصب وقوالب الصب إلى جانب لتشكيل باليد.

كما استخدم كافة الـطرق وقام بتطويرها فى زخرفة أوانيه الخزفـية كالحفر والإضافة والضغط والختم والقرطـاس والكشط والتفريغ إلى جانب البطانـات والطلاءت الزجاجية والزخـرفة بالأكـاسيد والألـوان. وهذه طرق لاتـزال تستـخدم حتـى الآن نقلاً عـنه وإن استخدامه الماهر لها قد أكسبها الخزف وذلك بفضل صناعها المهرة وفنانوها الاذكياء.

وإذا كان هذا الإبداع قد ظهر فى الأجزاء الداخلية (من زجاج بالحوائط أو فى السجاد وخلافه) فإن طرز المبانى الإسلامية الخارجية تميزت هى الأخرى.. بل وصل بها أن تميزت كل مرحـلة بشكـل وطراز معين وإن كـان إطار روح الفن الإسـلامى، ولو أخذنـا تطور المآذن كمثال فإنه يمكـن لنا بسهولة تاريخ مأذنه كل مسجد، كمـا يمكن معرفة ما حدث لها من ترميمات عبـر العصور، فكانت مآذن العصر الطولونى حلـزونية الطراز متأثرة فى ذلك بالمآذن العراقية العباسية عامة والسامرائية خاصة.

وكانت المآذن الفاطميـة عبارة عن مربع يعلوه مربع ثم قبه وقـد تزيد المربعات أو تقل وإنما الفكرة واحدة.. تعتـمد على مربع وقبة متأثرة فى ذلك بالمآذن المـغربية الأندلسية، لا سيما وأن الفاطـميين جاءوا من المهدية بتـونس. أما المآذن فى نهاية العصـر الأيوبى وبداية المملوكى أى المملوكى البحرى نسبة إلى سكـان جزيرة أو بحر الروضة فكانت مآذنهم على

شكل مبخرة. بعكس المآذن فى نهاية المملوكى - أى المملوكى البرجى - نسبة إلى سكان أبراج القلعة فكانت على شكل «قلة» يعلوها غطاء كمثرى الشكل.

ثم تطور الأمر فى عهد الغورى وأمرائه وأصبح شكل «القلة» مزدوجاً. أما فى العصر العثمانى فكان شكل المئذنة أشبه بقلم رصاص تأثراً بمآذن عامة والسليمانية خاصة.

كما أن هناك مآذن أخذت طابع أكثر من عصر تبعاً لعمليات الترميم نظرنا بعين فاحصة إلى مئذنة جامع أحمد بن طولون لوجدنا أنها من أسفلها على شكل حلزونى أى طولونية الطراز ومن أعلاها على شكل مبخرة أى من بداية العصر المملوكى البحرى، ولو عدنا إلى كتاب المقريزى المؤرخ الشهير لوجدنا أن قمة المئذنة تم ترميمها فى عهد المماليك البحرية وبالتحديد فى عهد السلطان لاجين (لاشين).

ولو نظرنا إلى مئذنة جامع الحاكم بأمر الله لوجدنا أن أسفلها مربع كبير لا علاقة له بقمتها ذات القمة المبخرية أى أن الجزء الأسفل فاطمى الطراز والأعلى مملوكى بحرى، وهو ما أكده لنا المقريزى أنه عقب زلزال ٧٠٢هـ قام بيبرس الجاشنكير بتكليف منال سلطان المملوكى البحرى الناصر محمد بن قلاوون بترميمه وطبعاً رممه وفقاً للنظام السائد نظام المباخر ولو نظرنا إلى المئذنة المزدوجة بالجامع الأزهر لوجدنا أنها من عهد الغورى.

وهكذا نجد تميز كل العصور الإسلامية وبصمة الفنان المسلم فيها.. وتفوقه وتذوقه وإبداعه الفنى فى كافة مجالات الفنون وهو ما أثرى به الفنون والإبداع والجمال فى كافة أرجاء المعمورة.

فضل العرب على الغرب

لايستطيع أحد أن ينكر ما قدمته الحضارة الإسلامية فى عصور ازدهارها لكافة ارجاء المعمورة وقت أن سبقت تلك الدول بمراحل طويلة.

ويطول بنا القول لو حاولنا أن نعدد بعض ما قدم العرب لاوربا فى ميدان العلوم. ويمكن أن نوجز القول بالاستشهاد بما قاله آغربيا فون ينتسهايم! ... لقد أستقبلت كتب ابن سيناء والرازى وابن رشد بالثقة نفسها التى استقبلت بها كتب أبو قراط، وجالينوس، ونالت حظوة عند الناس إلى درجة أنه إذا ما حاول امرؤ ما ممارسة الطب دون الاستناد إليها، اتهم على أهون سبيل بالعمل على الأضرار بالمصلحة العامة..».

فقد أثر العرب فى تكوين الفكر العلمى الأوربى فى كافة العلوم فى الطب والرياضة والفيزياء والكيماء والفلك وفى الفنون والأدب.

وعلى سبيل المثال فى ميدان الرياضيات كان العرب هم الذين أدخلوا النظام العشرى فى العدد، وما يسميه الأوربيون بالأرقام العربية هى أرقام عربية فعلا، بينما الأرقام التى نكتبها فى المشرق العربى أرقام هندوستانية.

وقد دخلت الرياضيات العربية أوربا على يد ليوناردو دى بيزا فى القرن الثالث عشر، ومن أشهر الرياضيين العرب الذين ترجمت مؤلفاتهم إلى اللاتينية: الخوارزمى الذى برز فى عصر المأمون. وقد ترجم له كتاب لا نعرف منه غير عنوانه اللاتينى، ونشر فى روما سنة ١٨٥٧، وفيه يشرح النظام العشرى مستعملا الأرقام الهندوستانية. أما أشهر كتاب عرفته أوربا للخوارزمى فهو كتاب «حساب الجبر والمقابلة» الذى درس فيه تحويل المعادلات وحلها. وقد نشر روزن النص العربى مع ترجمة إنجليزية فى لندن سنة ١٨٥١.

وبرز أبناء موسى بن شاكر الثلاثة الذين عاشوا فى القرن الثالث الهجرى، فى الحساب والفلك والميكانيكا. وفى ميدان الفلك اخترع العرب وصنعوا آلات جديدة للرصد مكنتهم من كثير من الاكتشافات، وجعلتهم يعدلون فلك بطليموس: فالبتانى اكتشف تغير أوج الشمس وحسب السنة بمقدار ٣٦٥ يوما و٥ ساعات و٤٦ دقيقة و ٢٤ ثانية. والفلكيون اليوم يحسبونها بمقدار ٣٦٥ يوما و٥ ساعات و٤٨ دقيقة و٤٧ ثانية.

وقد أولى العرب القمر اهتماما كبيرا لأن سنتهم قمرية، فانتهى أبو الوفاء البوزجانى (٩٤٠ ـ ٩٩٨م) إلى اكتشاف التغيرات القمرية، ووضع البتانى نظرية عن حركات عطارد.

برز ابن الهيثم «ت ١٠٢٩م» فى علم البصريات، وترجم كتابه إلى اللاتينية سنة ١٥٧٣.. وقام العرب فى ميدان الطب باكتشافات جعلت أوربا تعتمد عليهم فى دراسة الطب مدة تزيد على أربعة قرون. وأضافوا الكثير إلى علم صناعة الأدوية مستعينين بأبحاث علماء النبات، وأنشأوا ونظموا المستشفيات العامة التى كان يعالج فيهاالمرضى على حساب الدولة.

وعن أثر فن التصوير الإسلامى على فن التصوير الأوربى، وهو ما كان له أثره المباشر على تحرير العقلية الأوربية من التزمت الكنسى، الذى كان يحرم على الإنسان الأوربى الاشتغال بالعلوم العقلية، وهو ما يقطع بسعة آفاق العقلية الإسلامية إبان الحضارة الإسلامية الزاهرة، يقول الدكتور أحمد فكرى فى كتابه «أثر العرب والإسلام فى النهضة الأوربية»: «من الملاحظ أن بعض كبار المصريين مثل رمبرانت Rembrant» قد نقل بعض الصور الشرقية فى لوحاته عن مصورات إسلامية.. وأهولين و«ليوناردو» قد رسما فى صورهما سجادا إسلامياً، غير أن الأثر الإسلامى الواضح فى التنوير الأوربى كان فى

تشكيل الموضوعات الزخرفية، نقلا عن مصادرها العربية الإسلامية، وخصوصا فى مدارس التصوير فى سيينا SIAAa و (بيزا ـ Peza) والبندقية وكذلك ظهرت فى بعض صور المصريين العربية. كما ظهرت فى ملابس بعض الأشخاص المصورة زخارف إسلامية هندسية، أو توريقية، أو خطية، مقتبسة من الصور الإسلامية.. وما زالت روائع العمارة والفنون الإسلامية المنتشرة فى أنحاء العالم الشرقى والغربى تجذب أنظار الأوربيين والأمريكان وتحوز إعجابهم.

ويذكر المؤرخون أن صقلية تقدمت كثيرا بعد دخول الحكم الإسلامى إليها.. حيث أدخل المسلمون مزروعات لم تكن معروفة كالبرتقال والأرز والقطن والبردى.. كما انتشعشت الصناعات وبخاصة صناعة السفن والكتان الذى يصفه ابن حوقل بأن ثياب الكتان فيها لانظير لها جودة ورخصا..

وانتعشت فى هذه الفترة الحياة الثقافية فأصبحت «بلرم» تذكر مع القاهرة والقيروان وقرطبة.. وأخذ العلماء يهاجرون إلى الجزيرة من أطراف العالم الإسلامى.. كما أناروا كافة البلاد التى حكموا فيها من الأندلس حتى بلاد الراين وفرنسا وسويسرا وغيرها من دول المشرق والمغرب.. ويذكر ابن حوقل أن مما استرعى انتباهه فى الجزيرة كثرة المساجد وكثرة المعلمين حتى ليذكر أن فى «بلرم» وحدها ما يزيد على مائتى مسجد وما لا يقلُّ عن ثلاثمائة معلم.

وبفضل الثقافة والعلوم العربية تحولت طليطلة الأندلس إلى مركز ثقافى مهم تضم كثير من المكتبات العامرة بآلاف المجلدات التى أتى بها من المشرق حيث ازدهرت حركة ترجمةالعلوم العربية وعلى رأسها كتب التوحيد وشرح ابن رشد على كتاب الأخلاق لأرسطو وتلخيص كتاب الخطابة لابن رشد وترجمة كتب الطب والرياضيات والفلك وهى إشارة بالغة إلى أثر الفكر العربى فى تكوين الفكر الأوربى.

وحتى فى مجال القانون والتشريع يجب أن يكون معلوماً أن نظام الحسبة وقد أشرنا له فى موضع آخر لأهميته قد لقى اهتماما بالغا فى ظل الخلافة الإسلامية فى بلاد الأندلس. ويذكر أن المحتسب كانت له منزلة رفيعة ومركز متميز، اتسعت سلطاته فى الدولة العربية الإسلامية فى هذه البلاد. ومن منطلق الحرص على حماية الحريات الشخصية بفضل ما نادى به فقهاء هذا الزمان المستنير، أصدر الوليد بن عبدالملك أوامر كتابية تنظم حدود سلطات المحتسب طبقا لما هو مستقر عليه فى الأحكام الشرعية، وليصبح ما كتبه من أوامر مختومة بخاتم مدونة قانونية محكومة بمبادئ الشريعة، والتى تقف منها موقف الدتسور فى النظم القانونية المعاصرة.

وإذا تحدثنا عن البيئة فيكفى أن نشير إلى أحد الأمثلة التى تدلل على كيفية التفكير العلمى والتأكيد على ترابط البيئة بالصحة، فالتاريخ يحدثنا أنه عندما أراد السلطان عضد الدولة أن يبنى مستشفى جديد فى مدينة بغداد طلب من الرازى أن يبحث عن أحسن مكان لإقامتها، فأوصى الرازى خدمة بتعليق قطع كبيرة من اللحم من مختلف الأنواع فى كل أطراف بغداد، ثم انتظر مدة أربع وعشرين ساعة، وانتقى المكان الذى ظل فيه اللحم أقل سوءا من غيره.

واختار السلطان صلاح الدين الأيوبى أحد قصوره الفخمة فى القاهرة ليكون مستشفى سمى «المستشفى الناصرى» واختار هذا القصر بعيدا عن الضوضاء «التلوث الضوضائى» لراحة المرضى. وبنى السلطان نور الدين زنكى «المستشفى النورى» بدمشق من الأموال التى أخذها لقاء إطلاق حرية ملك الفرنجة... ولم يكن بناء المستشفيات مقصورا على الخلفاء والسلاطين والأغنياء، وإنما قام بتأسيسها أيضا الأطباء.

وأشهر الأطباء العرب محمد بن زكريا الرازى «ت ٩٢٣م» الذى يعد كتابه «الحاوى» دائرة معارف طبية. وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللاتينية وطبع سنة ١٤٨٦م. كما ترجم كتابه «المنصورى» أيضا وطبع سنة ١٤٨١م، وكتاب آخر صغير عن الجدرى والحصبة.

ويأتى بعد الرازى ابن سينا «ت ١٠٣٧م» الذى كان كتابع «القانون فيالطب»، إلى جانب «الحاوى»، عمدة الدراسة الطبية فى مدارس أوربا الطبية لمدة ستة قرون. وهناك أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوى الذى ترجم كتابه «التصريف » إلى اللاتينية وطبع عشرات الطبعات، وهو أول كتاب تفرد فيه الجراحة علما مستقلا قائما على معرفة التشريح، وأبو القاسم الزهراوى هو أول من أجرى عملية إزالة حصوة المثانة.

أنه من المعلوم تاريخياً أن حضارة المسلمين فى الاندلس لم تكن تضاهيها أية حضارة من حضارات الشعوب الأوربية المجاورة، وحيث أقتبست الأجهزة العديد من النظم الإسلامية، وحتى مع زوال الحكم الإسلامى هناك وسقوطه مه نهاية القرن الـ ١٥ ومطلع القرن الـ ١٦ الميلادى وبعد أن قضى العرب المسلمون أكثر من ثمانية قرون.. وحتى اليوم مازلت بصمات الحضارة والعمارة الإسلامية ترفع من قامة بلاد الاندلس.

وفى النهاية لنا أن نتساءل هل الغرب مازال عند رأية أن الإسلام عقيدة فحسب؟!

وصدق الذكر الحيكم إذ يقول تبرك وتعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾.

أهم التو صيات لإنقاذ آثارنا قبل فوات الأوان

من المسلم به أن الآثار الإسلامية خاصة وكل الآثار بمصر عامة تتعرض لأخطار كثيرة تهددها بالضياع والانهيار الأمر الذى يتطلب ضرورة تضافر كل الجهود من الأجهزة التنفيذية والشعبية فى سبيل إنقاذ هذه الكنوز الأثرية من الضياع وحمايتها من الانهيار.

وانطلاقًا من الإيمان بأهمية هذا التراث الحضارى وضرورة بذل كافة الجهود فى سبيل الحفاظ عليه التوصية بالآتى:

١- تشكيل لجنة من المسئولين بوزارة الثقافة وهيئة الآثار من جهة، ووزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف من جهة أخرى تتولى حصر المعالم الأثرية التى يمكن نقل ملكيتها عن طريق الاستبدال إلى هيئة الآثار حتى تتمكن من إزالة التعديات والإشغالات التى تقع عليها وكذلك القيام بأعمال الترميمات اللازمة لها للحفاظ عليها من الانهيار والضياع، حيث أن عدم خضوع الآثار الإسلامية بمدينة القاهرة لرقابة وإشراف جهة ذات سلطة ونفوذ يمكن أن تحميها من الضياع أو التلف، فمسئولية هيئة الآثار تقتصر على الحفاظ على الأثر ومحيطه فقط فى حين أن المحيط الذى يقع خارج الأثر تقع مسئوليته على المحافظة ، وفى الوقت نفسه فإن وزارة الأوقاف تعتبر المالكة لمعظم تلك المعالم الأثرية الإسلامية وقد ترتب على ذلك تداخل الاختصاصات بين كل هذه الجهات الأمر الذى أدى إلى ضياع المسئولية وتشتتها.

٢- الإسراع فى تنفيذ حل مشكلة الصرف الصحى وخفض منسوب المياه الجوفية بإسلوب علمى سليم بما لا يعرض هذه الآثار لأى خطر نتيجة لسحب المياه وذلك لحين الانتهاء من تنفيذ المشروع القومى الخاص بالصرف الصحى الذى تقوم بتنفيذه حاليًا محافظة القاهرة.

٣- تكوين هيئة عليا تتولى مسئولية الحفاظ على التراث الأثرى خاصة بالقاهرة بحيث تكون لها كافة الصلاحيات الفنية والمالية والقانونية اللازمة لإنقاذ هذه الآثار، وأن تعمل على التنسيق بين كافة الجهات المعنية للقضاء على تضارب الاختصاصات بينها.

٤- تضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية المختصة والأجهزة الشعبية لدراسة أفضل البدائل لنقل أصحاب المحال التى تشغل حاليًا بعض المعالم الأثرية إلى أماكن بديلة، على أن يراع فى ذلك احترام رغبات أصحاب تلك المحال، مع دراسة مدى إمكان استغلال «الخرابات» التابعة لوزارة الأوقاف، وكذلك الأسواق العشوائية التى تقع داخل القاهرة الفاطمية لإقامة هذه المحال بها على أن تتسم هذه المحال بالطابع المعمارى الإسلامى الذى يتفق مع جلال المعالم الأثرية المنتشرة بها.

٥- وضع خطة قومية للبدء فورًا فى عمل الترميمات لجميع آثار القاهرة الإسلامية

التى تحتـاج إلى ترميم على أن يتـولى تنفيذ هذه الخطـة مجموعة عمل مدربـة تجمع كل التخصصات الفنية فى النواحى الأثرية والمعمارية والإنشاءات وتكنولوجيا الترميم.

٦- إيقاظ الوعى الشعبـى والأثرى للمواطنين بهدف غرس القيمـة الحققية لهذه الآثار فى نفـوسهم وذلك عن طريـق وسائل الإعلام وتدريـس مادة التراث الحضارى مـن بين دروس التاريخ فى المدارس وكافة المعاهد والكليات.

٧- وضع قرار محافظة القـاهرة الخاص بفرض الـقيود علـى أعمال الهدم والـبناء بمنطقة الـقاهرة موضع التنفيـذ، وضرورة أخذ رأى مجلس الآثار عنـد وضع مشروعات التخطيط الـعمرانى أو الترخيص بالمبانى الحـديثة فى القاهرة الفاطميـة حتى لا تؤثر هذه المشروعات وهذه المبـانى على النواحى الجماليـة لها، مع تحديد طراز المبانى وارتـفاعاتها بهدف الحفاظ على النواحى الجمالية لها، والحفاظ على الطابع المميز لهذه المناطق على أن يتم تسجيـل وتوثيق بعض المعالم التى تتـسم بطابع معمارى مميز لمنـع هدمها والحفاظ عليها كقيمة تاريخية وأثرية.

٨- العمل عـلى تطوير قطاع الآثـار الإسلامية برفع مستـوى العاملين فيـه عن طريق التدريب والعناية بالصناع والحرفيين العاملين فى هذا المجال .

٩- توفيـر كافة المواد اللازمـة لأعمال الترميم حتى تـتمكن هيـئة الآثار من تنـفيذ خطتها لترميم هذه الآثار فى مدة محددة، علـى أن تقوم الهيئة من جانبها بوضـع أولويات الترميم وفقًا لحالة كل أثر.

١٠- وضع حلول فـعالة ببناء مخازن ووضـع حراسة بنظام جاد حيـث جاء تعرض هذه المعالم الأثرية للسرقة نتيجة لنظام الحراسة الذى تتبعه حاليًا هيئة الآثار، والذى يبدأ فى الساعـة الثامنة صبـاحًا حتى الثالـثة بعد الظهـر ، علاوة على قلة عـدد الحراس الأمر الذى ترتب عليه قيـام الحارس بحراسة أكثر من أثر فى نفس الوقت مما يجـعلها بوضعها الحالى غير ذى قيمة واضحة.

١١- توازن مجلـس الآثار فى عمليـات الترميم حيث جـاء بإعطاء الأولوية لـترميم الآثار الفرعونـية مما أدى إلى إهمال ترميم الآثـار الإسلامية فى الوقت المنـاسب وحتى فى ترميم الآثار الاسلامية لم تتم مراعاة الأولوية أو تـناسب التكلفة.. الأمر الذى ترتب عليه زيادة سوء حالة الآثار الاسلامية والقبطية.

١٢- تطبيق نفس القواعد أيضًا مع آثارنا المصرية واليونانية الرومانية ...

١٣ ـ أحياء تدريب كوادر فى الترميم فى كافة التخصصات تحت رعاية أقسام الترميم بكلية الاثار ومعاهد الترميم.

١٤ ـ وضع خطة لعودة العمل بنظام ـ على الذمة ـ بدلاً من شركات المقاولات غير المتخصصة وشبهات التربح والمجالات.

١٥ ـ عدم خضوع اللجنة الدائمة للآثار من ناحية التشكيل أو موضوعات البحث لوزير الثقافة تجنباً لشبهات الضغوط الأدبية.

١٦ ـ أن يكون دور كليات ومعاهد الآثار وجوبى فى كل القرارات المتعلقة بالآثار.

١٧ ـ الاعتداد بتوصيات لجنة التراث بالمجالس القومية المتخصصة لما تضمه من خبرة علماء مصر.

١٨ ـ تشجيع الجمعيات الأهلية والاعتداد بدورها فى الحفاظ على الآثار.

** نعتقد أنه يستحيل عمل ذلك فى ظل وزير ينظر للاثار على انها سلع يمكن ان تسافر للخارج لتعرض فى «سوبر ماركت» وان الأراضى بين الاثار (بداخلها) يقام عليها فنادق وملاهى وبوتيكات.. ويحمل شعارات ويردد تصريحات وان «الثقافة تجارة».. وان معارضيه مثل الهاموش ومتخلفين فكرياً!!!

ـ من هذا كله يجب انشاء وزارة مستقلة لشئون الاثار تضم صفوة العلماء المتخصصين فى الاثار وما يتعلق بها.. وانشاء نقابة مستقلة للأثريين.. والله من وراء القصد.

سيطرة غير المتخصصين على وزارة الثقافة

إذا كان الوعى الأثرى هو المدخل الرئيسى لعلاج مشاكل الآثار فإن الاستعانة بالمتخصصين هو الجناح الآخر للنهوض بأثارنا والحفاظ عليها.. بل والنهوض بالثقافة عامة فى كافة مجالاتها مع الحفاظ على الهوية الوطنية.

وللأسى والأسف أصبح يسيطر على مقدرات وزارة الثقافة «شلة» من غير المتخصصين ليس فى الآثار وحدها.. بل فى كافة المواقع لتتحول الأمور وكأنها مسألة «استرزاق» على حساب تدمير أعزما نملك ثقافتنا وهويتنا وإذا كانت القدوة تأتى من القمة أو «السمكة تفسد من رأسها» فان وزير الثقافة لم يكن متخصصاً فى الآثار ليقرر الغاء هيئة الآثار وتحويلها إلى مجلس تحت رئاسته مباشرة وها هى نتيجة القرارات والأموال والمشروعات وسفر الآثار النادرة إلى الخارج.. اطلال وتخريب ودمار.

وإذا كان المسئول يختار ما يتوافق معه من فريق العمل لتنفيذ سياسته أو ان «الطيور على أشكالها تقع» فقد جاء الوزير بغير المتخصصين.. وإذا استعان برئيس هيئة أو أمين مجلس من أساتذة الآثار جاء به على طريقة الانتداب أو سياسة «العصا والجزرة».. وملف الإطاحة برؤساء هيئة الآثار ملىء بالتساؤلات!.. أما المهيمن الحقيقى على أهم المشروعات الأثرية فهو شاب متخص أثار مصرية (فرعونية) فإذا به يصبح مسئولاً عن أكبر المناطق الأثرية فى العالم أجمع.. فهو مسئولاً عن مشروع هضبة الأهرام.. (أثار مصرية) وعن تطوير القاهرة الفاطمية (أثار إسلامية).. فكيف يكون متخصصاً فى الآثار المصربة والآثار الإسلامية؟!

ناهيك عن مسئوليته ومشاركته فى استلام متحف النوبة (أكثر من ٦٠ مليون جنيه) ـ انذار المتحف المصرى (٢٠ مليون جنيه) وغيرها وغيرها.

ومن الطريف ان الوزير أنتقد اساتذة وعلماء الأثار الذين شهدوا فى قضية فندق باب العزب بدعوى أنهم غير متخصصين.

رئيس قطاع المتاحف والذى أصبح مسئولاً عن سفر أندر أثارنا للمعارض الخارجية.. وسبق ان أقام مشروع المحكى وتحمس لمشروع فندق الوزير فى باب العزب غير

متخصص فى الأثار ودراسته على حى لا يقارن اطلاقاً بالقاهرة الفاطمية وتاريخها وعمارتها..

القريب الذى تولى السيطرة على القلعة أهم مناطق الأثار الإسلامية غير أثرى!.. ثم أسند له أيضاً صندوق التنمية والمتعلق بالنواحى المالية بصورة كبيرة وهو أيضاً ليس «محاسب»!

اللجان التى توافق على سفر أندر المخطوطات تضم غير متخصصين.. ونفس الأمر فى ضم العديد من الأعضاء فى اللجان الدائمة للأثار.

والأمور لا تقتصر على الأثار فالمهيمن على النواحى المالية والإدارية بالوزارة خريج زراعة! وقد كتبنا وكتب الاستاذ عبدالغفار عوده منتقداً هذا الأمر العجيب والذى عاد بأثره السلبى على أوجه الانشطة الثقافية المختلفة... هذا بخلاف تجاوز «الدرجات» فى بعض المواقع.. وتنتقل الأمور فى قصر الفنون وسبق ان تساءلنا عن هيمنة ومراكز بعض المسئولين والمنتدبين ومدى الخبرة والتاريخ.. وكل هذا يعود بالسلب على المواقع الثقافية ويعود بالقهر على الصغار أو من يأثرون السلامة!

أما الأكثر غرابة فهم أعضاء المعارض الفنية فنجد من بينهم خريج حقوق أو موظف وتمت ترقيته رغم مسئوليتهم عن أختيار «اللوحات الفنية» ثم جاءت الطامه بانهم تقدموا بأعمال فى المعارض ذاتها ليصبحوا خصم وحكم وبالتالى لا عجب إذا ما أصبحت أعمالهم وأعمال معارفهم من المقتنيات مع رفض المتخصصين!

اذكر اننى قرأت منذ سنوات عقد لموظف بالوزارة بوظيفة مترجم وعندما قرأت «خانة» المؤهل وجدته دبلوم تجارة!

ومن هنا لا عجب ان يتم الحاق «فوده» باعلام الوزارة وهو حاصل على دبلوم صناعى فاتضح ان له مهام أخرى!

الكاتب في سطور

* صحفي وعضو بنقابة الصحفيين

* عضو في العديد من الجمعيات للحفاظ على الآثار - الحفاظ على البيئة - محاربة الإدمان.

* حصل على جوائز وشهادات تقدير منها:

- جائزة نقابة الصحفيين لأحسن تغطية صحفية عن عام ١٩٨٩.
- جائزة التميز بجريدة «الشعب».
- جائزة اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي.
- جائزة فرسان الصحافة لأحسن التحقيقات الصحفية عن محاربة المخدرات والإدمان.
- جائزة جمعية كتاب البيئة والتنمية عن أميز التحقيقات الصحفية للحفاظ على البيئة.

* لديه مؤلفات عديدة أهمها:

- هضبة أهرامات الوزير.
- جرائم أمريكا في العراق.
- الاختراق الصهيوني للوزارات المصرية.
- حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية في الإسلام.
- الكتاب الاسود للفساد في قطاع الأعمال وبيعه للصهاينة.
- المنهاج الإسلامي ومعالجة مشكلات البيئة

* قاد حملات صحفية متتابعة حققت نجاحا وتحول معظمها إلى مادة للاستجوابات بالبرلمان ومن بينها:

- عشرات الحملات الصحفية لحماية الآثار.. والحصول على حكم قضائي بايقاف مشروع وزير الثقافة باقامة فندق بباب العزب بالقلعة.
- نفق الشهيد أحمد حمدي والتي تحولت إلى «استجواب» واعتراف الحكومة والاستعانة باليابان لاصلاحه.
- الأغذية الفاسدة.. وزيت الشلجم.
- حماية الثروة الحيوانية.
- مكافحة الإدمان.. ونواب «الكيف» من أعضاء مجلس الشعب.
- الفساد في قطاع الأعمال.
- حماية البيئة والتنمية.



الفهرس

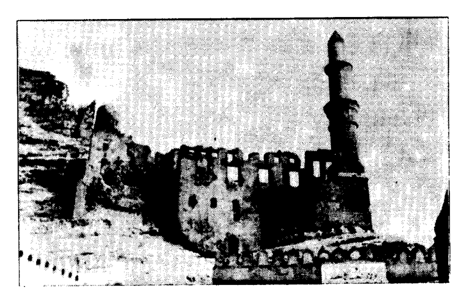
الموضوع	الصفحة

- رقم الايداع بدار الكتب: ٩٩/١٦١٤٨

- تصميم الغلاف: هاله شعبان

- التجهيزات الفنية: دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع

الكاميرا تبكى .. والصورة تروى
مأساة تدمير الآثار الإسلامية



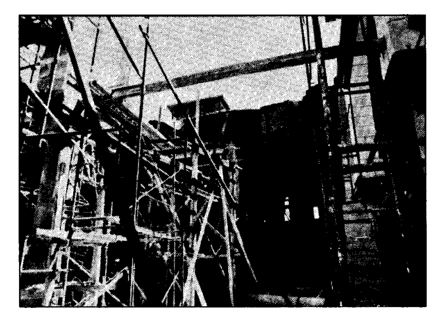
- مسجد جاهين الخلوتي بسفح جبل المقطم .. اثر وايضا لمن يتحدث عن «البانوراما» مهجور ومتهدم وممنوع الصلاة فيه نتيجة الإهمال !



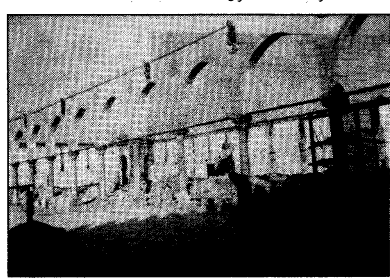
- أطلال المدرسة الكاملية .. ولله الأمر من قبل ومن بعد!!



- اساسات مسلح لمباني حديثة في حرم الاثار بجوار مدرسة السلطان برقوق.. ويتحدثون عن عودة القاهرة الفاطمية!!



- جامع عمرو أثناء سقوط السقف عام ٩٦ ومر الحادث دون حساب .. بالضبط لماذا؟!



- جـامـع عـمـرو في الطـريق لازالته بـأكمله وبناء مـسجد جديد بحجة الترميم.. ترميم إيه بالضبط؟!



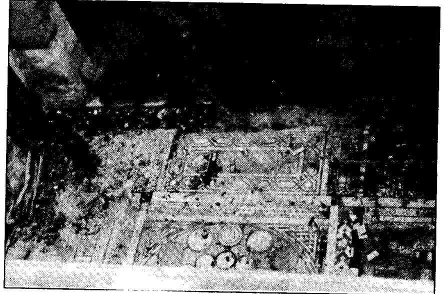
- مـسـاجد مـصـر المحروسة .. كفاية .. حرام!



الجبانة الفاطمية بأسوان تتعرض للانهيار بعد أن سقطت قبابها النادرة.



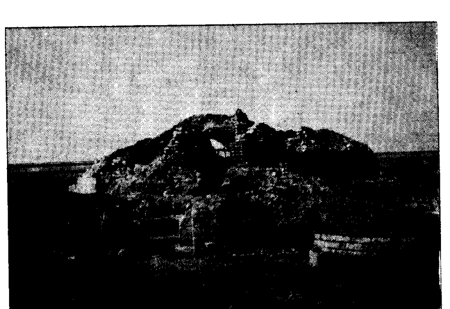
- مسجد زغلول برشيد غارق في المياه الجوفية الراكدة إلي أن نبت فيها «البوص» وتأكلت أعمدته.



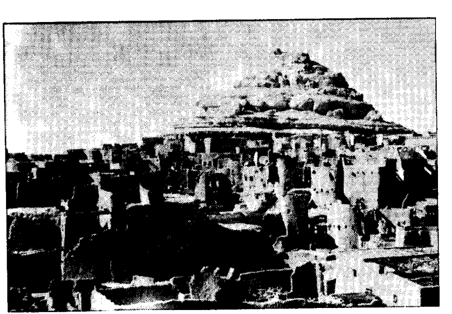
- نقوش أيوان وضمن جامع المعيني الأثري بدمياط تآكلت تمامًا.



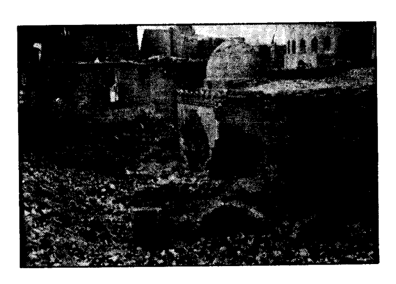
مدينة القصر بالواحات (العصر العثماني) أصبحت مهجورة بعد أن تصدعت جدرانها وتهاوت سقوفها.



قلعة سهل الطينة - بالوظة- سيناء (عصر قنصوه الغوري) .. نعم مع تقديرنا لجهد د. محمود عبد المقصود ولكني يبدو إننا نحتاج لحرب لإنقاذ كل القلاع وآثارنا تحت ترعة السلام.



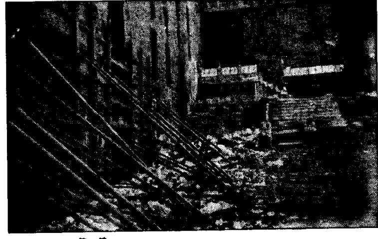
جانب من قرية شالي بواحة سيوه ترجع للقرن الـ ١٣ صارت مهجورة رغم أهمية استقلال سيوه في كافة الأنشطة.

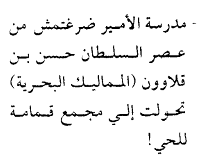


- مسجد وخانقاه الأمير سلار وسنجر الجاولي بشارع مارسينا بالسيدة زينب يضم أندر القباب والمآذن من عصر الناصر محمد بن قلاوون .. غارق في القمامة .



- حشائش نمت مع المياه الراكدة وتلال القمامة في آثار حصن بابليون والكنيسة المعلقة .. لولا الضجة العالمية عن رحلة العائلة المقدسة لاستمر المنظر القمىء.





- مدرسة الأمير ضرغتمش من عصر السلطان حسن بن قلاوون (المماليك البحرية) تحولت إلى مجمع قمامة للحي!



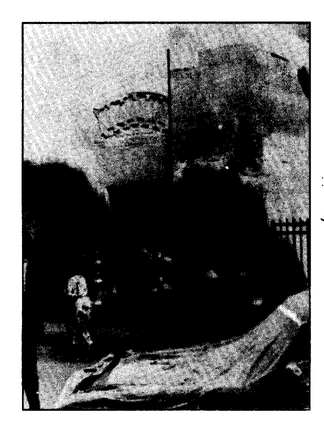
المسافر خانة .. سافرت بلا عودة .. ولن تعدها دموع التماسيح!



- آثار حريق آخر انتهى بتساقط الزخارف الرخامية ذات الطراز المملوكي أعلي شباك مسجد أيتمس البجاسي بباب الوزير.



- الباب المحروق بسور صلاح الدين تسميته تاريخية، ويبدو أنهم يحافظون علي التسمية بطريقة أخري وهي ترك أتلال القمامة للحرائق المتواصلة!



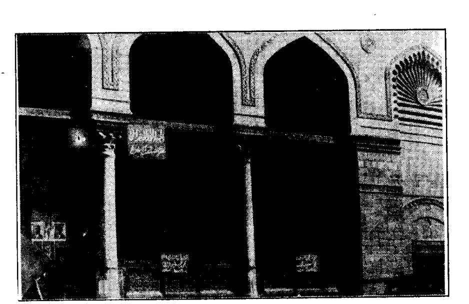
يمكنك شراء الحلل والأواني الألومنيوم : العنوان: مدرسة وضريح الصالح نجم الدين أيوب الأثري !



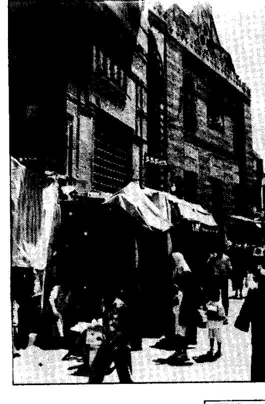
- مساجد وخنقاوات شارع المعز-- لا مؤاخذة - مخازن للخيش-!

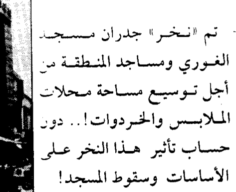


- الواجهة البحرية لجامع الطنبغا المارداني مستودع حديد مسلح !



- لم تكتف الاحزاب بالاعتداء علي أروع القصور فحولت اجزاء من المساجد إلي مقار لها.. والصورة بمسجد الصالح طلائع!

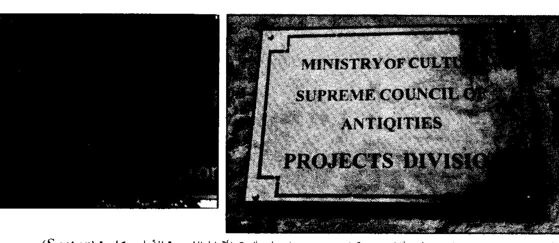




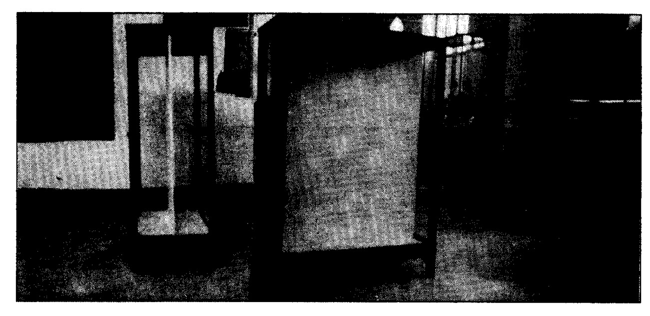
- تم «نخر» جدران مسجد الغوري ومساجد المنطقة من أجل توسيع مساحة محلات الملابس والخردوات!.. دون حساب تأثير هذا النخر على الأساسات وسقوط المسجد!



ساقية القناطر الطولونية بالبساتين بدلاً من ترميمها تحولت إلي ورش رخام وبيع المثلجات.. «حاجة ساعة قوى»!



أخطاء إملائية في اللوحات الإرشادية التي تضعها وزارة الثقافة !! اللوحة الأولى كلمة (Scetor) وصحتها (Sector) واللوحة الثانية كلمة (Antiqities) وصحتها (Antiquities) فما هو الحال في لوحات وزارة الزراعة!!



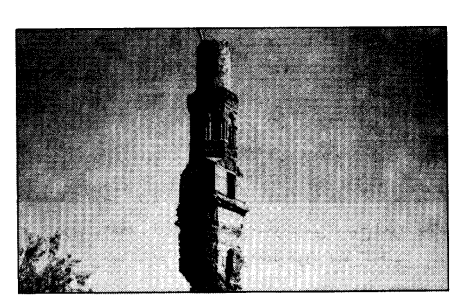
فاترينات المتحف الإسلامي خالية مطلوب من السياح العودة لبلادهم لرؤية آثارنا في المعارض لديهم .. كما تم إخلاء البعض في خطة الوزير لنقل المتحف!



آثار أسرة محمد على ملقاة على الأرض .. ولاتعليق !!



- أروع المآذن بما تحمله من النقوش والإبداع الإسلامي تم اختراقها وتحطيمها وتدميرها.



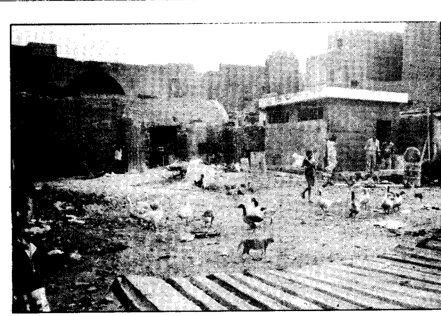
- مئذنة مسجد البهنسا تقاوم بصمود وتشبه الوقوف علي عود كبريت!

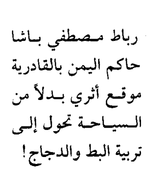


- مئذنة مسجد الحنفي تكسرت بالثلاثة.. أين الحساب؟!

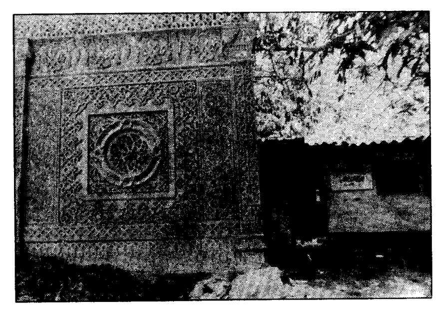


- أسوارا القاهرة التاريخية تحولت إلي اسطبلات .. حصانين باب الفتوح آخر صيحة في عالم الاثار!

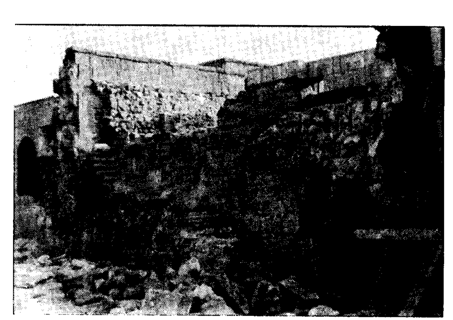




رباط مصطفي باشا حاكم اليمن بالقادرية موقع أثري بدلاً من السياحة تحول إلى تربية البط والدجاج!



- داخل قصر محمد علي وبجانب اللوحات وأروع النقوش الأثرية مشروع لتربية الأرانب!



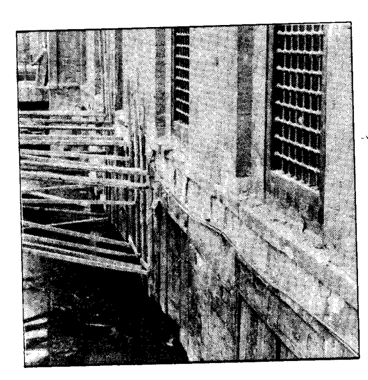
برج الإمام الأثري تهدم نتيجة أعمال مشروع «المحكى» بالقلعة واكتفوا بحجبه عن العيون بسوار خشبية!



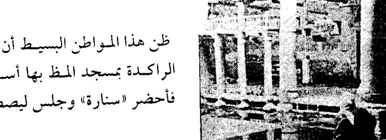
هذه الصورة لحقيقة الآثار من خلف سواتر المحكى!

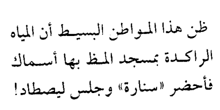


مسرح المحكي ماذا سيحكي عن احترام قانون الآثار والمدرجات ملتصقة بالأسوار ولم يتنبهوا لشفط مياه الأمطار فأصبحت تنزح «بالجرادل!!

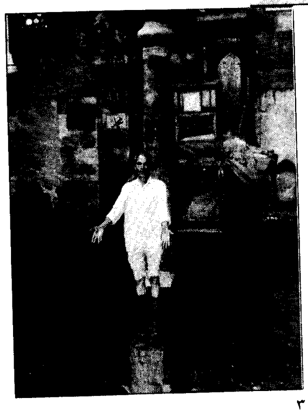


- بركة من المياه الآسنة تحيط بمسجد الصالح طلائع.

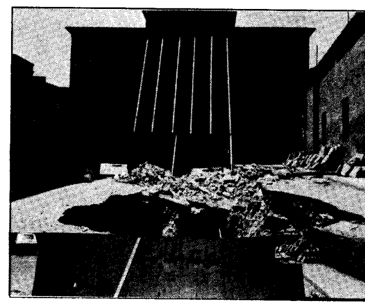




ظن هذا المواطن البسيط أن المياه الراكدة بمسجد المظ بها أسماك فأحضر «سنارة» وجلس ليصطاد!

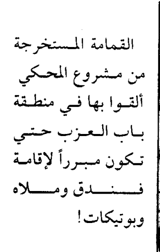


- بعد اليأس من علاج ارتفاع المياه داخل مسجد سيدي مدين تم رفع السجاجيد فوق المنبر وتوقفت الصلاة!!



- لوحة حول «حفرة» أثر هبوط بأرض القلعة.. بدلاً من الاعتراف بالمأساة ومعالجتها.. وضعوا لوحة مكتوباً عليها «منطقة حفائر» لخداع لجنة مجلس الشعب والزائرين





القمامة المستخرجة من مشروع المحكي ألقوا بها في منطقة باب العزب حتي تكون مبرراً لإقامة فندق وملاه وبوتيكات!



- آخر انجازات الفنان فاروق حسني.. حفل موسيقى داخل مسجد محمد علي حضره الوزير وضيوفه.. ومن المفارقات أن اللوحة أعلى الفرقة الموسيقية بها الآية الكريمة.. وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً».